اللسانيّات الوظيفيّة

مدخل نظري

د. أحمد المتوكل





د. أحمد المتوكل

- من مواليد 1944 في الرباط، المملكة المغربية.
- دكتور دولة في اللسانيات، جامعة محمد الخامس.
- أستاذ اللسانيات في شعبة اللغة الفرنسية واللغة العربية، جامعة محمد الخامس.
- أستاذ زائر في عدد من الجامعات الغربية.
- مؤسس المنحى الوظيفي في العالم العربي ورائده.
- عضو جمعية التداوليات الدولية.
- عضو مؤسسة اللسانيات الوظيفية الدولية.
- صدر له لحد الآن أزيد من عشرين مؤلفاً باللغة العربية وباللغتين الفرنسية والإنكليزية، تشكِّل في مجموعها نحواً وظيفياً متكاملا للغة العربية.

مؤلفاته

- الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1985.
- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1986.
- قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، الرباط: اتحاد الناشرين المغاربة، 1988.
- الجملة المركبة في اللغة العربية، الرباط: منشورات عكاظ، 1988.
- آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، الرباط: منشورات كلية الآداب، 1993.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي-التداولي، الرباط: دار الأمان، 1995.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبي، الرباط: دار الأمان، 1996.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، الرباط: دار الأمان، 2001.
- الوظيفية بين الكلية والنمطية، الرباط: دار الأمان، 2003.
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، الرباط: دار الأمان، 2006.
- مسائل النحو في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009.

اللسانيّات الوظيفية

اللسانيّات الوظيفيّة

مدخل نظري

د. أحمَد المتوكل



دار الكتاب الجديد المتحدة

اللسانيّات الوظيفيّة: مدخل نظري

د. أحمَد المتوكل

الطبعة الأولى: 1987
الطبعة الثانية
أيلول/سبتمبر/الفاتح 2010 إفرنجي

موضوع الكتاب لسانيّات
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة
الحجم 17 × 24 سم
التجليد برش مع ردّه

ردمك **ISBN** 978-9959-29-501-9
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2009/358

دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + **نقّال** 89 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى
هاتف وفاكس: 013 07 34 21 218 + **نقّال** 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني: **oeabooks@yahoo.com**

قائمة الرموز المستعملة

المقـولات:

ف = فعـل

ص = صفـة

س = اسـم

ط = رابـط

م س = مركب اسمي

م ص = مركب صفي

م ح = مركب حرفي

م ظ = مركب ظرفي

مص = مصـدري

مض = مـاض

حض = حاضـر

ستق = مستقل

ز م 0 = الزمان ـ الصفر

ثب = إثبات

نف = نفي

تـا = تـام

غ تا = غير تام

سـر = مسترسِل

شع = مشروع فيه

سمر = مستمر

قـع = منقطع

تـد = تدليل

ذ ت = تذيت

ج = جملـة

الوظائف الدلالية:

منف = منفذ

متق = متقبل

مستق = مستقبل

أد = أداة

زم = زمان

مك = مكان

متض = متموضع

حـا = حائـل

حد = حدث

الوظائف التركيبية:

فـا = فاعـل

مف = مفعول

الوظائف التداولية:

مح = محـور

بؤجد = بؤرة جديد

بؤمقا = بؤرة مقابلة

مخصصات الحمل:

سهـ = استفهام

خب = خبـر

نـك = إنكار

رموز عامـة:

φ = محمول اعتباطي

(س^1، س^2 . . . س ن)= متغيرات الموضوعات

← = «يتموقع في»

= «تعاد كتابته»

(ص^1، ص^2 . . . ص ن)= متغيرات الحدود اللواحق

المـواقـع:

م^4 = موقع المنادى

م^2 = موقع المبتدأ

م^3 = موقع الذيل

م^1 = موقع المصدري

م $\varnothing$ = موقع المحور أو بؤرة المقابلة أو اسم الاستفهام

تصـديـر

من الملحوظ تزايد الاهتمام بعلوم اللسان في العالم العربي خلال السنوات العشرين الأخيرة. ومن الملحوظ كذلك، نظراً لهذا الاهتمام المتزايد، دخول بعض النظريات اللسانية المعاصرة إلى العالم العربي وانتشارها الواسع في بعض أقطاره على الأقل.

وقد أسهمتُ شخصياً في حركة التعريف باللسانيّات المعاصرة حيث قدَّمت للقارىء العربي نموذجاً لسانياً حديث النشأة، نموذج «النحو الوظيفي»، وبيَّنتُ من خلال عدة أبحاث إمكان توظيف هذا النموذج في وصف وتفسير ظواهر اللغة العربية وما يتفرع عنها من لغات دوارج.

ويدعوني، اليوم، إلى تأليف هذا الكتاب، شعوري بأنَّني أولَيْت الاهتمام، في أبحاثي السابقة، للجانب التطبيقي، جانب وصف الظواهر، فأغفلت الجانبين النظري والمنهجي، رغم أنني حاولت في مقدمة كلِّ بحث من هذه الأبحاث أن أُعَرِّفَ، في عجالة، بالمبادىء المنهجية الأساسية المعتمدة في النحو الوظيفي وبتنظيم بنية نموذَجِه. إلاَّ أنَّ هذا الاقتضاب في التعريف بمبادىء النحو الوظيفي المنهجية جعل مجموعة من قرائي يطرحون أسئلة عديدة. من هذه الأسئلة: كيف يمكن للنحو الواحد أن يكون وظيفياً و«صورياً» في الوقت ذاته؟ كيف يمكن الربط بين كلِّ خاصية صورية وكل خاصية وظيفية؟ ما الجدوى من محاولة تقديم تفسير وظيفي لظواهر تجد تفسيرها في التركيب والدلالة؟ أليس النحو الوظيفي نحواً تلفيقياً يأخذ من كل نموذج من النماذج اللسانية المعاصرة بطرف؟!.

للردّ على هذه الأسئلة وعلى أسئلة أخرى أفترض في واضعيها حسن النيّة وحب المزيد من الاطلاع، عزمت على تأليف هذا المدخل الذي أتوخَّى منه تمكين القارىء العربي من تَعَرُّف المبادىء النظرية والمنهجية الثاوية خلف

الدراسات الوظيفية بوجه عام والوقوف على عملية «النَّمْذَجَة» المعتمِدة لهذه المبادىء.

في الفصل الأول من الكتاب، أقترح تنميطاً للنظريات اللسانية يقوم، في أساسه، على التمييز بين مجموعتين اثنتين من النظريات: (أ) النظريات التي تعتمد مبدأ إسهام الخصائص الوظيفية للسان الطبيعي في تحديد خصائصه الصورية (التركيبية ـ الصرفية) و(ب) النظريات التي تعتمد مبدأ استقلال بنية اللسان الطبيعي عمَّا يمكن أن يؤدِّيَه من وظائف تواصلية في عملية التفاعل البشري. انطلاقاً من مبدأ «الوظيفية»، أقترح أن يُعوَّض التمييز الدارج بين النظريات «الصورية» والنظريات «الوظيفية» بالتمييز بين النظريات «الوظيفية» والنظريات «غير الوظيفية»، لِمَا يمكن أن يؤدِّيَ إليه التمييزُ الأول من مغالطات.

وفي الفصل الثاني، أعرض لأهم المبادىء المنهجية المعتمدة في الدرس اللساني الوظيفي بصفة عامة مقارناً بين تصور الوظيفيين وتصور غير الوظيفيين للمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها التنظير اللساني كمفهوم «اللغة» ومفهوم «الوظيفة» ومفهوم «النحو» ومفهوم «الاكتساب» ومفهوم «الكليات اللغوية» وغيرها.

وأقوم، في الفصل الثالث، بتقديم تبسيطي للنماذج اللغوية الوظيفية كنموذج «البراكمانتاكس» ونموذج «التركيبيات الوظيفية» ونموذج «نحو الأدوار والإحالة» ونموذج «النسقية» ونموذج «النحو الوظيفي» محاولاً إبراز انعكاس المبادىء المنهجية العامة المعروض لها في الفصل السابق في عملية بناء الأنحاء.

أمّا الفصل الرابع والأخير فأخصِّصُه لتقديم عيّنات من التحليلات المقترحة في إطار النحو الوظيفي لبعض الظواهر المركزية في اللغة العربية. وكان بالإمكان، في هذا الفصل ذاته، تقديم أمثلة لتحليلات وظيفية اقتُرِحت في أُطِرٍ نظرية أخرى غير النحو الوظيفي لرصد ظواهر لغات أخرى غير العربية لو لم يكن المخاطَبُ الأساسي لهذا المؤلَّف القارىءَ العربي.

والله ولي التوفيق

الرباط، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1987

تصدير الطبعة الثانية

كانت الغاية من تأليف هذا الكتاب من عشرين سنة خلت الإسهامَ في تلبية رغبة القارئ العربي الملحّة آنذاك في التعرف على المنحى الوظيفي باعتباره اتجاهاً لسانيّاً حديثاً قائم الذات، والاطلاع على أسسه النظرية والمنهجيّة وعلى ما يخالف بينه وبين المنحى الصوري الوصفي منه والتوليدي ـ التحويلي.

ومن دوافع تأليفه كذلك الوقوف على ملامح الوظيفية في الفكر اللغوي العربي القديم نحوه وبلاغته وأصوله وربطها بنظائرها في الدرس اللساني الوظيفي المعاصر.

تطورت الأنحاء الوظيفية منذ ذلك الوقت تطوراً ملحوظاً في الآليات وفي موضوع الدرس كما حصل على الخصوص في النحو الذي نتبناه ونشتغل في إطاره حيث مرّ بصياغات ونمذجات مختلفة انتهاء بنموذج «نحو الخطاب الوظيفي» إلا أن هذا التطور رغم أهميته لم يمس الأسس النظرية والمنطلقات المنهجية المعتمدة.

لذلك، يظل هذا الكتاب وارداً مؤدياً للدور المتوخَّى منه شريطة أن يأخذ القارئ بعين الاعتبار ما ورد في الكتابات الوظيفية التي تلت صدوره، وما جدّ في مسار مؤلِّفِه العلمي خلال العقدين الأخيرين.

وبالله التوفيق

د. أحمد المتوكل

الرباط 15 شباط/فبراير 2009

الفصــل الأول

الوظيفية في الدرس اللساني المعاصر

مدخل

تعَدّدت، في السنوات الأخيرة خاصة، النظريات اللغويَّة كما تكاثرت داخل النظرية اللغوية الواحدة النماذج والاقتراحات المختلفة لتنظيم الجهاز الواصف وصوغ بنية النحو.

أدَّى هذا التعدد إلى أنَّه أصبح من العسير على من يهتمّ بدراسة المنطلقات المعرفية للنظريات اللغوية أو من يهتم بالتأريخ لها أن يصنفها تصنيفاً ملائماً. إلاّ أنَّه من الممكن، إذا اعتمدنا معيار الرجوع في وصف وتفسير خصائص اللسان الطبيعي إلى مفهوم وظيفة اللغات في التفاعل داخل المجتمعات البشرية أو عدم الرجوع إليه، أن نتبيَّن مجموعتين كبريين من النظريات اللغويَّة: نظريات تعتمد مفهوم الوظيفية ونظريات تقيم دراستها للغات في استقلال عنه.

في هذا الفصل، نحاول إعادة تصنيف ما أفرزه الفكر اللغوي الحديث من نظريات ونماذج لغوية على أساس استخدام مفهوم الوظيفة في الوصف والتفسير أو عدم استخدامه، ونرمي، أساساً، من خلال إعادة التصنيف هذه إلى إبراز:

أ - أنَّ التمييز بين أنحاء «صورية» وأنحاء «وظيفية» غير وارد إذ إنَّ الأنحاء جميعَها صورية بالضرورة وإن التمييز المطابق لواقع التنظير في الدَرس اللغوي هو التمييز الذي يقابل بين أنحاء «وظيفية» وأنحاء «غير وظيفية»،

ب - وأنَّ «اللسانيّات الوظيفية» تشمل، بالإضافة إلى النظريات الوظيفية، نماذج

لغوية تنتمي إلى نظريات اعتيد تصنيفها على أساس أنَّها نظريات غير وظيفية،

ج ـ وأنَّ إنتاج اللغويين العرب القدماء، إذا اعتبر في مجموعه (نحوه وبلاغته وأصوله وتفسيره)، درسٌ لغوي «وظيفي» يشكل مرحلة من أهم مراحل تطور المقاربات الوظيفية في الفكر اللساني.

1. من إمكانات تصنيف النظريات اللسانية

دَرَجَ مصنِّفو التيارات والمدارس اللسانية على التمييز بين فكر لساني قديم (أو تقليدي) وفكر لساني حديث. ويَنْزَعُ أغلب هؤلاء المصنّفين إلى إقصاء النتاج اللغوي التقليدي من مجال التفكير اللساني على اعتبار أنَّ تاريخ اللسانيّات الحق يبتدىء مع القرن التاسع عشر بما اصطلح على تسميته باللسانيّات التاريخية أو اللسانيّات المقارنة. بل إنَّ منهم من يذهب إلى أنَّ التفكير في خصائص اللغات الطبيعية لم يأخذ الطابع العلمي إلاّ في بداية القرن العشرين مع رواد كسوسير وبلومفيلد وغيرهما.

لن نخوض هنا في النقاش[1] الدائر حول بداية الفكر اللساني والإشكال المتعلق بما إذا كانت «الأنحاء التقليدية» تستحق أن يُطلَق عليها مُصطلَح «اللسانيّات» وإنَّما سنعرض لأهم التقسيمات المقترحة لتصنيف التيارات اللسانية التي ظهرت منذ بداية هذا القرن.

سادت عند مؤرخي اللسانيّات المعاصرة فكرة أنَّ النتاج اللساني المعاصر يندرج في إطارَي مدرستين لسانيتين اثنتين: مدرسة «تصنيفية» ومدرسة يسعى أصحابها إلى مجاوزة الوصف الصِّرف إلى التنظير. ويُمَثِّل هاتين المدرستين، في نظر هؤلاء المؤرخين، تياران سائدان اثنان: تيار «البنيوية» وتيار «النحو التوليدي التحويلي». هذا التصنيف قائم على فكرة أنَّ التيار اللساني الأول يقتصر، في

(1) انظر: موقفنا من هذا الإشكال في كتابنا **تأملات في نظرية الدلالة في الفكر اللغوي العربي**. ويتلخص هذا الموقف في أننا نعُدُّ الإنتاجات اللغوية المختلفة بالنظر إلى الزمان والمكان «إنجازات» لـ«قدرة» علمية واحدة. هذا لا يعني، طبعاً، أنَّه ليس للسانيات المعاصرة خصائص تميزها عن الفكر اللغوي المنعوت بـ«التقليدي».

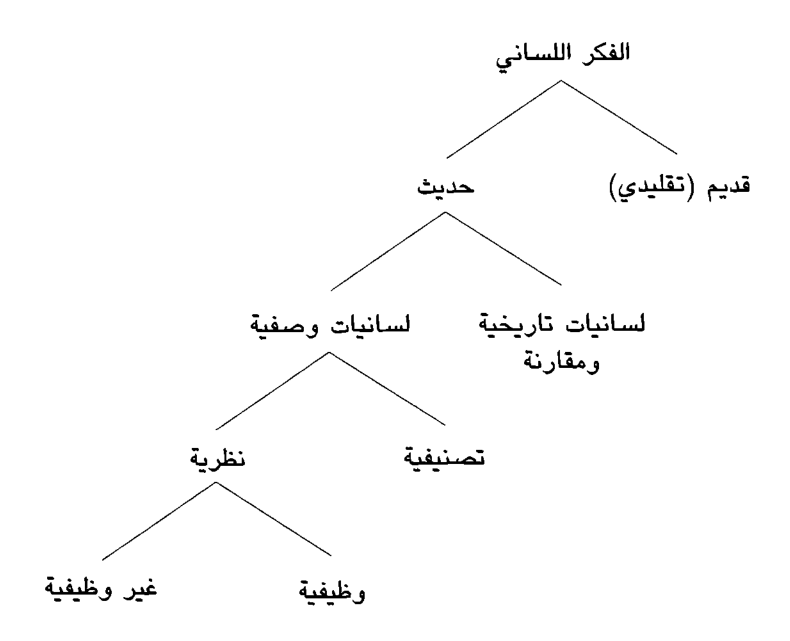
أغلب الأحوال، على جمع المعطيات اللغويَّة وتصنيفها، في مختلف المستويات (أصوات، صرف، تركيب)، معتمداً مبدأي «التقطيع» و«المعاقبة» في حين أنَّ التيار اللساني الثاني يشكل محاولة لمجاوزة وصف الظواهر اللغويَّة إلى تفسيرها، أي ردها إلى نظرية عامة تتضمن المبادىء المتحكمة في «تعلُّم اللغة».

هذا المعيار في تصنيف التيارات اللسانية المعاصرة، وإن ظلَّ وارداً، لم يعد وحده كافياً للتمييز بين مختلف النظريات اللسانية التي نلاحظ أنَّها تكاثرت في السنوات الثلاثين الأخيرة سواء داخل إطار النحو التوليدي التحويلي أم خارجه.

فقد أفرزت النظرية التوليدية التحويلية ذاتها، خلال هذه الفترة، عدة نماذج متباينة («الدلالة التوليدية») «النظرية المعيار»، «النظرية المعيار الموسعة»، «نظرية الربط العاملي»، «النحو العلاقي» و«النحو المعجمي الوظيفي»...). كما واكبت تطور هذه النظرية نظريات أخرى كـ«النحو المركبي المعمَّم» ونحو «مونتاغيو» إلى جانب مختلف «الأنحاء الوظيفية». هذا التكاثر في الأنحاء يستدعي وضع معايير إضافية للتمييز بينها، معايير ترتبط بموضوع الدرس اللساني وأهدافه والوسائل المستعملة لتحقيق هذه الأهداف.

من المعايير التي يمكن اعتمادها في هذا الباب، معيار «الوظيفية» الذي يتيح التمييز بين تيارين عامَّين اثنين: التيار «الوظيفي» والتيار «غير الوظيفي» (أو «الصُّوري»). اعتماداً لهذا المعيار، يمكن التمييز بين نظريات لسانية تسعى إلى تفسير الخصائص الصورية للُغات الطبيعية بربط هذه الخصائص ووظيفةَ اللسان الطبيعي التواصلية ونظريات لسانية تجعل من مبادئها المنهجية العامة أنَّ بنية اللغات الطبيعية يسوغ وصفها وتفسيرُها بمعزل عن وظيفتها التواصلية.

إذا ثبت ورود هذه المعايير جميعها، أمكن تصنيف التيارات اللسانية كما هو موضح في الرسم التالي:



2. النظريات الوظيفية / النظريات غير الوظيفية

تتقاسم النظريات الوظيفية والنظريات غير الوظيفية مجموعة من الخصائص إلاّ أن ما يخالف بين هاتين الزمرتين من النظريات أكثر مما يؤالف بينهما بحيث يمكن القول بأنَّهما تشكِّلان مجموعتين نظريَّتين متمايزتين.

ويمكن إجمال وجوه الائتلاف ووجوه الاختلاف بين هاتين المجموعتين من النظريات كما يلي:

1.2 ـ وجوه الائتلاف

أ ـ تسعى جميع النظريات اللسانية في وصف خصائص اللغات الطبيعية بمعنى أنَّ جميع هذه النظريات تتخذ موضوعاً لها اللسان الطبيعي.

ب ـ لا تقف هذه النظريات عند الوصف الصِّرف للظواهر اللغوية بل تتعدّاه إلى محاولة تفسير هذه الظواهر.

جـ ـ تستهدف هذه النظريات استكشاف الخصائص الجامعة بين اللغات الطبيعية على اختلاف أنماطها أي وضع «نحو كلي» تتفرع عنه «الأنحاء الخاصة» المقترحة لوصف كل لغة على حدة.

د - تصوغ كل نظرية نموذجاً صورياً تفترض فيه أنّه يكفل التمثيل الملائم للظواهر الموصوفة.

هـ - الأنحاء التي تصوغها جميع هذه النظريات أنحاء «قدرة» وليست أنحاء «إنجاز»: تستهدف النظرية وصف «قدرة» المتكلم أي معرفته للغته التي تمكنه من «الإنجازات» في مواقف تواصلية معيَّنة.

و - تُفرد جميع هذه النظريات، بدرجات متفاوتة، مستويات للتمثيل للجوانب التركيبية والجوانب الدلالية والجوانب التداولية.

2.2 ـ وجوه الاختلاف

أ - تَعُدّ النظرياتُ غير الوظيفية اللُّغةَ نسقاً مجرداً (أو مجموعة من الجمل المجردة) يؤدي وظائف متعددة أهمها وظيفة «التعبير عن الفكر»، في حين أنَّ النظريات الوظيفية تعد اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي، أي نسقاً رمزياً يؤدي مجموعة من الوظائف أهمها وظيفة التواصل.

ب - تعتمد النظريات الوظيفية فرضية أنَّ بنية اللغات الطبيعية لا يمكن أن ترصد خصائصها إلاّ إذا ربطت هذه البنية بوظيفة التواصل، بيد أنَّ النظريات غير الوظيفية تنطلق من مبدأ أنَّ اللغة نسق مجرد يمكن وصف خصائصه دون اللجوء إلى وظيفته. بعبارة أخرى، لا يمكن، في نظر الوظيفيين، وصف خصائص العبارات اللغوية وصفاً ملائماً إلاّ إذا رُوعي في هذا الوصف الطبقات السياقية الممكن أن تستعمل فيها في حين أنَّه، في رأي غير الوظيفيين، من السائغ أن يتم وصف خصائص العبارات اللغوية بمعزل تامّ عن سياقات استعمالها.

جـ - «قدرة» المتكلم - السامع، في رأي غير الوظيفيين، معرفته للقواعد اللغوية «الصرف» (القواعد التركيبية والدلالية والصوتية). أمّا «القدرة» في رأي الوظيفيين، فهي معرفة المتكلم للقواعد التي تمكنه من تحقيق أغراض تواصلية معينة بواسطة اللغة. القدرة، إذن، حسب الوظيفيين «قدرة تواصلية» تشمل القواعد التركيبية والقواعد الدلالية والقواعد الصوتية والقواعد التداولية.

د - يتعلم الطفل، حسب اللغويين غير الوظيفيين، نحو اللغة مسْتَعِيناً

بالمبادىء التي فُطِر عليها ويتعلم، حسب اللغويين الوظيفيين، النسق الثاوي خلف اللغة واستعمالها، أي العلاقات القائمة بين الأغراض التواصلية والوسائل اللغوية التي تتحقق بواسطتها.

هـ ـ يتصور اللغويون غير الوظيفيين الكليّات اللغوية على أساس أنَّها مجموعة من المبادىء العامة المتعلقة بالخصائص الصورية (التركيبية والصوتية والدلالية) للِّسان الطبيعي يُفطَر عليها الطفل في حين أنَّ اللغويين الوظيفيين يتصورون هذه المبادىء على أساس أنَّها مبادىء تربط بين الخصائص الصورية للسان الطبيعي ووظيفة التواصل. فالكليات، في نظر غير الوظيفيين، كليات صورية وهي، في رأي الوظيفيين كليات صورية ـ وظيفية.

و ـ يُفْرِد الوظيفيون، كما تقدم، في النموذج المصوغ لوصف اللغات، مستوى يضطلع بالتمثيل للخصائص التداولية (خاصية الاقتضاء والتبئير، خاصية القِوى الإنجازية. . .). ويلاحَظ، منذ سنوات، أنَّ بعض النظريات غير الوظيفية (النظرية المعيار الموسعة مثلاً) تضع قواعد معينة تتكفّل بالتأويل التداولي للبنيات المولَّدة تركيبياً.

إلاَّ أنَّ المستوى التداولي في النظريات الوظيفية يحتل، داخل النموذج، موقعاً مركزياً حيث إنَّه يحدِّد، والمستوى الدَّلالي، الخصائص الممثّل لها في المستوى التركيبي ـ الصرفي، في حين أنَّه، في النظريات غير الوظيفية ـ إذا وُجد ـ لا يقوم، إلى جانب المستوى الدلالي، إلاَّ بدور تأويلي بالنظر إلى المستوى التركيبي ـ الصرفي.

سنعود إلى وجوه الاختلاف بين الزمرتين من النظريات بمزيد من التفصيل في الفصل الموالي.

3.2 ـ صوري/ وظيفي

عُدَّ الجمعُ بين الوظيفية والصورية، بالنسبة للنظريات الوظيفية ـ كالنحو الوظيفي مثلاً ـ مطعناً نظرياً على اعتبار أنَّ الوظيفية مناقضة تماماً للصورية.

في الواقع، ليس ثمة تناقض في أن يَجْمَع النموذج اللغوي الواحد بين

الوظيفية والصورية. ويرتفع هذا التناقض المزعوم حين نُلِمُّ الإلمام الكافي بمفهوم الصورية الذي يمكن تحديده على النحو التالي:

أ - سبق أن أشرنا إلى أنَّ الوصف اللغوي يتم عن طريق نموذج صوري مصوغ صياغة منطقية رياضية يبنيه الواصف ليقارب بواسطته موضوع الوصف. فالأنحاء - بالمعنى الحديث - نماذج صورية باعتبار أنَّها مجموعة من الأواليات المنطقية الرياضية يُسعَى بواسطتها إلى التمثيل لمختلف جوانب وأبعاد الظواهر اللغوية.

ب - من الجوانب المقوِّمة للِّسان الطبيعي خصائصه الصورية كالخصائص التركيبية الصرفية والخصائص الصوتية. هذه خصائص «صورية» على اعتبار أنَّها تتعلق بصورة اللسان الطبيعي (أو شكله).

إذا اعتبرنا التحديد الأول لمفهوم «الصورية» وجدنا أنَّ جميع الأنحاء أنحاء «صورية» إذ لا يمكن أن يتم وصف اللغات الطبيعية ورصد خصائصها إلاَّ بواسطة جهاز صوري. فالأنحاء الوظيفية، بهذا المعنى، أنحاء صورية تستخدم ما تستخدمه الأنحاء الأخرى من عُدَّة منطقية رياضية في «النمذجة» أي في التمثيل المجرد للظواهر اللغوية موضوع الوصف. وسنرى أنَّ النحو الوظيفي، على سبيل المثال، يقترح نموذجاً صورياً يتضمن ثلاثة مستويات للتمثيل (بنية حملية وبنية وظيفية وبنية مكوِّنية) يربط بينها نسقان من القواعد (قواعد إسناد الوظائف وقواعد التعبير).

أمّا باعتبار التحديد الثاني لمفهوم الصورية فإنَّ الأنحاء زمرتان كما تقدم: أنحاء تَعُدُّ خصائص اللسان الطبيعي الصورية (الخصائص التركيبية والصرفية والصوتية) مقومات مستقلة عن الدلالة والتداول يتم وصفها وتفسيرها «من الداخل» أي دون اللجوء إلى عوامل دلالية أو عوامل تداولية، وأنحاء تفترض أنَّ هذه الخصائص الصورية لا يتسنَّى وصفها وتفسيرها الوصف والتفسير الكافيين إلاَّ إذا عُدَّت نتائج للتفاعل القائم بين الدلالة والتداول. وينعكس هذا الاختلاف على أنماط «النمذجة» (أو بنية النحو) المتوفرة في الزمرتين من الأنحاء. ففي الأنحاء المقول عنها إنَّها «أنحاء صورية» يشكل التركيب مستوى تمثيلياً مستقلاً عن الدلالة والتداول بحيث يقتصر دور هذين المستويين على تأويل البنيات التركيبية. أمَّا في الأنحاء الوظيفية فإنَّ الدلالة والتداول يشكِّلان مستويين يتضمَّنَان كل المعلومات

التي تحتاجها القواعد التركيبية المحدِّدة لرتبة المكونات وحالاتها الإعرابية وغير ذلك من الخصائص التركيبية ـ الصرفية، ففي النحو الوظيفي، مثلاً، تُجْرَى «قواعد التعبير» (القواعد التركيبية الصرفية) على أساس المعلومات المتوفرة في «البنية الوظيفية» أي البنية التي تتضمن التأشير للخصائص الدلالية والتداولية.

نستخلص من التحديدين السابقين لمفهوم «الصورية» أنَّه لا تناقض في أن يجمع النموذج اللغوي الواحد بين الصورية والوظيفية سواء أعُني بالمفهوم الأول صورنَة التمثيل للظواهر اللغويَّة في شكل نموذج يتضمن مستوياتٍ تمثيليةً رابطةً بينها أنساق من القواعد المصوغة صياغة منطقية رياضية أم عُني به وصفُ الخصائص الصورية للسان الطبيعي، وأنَّ جميع الأنحاء صورية بالمعنيين معاً إلاَّ أنَّ ثمة أنحاء تقتصر على الخصائص الصورية وصفاً وتفسيراً وأنحاء تصف وتفسر هذه الخصائص انطلاقاً من مبادىء وظيفية (تداولية). ومن البيِّن غير الداعي إلى نقاش أنَّه لا يعقل أن يُبْنَى نَحْوٌ يرصد الجوانب التداولية للغات الطبيعية في غياب جوانبها الصورية. لهذا نعتقد أنَّ التمييز ليس بين الأنحاء الصورية والأنحاء الوظيفية بل بين أنحاء تصف صورة اللسان الطبيعي انطلاقاً من وظيفته التواصلية وأنحاء تصفها في معزل عن هذه الوظيفة، أي بين أنحاء وظيفية وأنحاء غير وظيفية.

3. النظريات الوظيفية

من المعلوم أنَّ الجوانب التداولية دُرِست، أول ما درست، في إطار التيار الفلسفي المُسَمَّى «فلسفة اللغة العادية» حيث عُولِجت الظواهر التي من قبيل «الإحالة» و«الأفعال اللغوية» و«الاستلزام الحواري»...

وقد انتقلت المفاهيم المرتبطة بهذه الزمرة من الظواهر، عن طريق الاقتراض، إلى حقل الدراسات اللغويَّة إذ إنَّ مجموعة من النظريات اللغوية ـ التوليدية منها وغير التوليدية ـ وظَّفت هذه المفاهيم في وصفها للغات الطبيعية.

1.3 ـ التداوليات في فلسفة اللغة العادية

اهتم فلاسفة اللغة العادية بدراسة الجوانب الدلالية والجوانب التداولية للُّغات الطبيعية فاقترحوا تحليلات للظواهر المرتبطة بالإحالة والاقتضاء والأفعال اللغوية والاستلزام الحواري وغيرها.

1.1.3 ـ الإحالـة

يُقصَد بالإحالة العلاقة القائمة بين العبارة اللغوية والشخص (أو الشيء) التي تحيل عليه في الواقع (العالم الخارجي).

ويُمَيَّز بالنسبة للعبارة اللغوية بين ثلاثة أبعاد: «الدَّالّ» وهو سلسلة الأصوات المكوِّنة للعبارة و«المدلول» (أو المعنى) وهو المفهوم المجرَّد الذي ينتظم طبقة الأشخاص (أو الأشياء) التي تحيل عليها العبارة اللغوية و«المدلول عليه» (أو المرجع) وهو ما تحيل عليه العبارة في العالم الخارجي (الواقع).

فالعبارة «الطلبة» في الجملة (1)، مثلاً، لها ثلاثة أبعاد: «دالّ» وهو سلسلة الأصوات: / طَ ـ ل ـ ب ـ ت ـ/ و«مدلول» وهو المفهوم: «أشخاص يدرسون في جامعة» و«مدلول عليه» وهو مجموعة الأشخاص الذين تنطبق عليهم خاصية الدراسة في جامعة:

(1) حضر الطلبة الدرس

فيما يخص العلاقة القائمة بين العبارة اللغوية وما تحيل عليه في الواقع (أي علاقة الإحالة)، قسم فلاسفة اللغة العادية العبارات اللغوية أربعة أقسام: «عبارات عامة» و«عبارات خاصة» و«عبارات معيّنة» و«عبارات غير معينة»، وينتظم هذه الأقسامَ الأربعةَ التقابلان الآتيان:

أ - تُعَدُّ «عبارةً عامةً» كلُّ عبارة تحيل على مجموعة من الأشخاص أو من الأشياء في حين تُعَدُّ «عبارةً خاصة» كلُّ عبارة تحيل على فرد (شخص أو شيء).

فالعبارتان «الإنسان» و«الطلبة» في الجملتين (2 أ ـ ب) عبارتان عامتان والعبارتان «خالد» و«رجلاً» في الجملتين (3 أ ـ ب) عبارتان خاصتان:

(2) أ . الإنسان ضعيف

ب . تغيَّب الطلبة عن الدروس

(3) أ . عاد خالد من السفر

ب . قابلت رجلاً في الشارع

ب - العبارة «المعيّنة» (أو المُحيلة) كُلُّ عبارة دالة على شخص (أو شيء) مُحَدَّد كما هو الشأن بالنسبة للعبارة «أبوك» في الجملة (4):

(4) لم يَعُد أبوك بعد

أمّا العبارة «غير المعيّنة» فهي كلُّ عبارة تدل على شخص (أو شيء) غير مُحَدَّد كما هو شأن العبارة «فتاة» في الجملة (5):

(5) قابل خالد فتاةً أمس

وينزَعُ جلُّ فلاسفة اللغة العادية إلى إقامة تقسيمهم للعبارات اللغوية من حيث نوع إحالتها على أساس تداولي. فالعبارة المعينة عندهم هي العبارة التي تحمل من المعلومات ما يجعلها كفيلة بتمكين المخاطب من التعرف على ما تحيل عليه.

2.1.3 ـ الاقتضاء

ارتبط ظهور مفهوم الاقتضاء، في فلسفة اللغة العادية، بمفهوم الإحالة وكان الفيلسوف فريغه أوَّل من نبَّه إلى وجود علاقة بين هذين المفهومين حيث لاحظ أنَّ صِدْقَ جملة ما متضمنة لاسم عَلَم يقتضي أن تكون لهذا الاسم العَلَم إحالة. فاقتضاء جملة كالجملة (6) مثلاً، هو أن يُحيل الاسم العلم «كبلر» على شخص ما:

(6) مات كبلر فقيـراً

ولاحظ الفيلسوف نفسه أنَّ اقتضاء الجملة المثبتة هو نفس اقتضاء الجملة المنفية مقابلتها بمعنى أنَّ الدلالة المقتضاة هي الدلالة التي لا تُنْفَى بنفي الجملة[2]. ويتبين إبقاء النفي على الاقتضاء من المقارنة بين الجملة (6) ومقابلتها المنفية (7):

(7) لم يمت كبلر فقيراً

---

(2) يستعمل النفي، عادة، رائزاً لاستكشاف المعنى المقتضى وتمييزه عن المعنى المقصود الإخبار عنه. فالذي يُنْفَى هو المعنى الثاني في حين أنَّ المعنى الأول يظل خارج حيز النفي. المنفيُّ في الجملة (7)، مثلاً، هو موت كبلر فقيراً في حين يظل المعنى المقتضى (وجود شخص يحمل اسم كبلر) مثبتاً.

أعطت كتابات فريغه حول الاقتضاء انطلاقة لإنتاج ضخم تناول هذا المفهوم في أبعاده المختلفة وفي علاقته بمفاهيم تلابسه سواء في إطار فلسفة اللغة العادية ذاتها أم في إطار الدرس اللغوي المعاصر.

اهتم الفلاسفة واللغويون، قصد تحديد مفهوم الاقتضاء، بما يميز هذا المفهوم عن مفاهيم أخرى كمفهوم «الاستلزام المنطقي» ومفهوم «الاستلزام الحواري» كما اهتموا بإشكال طبيعة الاقتضاء أدلالي هو أم تداولي[3].

سنعود بالتفصيل إلى هذا الإشكال في الفصل الموالي.

3.1.3 ـ الأفعال اللغوية

دَرَجَ المناطقة الوضعيون على اعتبار شروط الصدق المعيار الوحيد الذي يجب اعتماده في الحكم على جملة ما من حيث دلالتها. فالجمل التي تحتمل أن يقال عنها إنَّها صادقة أو كاذبة هي الجمل الدالّة في مقابل الجمل التي لا دلالة لها، أي الجُمَل التي لا تحتمل الصدق ولا الكذب، وكان من نتائج اعتماد هذا المعيار أن قلّصت العبارات اللغوية إلى فئة واحدة، العبارات الخبرية التي تمتاز بخاصيتين: (أ) وصفها لواقع معين و(ب) احتمالها للصدق أو الكذب بالنظر إلى الواقع الموصوف.

تنتمي إلى هذه الفئة من العبارات اللغوية الجُمَل التي من قبيل (8 أ ـ ب) الواصفتين لواقعين معينين والمحتملتين، بالتالي، لأن تكونا صادقتين أو كاذبتين حسب مطابقة الوصف للواقعين الموصوفين أو عدم مطابقته لهما:

(8) أ . السماء صافية اليوم

ب . انتصر الجنود في المعركة

نَبَّه الفيلسوف أوستين، في أواسط هذا القرن، إلى أن تحليل المناطقة الوضعيين تحليل خاطىء إذ إنَّ ثمة فئة من العبارات اللغوية تحمل دلالة معينة بالرغم من أنَّها لا تحتمل الصدق أو الكذب. من هذه الفئة من العبارات الجمل الآتية:

---

(3) انظر، للاطلاع على بعض من تفاصيل هذا الإشكال، التقرير الذي قدَّمنا به لمائدة التداوليات في الملتقى الثاني للغويين المغاربة (البحث اللغوي والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1981).

(9) أ . أعِدُكَ بأنني سأزورك غداً
ب . أحذِّرك من مغبة التردد

(10) أ . أغـداً ألقـاك؟
ب . هل يستوي العالم والجاهل؟

(11) أ . البس معطفك فالبرد شديد!
ب . لا تقترب من النار!

(12) أ . ما أجمل هنداً إذ تبتسم!
ب . أكْـرِم بأخيـك!

تختلف، حسب أوستين، العبارات التي من قبيل (9 ـ 12) عن العبارات التي مثّلنا لها بالجملتين (8 أ ـ ب) من حيث الخاصيتان التاليتان:

أ ـ لا تصف الجُمَل (9 ـ 12)، بخلاف الجملتين (8 أ ـ ب) أيَّ واقع في العالم الخارجي، لذا، لا يمكن أن يقال عنها إنَّها صادقة (مطابقة لواقع) أو كاذبة (غير مطابقة لواقع).

ب ـ يُشَكِّل مجرد النطق بهذه الجمل عملاً معيَّناً، فالجملتان (9 أ ـ ب) تنجزان، بمجرد النطق بها عملين: «الوعد» و«التحذير»، والنطق بالجمل (10 ـ 12) على التوالي، إنجاز للأعمال «السؤال» و«الأمر» و«التعجب».

على أساس هذا التباين، يقترح أوستين التمييز بين صنفين اثنين من العبارات (أو الجُمَل): «العبارات الوصفية» و«العبارات الإنجازية».

تمتاز العبارات الإنجازية بالخاصيتين السابق ذكرهما، أي عدم احتمالها للصدق أو الكذب وتزامن النطق بها مع تحقق مدلولها. ولكي تتوفر هاتان الخاصيتان في عبارة ما (لكي تكون العبارة عبارة إنجازية) يجب إرضاء الشروط[4] المعجمية والنحوية الآتية:

(4) تضاف إلى الشروط المعجمية والنحوية شروط غير لغوية (شروط مؤسَّسيَّة) بالنسبة لبعض العبارات الإنجازية. فالعبارة «زوَّجتُك ابنتي»، يَشترط في تحقق مدلولها (إنجاز =

1 ـ يجب أن يكون الفعل الرئيسي للجملة فعلاً منتمياً إلى طبقة الأفعال الإنجازية (قال، وعد، سأل، حذَّر، أوعد. . .).

2 ـ يجب أن يكون فاعلُ هذا الفعل المتكلمَ.

3 ـ يجب أن يكون زمن هذا الفعل الزمنَ الحاضر.

حين يختل شرط من هذه الشروط، وإن توفر الشرطان الآخران، تنقلب الجملة من إنجازية إلى وصفية. فالجملتان (13 أ ـ ب) جملتان وصفيتان إذا قورنتا بالجملة (9 أ) لكونهما خارقتين للشرط الثاني والشرط الثالث بالتوالي:

(13) أ . يعدك عمرو أنَّه سيزورك غداً

ب . وعدتك أنني سأزورك غداً

لاحظ أوستين بعد تمييزه بين ما أسماه «العبارات الوصفية» و«العبارات الإنجازية» أنَّ هذين الصنفين من العبارات يمكن اختزالهما في صنف واحد مستدلاً على إمكان هذا الاختزال بأنَّ العبارات المصنّفة على أساس أنَّها عبارات وصفية ليست، في الواقع، إلاَّ عبارات إنجازية فعلها الإنجازي غير ظاهر سطحاً.

الجملتان (8 أ ـ ب)، حسب هذا التحليل، مشتقّتان من الجملتين (14 أ ـ ب) عن طريق «حذف» الفعل الرئيسي:

(14) أ . أقول إنَّ السماء صافية اليوم

ب . أقول إنَّ الجنود انتصروا في المعركة

يؤدي اختزال الصنفين من العبارات بهذه الطريقة، إذن، إلى اعتبار جميع العبارات اللغوية عبارات إنجازية مع الفرق في أنَّ ثمة عبارات إنجازية «صريحة» (ظاهراً فعلها الإنجازي) وعبارات إنجازية «ضمنية» (فعلها الإنجازي غير ظاهر سطحاً).

= الزواج) الشروط المؤسَّسيَّة الآتية: (أ) أن يكون قائلها أب الفتاة المقصود تزويجها (أو وليها) و(ب) أن يكون المخاطَبُ الشخصَ الذي يريد أن يتزوج الفتاة المعنية بالأمر (أو شخصاً موكّلاً) و(ج) أن تكون الفتاة حاضرة و(د) أن يتم التلفظ بالعبارة أمام عدلين.
في حالة اختلال أحد هذه الشروط، يُعَدُّ الزواج لاغياً ويُعَدُّ، بالتالي، مدلولُ العبارة «زوَّجتك ابنتي» غير متحقق. بعبارة أخرى، تفقد هذه الجملة، في هذه الحالة خاصيّتها الإنجازية.

واقترح أوستين أن يتم هذا الاختزال في إطار نظرية شاملة للأفعال اللغوية يمكن تلخيصها في ما يلي:

يُشَكِّل التلفّظُ بكل عبارة لغوية إنجازَ أفعال لغوية ثلاثة: «فعل قول» و«فعل إنجاز» و«فعل تأثير».

يتضمن فعل القول، بدوره، ثلاثة أفعال لغوية فرعية: «فعلاً صوتياً» و«فعلاً تركيبياً» و«فعلاً دلالياً».

يشَكِّل الفعلَ الصوتي التلفظُ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معينة والفعل التركيبي تأليفُ مفردات طبقاً للقواعد التركيبية للغة المعنية والفعل الدلالي استعمال هذه المفردات حسب دلالاتٍ وإحالاتٍ معيَّنة.

ويواكبُ فعلَ القول بفروعه الثلاثة فعلُ الإنجاز المعبِّرُ عن قَصْدِ المتكلم من تلفظه بالعبارة كأنْ يُخبر أو يسأَل أو يَعِدَ أو يُنْذِر أو يُوعد كما يواكبه فعلُ التأثير الكلامي أي الأثر الذي يُخَلِّفه التلفظُ بالعبارة لدى المخاطب كأن يستبشر أو يرعب أو ينفعل أو يطرب أو يغضب.

وقد أعاد سيرل تنظيم مقترحات أوستين على أساس التمييز بين أربعة أفعال لغوية: «فعل التلفظ» و«الفعل القضوي» و«الفعل الإنجازي» و«الفعل التأثيري».

فعل التلفظ هو إنتاج عبارة لغوية طبقاً للقواعد الصوتية والتركيبية للغة ما. ويختزل فعل التلفظ، عند سيرل، الفعلين الفرعيين الصوتي والتركيبي في مقترح أوستين.

وينقسم الفعل القضوي إلى فعلين فرعيين اثنين: «الفعل الإحالي» و«الفعل الحَمْلي». ويتم إنجاز الفعل القضوي بشقيه حين تُسْنَد إلى ذات ما خاصية ما كما هو الشأن في الجملة (15):

(15) شوقـي شاعـر

أمّا الفِعْلان الإنجازي والتأثيري[5] فلا يختلفان في مقترح سيرل عنهما في مقترح أوستين كبير اختلاف.

---

(5) يرى سيرل أنَّ الفعل اللغوي يتم إنجازه بنجاح إذا توفرت مجموعة من الشروط. =

وقد قدم سيرل[6] تصنيفاً للأفعال اللغويَّة يحصر هذه الأفعال في خمسة أصناف هي:

1 ـ الأفعال «الحُكْمِية» وهي أفعال تُمَثِّل لواقع تمثيلاً يكون صادقاً أو كاذباً.

2 ـ الأفعال «الأمرية» وهي أفعال يقصد بها المتكلم حَمْل المخاطب على فعل شيء ما.

3 ـ الأفعال «الالتزامية» وهي أفعال يلتزم المتكلم بواسطتها بفعل شيء في المستقبل.

4 ـ الأفعال «التعبيرية» وهي أفعال تعبِّر عن حالة نفسية تُعيّنها شروط الصدق حول واقعة ما يحددها المحتوى القضوي للجملة.

5 ـ الأفعال «الإنجازية» وهي أفعال يتحقق محتواها القضوي، إذا توفرت شروط إنجازها، حين التلفظ ذاته.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ سيرل يركّز على فعلين اثنين: الفعل القضوي والفعل الإنجازي (أو «القوة الإنجازية») حيث تتلخص، في نظره، دلالةُ الجملة في محتواها القضوي (الإحالة والحَمْل) والقوة الإنجازية التي تواكبها. ويمثل لهذا بالصياغة التالية:

(16) قـو (قـض)

حيث قو = قوة إنجازية وقض = فعل قضوي.

ولقد تصَدّى سيرل لوصف ظاهرة تعدِّد القوى الإنجازية بالنسبة للجملة الواحدة كأن تواكب نفسَ القضية أكثرُ من قوة إنجازية واحدة كما هو الشأن بالنسبة للجملة (17) حيث يُلاحَظ أنَّ قوتين إنجازيتين اثنتين، السؤالَ والإنكارَ، تواكبان المحتوى القضوي نفسه:

(17) أَتلطِـمُ أخـاك؟!

= وتختلف هذه الشروط من فعل لغوي إلى فعل لغوي آخر بحيث تحكم كل نمط من الأفعال اللغويَّة شروط معينة.

(6) انظر: (سيرل 1979).

اقترح سيرل[7] رصدَ هذه الظاهرة على أساس أن الجُمَل التي من قبيل (17) تنجِز فعلين لغويين اثنين: فعلاً لغوياً «مباشراً» وفعلاً لغوياً «غير مباشر»، يُنْتَقل من أولهما إلى ثانيهما عبر سلسلة من الاستدلالات كما سنوضح ذلك في الفقرة التالية.

4.1.3 ـ الاستلزام الحواري أو الأفعال اللغوية عبر المباشرة

لاحظ غرايس أنَّ جُمَل اللغات الطبيعية يمكن، في بعض المقامات، أن تدل على معنى غير المعنى الذي يُوحي به محتواها القضوى (أو معناها الحرفي). لنتأمَّل المقام التالي:

يكتب الأستاذ **أ** للأستاذ **ب** متسائلاً عن استعداد الطالب **ج** لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة فيجيب الأستاذ **ب**:

(18) إنَّ الطالب **ج** لاعب كرةٍ ممتاز

إذا تفحَّصنا الحَمُولة الدلالية للجملة (18) وجدنا أنَّها تدل على معنيين اثنين في الوقت نفسه: معناها الحرفيّ (أنَّ الطالب **ج** من لاعبي الكرة الممتازين) ومعنى مُدْرَكٍ مقامياً (أنَّ الطالب **ج** ليس له أي استعداد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة).

لوصف هذه الظاهرة، يقترح غرايس وضع مجموعة من القواعد يَعُدُّها ضابطة لكل حوار لغوي. هذه القواعد أربع قواعد يحكمها جميعَها مبدأ عام، «مبدأ التعاون».

وفي ما يلي صياغة مبدأ التعاون والقواعد الأربع المتفرعة عنه:

(19) مبـدأ التعاون:

«اجعل تدخلَك مطابقاً لما يقتضيه الغرضُ من الحوار الذي تساهم فيه، في المرحلة التي تتدخل فيها».

(20) قاعـدة الكـم:

---

(7) انظـر: المرجـع السابق.

أ «اجعل تدخلَك حاملاً من الإفادة ما يقتضيه الغرض من الحوار».
ب. «لا يكن تدخلك حاملاً من الإفادة أكثر مما يقتضيه الغرض من الحوار».

(21) قاعدة الكيف:

«اجعل تدخلَك صادقاً:
أ لا تقل ما تعتقد أنَّه كاذب
ب. لا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه»

(22) قاعدة الورود:

«اجعل تدخلك وارداً»

(23) قاعدة الكيفية:

أ . «ليكن تدخلك واضحاً»
ب. «ليكن تدخلك موجزاً»
جـ. «اجتنب الغموض»
د . «اجتنب الالتباس»

وتحصل، في نظر غرايس، ظاهرة استلزام جملة ما لمعنى مقامي غير معناها الحرفي (ظاهرة «الاستلزام الحواري» كما يسميها) حين يتم خرق إحدَى القواعد الأربع (20 ـ 23)، مع احترام مبدأ التعاون (19).

فالجملة (18)، على سبيل المثال، تستلزم حوارياً معنى الجملة (24):

(24) ليس الطالب ج مستعداً لمتابعة دراسته الجامعية بقسم الفلسفة.

لأنَّها تخرق القاعدة (22)، قاعدة الورود، باعتبارها جواباً غير وارد بالنسبة للجملة (25):

(25) هل للطالب ج استعداد لمتابعة دراسته الجامعية بقسم الفلسفة؟

وَيُدرِج غرايس هذا الضرب من الدلالة في تصنيف عام للمعاني التي يمكن أن تدل عليها العبارات اللغويَّة.

يقوم هذا التصنيف على المقابلات الآتية:

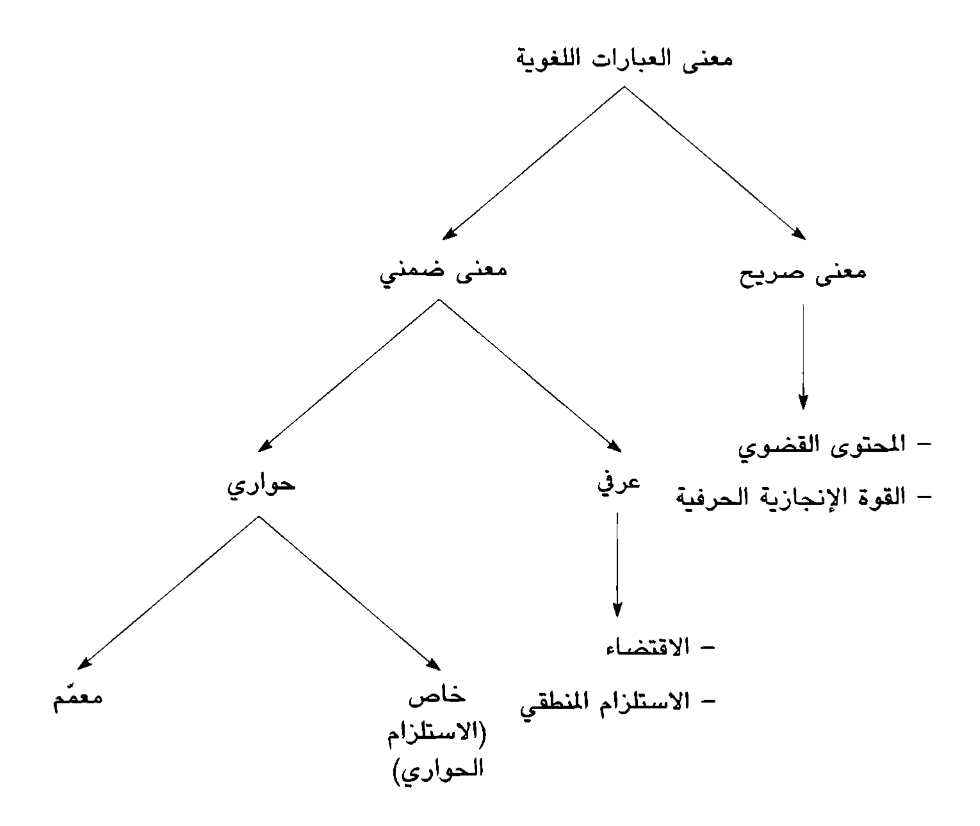
1 ـ تنقسم الحَمُولة الدلالية للعبارة اللغويَّة إلى معانٍ «صريحة» ومعانٍ «ضمنية» وتُعَدُّ معانيَ «صريحةً» المعاني المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها في حين تُعدُّ «ضمنية» المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة.

تشمل حمولة المعاني الصريحة: (أ) المحتوى القضوي (معاني مفردات الجملة مضموماً بعضها إلى بعض) و(ب) القوة الإنجازية الحرفية (القوة الإنجازية المؤشَّر لها بصيغة الجملة كالاستفهام والأمر والإخبار. . .).

2 ـ المعاني الضمنية صنفان: معانٍ «عُرفية» ومعانٍ «حوارية» (أو «سياقية»). تُعَدُّ معانيَ «عرفيةً» المعاني المرتبطةُ بالجملة ارتباطاً يجعلها لا تتغير بتغير السياقات في حين تُعَدُّ معاني «حوارية» المعاني التي تتولَّد طبقاً للسياقات (أو المقامات) التي تُنجَز فيها الجملة. من المعاني المتضمَّنة عرفاً المعنى المُقتَضى (أو «الاقتضاء») كما حددناه سابقاً، والمعنى المستلزم منطقياً (أو «الاستلزام المنطقي»).

أمّا المعاني الضمنية المتولدة عن السياق فهي نوعان: المعاني الناتجة عن سياق خاص والمعاني البالغة من العموم أنَّها لم تعد مرتبطة بسياق خاص أو بطبقة معينة من السياقات. يصطلِح غرايس على تسمية هذين النوعين من المعاني الضمنية «الاستلزامات الحوارية الخاصة» و«الاستلزامات الحوارية المعمَّمة» على التوالي.

يمكن توضيح تصنيف المعاني المكوِّنة للحمولة الدلالية لجمل اللغات الطبيعية حسب مقترحات غرايس عن طريق الرسم الآتي:



ولنمثل لهذه الأنماط من المعاني بالجملة (27)

(27) هل تُعيرني القلم الأحمر؟

يُشكِّل الدلالة الصريحة لهذه الجملة محتواها القضوي وقوتُها الإنجازيةُ الحرفية. ينتج المحتوى القضوي عن عملية ضَمِّ معاني المكونات: «تعير» ـ «ني» ـ «القلم الأحمر» بعضها إلى بعض. وينتج المعنى الصريح للجملة برُمَّتها عن ضمّ المحتوى القضوي إلى القوة الإنجازية الحرفية المواكبة له: القوة الإنجازية «الاستفهام» المؤشر لها بالأداة «هل» والتنغيم.

وتتألف الحمولةُ الدلالية الضمنية للجملة نفسها من المعاني الآتية: معنيين عرفيين وهما الاقتضاء (اقتضاء وجود قلم أحمر) والاستلزام المنطقي (كون القلم ذا لون) ومعنى حواري خاص (أو استلزام حواري خاص) وهو التماس المتكلم من

المخاطب أن يعيره القلم الأحمر[8].

ظاهرة الاستلزام الحواري هذه دُرِست، بعد غرايس، في إطار «نظرية الأفعال اللغوية» على أساس أنَّها ظاهرة تَعَدُّدِ الأفعال اللغويَّة بالنسبة للمحتوى القضوي الواحد. يُصنف سيرل[9] الجمل، من حيث عدد الأفعال اللغوية المواكبة لها، صنفين: جملاً يواكبها فعل لغوي واحد وجملاً يواكبها أكثر من فعل لغوي واحد (فعلان لغويان في أغلب الحالات). في حالة مواكبة فعلين لغويين اثنين للجملة الواحدة، يميِّز سيرل بين الفعل اللغوي «المباشر» والفعل اللغوي «غير المباشر»، بين الفعل اللغوي الحرفي المدلول عليه بصيغة الجملة ذاتها والفعل اللغوي المفاد من المقام. مثال ذلك الجملة (28 ب) المُعدّة جواباً للجملة (28 أ):

(28) أ . س: لنذهب إلى المسرح هذه الليلة

ب . ص: عَلَيَّ أن أهيىء امتحاناً

الجملة (28 ب) تنجز فعلين لغويين اثنين: فعلاً لغوياً مباشراً وهو الإخبار

---

(8) يمكن التمثيل للاستلزام الحواري المعمَّم بالجمل الاستفهامية المنفية التي من قبيل الجملتين التاليتين:

(i) أ ـ ألم أُعطِك كلَّ ما عندي؟

ب ـ أما بلغتَ مُـرادَك؟

خاصية هذا الضرب من الجمل أنَّها تنزع إلى الدلالة، في جميع السياقات، على الإثبات. فالجملتان السابقتان مرادفتان للجملتين التاليتين أياً كان مقام إنجازها.

(ii) أ ـ أعطيتُك كل ما عندي.

ب ـ بلغت مـرادك.

هذه الظاهرة، يمكن تفسيرها تطورياً بالشكل التالي: على اعتبار الظاهرة ظاهرة «تحَجُّر»، تمر الجمل التي من قبيل (1 أ ـ ب) بمرحلتين اثنتين: مرحلة تكون لها فيها دلالتان اثنتان دلالة حرفية (السؤال) ودلالة مستلزمة مقامياً (الإثبات) ومرحلة تنمحي فيها دلالتها الحرفية فتصبح دلالتُها الوحيدةُ هي دلالتها المستلزمة بحيث تصبح هذه الدلالة دلالة حرفية.

ولعل هذا التفسير يصدُق كذلك بالنسبة للجمل التي من قبيل (iii):

(iii) هل ينبت الشر إلاَّ الشر؟!

بالنسبة للجمل الناتجة عن ظاهرة تحجُّر القوة الإنجازية المستلزمة (أو «تعميمها» حسب مصطلح غرايس) يُصبح من غير الوارد اللجوء إلى مبدأ خرق قواعد الحوار لرصد الدلالة المستلزمة بل الواردُ أن تُنْقل هذه الدلالة، في التصنيف (26)، إلي حيِّز الدلالات العُرفية.

(9) انظر: (سيرل 1979).

بأنَّ على المتكلم أن يهيىء امتحاناً وفعْلاً لغوياً غير مباشر وهو رفض دعوة المخاطب إيَّاهُ أن يرافقه إلى المسرح.

بعد رصد الظاهرة والتمييز بين الفعلين اللغويين المتواردين على المحتوى القضوي نفسه، يطرح سيرل إشكال وصف عملية الانتقال التي يتمكن بواسطتها المتلقي لجمل من قبيل (28 ب) من إدراك الفعل اللغوي غير المباشر.

يفترض سيرل أنَّ الانتقال من الفعل اللغوي المباشر إلى الفعل اللغوي غير المباشر يتمّ عبر سلسلة من الاستدلالات قوامها المعرفة المتقاسَمة (لغوية وغير لغوية) بين المتخاطِبَين.

فالفعل اللغوي غير المباشر المواكب للجملة (28 ب)، مثلاً، يُدرِكُه المتلقي لهذه الجملة عبر المراحل الاستدلالية الآتية:

(29) أ . اقترحتُ على **ص** أن يرافقني إلى المسرح، فأخبرني جواباً لاقتراحي، بأنَّ عليه أن يهيىء امتحاناً،

ب. أفترِضُ أنَّ **ص** يساهم متعاوناً في الحوار وأنَّ رَدَّه، بالتالي، ردٌّ وارد (مبدأ التعاون)،

جـ. الردُّ الوارد يجب أن يكون قبولاً للدعوة أو رفضاً لها أو اقتراحاً مضاداً أو مناقشة (نظرية الأفعال اللغوية)،

د . إلاَّ أنَّ ردَّ **ص**، من حيث معناه الحرفي، ليس أيّاً من هذه الردود. ردُّ **ص**، إذن، ليس ردّاً وارداً (استنتاج من المرحلتين أ و د)،

هـ . **ص**، إذن، يعني أكثر مما يقول: غرضُه الإنجازي يختلف عن غرضه الحرفي (استنتاج من المرحلتين ب ود)،

و . أعلَمُ أنَّ تهيئ الامتحان يستغرق وقتاً هامًّا بالنسبة لليلة واحدة كما أعلَمُ أنَّ الذهاب إلى المسرح يأخذ كذلك وقتاً هاماً بالنسبة لليلة الواحدة (معرفة مشتركة للعالم الخارجي)،

ز . لا يمكن أن يهيىء **ص** امتحانَه وأن يرافقني إلى المسرح في الليلة نفسها (استنتاج من المرحلة و)،

ح . من الشروط الأساسية لقبول اقتراح ما القدرةُ على إنجاز الفعل الدالّ عليه المحتوى القضوي (نظرية الأفعال اللغوية)،

ط . من هذا أعلم أنَّه قال شيئاً مفاده أنَّه لا يمكن أن يقبل اقتراحي (استنتاج من المراحل: أ و و)،

ي . غرض ص الإنجازي، إذن هو رفض هذا الاقتراح (استنتاج من المرحلتين: ز و ط).

2.3 ـ التداوليات في النماذج اللغوية

لم يُعْنَ فلاسفة اللغة العادية بجوانب أخرى من تداوليات اللغات الطبيعية كالجوانب المرتبطة بالبنية الإخبارية للجملة عنايتَهم بالإحالة والاقتضاء والأفعال اللغوية والاستلزام الحواري.

هذه الجوانب المُغْفَلة في الدرس الفلسفي هي أنواع العلاقات الإخبارية القائمة بين مكونات الجملة.

فبالإضافة إلى العلاقات الدّلالية (الأدوار الدلالية) كالمنفِّذ والمتقبِّل والمستقبِل والأداة والعلاقات التركيبية كالفاعل والمفعول، تقوم بين مكونات الجملة علاقات تداولية كالمبتدأ والذيل والمنادى والمحور والبؤرة والمُعطَى والجديد وغيرها.

المبتدأ هو المكان الذي يقوم بدور تحديد «مجال الخطاب» كما هو الشأن بالنسبة للمكون «الحديقة» في الجملة (30) مثلاً:

(30) الحديقة، أينعت ورودها

ويُعَدُّ **ذيلاً** كل مكون يقوم بدور تعديل أو توضيح أو تصحيح معلومة من المعلومات الواردة في الجملة المتقدمة عليه. المكونات «خالد» و«عِلْمه» و«بكر» تقوم بهذه الأدوار الثلاثة في الجمل (31 أ ـ ج):

(31) أ . قابلت أخاه، خالد

ب . بهرني عمرو، علمه

جـ . زارني البارحة خالد، بل بكر

ويشكل **منادىً** المكوّنُ محطُّ النداء في الجملة كما هو شأن المكون «يا ليل» في الجملة (32):

(32) يا ليل، الصَّبُّ متى غدُه؟

يؤاسر **المحورُ** المبتدأ في كونهما كليهما مَحَطّ الحديث إلاَّ أنَّهما يختلفان من حيث إنَّ المحورَ محط حديث داخل الجملة في حين أنَّ المبتدأ محط حديث خارج الجملة قارن بين دوري المكونين «الحديقة» و«خالد» في الجملة (30) والجملتين (33 أ ـ ب):

(33) أ . ما بال خالد؟

ب . خالد حزين لرسوب هند

أمّا **البؤرة** فهي العلاقة التداولية التي يحملها المكون الحامل للمعلومة المجهولة أو المعلومة المتردَّد في ورودها (أو المُنكَر ورودها) كما هو الشأن بالنسبة للمكوِّنات «مَنْ» و«خالد» و«عزة» و«ليلى» في الجُمَل (34 أ ـ ب) و(35 أ ـ ب):

(34) أ . من تغيب اليوم؟

ب . تغيب اليوم خالد

(35) أ . أعَزة عشق قيس؟

ب . لَيلى عشق قيس

تنقسم حَمُولة المعلومات الواردة في جملة ما إلى قسمين: معلومات «معطاة» يتقاسم معرفتها المتخاطبان كلاهما ومعلومات «جديدة» يجهلها المخاطب ويقصد المتكلم إخباره بها.

على أساس ثنائية «المعطى»/ «الجديد»، تنقسم مكونات الجملة (36 ب)، باعتبارها جواباً للجملة (36 أ)، قسمين: مكونات حاملة لمعلومات متقاسَمة معرفتُها (معلومات معطاة) ومكونات حاملة لمعلومات يجهلها المخاطب (معلومات جديدة) ويطلب معرفتها:

(36) أ . من أخبر خالد بماذا؟

ب . أخبر خالد هنداً بنجاح أخيها

عُولجت الجوانب التداولية للغات الطبيعية في إطار الدرس اللغوي الصرف حيث سعت نظريات لغوية متعددة إلى إدماج ما كان يُتناوَل في فلسفة اللغة العادية في النماذج المصوغة للتمثيل لخصائص اللغات المروم وصفها. ويمكن تلخيص أهم مراحل هذا الإدماج على الشكل التالي:

أ ـ من المعلوم أنَّ النظرية التوليدية التحويلية، في بدايتها، أفرزت نموذجاً يقوم على مكوِّنين اثنين: مكوِّن تركيبي يضطلع بمهمة توليد البنيات التركيبية ومكوِّن صوتي يقوم بدور تأويلها صوتياً. الاقتصار على المكوِّنين التركيبي والصوتي في هذا النموذج ناتج عن اعتماد فرضية عدم ورود الدلالة في صوغ النماذج اللغوية[10]. وقد تُرُوجع عن هذه الفرضية في أواسط السنوات الستين حيث قُدِّمت اقتراحات[11] لصورنة الجوانب الدلالية أتاحت إضافة مكوّن ثالث إلى النحو يضطلع بدور إعطاء تأويل دلالي للبنيات التي يولدها المكون التركيبي.

بعد أن مرت عشر سنوات على إدخال الدلالة في النحو، رسخ عند منظِّري النحو التوليدي التحويلي الاقتناع بضرورة التمثيل للجوانب التداولية (أو ما سُمِّي «نسقَ الاعتقادات») داخل النحو[12]. على هذا الأساس، أصبح النحو في النموذج المسمَّى «النظرية المعيار الموسعة» منظماً بالشكل الموضَّح في الرسم التالي:

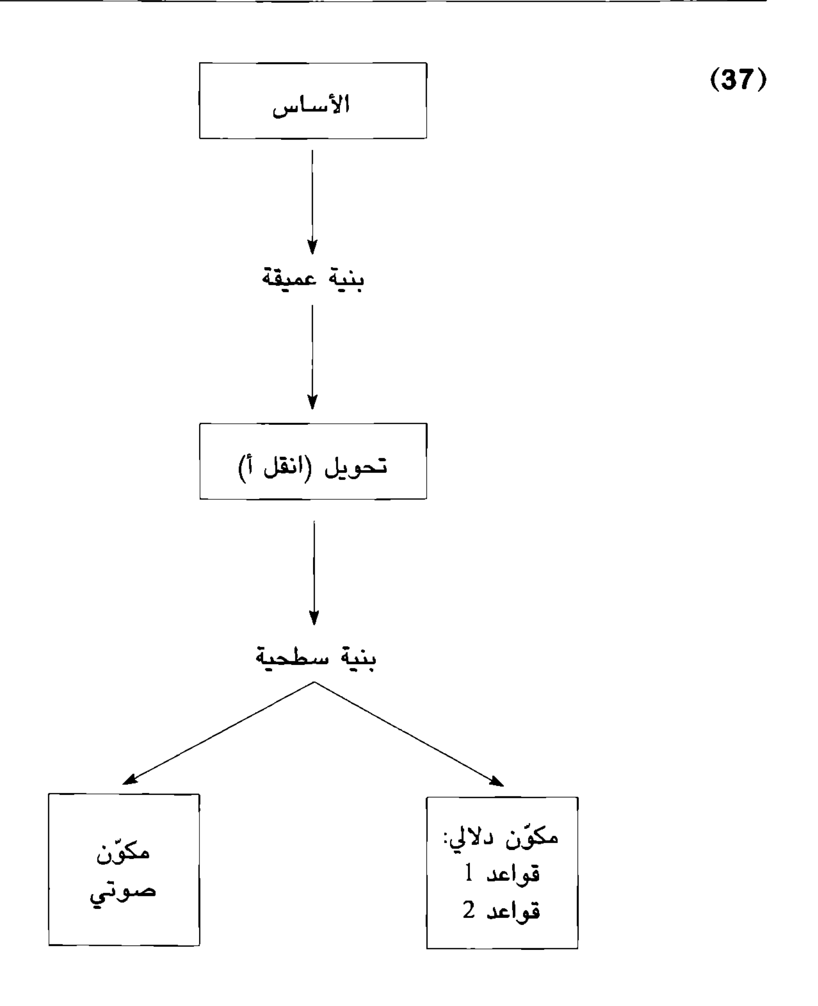
---

(10) انظر: (تشومسكي 1957) على سبيل المثال.

(11) انظر: (كاتز وفودور 963!) و(كاتز وبوسطل 1964) و(تشومسكي 1965).

(12) سنتطرق إلى اعتراف تشومسكي، في أواخر السنوات السبعين (تشومسكي 1977)، بأنَّ قدرة المتكلم قدرتان، «قدرة نحوية» و«قدرة تداولية»، في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(37)



تنقسم قواعد المكوِّن الدلالي إلى قسمين: قواعد دلالية صرف (القواعد 1) تضطلع بإعطاء صورة منطقية للبنية السطحية وقواعد تداولية (القواعد 2) تقوم بدور إسناد تمثيل تداولي للبنية نفسها.

يلاحظ، مما يُوضِّحه الرسمُ (37)، أنَّ القواعد التداولية، في نموذج النظرية المعيار الموسَّعة، لا تقوم إلاَّ بدور تأويلي بالنسبة لبنيات مولَّدة تركيبياً. مفاد هذا أنَّ التداول، في هذا النموذج لا دَورَ له في تحديد الخصائص التركيبية الصرفية. بهذه الخاصية، يُمايز نموذجُ النظرية المعيار الموسَّعة النماذجَ المقترحة في إطار النظريات الوظيفية التي سنعرض لأهمِّ خصائصها في الفقرة التالية.

ب ـ تَقَدَّم أنَّ من المبادىء الأساسية المعتمدة في النظريات الوظيفية أنَّ التداول يُحدِّد الخصائص التركيبية الصرفية (أنَّ الوظيفة تحَدِّد البنية). هذا المبدأ وارد بالنسبة لمجموعة من النظريات منها ما هو مصنَّف على أساس أنَّه وظيفي ومنها ما ليس يُعَدُّ وظيفياً.

سَنَعُدُّ نظريات وظيفية كُلَّ النظريات التي تعتمد مبدأ أنَّ الخصائص التداولية تحدِّد إلى حد بعيد الخصائص البنيوية (التركيبية الصرفية). على أساس هذا المبدأ، يرد إدراج النظريات المدروج على اعتبارها نظريات وظيفية (كالنظرية «النسقية» ونظرية «الوجهة الوظيفية للجملة» و«التركيب الوظيفي» و«النحو الوظيفي») والنماذج التوليدية التحويلية التي تمتاز بإفراد مستوى تمثيلي يضطلع بالتمثيل للخصائص التداولية على أساس أنَّ هذه الخصائص تحدد الخصائص التركيبية الصرفية. وفي ما يتلو مُجْمَلٌ لخصائص هذين الصنفين من النظريات على أن نعود، في الفصل الثالث من هذا الكتاب، إلى التفصيل في تصوّر تنظيم بنية النحو في كلٍّ منها:

1 ـ مستويات التحليل، في نظرية «الوجهة الوظيفية للجملة»، مستويات ثلاثة: مستوى البنية «الدلالية» ومستوى البنية «النحوية» ومستوى البنية «الوظيفية».

يُمثَّل في البنية الدلالية لمفاهيم دورية كمفهوم «المنفِّذ» ومفهوم «المتقبِّل» ويُمثَّل في البنية النحوية لعلاقات تركيبية كعلاقتي «الفاعل» و«المفعول» في حين تضطلع البنية الوظيفية بالتمثيل لعلائق تداولية كعلاقتي «المحور» و«التعليق». ولنمثل لمستويات التحليل الثلاثة هذه بالجملة (38):

(38) هند مسافرة غداً

في مستوى البنية الدلالية يحمل المكون «هند» الدور الدلالي «المنفذ» والمكون «غداً» الدور الدلالي «الزمان». وفي مستوى البنية النحوية يحمل المكوِّن «هند» العلاقة التركيبية «الفاعل» أمّا في مستوى البنية الوظيفية فإنَّه يحمل الوظيفة «المحور» باعتباره «محط الحديث» في الجملة في حين أنَّ باقي الجملة يحمل الوظيفة «التعليق» إذ إنَّه يشكِّل المعلومة الجديدة.

يُفْتَرض في إطار النظرية النسقية أنَّ للغات الطبيعية ثلاثَ وظائف أساسية: الوظيفة «التمثيلية» والوظيفة «التعالقية» والوظيفة «النّصيّة». وتقوم اللغة بهذه

الوظائف الثلاث في الوقت نفسه إذ إنَّ العبارة نفسها تُعَدُّ مُنجِزةً لوظيفة تمثيلية ووظيفة تعالقية ووظيفة نصِّية.

الوظيفة التمثيلية هي وظيفة التعبير عن تجربة المتكلم بالنسبة للواقع ونقل هذا الواقع إلى تصورات أو تمثلات ذهنية. والوظيفة التعالقية هي وظيفية التعبير عن الدور الذي يتخذه المتكلم تجاه مخاطَبه وموقفه إزاء «النص» الذي يُنجِزه. أمّا الوظيفة النصية فهي وظيفة تنظيم النص المنجَز حسبما يقتضيه مقام إنجازه.

ويقابل هذه الوظائفَ الثلاث ثلاثةُ أنساق لغوية: نسق «التعدية» ونسق «الصيغة» ونسق «المحور».

يتضمن نسق «التعدية» مفاهيم دلالية كمفهوم المحمول باعتباره دالاً على «واقعة» والأدوار التي يقوم بها المشاركون في تحقيق الواقعة كدور «المنفذ» ودور «المتقبل» وغيرهما. ويتضمن نسقُ «الصيغة» باعتباره يعكس الوظيفة التعالقية القائمة بدور التعبير عن موقف المتكلم من المخاطب وموقفه من الحدث اللغوي ذاته، مفهومَ الصيغة ومفهوم «الجهة» (جهة «الإمكان» وجهة «اليقين»...). أمّا نسق المحور فإنَّه يتضمن العلاقات ذات الطابع التداولي كمفهوم «المحور» (بالمعنى الذي تقدمت الإشارة إليه) ومفهومي «المعطى» و«الجديد» ومفهوم «البؤرة».

هذه الأنساق الثلاثة تتحقق جميعها في بنية نحوية واحدة، فالبنية النحوية الثاوية خلف الجملة (39) تحقيق لتفاعل نسق التعدية ونسق الصيغة ونسق المحور:

(39) قد تقابل هند خالداً

بالنظر إلى نسق التعدية تنقسم الجملة (39) إلى محمول (تقابل) و«مشاركَيْن» يحملان الدورين الدلاليين «المنفّذ» (هند) و«المتقبّل» (خالد). وبالنظر إلى نسق «الصيغة» تدل الجملة على صيغة «التدليل» وجهة «الإمكان» في حين يحمل المكونان المنفذ والمتقبل العلاقتين النحويتين «الفاعل» و«المفعول». أمّا بالنظر إلى نسق «المحور» فإنَّ المكون «هند» يحمل العلاقتين النصِّيتين «المحور» و«المُعطى» في حين أنَّ المكون «هند» يحمل العلاقة النصية «الجديد».

من المبادىء المنهجية الأساسية المعتَمَدة في «النحو الوظيفي» أنَّ التركيب والصرف يحدّدهما إلى حد بعيد التداول والدلالة.

انطلاقاً من هذا المبدأ، بُنِي النموذج في هذا النحو على الشكل التالي: تُشَكِّل مصدرَ اشتقاق الجملة «بنيةٌ حملية» تتحدَّدُ فيها الخصائص الدلالية للمحمول وحدوده. وتنقل هذه البنية إلى «بنية وظيفية» عن طريق إسناد الوظائف التركيبية (الفاعل، المفعول) والوظائف التداولية (البؤرة، المحور...) وتحديد مخصِّص الحمل (مؤشر القوة الإنجازية التي تواكبه). هذه البنية تمثِّل للمعلومات الدلالية والتداولية التي يستلزمها بناء «البنية المكوِّنية» المحدَّدةِ فيها الخصائص التركيبية (ترتيب المكونات) والصرفية (الإعراب، المطابقة...). سنعود إلى بنية النموذج في النحو الوظيفي بالتفصيل في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

أمّا نظرية «التركيب الوظيفي» (أو «نحو الأدوار والإحالة») فإنَّها ـ كالنظريات الوظيفية السابقة ـ تعتمد المبدأ المنهجي القائل بأنَّ الدلالة والتداول يحدِّدان الخصائص الصورية (التركيبية الصرفية) للسان الطبيعي. بمقتضى هذا المبدأ، يأخذ الجهاز الواصف، في هذا النحو، الشكل العام الآتي: تُشتَق الجملة عبر بنيات ثلاث: بنية تداولية («بنية إحالية») وبنية دلالية («بنية الأدوار») وبنية تركيبية. ويحدِّد عناصر البنية التركيبية وخصائصها التفاعل القائم بين البنيتين الدلالية والتداولية بحيث تُعتَبَر البنية الأولى انعكاساً للبنيتين الثانيتين.

2 ـ أمَّا النماذج اللغوية الوظيفية بالمعنى الواسع أي النماذج التوليدية التحويلية المُنطَلَق فيها من مبدأ أنَّ الخصائص التداولية لعبارات اللغات الطبيعية تحدِّد خصائصها الصورية، فهي، بالأساس، نموذجان اثنان: النموذج المسمَّى «الدلالة التوليدية» ونموذج «التركيب الوظيفي» (أو «الوظيفية») الذي من واضعيه اللغوي سوسومو كونو ومَدرَسيُّوه بجامعة هارفرد.

كانت بدايات ما سُمِّي «الدلالة التوليدية» ـ كما هو معلوم ـ في أواسط السنوات الستين حيث دار النقاش، في حظيرة النظرية التوليدية التحويلية نفسها، حول وضع ودور الدلالة في النحو. وكان هذا النقاش انطلاقة لمنعطف هام داخل هذه النظرية حيث انقسم اللغويون التوليديون قسمين: لغويين (على رأسهم تشومسكي) ينادون بمبدأ «تأويليّة» الدلالة شأنها في ذلك شأن القواعد الصوتية ولغويين (منهم على الخصوص لاكوف وروس وماك كولي) يدافعون عن أطروحة «توليدية» الدَّلالة.

كان مبدأ توليدية الدلالة المعتمد في إطار «الدلالة التوليدية» من الأسباب التي وطّأت لإدخال التداول في النحو كعنصر من عناصر البنية مصدر الاشتقاق المصوغة على أساس أنّها بنية «دلالية ـ تركيبية ـ تداولية». في هذه البنية، مُثِّل للمفاهيم التداولية المستعارة إمّا من فلسفة اللغة العادية كمفهومَي القوة الإنجازية والاقتضاء أو من نظريتي «النسقية» و«الوجهة الوظيفية للجملة» كمفهوم البؤرة.

هذه المسطرة المتَّبعة في اشتقاق الجملة تخالف مخالفة بيّنة الكيفية المتبعة في نموذج «النظرية المعيار الموسعة». ففي نموذج الدلالة التوليدية يُمَثَّل للخصائص التداولية على أساس أنّها خصائص «عميقة» تحدِّد، نظراً لوضعها هذا، الخصائص الصورية («السطحية») للجملة في حين أنّه يُمَثل لها، في نموذج النظرية المعيار الموسعة، على أساس أنّها خصائص «سطحية» تساهم في التأويل الدلالي العام للبنية التركيبية السطحية، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

ينطلق كونو من مبدأ أنَّ التركيب مقيد تقييداً قوياً بالنظر إلى الوظائف الدلالية والتداولية والإدراكية التي يقوم بها اللسان الطبيعي وأنَّ التركيب لا يمكن أن يُفهَم الفهمَ الملائم إلاّ على ضوء هذه الوظائف.

وتمتاز أعمال كونو بأنّها تسعى، اعتماداً للمبدأ السابق، إلى إدماج نتائج أعمال لغويّي نظرية «الوجهة الوظيفية للجملة» في النحو التوليدي التحويلي. من أهم ما توصَّل إليه كونو، في هذا المجال، هو تبيان أنَّ المفاهيم الوظيفية التي من قبيل «المعطى» و«الجديد» و«المحور» لها ورود، باعتبارها قيوداً، بالنسبة للقواعد التركيبية كقاعدتي «النقل» و«الإحالة العائدية».

وسنفصِّل القول في مقترحات كونو والمقترحات الواردة في إطار النظريات الوظيفية الأخرى في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

4. الوظيفة في الفكر اللغوي العربي القديم

استدللنا، في مكان آخر[13]، على أنَّ الإنتاج اللغوي العربي القديم يَؤول، إذا اعتبر في مجموعه (نحوه وبلاغته وأصوله وتفسيره)، إلى منظور ينتظم مبادىء

(13) انظر: كتابنا **تأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي** (المتوكل 1982).

وظيفية. وفي ما يلي مُجمَل لما أوردناه حول وظيفية الفكر اللغوي العربي القديم:

أ - من المعلوم أنَّ الموضوع المرومَ وصفه في هذا الفكر هو نص القرآن الكريم. ينتج عن هذا أنَّ المعطيات المنصبَّ عليها الوصف اللغوي ليست جملاً مفردة مجردة من مقامات إنجازها بل إنَّها «خطاب» متكامل متماسك الوحدات.

ب - يترتب على طبيعة الموضوع المستهدَف وصفه أنَّ من المبادىء المنهجية التي يجب أن تثوي خلف الوصف مبدأ الترابط بين «المقال» و«المقام»، بين خصائص الجمل الصورية وخصائصها التداولية.

جـ - هذا المبدأ المنهجي يستلزم أن يتضمن الجهاز الواصف «مكونات» تضطلع برصد الخصائص التداولية ونوع ارتباطها بالخصائص الصورية. في هذا الصدد، يمكن القول إنَّ الجهاز الواصف المتصدِّي لتفسير (وصف) نص القرآن الكريم يتألَّف من «علوم»[14] ذات مجالات مختلفة ومتكاملة كالنحو والبلاغة والأصول وغيرها وأنَّ «العِلْمَيْن» المضطلعَيْن برصد الترابط القائم بين الخصائص التداولية والخصائص الصورية (التركيبية والصرفية والصوتية) هما البلاغة والأصول.

د - إذا اعتبرنا مبدأ الوظيفية في الفكر اللغوي العربي القديم، أمكن التمييز بين نوعين من الوظيفية: وظيفية «ضعيفة» ووظيفية «قوية».

نَعُدّ وظيفيةً «قوية» كلَّ وظيفية قائمة على مبدأ أنَّ الوظيفة (أو الجوانب التداولية) تحدِّد خصائص البنية ونَعُدُّ وظيفية «ضعيفة» كلَّ وظيفية تقوم على مبدأ أنَّ الجوانب التداولية لا تحدِّد خصائص البنية وإنَّما تُشَكِّل مُجَرَّد تأويلات لهذه الخصائص. على أساس هذا التمييز، قسَّمنا الأوصاف المقترحة في الفكر اللغوي العربي القديم قسمين: أوصافاً يشكِّل فيها التداول «مكوناً تأويلياً» وأوصافاً يشكِّل

(14) انظر: **الاتقان في علوم القرآن** للاطلاع على كيفية تعالق العلوم المستهدفة لتفسير القرآن الكريم ففيه تبدو هذه العلوم مكوِّناتٍ تؤلف جهازاً واصفاً واحداً ينصب كل مكون منها على حيِّزٍ معين.

فيها «مكوناً توليدياً». يَبْرُزُ هذان الصنفان من الأوصاف اللغوية في **مفتاح العلوم** للسَّكّاكي و**دلائل الإعجاز** للجُرجاني، بالتوالي.

يتألف الجهاز الواصف، عند السَّكّاكي، من أنساق القواعد الآتية: قواعد صوتية ـ صرفية تضطلع بتكوين المفردات وقواعد نحوية تتكفل بتأليف المفردات فيما بينها لتكوين الجملة وقواعد تداولية (عِلْمَي «المعاني» و«البيان») تضطلع برصد الترابط القائم بين الجملة خَرْجِ القواعد النحوية والطبقات المقامية الممكن أن تنجز فيها («مطابقة المقال لمقتضى الحال»).

وتقوم نظرية «النظم»، عند الجُرجاني، على أساس أنَّ قواعد النحو تربط بين بنيتين اثنتين: بنية تداولية تتضمن «الغرض من الكلام» وبنية تركيبية («لفظية»).

يستنتج من هذه العجالة ـ التي سنعود إلى تفصيل ما أوجزناه فيها في الفصل الثالث ـ أنَّ الجانب التداولي يقوم بدور «تأويلي» في اقتراحات السَّكّاكي ودور «توليدي» (بمعنى أنَّ الخصائص التداولية مُمَثل لها في الأساس ذاته) عند الجُرجاني.

هـ ـ في هذا الإطار، دُرِسَت المجموعتان من الظواهر الآتيتان: الظواهر المرتبطة بـ«الأغراض» التي تدل عليها الجمل في مختلف الطبقات المقامية والظواهر المتعلقة بمختلف الرُّتَب التي يمكن أن تأخذها المكوِّنات داخل الجملة طبقاً لمختلف الطبقات المقامية التي يمكن أن تُنْجَزَ فيها.

1 ـ درس النحاة ظاهرة ما أسموه «خروج» أسلوب من معنى لاصق به إلى معنى آخر كأن «تخرج» أداة الاستفهام «الهمزة» من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على معانٍ أخرى كالإنكار والاستبطاء وغيرهما. قارن بين الجملة (40 أ) والجملتين (40 ب ـ ج):

(40) أ . أكان خالد حاضراً؟

ب . أتجادل أباك؟

جـ . ألم تذهب بعد؟

إلاَّ أنَّ دراسة النحاة لهذه الظاهرة لم تتعَدَّ مستوى ملاحظتها. أمَّا البلاغيون فقد تصدّوا لوصفها وصفاً وافياً. ويمتاز وصفهم، بالنسبة لما ورد عند النحاة،

بميزتين أساسيتين: تعميم الظاهرة (اعتبار الانتقال من معنى إلى معنى آخر ظاهرة تشمل جميع الأساليب لا أسلوب الاستفهام وحده) ورصد عملية الانتقال من المعنى الحرفي إلى معنى آخر، وليد المقام.

يميِّز السَّكّاكي بين «الأغراض» اللاصقة بالصيغ الجُملية والأغراض التي تدل عليها الصيغ في طبقات مقامية معيّنة[15]. يُطلق على الفئة الأولى من الأغراض مصطلح «الأغراض الأصلية» ويُسمّي الفئة الثانية «أغراضاً فرعية». أمَّا الأغراض الأصلية، عنده، فهي خمسة أغراض: «الاستفهام» و«التمني» و«النداء» و«الأمر» و«النهي». هذه الأغراض الخمسة «تُجرَى على أصلها» إذا كان «المقام» («مقتضى الحال») ملائماً لشروط إجرائها على الأصل. وتُكَوِّن شروط إجراء هذه الأغراض على أصلها نسقاً متماسك العناصر يمكن توضيحه عن طريق الرسم التالي:

(41)

«مطلوب غير حاصل وقت الطلب»

«ممكن الحصول» «غير ممكن الحصول»

«في الخارج» «في الذهن» «في الخارج» «في الذهن»

(15) من المعلوم أنَّ الفكر اللغوي العربي القديم يتضمن ثنائية «الخبر»/«الإنشاء» التي تشبه إلى حد بعيد الثنائية الأوستينية «الوصف»/«الإنجاز» كما يدل على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء. فالجملة الخبرية، عندهم، هي الجملة التي «تحتمل الصدق أو الكذب» في حين أنَّ الجملة الإنشائية هي الجملة المتوفرة فيها خاصيتان: (أ) أنَّها لا تحتمل الصدق أو الكذب و(ب) أنَّ «مدلولها يتحقق بمجرد النطق بها»، ويصل الشبهُ بين الثنائية القديمة والثنائية الحديثة إلى أنَّ اللغويين العرب القدماء اقترحوا تقليص الجمل اللغويَّة برد الجمل الخبرية والجمل الإنشائية إلى جمل خبرية أو جمل إنشائية كما فعل أوستين نفسه. انظر: تفصيل هذه المسألة في كتابنا **تأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم**.

فالاستفهام مثلاً، يُجرَى على أصله (يكون دالاً على سؤال حقيقي) إذا أنجزت الجملة الاستفهامية في مقام يطابق الشروط: «مطلوب غير حاصل وقت الطلب»، «ممكن الحصول»، «في الذهن» كما هو الشأن بالنسبة للجملة (42):

(42) متى ستعود هند من السفر؟

حين لا يطابق المقامُ شروطَ إجراء الاستفهام على أصله، يختل أحَدُ هذه الشروط فيمتنع إجراء السؤال وتنتقل الجملة من الدلالة على هذا الغرض الأصلي إلى الدلالة على الغرض الذي من شروط إجرائه عكسُ الشرط المُختَل. مثال ذلك الجملة (43) المنتَقَل فيها من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على «التمنِّي» لاختلال الشرط «ممكن الحصول» وحلول الشرط عكسِه «غير ممكن الحصول» محلّه[16]:

(43) هل من شفيع؟!

2 ـ ينطلق البلاغيون في دراستهم لبنية الجملة من مبدأ الترابط بين ترتيب المكونات والحمولة الإخبارية للجملة. يُستنتَج من تحليلاتهم، في هذا المجال، أنَّ الحمولة الإخبارية لجملة ما تتضمن معلومات «محايدة» أي معلومات تُلقَى إلى المخاطَب «خالي الذهن» ومعلوماتٍ «موسومة» تُلقَى إلى المخاطب «المتردِّد» في ورودها أو المخاطب «المُنكِر» ورودَها[17]. هذا الصنف الثاني من المعلومات، المعلومات الموسومة، يكون محطَّ «عناية واهتمام» بالنظر إلى المعلومات المنتمية إلى الصنف الأول. ويُعبَّر عن هذه العناية، في مستوى بنية الجملة، إمَّا بأدوات خاصة تفيد التوكيد كما في الجملة (44) أو بتصدير المكوِّن الحامل للمعلومة المرومة العنايةُ بها كما هو شأن المكوِّن «هنداً» في الجملة (45):

(44) إنَّ خالداً لمسَافر

(16) انظر: تفاصيل إعادة قراءة مقترحات السَّكَّاكي ومقارنتها باقتراحات الفلاسفة واللغويين المعاصرين في مقالتنا «اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري».

(17) انظر: محاولتنا لصياغة اقتراحات السَّكَّاكي في شكل «طبقات مقامية» في دراستنا للبؤرة في اللغة العربية («الوظائف التداولية» الفصل الأول من الجزء الأول).

(45) هِنـداً عشقـتُ

وتطرق الأصوليون والبلاغيون لظاهرة الإحالة فدرسوا نوع العلاقة الممكن قيامها بين «اللفظ» وما يحيل عليه. في هذا الإطار أقاموا الثنائيتين التاليتين:

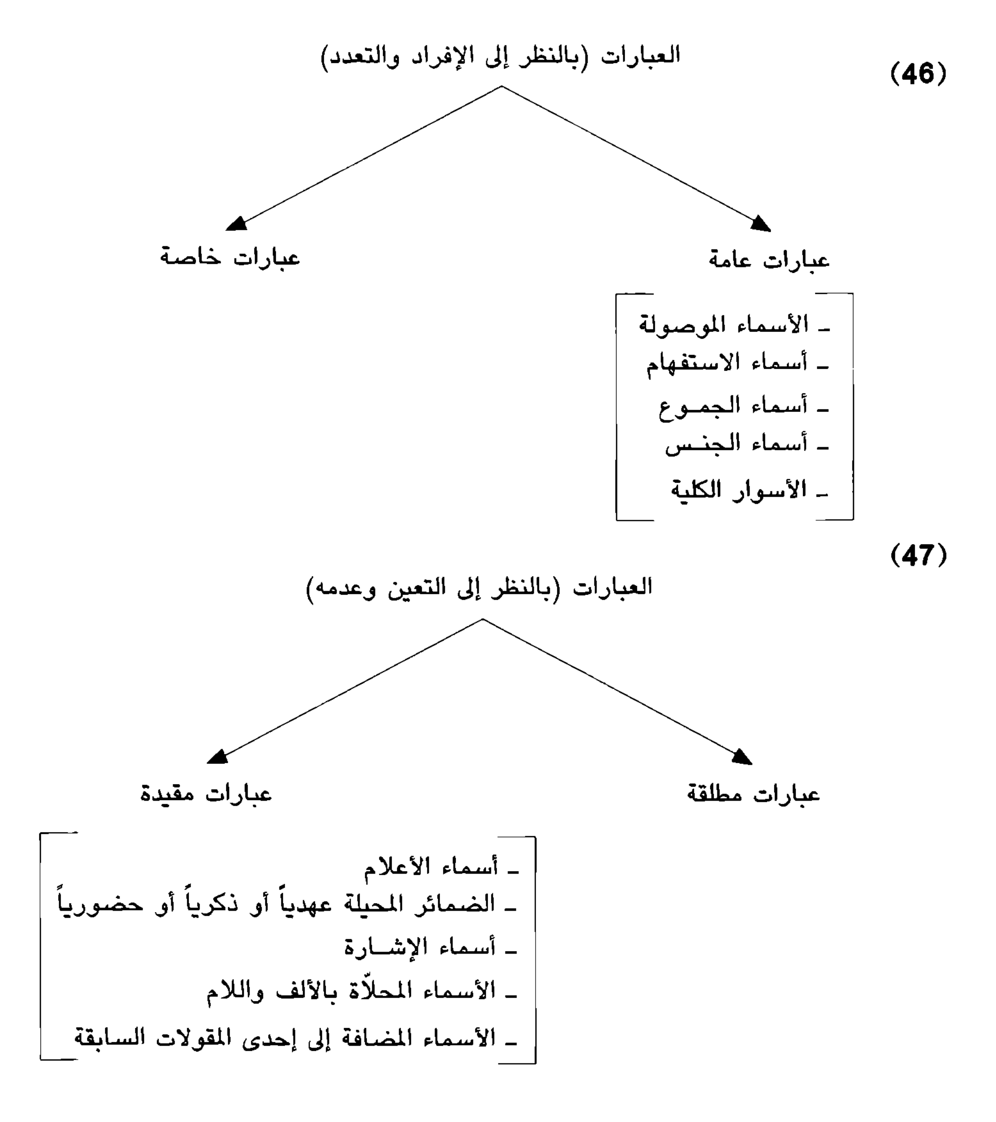
1 ـ العبارات اللغوية، بالنظر إلى إفراد المُحال عليه وتعَدُّده، صنفان: عبارات «عامة» و«عبارات خاصة». تُعَدُّ عبارةً «عامة» كُلُّ عبارة تحيل على مجموعة من الأشخاص (أو الأشياء). تندرج في هذا الصنف من العبارات كل الألفاظ المفيدة للتعدد الإحالي كالأسماء الموصولة («من»، «ما». . .) وأسماء الاستفهام («متى»، «أين». . .) والأسماء الواردة بصيغة الجمع («مسلمون») والأسماء الدالة على الجنس («الإنسان») والأسوار الكلية («كل»، «جميع». . .). وتُعَد عبارة «خاصة» كل عبارة تحيل على شخص (أو شيء) مفرد كالعبارات: «رجل» و«عمرو» و«قلم». . .

2 ـ تنقسم العبارات اللغوية، بالنظر إلى تَعَيُّن المحال عليه وعدم تعينه، قسمين: عبارات «مطلقة» وعبارات «مقيَّدة». العبارة «المطلقة» هي كل عبارة تحيل على شخص (أو شيء) غير معين في حين أنَّ العبارة «المقيَّدة» هي كل عبارة تحيل على شخص (أو شيء) معيّن. ويُستَنتَج مما ورد عند الأصوليين والبلاغيين في باب الإطلاق والتقييد أنَّ المعيار المعتمد في التمييز بين هذين المفهومين معيار تداولي حيث إنَّ العبارة «المقيَّدة» هي العبارة المحيلة على شخص (أو شيء) «يعرفه المخاطب» في حين أنَّ العبارة «المطلقة» هي العبارة المحيلة على شخص (أو شيء) لا يدخل في حيّز ما يستطيع المخاطب التعرف عليه. ويُدرج الأصوليون والبلاغيون في فئة العبارات «المقيدة» الأسماء الأعلام («زيد»، «خالد»، «هند». . .) والضمائر (باعتبار إحالتها «عهدياً» أو «ذِكْرياً» أو «حضورياً») وأسماء الإشارة والأسماء غير الأعلام المحلاّة بالألف واللام والأسماء المضافة إلى الأسماء المنتمية إلى إحدى هذه المقولات.

يمكن توضيح ثنائيتَي العبارات العامة/ العبارات الخاصة والعبارات المطلقة/ العبارات المقيَّدة بواسطتي المشجَّرين التاليين:

(46)

(47)



و ـ قبل أن نختم هذا العرض المقتضب لأهم ما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم حول الترابط بين الجوانب التداولية والجوانب الصورية للغة، نشير إلى أنَّ ثمة نقاط التقاء غير قليلة بين تحليلات اللغويين العرب القدماء واقتراحات اللغويين الوظيفيين المعاصرين وفلاسفة اللغة العادية. ويمكن إجمال نقاط الالتقاء هذه في ما يلي[18]:

(18) انظر: ما اقترحناه لإعادة صياغة التحليلات الواردة في التراث اللغوي ومقارنتها =

1 ـ تصدى اللغويون العرب القدماء لدراسة ظواهر لغوية تؤاسر الظواهر التي رِيم وصفها في إطار فلسفة اللغة العادية وإطار الأنحاء الوظيفية المعاصرة. فهؤلاء اللغويون والفلاسفة درسوا جميعاً ظاهرة الإحالة وأنماط العبارات اللغوية بالنظر إلى نوع إحاليتها وظاهرتَيْ ما أُسمِي، في الدرس الفلسفي واللغوي الحديث، بالأفعَال اللغوية والاستلزام الحواري. ودرس اللغويون، قديمهم وحديثهم، الترابط القائم بين الخصائص الصورية للغة وجوانبها التداولية.

2 ـ انطلق اللغويون العرب القدماء انطلاق الفلاسفة واللغويين والوظيفيين المحدثين في دراستهم لظواهر اللغة، من مبدأ أنَّ الوظيفة تحدِّد ـ جزئياً على الأقل ـ البنية، أنَّ الوصف الكافي للغة باعتبارها نسقاً من الخصائص الصورية يستلزم ربط هذه الخصائص بالأغراض المستهدَف إنجازها عن طريق استعمال اللغة.

3 ـ ويَصِل التشابه بين ما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم وما اقتُرح في الدرسين الفلسفي واللغوي الحديثين مستوى الأواليات المعتمدة في رصد الترابط القائم بين البنية والوظيفة. مثال ذلك، أنَّ ظاهرة انتقال جملة ما من الدلالة على معناها الحرفي المدلولِ عليه بصيغتها إلى معنى آخر (كانتقال جملة استفهامية من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على الإنكار أو النفي أو الاستبطاء أو التمني. . .) يتم رصدها في الدرس القديم وبعض من المقترحات الواردة في الدرس الفلسفي الحديث بواسطة مفهوم «خرق» قاعدة (أو شرط) من القواعد التي تضبط إنجاز الأفعال اللغوية إنجازاً ناجحاً[19]. ومثال ذلك أيضاً، أن تصنيف العبارات اللغوية بالنظر إلى إحاليتها، يتم في القديم والحديث، اعتماداً لثنائيتين متماثلتين: ثنائيةِ «العام/الخاص» وثنائية «المطلَق/المقيَّد» في مقابل «المعيَّن/غير المعيّن».

= بالتحليلات المعاصرة في كتابنا **تأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم**.

(19) قارن، مثلاً، بين اقتراحات السَّكّاكي، حول هذه المسألة، واقتراحات غرايس التي عرضنا لها أعلاه.

نقاط الالتقاء هذه، إن كانت لا تعني إمكان «ترجمة» التحليلات الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم والاستفادة منها حالياً في دراسة اللغات الطبيعية دراسة وظيفية فإنَّها تعني ـ على الأقل ـ أنَّ هذا الفكر يشكِّل مرحلة من أهم مراحل تطور الدرس اللساني الوظيفي وأنَّه لا يعقَل، بالتالي، أن يؤرَّخ لهذا النمط من المقاربات اللسانية دون ذكرٍ لما ورد في إنتاج اللغويين العرب القدماء.

الفصـل الثانــي

المبادئ المنهجية العامة

مـدخــــل

اقتُرِحت، في إطار الدرس اللساني المعاصر، مجموعة من النماذج اللغويَّة ذات الاتجاه الوظيفي قدَّمنا لأهمها في الفصل السابق. هذه النماذج تختلف اختلافاً بيّناً من حيث صوغ بنية النحو وتنظيم العلاقات بين مكوّناته إلاَّ أنَّها، على هذا الاختلاف، تتقاسم جميعُها (أو على الأقل معظمها) مجموعة من المبادىء المنهجية العامة التي تؤسّس وظيفيتها. يمكن إرجاع هذه المجموعة من المبادىء المنهجية العامة المشتركة إلى مبادىء تتعلق بوظيفة اللسان الطبيعي (أو، على وجه التحديد، وظيفته الأساسية) وعلاقة الوظيفة بالبنية ومفهوم «القدرة اللغويَّة» ومفهوم «الكليات اللغويَّة» وعلاقة الوظيفة بموضوع الوصف اللغوي وأخيراً علاقة الوظيفة بالمفاضلة بين الأنحاء.

سنعرض لهذه المبادئ مقارنين بين تصورات اللغويين الوظيفيين واللغويين غير الوظيفيين حتى يتسنّى لنا تبيان ما يؤالف بين هذين الاتجاهين في البحث اللغوي وما يخالف بينهما من حيث المنطلقات المنهجية العامة.

وسنختم الفصل بمبحث نعرض فيه باقتضاب لما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم من مبادىء عامة تؤاسر المبادىء المنهجية المعتمدة في الدرس اللساني الوظيفي المعاصر.

1. اللغة والوظيفة

حين نتحدث عن الوظيفة، يجب أن يكون حاضراً في ذهننا التمييزُ بين معنيين اثنين لهذا المفهوم: الوظيفة باعتبارها دوراً تقوم به اللغة ككل والوظيفة باعتبارها علاقة دلالية أو تركيبية أو تداولية تقوم بين مكونات الجملة كعلاقة «المنفّذ»، مثلاً، وعلاقة «الفاعل» وعلاقة «المحور».

في المباحث التالية سنستعمل مفهوم الوظيفة بمعناه الأول لا بمعناه الثاني.

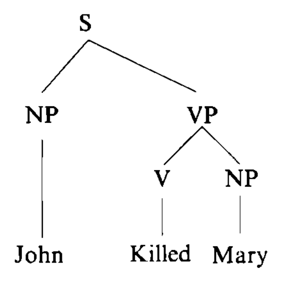
1.1 ـ هل للغة وظيفة؟

إذا أخذنا «الوظيفة» بمعنى العلاقة القائمة بين مكوِّنات الجملة، لاحظنا أنَّ جميع الأنحاء تستعمل هذا المفهوم مع اختلاف فيما يعطاه من أهمية داخل النموذج. فثمة أنحاء[1] تجعل من الوظائف علاقات ثلاثاً: علاقات دلالية (مُنفِّذ، متقبل، مستقبل، أداة. . .) وعلاقات تركيبية (فاعل، مفعول. . .) وعلاقات تداولية (محور، بؤرة. . .) في حين تقصر أنحاء أخرى[2] الوظائفَ على نوعين اثنين (علاقات دلالية وعلاقات تركيبية) أو نوع واحد (علاقات تركيبية). ومن الأنحاء (النماذج التوليدية التحويلية الكلاسيكية) ما تُعَدُّ فيه الوظائف «مشتقّة» (من العلاقات السُّلمية القائمة بين المكونات داخل تركيبة شجرية)[3] ومنها ما تُعَدُّ فيه

(1) من هذه الأنحاء، على سبيل المثال، «التركيب الوظيفي» لفولي وفان فالين والنحو الوظيفي لدِكْ والنحو النسقي لهاليداي ونحو «الوجهة الوظيفية للجملة» لمدرسة براغ.

(2) مثال ذلك نموذجا «النظرية المعيار الموسعة» و«الربط العاملي» في النظرية التوليدية التحويلية.

(3) يعرَّف «الفاعل» مثلاً، على أساس أنّه المركَّب الاسمي الذي تعلوه مباشرة المقولة ج في حين يعرَّف «المفعول» على أساس أنّه المركب الاسمي الذي تعلوه مباشرة المقولة م ف كما هو شأن المركبين الاسميين (John) و(Mary) في الرسم الشجري التالي:



الوظائف علاقات «أولى» (علاقات أصولاً) منتمية إلى الأبجدية النظرية للنحو[4].

أمَّا إذا أخذنا الوظيفة بمعنى ما تُسْتَعمَل اللغة لتأديته من أغراض، وجدنا آراء اللغويين متباينة حول نقطتين اثنتين: (أ) هل للغة وظيفة؟ (ب) إذا كانت وظائف اللغة متعددة، فما هي وظيفتها الأساسية؟

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، يبرز من النقاش الذي دار، في أواسط السنوات السبعين، بين تشومسكي وفلاسفة اللغة العادية[5] (سيرل خاصة) أنَّ موقف تشومسكي من هذا الإشكال موقف يتأرجح بين الاعتراف بأنَّ اللغة وظيفة وبين نفي هذه الصفة عن اللغة. بل إنَّ قارىء مناقشة تشومسكي لسيرل وغيره من فلاسفة اللغة العادية يكاد يخرج بانطباع أنَّ الإشكال، في أساسه، إشكالٌ زائف بالنسبة لوصف وتفسير خصائص اللغات الطبيعية إذ إنَّ الوظيفة (إذا سُلِّمَ بأنَّ ثمة وظيفة) لا ورود لها في الوصف ولا في التفسير.

أمّا فلاسفة اللغة العادية واللغويون الوظيفيون فإنَّهم يذهبون إلى أنَّ للغة وظيفة (أو وظائف) وأنَّه من المتعذر وصف وتفسير خصائص اللسان الطبيعي إذا خلا الوصف والتفسير من الربط بين الوظيفة وهذه الخصائص التي تُعتَبَر انعكاساً صورياً لها.

2.1 ـ الوظيفة «الأساسية» للغة

يذهب اللغويون الوظيفيون إلى أنَّ اللغة تقوم بوظائف متعددة لا بوظيفة واحدة.

يلخِّصُ ياكبسون الوظائف التي تقوم بها اللغة في ست وظائف: الوظيفة «المرجعية» (أو الإحالية) والوظيفة «التعبيرية» والوظيفة «التأثيرية» والوظيفة «الشعرية» والوظيفة «اللَّغوية» (بفتح اللام) والوظيفة «الميتالغوية».

---

(4) من الأنحاء التي تسلِّم بأولوية العلاقات النحوية «النحو العلاقي» و«النحو المعجمي الوظيفي» و«النحو الوظيفي».

(5) انظر: للمزيد من التفصيل حول فحوى هذا النقاش (تشومسكي 1975).

تقوم اللغة بوظيفةٍ مرجعية باعتبار أنَّ المتكلم يحيل، بواسطة خطابه، على واقع. هذه الإحالة على الواقع هي في الوقت ذاته تواصل بين المتخاطبين. بهذا المعنى، تكون الوظيفة المرجعية وظيفة تواصلية. أثناء التواصل، يعبِّر المتكلم عن ذاته ويسعى إلى التأثير في المخاطب فيكون الخطاب، بذلك، مؤدّياً، بالإضافة إلى الوظيفة المرجعية، للوظيفتين «التعبيرية» و«التأثيرية».

تستلزم عملية الخطاب، أحياناً، عباراتٍ معيَّنة لإقامة الحوار أو لتمديده أو لإنهائه. خاصية هذا الضرب من العبارات أنَّها عبارات شبه مُفرغَة من مدلولها (أو إحالتها) الحرفي وتُستَعمل، لذلك، مجردَ وسائل «لَغوية». من هذه العبارات كلمة «ألو» التي تقال في بداية كلِّ حوارٍ هاتفيّ وعبارتا «كيف حالك؟» و«أعانك الله» اللتان تردان عادة، في بداية الحوار ونهايته بالتوالي. بواسطة هذا الصنف من العبارات، تؤدِّي اللغة ما يسميه ياكبسون «الوظيفة اللَّغْوية».

وتقوم اللغة بوظيفة «شعرية» في حالة إنتاج خطاب ذي دلالات داخلية أي خطاب دالّ داخل نفسه.

أمَّا الوظيفة «الميتالغوية» فهي الوظيفة التي تؤديها اللغة في حالة إحالة عبارة على عبارة أخرى.

وتتجلى هذه الوظيفة بوضوح في اللغة الواصفة كلغة النحاة على سبيل المثال. فالمصطلحان «فاعل» و«مفعول» مثلاً، عبارتان ميتالغويتان لكونهما تدلان لا على واقعين في العالم الخارجي بل على نمطين من العبارات تتوفر فيهما خصائص معينة.

يلاحِظ هاليداي أنَّ الأعراض التي يمكن أن تستعمل اللغة من أجل تحقيقها غير متناهية كما أنَّها تختلف باختلاف العشائر الاجتماعية والأنماط الثقافية. إلاَّ أنَّ هذه الوظائف المتعدِّدة لا تهم جميعُها الدَّارسَ اللغوي. لهذا، يتحتم على المتصدي لدراسة الوظائف دراسة لغوية أن ينتقي من بين حشد الوظائف التي تُستعمَل اللغة من أجل تأديتها الوظائفَ المتوفرة فيها الخاصيتان الآتيتان: (أ) ورودها بالنسبة لجميع اللغات الطبيعية (عدم اختلافها من لغة إلى أخرى) و(ب) تحديدُها لبنية اللغة (انعكاسها في مستوى الخصائص الصورية للغة). ويرى، هاليداي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أنَّ الوظائف التي تتوفر فيها هاتان

الخاصيتان وظائف ثلاث: الوظيفة «التمثيلية» والوظيفة «التعالقية» والوظيفة «النصية».

تُستعمل اللغة للتعبير عن «فحوى» يُشَكِّل تجربة المتكلم بالنظر إلى الواقع الذي يعيشه سواء أكَان ذلك الواقع مرتبطاً بالعالم الخارجي أم كان مرتبطاً بذات المتكلِّم.

في هذه الحالة تكون اللغة مؤدية للوظيفة «التمثيلية»، أي لوظيفة «التمثيل» لما يعيشه المتكلم من واقع.

بتأديتها لهذه الوظيفة، تسهم اللغة في تحديد رؤيا متكلميها للواقع فيكون لها، بذلك، نصيب هام في تركيب تجربتهم ومعاناتهم لهذا الواقع.

وتُستعمَل اللغة، كذلك، وفي الوقت ذاته، لإقامة العلاقات الاجتماعية، أي للتعبير عن الأدوار الاجتماعية التي يتخذها المتكلم بالنسبة لمخاطَبه كدور «المخبر» ودور «السائل» ودور «المجيب» ودور «الآمر» أو «الناهي». بهذا المعنى، تقوم اللغة بوظيفة «التعالق».

ومن خلال هذه الوظيفة ذاتها، تتيح اللغة للمتكلم اتخاذ موقف من خطابه كأن يوجه خطابَه على جهة «اليقين» أو جهة «الاحتمال» أو جهة «الشك».

وتُستعمَل اللغة، أخيراً، لتأدية الوظيفة «النصِّية» أي الوظيفة التي تربط الخطاب بالطبقة المقامية التي يُنجَز فيها. هذه الوظيفة هي التي تمكِّن المتكلم من تأليف خطابه في شكل «نص»، والمخاطب من التمييز بين «نصٍّ» ومجرد سلسلة من العبارات المتوالية. من الجوانب الأساسية لهذه الوظيفة، إقامة علاقة «الاتساق» بين الجمل، العلاقة التي يستلزم وجودَها قيامُ كُلِّ خطاب متماسك.

أمام تعدد الوظائف التي يُفتَرض في اللغة أنَّها تؤديها يجدر التساؤل التالي: هل هذه الوظائف جميعها متساوية من حيث الأهميّة أم هل ثمة وظيفة معيّنة تُعَدّ الوظيفةَ الأساسية بالنسبة لاستعمال اللغة وتعتَبَر باقي الوظائف الأخرى متفرعة عنها؟

يذهب تشومسكي، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، إلى أنّه، إذا كانت للغة وظيفة، فإنَّ وظيفتها الأساسية هي وظيفة «التعبير عن الفكر». ومن بين التبريرات

التي يقدمها تشومسكي لتدعيم أطروحة أساسيّة هذه الوظيفة في مقابل وظيفة التواصل أنَّه يمكن للشخص أن يكتب شيئاً ما لمجرَّد توضيح أفكاره كما يمكن أن يكتب نصّاً دون أن يكون في ذهنه، وهو يكتبه، أيُّ مخاطب معين. ويمثل لهذا الوضع بوضعه حين كَتَبَ بحثاً دون أن يكون في نيته مشروعٌ لنشره.

أمَّا اللغويون الوظيفيون وفلاسفة اللغة العادية فمجمعون على أنَّ اللغة تستعمل أساساً لإقامة التواصل بين مستعمليها، أنَّ الوظيفة «الأساسية» للغة، بتعبير آخر، هي وظيفة «التواصل». ومن الدلائل التي يمكن تقديمها في معرِض الاحتجاج لأساسية وظيفة التواصل في مقابل الوظائف الأخرى ما يلي:

أ ـ يلاحِظ ياكبسون أنَّ الوظائف الست لا تجتمع كلها في الخطاب الواحد بل هي مقيدة بأنماط الخطاب. فالوظيفتان الشعرية والميتالغوية مثلاً لا تظهران إلاَّ في الخطاب الشعري والخطاب العلمي بالتوالي. ولا يصدق هذا على الوظيفة الإحالية (التواصلية) التي يمكن أن تَبرُز بجلاء (في الخطاب التواصلي العادي) ويمكن أن تحتل الدرجة الثانية بالنظر إلى وظيفة أخرى (كما يحصل في الخطاب الشعري مثلاً) دون أن تختفي البتة. مُفاد هذه الظاهرة أنَّ الوظيفة التواصلية توجد في جميع أنماط الخطاب وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

ب ـ في حالة بروز وظيفة أخرى غير الوظيفة التواصلية في نمط معيَّن من الخطابات، يكون منشأ هذا البروز الوظيفة التواصلية ذاتها. فمنشأ شعرية الخطاب الشعري، على سبيل المثال، خلق عالم إحالي عن طريق خرق بعض خصائص العالم الذي تتم داخله إحالات التواصل العادي، أي عالم الواقع المعيش. فإذا كان مجال الخطاب الشعري عالَماً من العوالم الممكنة، فهذا العالم الممكن يستمد وجوده من خرق بعض مميزات عالم الواقع الذي نعيشه. ولنمثل لذلك بالصورة الشعرية الموجودة في الجملة (1):

(1) قابل خالد هنداً في ليلة زرقاء

«شعرية» هذه الجملة تكمن في خلق عالم إحالي غير عالم الواقع (عالم الليالي الزرق) عن طريق وصف «الليلة» بالزرقة. هذا العالم الشعري لم يتسنَّ خلقُه إلاَّ عن طريق خرق مميز من مميزات عالم الواقع المعيش، كون الليالي عادة سوداء.

ج ـ يحدث كثيراً أن يخاطب الشخصُ نفسَه كأن يُسجِّلَ حديثه بواسطة آلة تسجيل قاصداً بذلك سماع صوته أو «توضيح أفكاره» أو اختزان مجموعة من المعلومات لحفظها. حتى في هذه الحالة، خلافاً لما يتبادر إلى الذهن من أنَّ هذا الصنف من الحديث لا يُقصَد منه تواصل لانعدام المخاطَب، يتم الخطاب عبر الأوالية العادية للتواصل أي وجود متكلم ومخاطَب وإن كان المخاطَب شخصاً غير معيّن أو المتكلِّم ذاته. ويصدق هذا على مثال البحث غير المقصود نشره إذ إنَّ كاتبه، وهو يكتبه، يتوجه، بطريقة غير واعية إلى مخاطَب ما. فالمخاطَب، في هذه الحالة، موجودٌ وجودَه في الحالات السابقة ولو كان هذا الوجودُ وجودَ قوة لا وجود فِعل. ويدل على وجود مخاطب ضمني في هذه الحالة تنظيمُ بنية المكتوب على أساس التوطئة لما يرد فيه من أفكار وتيسير فهم هذه الأفكار وإيضاحها بالإضافة إلى استعمال أدوات لغويَّة معيّنَة من خصائصها إقامةُ الحوار وتمديده وإنهاؤه.

د ـ تقدم أنَّ هاليداي يُرَكِّز وظائف اللغة في ثلاث وظائف: الوظيفة التمثيلية والوظيفة التعالقية والوظيفة النصِّية. ويفاد من تعريف هاليداي لهذه الوظائف الثلاث أنَّها وظائف مستقلة. إلاَّ أنَّه بإمعان النظر في خصائص كلٍ منها يتبين أنَّها جميعَها آيلةٌ إلى وظيفة واحدة: وظيفة التواصل. فالتواصل العادي بين شخصين في موقف تواصلي معيَّن يقتضي الإحالةَ على واقع، واقع خارجي أو واقع «داخلي» مرتبط بذات أحد المتخاطِبين (الوظيفة التمثيلية) واتخاذ دور من الأدوار الاجتماعية بالنسبة للمخاطب كدور المخبر ودور السائل ودور الآمر (الوظيفة التعالقية)، وتنظيم الخطاب حسب مقتضيات مقام إنجازه (الوظيفة النصِّية). بعبارة أخرى، يستلزم التواصل العادي أن تتوفر هذه العناصر ثلاثتها باعتبارها أواليات تَتكامل لإتمام عملية واحدة، عمليةِ التواصل. دليل ذلك أنَّ التواصل لا يتم إذا اختلَّ أحد هذه العناصر الثلاثة كأن يكون الخطاب غير ذي فحوى (غيرَ محيل على واقع خارجي أو ذاتي) أو أن يكون غير ذي صيغة (ألاّ يكون «إخباراً» أو «استفهاماً» أو «أمراً») أو أن يكون بناؤه غير مطَابق لمقام إنجازه أو غير ذي بنية على الإطلاق. على هذا الأساس، نرى أنَّه من السائغ اعتبار الوظائف الثلاث أبعاداً مختلفة ومتكاملة لوظيفة واحدة، وظيفة التواصل.

ومما يزكي اختزالنا لوظائف النظرية النسقية الثلاث إلى وظيفة التواصل ما يذهب إليه دِكْ[6] من أنَّ التواصل عملية ذات أبعاد مختلفة: بُعد «علاقي» وبُعد «توجيهي» وبُعد «إخباري» وبُعد «تعبيري» وبُعد «استثاري» تتكامل كلها لتأدية وظيفة التواصل. يرى دِكْ أنَّ التواصل نشاط اجتماعي يتمكن بواسطته الشخصان المتواصلان من تغيير «معلوماتهما التداولية».

وصنَّف المعلومات التداولية أصنافاً ثلاثة:

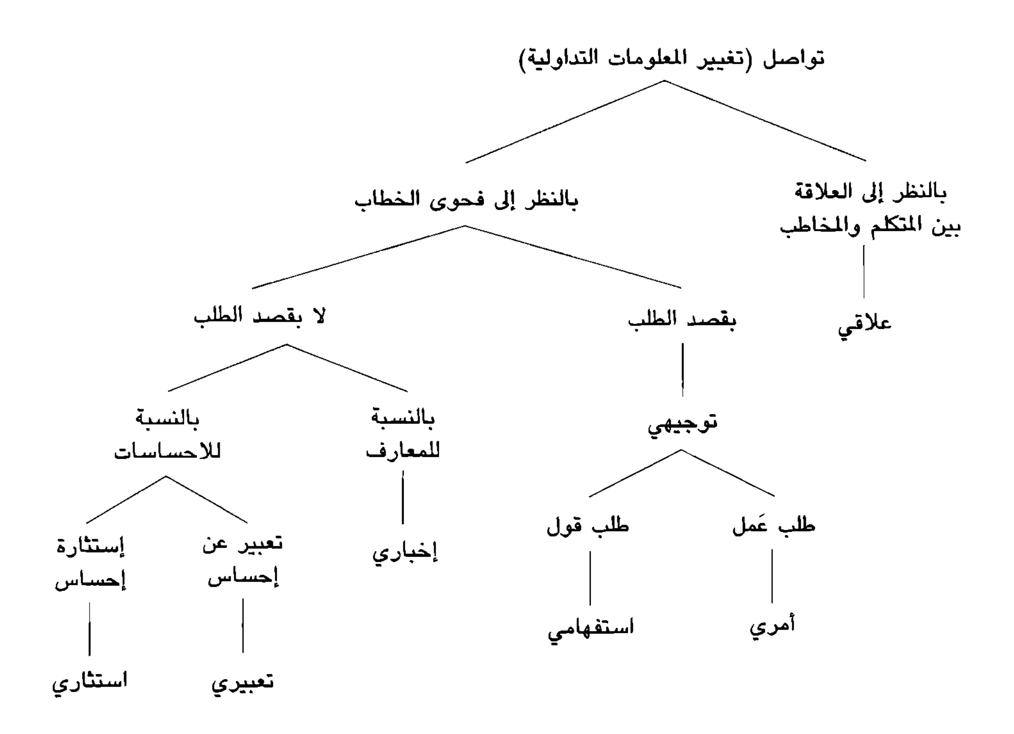
أ ـ المعلومات العامة، المرتبطة بالعالَم أو بأي عالم ممكن.

ب ـ المعلومات الموقفية، المرتبطة بما يتضمنه الموقف الذي يتم فيه التواصل.

جـ ـ المعلومات السياقية، المستقاة من الخطاب المتبادل سلفاً بين الشخصين المتواصلين.

ويتم تغيير المعلومات التداولية إِمَّا بالنظر إلى العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطَب (تواصل «علاقي») أو بالنظر إلى فحوى الخطاب ذاته. في هذه الحالة الثانية، يكون القصدُ من الخطاب حملَ المخاطب على القيام بفعل ما (تواصل «توجيهي») سواء أكان الفعل المطلوب عملاً (تواصل «أمري») أو قولاً (تواصل «استفهامي») كما يكون القصد منه الإخبار عن شيء (تواصل «إخباري») أو التعبير عن إحساس (تواصل «تعبيري») أو استثارة إحساس (تواصل «استثاري»). ويمكن توضيح أبعاد عملية التواصل كما يراها دِكْ بواسطة الرسم الآتي:

(6) انظر: دِكْ (1986 أ).



يتبين من الرسم التوضيحي (2) أنَّ عملية التواصل عملية متعددة الأبعادِ وأنَّها تشمل، من بين هذه الأبعاد، ما عدّه هاليداي وظائف مستقلة قائمة في ذاتها.

هـ ـ تستخدم اللغةُ وسائل معيَّنَة لتأدية الوظائف التي تُستعمَل لتحقيقها. فلتأدية الوظيفة التي يسميها ياكبسون «الوظيفة الميتالغوية» تخصِّص اللغة نسقاً من المصطلحات للدلالة على المفاهيم الواردة في حقل معرفي معين بل تخلق «لُغَيَّة» خاصّة لتأدية هذه الوظيفة.

ولتحقيق الوظيفة «الشعرية» تسخِّر اللغة وسائل خاصة أحصاها وصنَّفها البلاغيون (قديماً وحديثاً).

بهذا المعنى يمكن أن نقول إنَّ للوظيفتين الميتالغوية والشعرية انعكاساً في بنية اللغة إذ إنَّ هاتين الوظيفتين تفسِّران وجودَ معجم خاص ومجموعةٍ من التراكيب اللغويَّة المتميزة.

إلاَّ أنَّ ما يشكِّل «نواة» اللغة (معجماً وتركيباً ودلالة) هو المسخَّر لتأدية الوظيفة التواصلية كما سيتضح في المبحث التالي.

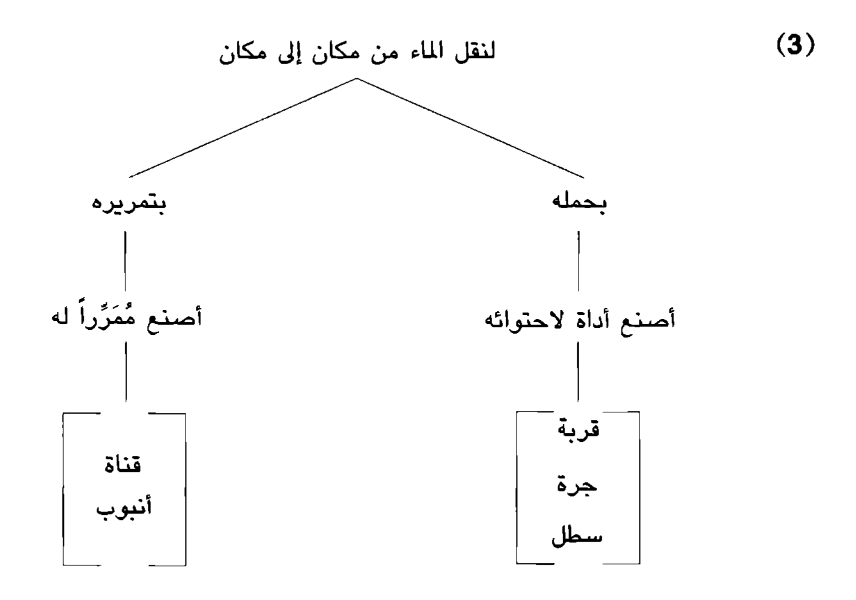
2. الوظيفة والبنية

أُثير نقاش طويل بين فلاسفة اللغة العادية واللغويين وبين اللغويين أنفسهم حول ورود وظيفة التواصل في وصف اللغات الطبيعية أي حول ما إذا كان من الممكن رصد خصائص بنية اللغة دون أخذ وظيفتها التواصلية بعين الاعتبار.

يتلخص رأي تشومسكي بالنسبة لهذا الإشكال كالتالي: ليس ثمة ما يثبت أنَّ الوظيفة تحدِّد البنية ويمكن بالتالي، خلافاً لما يذهب إليه فلاسفة اللغة العادية، دراسة بنية اللغة دون الانطلاق من وظيفتها كما يمكن للفزيولوجي أن يدرس بنية القلب دون أخذ وظيفته (ضخ الدم) بعين الاعتبار. ويترتب على هذا أنَّ الجوانب الوظيفية للغة يمكن أن تُدرَس، إذا أريد دراستها، خارج النحو، أي في إطار «نظرية الإنجاز».

أمَّا فلاسفة اللغة العادية واللغويون والوظيفيون فإنَّهم، بالعكس من ذلك، ينطلقون في دراستهم للغات الطبيعية من مبدأ أنَّ الوظيفة التواصلية تحدِّد بنية اللغة كما أنَّ كلَّ أداة من الأدوات التي يستعملها البشر تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المُستعمَلة من أجلها. لتوضيح وجوب ملاءمة بنية الأداة لوظيفتها، يعطي دِكْ المثال التالي: واجهت جميع الحضارات الإنسانية مشكلَ نقل الماء من مكان إلى مكان فاضطرت إلى صنع أدوات معينة لحل هذا المشكل. لهذه الأدوات، طبعاً، أشكال وبنياتٌ مختلفة اختلافَ الحضارات التي صنعتها. إلاَّ أنَّها جميعها تتقاسم خصائص معينة تؤهلها لحل إشكال نقل الماء كما يتبين من الجدول التالي:

(3)



هذه الخصائص التي تتقاسمها هذه الوسائل على اختلاف أشكالها تتيح التنبؤ بأنَّ أي حضارة جديدة تلجأ إلى وسيلة من هذه الوسائل (أو أكثر من وسيلة) لحل مشكل نقل الماء.

على غرار وسائل نقل الماء، يمكن القول بأنَّ اللغات الطبيعية باعتبارها وسائل للتواصل، تتقاسم، على اختلافها، خصائص معينة، هي بالذات الخصائص التي تؤهلها لتأدية هذه الوظيفة.

يشفع لكثير من اللغويين المناهضين لمبدأ ارتباط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية شيوع فَهْم ساذج لهذا الارتباط مُفاده أنَّ ثمة تلازماً مباشراً بين كلِّ غرض تواصلي وكل خاصِّية من الخصائص البنيوية. هذا الخطأ الشائع هو ما حمل نيوميير[7]، مثلاً، على تحدي الوظيفيين بأن يأتوا بتفسير وظيفي لاحتلال الضمائر المتصلة الموقعَ الثاني من الجملة. يصوغ نيوميير تحدِّيَه على النحو التالي:

«ليس هناك أي سبب ظاهر يجعلنا نُرجِع موقعَ الضمير المتصل (الموقع الثاني أو الموقع الثالث أو الموقع الرابع) إلى مقتضيات التواصل أو إلى بنية الجهاز الإدراكي البشري... على اللغويين أصحاب المقاربة «التقليصية» (اللغويين

(7) انظر: (نيوميير 1985).

الوظيفيين) أن يبرهنوا على أنَّ احتلال الضمير المتصل للموقع الثاني «يعكس» وظيفة هذا الصنف من الضمائر».

هذا مثال لما يُؤخَذ على اللسانيّات الوظيفية حين تُفْهَم هذه اللسانيّات على أنَّها مقاربات تنطلق من فرضية أنَّ ثمة ارتباطاً مباشراً بين كلِّ غرض تواصلي وكل خاصية من خصائص اللغة البنيوية (التركيبية أو الصرفية أو الصوتية). يعلِّق ماك كولي[8] على تحدي نيوميير، مخطِّئاً إياه، بما يلي:

«ثمة أخطاء وردت في هذا النص. ليست كل مقاربة وظيفية لظاهرة نحوية ما مقاربة «تقليصية» لأنَّ المقاربة التي تدخِلُ في تحديد علاقات «الوسم» القائمة بين أشكال لغوية ممكنة اعتبارات وظيفية ليست بالضرورة مقاربة «تقليصية» كما أنَّ المقاربة الوظيفية لا تقول بالضرورة إنَّ هذه وظيفة ذاك. في هذه الحالة، ليس الأمر يعني وظائف الضمير المتصل بل يعني كذلك وظائف كل الجزئيات الواردة للبنية المكوِّنية ورتبة المكونات كوظائف «الموقع الثاني».

في السياق نفسه، يذهب دِكْ[9] إلى أنَّ «التفسير الوظيفي للظواهر اللغويَّة لا يقوم على فرضية الترابط البسيط بين الصورة والوظيفة بل يقوم، بالعكس من ذلك، على شبكة من المتطلبات والقيود المتفاعلة فيما بينها، والتي تؤول، إذا أخذ كُلٌّ منها على حدة، إلى مبدأ وظيفي».

تنتمي إلى هذه الشبكة المبادئ الأساسية الآتية:

1 ـ التفسير الوظيفي لظاهرة لغوية ما (تزامنياً أو تطورياً) هو التفسير الذي تكون في إطاره هذه الظاهرة ناتجة عن مبدأ (أو مبادىء) يرتبط بأحد مقومات اللغة الوظيفية.

2 ـ مقوماتُ اللغة الوظيفية تنتمي إلى المتطلبات والقيود المفروضة على اللغات الطبيعية.

3 ـ هذه المتطلبات والقيود يمكن تقسيمها على النحو التالي:

(8) انظر: (ماك كولي 1985).

(9) انظر: (ديك 1986).

أ - الأغراض والأهداف التي تستعمَل من أجل تحقيقها عباراتُ اللغات الطبيعية.

ب - وسائل استعمال اللغات الطبيعية.

جـ - ظروف استعمال اللغات الطبيعية.

4 - الهدف الأصل من استعمال اللغة هو إقامة التواصل، الأهداف الأخرى أهداف ثانوية أو مشتقّة.

5 - الوسيلة الأصل لاستعمال اللغة هي القناة الصوتية - السمعية، الوسائل الأخرى وسائل ثانوية أو مشتقّة.

6 - ظروف استعمال اللغة يمكن تقسيمها على النحو التالي:

أ - ظروف مادية (فيزيائية).

ب - ظروف اجتماعية - ثقافية.

جـ - ظروف لغويّـة.

7 - تفرض المقوِّماتُ الوظيفية للغة مجموعةً محدودة من الحلول الممكنة، هذا المجال المحدود من الحلول يطابق مفهوم «اللسان الطبيعي الممكن».

8 - تحدِّد المقوِّماتُ الوظيفية للغة - بطريقة غير مباشرة - مفهومَ «التطور اللغوي الممكن»: التطور اللغوي الممكن يجب أن ينقل لغة ممكنة إلى لغة ممكنة أخرى.

9 - يمكن أن تفرض المقوِّمات الوظيفية للُّغة متطلبات متعارضةً.

10 - ثمة تنافس بين المقوِّمات الوظيفية المختلفة؛ تُعَدُّ مرحلة ما من مراحل تطور اللغة حلاً يتوسط هذا التنافس.

11 - القول بأنَّ ظاهرة لغويَّة ما لا يمكن أن تفسَّر من وجهة نظر وظيفية يعني أنَّنا لم نتمكن بعد من إيجاد تفسير وظيفي لهذه الظاهرة.

فيما يلي أمثلةٌ لتفاعل هذه المبادىء في وصف الظواهر اللغويَّة (التزامنية والتطورية) الصوتية منها والصرفية والتركيبية والدلالية.

1 - كون الوسيلة الأساسية لاستعمال اللغة هي القناة الصوتية - السمعية

يفرض على تنظيم بنيتها مجموعةً من القيود الفيزيولوجية ذات الطابع الوظيفي. في المستوى الصوتي، يخضع تنظيم البنية الصوتية للمبادىء الوظيفية الآتية:

أ - سهولة النطق أو الاقتصاد فيه.

ب - درجة المُدْرَكيَّة.

جـ - سهولة الاكتساب والتذكر.

تتفرع عن المبدأ الأول القيود الثلاثة التالية:

1 - تُفَضَّل العناصر القصيرة على العناصر الطويلة.

2 - تُفَضَّل العناصر ذات المخارج البسيطة على العناصر ذات المخارج المعقدة.

3 - تُفَضَّل العناصر المستلزمة لأقل طاقة نطقية.

هذه القيود الثلاثة تُعَلِّل الظواهر التطورية الآتية: سقوط مقاطع من الكلمة والمماثلة وإضعاف الأصوات الواقعة بين حركتين أو في آخر الكلمة.

في غالب الأحوال، يكون تعليل ظاهرة صوتية ما كامناً في درجة سهولة النطق ودرجة سهولة الإدراك معاً، إذ إنَّ الأصوات أو المقاطع السهلة النطق هي أصوات أو مقاطع يسهُل على السامع إدراكها.

أمَّا بالنسبة للقيد الثالث، فإنَّه يمكن القول إنَّ المتعلِّم للُّغة يكتسب بالدرجة الأولى الأصواتَ والمقاطع الأسهل نطقاً والأسهل إدراكاً كما أنَّه يتذكر بالدرجة الأولى الأصوات والمقاطعَ التي يسهل عليه إدراكها.

فيما يتعلق بالجانب التنغيمي من المستوى الصوتي، يلاحظ أنَّ التنغيم الذي تأخذه الجملة - عادة - هو التنغيم المطابق لقوتها الإنجازية الحرفية، أي القوة الإنجازية المؤشر لها بصيغة الجملة ذاتها. فالمعتاد ملاحظتُه أنَّ تنغيم الجملة الخبرية تنغيم تنازليّ في حين أنَّ تنغيم الجملة الاستفهامية تنغيم تصاعديّ. إلاَّ أنَّ، من الملاحظ أيضاً، ورود القوة الإنجازية المستلزمة مقامياً في تحديد تنغيم الجملة. فتنغيم الجملة الاستفهامية المقصود بإنجازها مجرد السؤال يختلف اختلافاً بيّناً عن تنغيم الجملة الاستفهامية المقصود بإنجازها الالتماس أو الإخبار أو الأمر. قارن بين الجملتين (4 أ) و(4 ب):

(4) أ . هل انتهيت من العمل؟
ب . ألم تنته من العمل بعد؟!

بالنسبة للنبر، يلاحَظ أنَّ «النبر المركزي» يقع، بصفة عامة على المكوِّن الذي يحمل، في مستوى البنية الإخبارية للجملة، المعلومة غير المتقاسمة بين المتكلم والمخاطب[10] (المعلومة الجديدة أو غير المتفق على ورودها)، أي المكون ذي الوظيفة التداولية «البؤرة». في الجملتين (5 ب) و(6 ب)، باعتبارهما جوابين للجملتين (5 أ) و(6 أ)، يحمل المكونان «خالد» و«ديوان شعر»، بالتوالي المعلومة «الجديدة» بالنظر إلى معلومات المخاطب والمعلومة التي يعتقد المتكلم أنَّها المعلومة الواردة. فالمكون الأول «بؤرة جديدة» والمكون الثاني «بؤرة مقابلة». لذلك كلا المكونين مرشح لكي يكون المكوِّنَ الواقعَ عليه النبرُ المركزي في الجملة:

(5) أ . من سافر وهنداً؟
ب . سافر وهنداً خَالد

(6) أ . ألَّف عمرو قصيدة
ب . ديوان شعرٍ ألَّف عمرو

في مستوى التركيب والصرف، أثبتت مجموعة من الدراسات أنَّ الخصائص التركيبية الصرفية للغات الطبيعية تحدِّدها، إلى حد بعيد، الخصائص المرتبطة بوظيفة التواصل بحيث يمكن أن تعدَّ الخصائص الأولى وسَائلَ لتحقيق الخصائص الثانية وهذه أمثلة للارتباط القائم بين هذين الصنفين من الخصائص:

يحدِّد، في غالب الأحوال، إعرابَ المكونات الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول) أو الوظائف (الأدوار) الدلالية بالنسبة للُغات التي تُعَدُّ فيها الوظائف التركيبية غير واردة[11]، إلاَّ أنَّ للوظائف التداولية دوراً في تحديد إعراب المكونات

(10) انظر: تفصيل ارتباط النبر المركزي بالبؤرة في (جاكندوف 1972).
(11) من الراجح الآن أنَّ الأدوار الدلالية والوظائف التداولية مفاهيم كُلِّية بحيث يرد =

وإن كان دورها في هذا المجال أضعف من دور الوظائف التركيبية أو الوظائف الدلالية. ففي اللغة اليابانية، مثلاً، تلصق بالمكون الحامل للوظيفة الدلالية «المنفذ» اللاحقة «ni» وبالمكوِّن الحامل للوظيفة التركيبية «الفاعل» اللاحقة «ga» وبالمكوِّن الحامل للوظيفة التداولية «المحور» اللاحقة «wa»:

(7) a. Taroo Ag → Taroo in
b. Taroo Ag Subj → Taroo ga
c. Taroo Ag Subj Top → Taroo ga wa

فيما يتعلق باللغة العربية، بيّنا في مكان آخر[12]، أنَّ المكونات تأخذ حالاتها الإعرابية طبقاً للسُّلمية الآتية:

(8) سُلَّمية تحديد الإعراب:

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية

مُفاد السلمية (8) أنَّ المكون الحامل لوظيفة تركيبية يأخذ الحالة الإعرابية (الرفع أو النصب) بمقتضى وظيفته التركيبية أياً كانت وظيفته الدلالية أو وظيفته التداولية كما يتبين من المثالين الآتيين:

(9) أ . فازت هندٌ (منفِّذ، فاعل، محور)
ب . اشترى خالد سيَارة (متقبِّل، مفعول، بؤرة جديد)

وأنَّ المكون الحامل لوظيفة دلالية ووظيفة تداولية يأخذ، أياً كانت وظيفته التداولية، الحالة الإعرابية التي تخوّله إياها وظيفته الدلالية:

(10) أ عاد بكرٌ مسَاءً (زمان، بؤرة جديد)
ب . مسَاءً عاد بكر (زمان، بؤرة مقابلة)

= استخدامها في جميع اللغات الطبيعية بخلاف الوظائف التركيبية التي يُسْتَغنَى عنها في وصف عدد من اللغات.
انظر: تفصيل هذا في كتابنا **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**.

(12) انظر: «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

يُستنتَج من سُلَّمية تفاعل الوظائف في تحديد الإعراب في اللغة العربية أنَّ الوظائف التداولية لا تلعب دوراً (أو أنَّ الحالات الإعرابية التي تقتضيها «تحجبها» الحالات الإعرابية التي تقتضيها الوظائف التركيبية أو الوظائف الدلالية) في تحديد الحالات الإعرابية إلاّ بالنسبة للمكونات غير الحاملة لوظيفة تركيبية أو وظيفة دلالية كالمكوِّن «المبتدأ»، على سبيل المثال، الذي يأخذ الرفع كما هو شأن المكون «خالد» في الجملة (11):

(11) خالدٌ، قابلت أباه أمس

تقدم أنَّ للقوة الإنجازية المستلزمة مقامياً وروداً في تحديد تنغيم الجملة، ويلاحظ أنَّ لهذه القوة الإنجازية، أيضاً، وروداً في تحديد الخصائص التركيبية للجملة. ولنأخذ للتدليل على ذلك الأمثلة الآتية:

يرتبط ظهور بعض المكونات لا بالقوة الإنجازية الحرفية بل بالقوة الإنجازية المستلزمة. فالحرف «مِن» (بكسر الميم) ـ المقول عنه في النحو العربي القديم إنَّه حرف زائد ـ يرتبط استعماله بالقوة الإنجازية المستلزمة حيث إنَّه لا يظهر إلاّ في الجمل الاستفهامية المستلزمة للنفي. قارن بين الجملتين (12 أ ـ ب):

(12) أ . هل زارني من صديق إذ كنت مريضاً؟!

ب . * هل زارني من صديق؟

فاستعمال الحرف «مِن» وارد في الجملة (12 أ) وغير وارد[13] في الجملة (12 ب) لأنَّ الجملة الأولى مستلزِمة للنفي ترادف الجملة (13):

(13) ما زارني من صديق إذ كنت مريضاً

بهذا المعنى يمكن إعادة صياغة القاعدة النحوية القديمة القاضية بأنَّ الحرف «مِن» يظهر «في سياق النفي أو شبهه» (أي الاستفهام)» على أساس أنَّ هذا الحرف ملازمٌ ظهورُه للقوة الإنجازية النفي سواءٌ أكانت هذه القوة الإنجازية حرفية كما في الجملة (13) أم كانت مستلزمة كما في الجملة (12 أ).

---

(13) تُعَد الجملة (12 ب) لاحنة في تأويلها على أساس أنَّها دالة على سؤال محض.

ويتحكم في توزيع المكون «أبداً»، في اللغة المصرية، ما يتحكم في توزيع الحرف «مِن» في اللغة العربية. ففي اللغة المصرية يظهر المكون «أبداً» في الجملة ذات القوة الإنجازية النفي سواء أكانت هذه القوة الإنجازية حرفية كما في الجملة (14 أ) أم كانت مستلزمة كما في الجملة (14 ب) ويتعذر ظهوره إذا كانت القوة الإنجازية مجرد سؤال كما يتبين من الجملة (14 ج):

(14) أ . ما حدِّش زارني أبداً وأنا عيّان!

ب . حَدِّش زارني أبداً وأنا عيّان؟!

جـ . * حدّ زارني أبداً؟

مما لوحِظ بالنسبة لظاهرة العطف في اللغات الطبيعية[14]. أنَّ الجملتين المتعاطفتين يجب أن تواكبَهما قوتان إنجازيتان متماثلتان (بالإضافة إلى شروط العطف الأخرى). هذا القيد هو الذي يبيح إنتاج جمل كالجمل (15 أ ـ ج) ويمنع إنتاج جمل كالجمل (16 أ ـ ج) على سبيل المثال:

(15) أ . دخل خالد وخرجت هند

ب . هل دَخل خالد وهل خرجت هند؟

جـ . قِفْ وسلِّم على أبيك؟

(16) أ . * دخل خالد وهل خرجت هند؟

ب . * قف وهل سلمتَ على أبيك؟

جـ . * سلمتَ على أبيك وقف!

من المقارنة بين زمرتي الجمل (15) و(16)، نستنتج أنَّ من شروط العطف بين جملتين أن تتماثل قوّتاهما الإنجازيتان الحرفيتان كأن يُعطف بين جملتين خبريتين دالتين على إخبار أو جملتين استفهاميتين دالّتين على سؤال أو جملتين أمريتين دالتين على أمر. إلاَّ أنَّه من الملاحظ كذلك أنَّ للقوة الإنجازية المستلزمَة دوراً في تسويغ العطف أو منعه. يَسوُغ العطف بين جملتين متباينتين من حيث

---

(14) انظر: الدراسة الشاملة لقاعدة العطف، وما تخضع له من قيود (دلالية وتركيبية وتداولية) في كتابنا **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**.

قوَّتاهما الإنجازيتان الحرفيتان إذا كانت القوة الإنجازية المستلزمة المواكبة لإحداهما مماثلة للقوة الإنجازية الحرفية للأخرى كأن تكون الأولى استفهاماً مستلزِماً لإخبار والثانية إخباراً صرفاً:

(17) أَلَمْ أُعْطِكَ المال كلَّه ووهبتك سيارتي؟!

ويمتنع العطف بين جملتين متماثلتين من حيث قوَّتاهما الإنجازيتان الحرفيتان إذا كانت إحداهما مستلزمة لقوة إنجازية أخرى كأن يُعطَف بين جملتين استفهاميتين مستلزمة أولاهما للإنكار كما هو شأن العطف في الجملة (18) مثلاً:

(18) * أين الفضيلة! وأين الكتاب الذي أعرتَنيه؟

في معرض الاستدلال على وجوب التمثيل في النحو للقوة الإنجازية المستلزَمة مقامياً، يلاحِظ كوردن ولاكوف[15] أنَّ الفرق بين الجملتين (19 أ) و(19 ب) كامن في أنَّ الجملة الثانية، بخلاف الجملة الأولى، تحمل، بالإضافة إلى قوتها الإنجازية الحرفية السؤال، القوة الإنجازية المستلزمة مقامياً «النهي»:

(19) a. Why do you paint your house purple?

b. Why paint your house purple?!

ويستنتج كوردون ولاكوف من المقارنة بين الجُمل التي من قبيل (19 أ) والجمل التي من قبيل (19 ب) أنَّ التحويل المسؤول عن الانتقال من الصنف الأول من الجمل إلى الصنف الثاني، تحويل «حذف الفاعل + المساعد الزماني» («You + Tense deletion»)، قاعدة مرتبط تطبيقُها بدلالة الجملة على القوة الإنجازية المستلزمة «النهي». ويقترح كوردون ولاكوف صوغ هذه القاعدة التحويلية على النحو التالي:

(20) «بالنظر إلى طبقة من المقامات ط ق (ي) وإلى مجموعة من مسلمات الحوار م ح، why you tense x ⟸ Why x **إذا**:

(15) انظر: (كوردون ولاكوف 1975).

ط ق (ي) ∧ م ح ∧ ب ⟼ («إذا لم يكن لديك سبب معقول لأن تفعل x، فلا تفعل x‴»)

حيث ب = البنية المنطقية للجملة

ولعلَّ هذا التحليل يصدُق أيضاً بالنسبة للغة العربية. فالفرق بين الجملتين (21 أ) و(21 ب)، مثلاً، هو الفرق نفسه بين الجملتين الإنكليزيتين (19 أ) و(19 ب) إذ إنَّ الجملة (21 ب) أوْرَدُ من الجملة (21 أ) للدلالة على الاستفهام المستلزِم للنهي (أو لقوة إنجازية مستلزمة أخرى كالإنكار):

(21) أ . لماذا سنسافر؟

ب . لِمَ السفر؟!

إذا صَحَّ حدسنا بالنسبة للفرق الدلالي بين الجملتين (21 أ) و(21 ب) أمكن القول إنَّ تحويل «التسمية» (القاعدة المسؤولة عن نقل الجملة الأولى إلى الجملة الثانية) يرتبط ارتباطاً ما بالقوة الإنجازية المستلزمة «النهي» (أو الإنكار). بعبارة أخرى، يمكن القول إنَّه إذا تأرجح الأمر بين جملة فعلية وجملة مصدرية للتعبير عن استفهام إنكاري (أو استفهام مستلزِم للنهي) كانت الجملة المصدرية أوردَ للدلالة على هذا المعنى من مقابِلتها الفعلية.

تقدم أنَّ العبارات، من حيث إحالتها، عبارات معيَّنة وعبارات غير معيَّنة وأنَّ العبارات المعيَّنة هي العبارات المحيلة على شخص (أو شيء) يمكن للمخاطب أن يتعرف عليه (أو يعتقد المتكلم أنَّ المخاطب قادر على التعرف عليه).

ويلاحَظ أنَّ خاصيَّة هذه العبارات (مُعيَّنتَها) تحدِّدُ تصرفها التركيبي داخل الجملة. فلأنَّها عبارات معيَّنة، تقترن بها أداة التعريف الألف واللام التي لا تقترن بالعبارات غير المعيَّنة. وللخاصية نفسها، تأخذ هذه العبارات وضعاً خاصاً في مستوى البنية الإخبارية، وضع المكونات الحاملة لمعلومات يتقاسمها المتكلم والمخاطب فتكون بفضل هذا الوضع الإخباري إمَّا «محاور» أو «مبتدآت». خاصية أخذ هاتين الوظيفتين التداوليتين لا تتأتى للعبارات غير المعينة كما يتبين من المقارنة بين الزوجين الجمليين (22 أ ـ ب) و(23 أ ـ ب):

(22) أ الفتاة، خطبتها

ب. الرجل في البيت

(23) أ . * فتاة، خطبتها

ب. * رجل في البيت(16)

من الثابت الآن أنَّ المعلومات التي تتضمنها الجملة، في مستوى البنية الإخبارية صنفان: معلومات «معطاة» (أو «قديمة») ومعلومات «جديدة». ومن الثابت أيضاً أنَّ المعلومات المتضمنة في الجملة تتوزع على النحو التالي: تحتل المكونات الحاملة للمعلومات المعطاة المواقع الأولى في الجملة في حين أنَّ المكونات الحاملة للمعلومات الجديدة تحتل المواقع الأخيرة. طبقاً لهذا المبدأ، يلاحَظ أنَّ العبارات المعيَّنة باعتبارها عبارات حاملة لمعلومات معطاة، تحتلُّ المواقع الصدور في الجملة أو أحد المواقع الأولى.

فيما يتعلق برتبة المكونات بصفة عامة، اسْتُدِل على أنَّ للخصائص الوظيفية دوراً هامّاً في تحديدها. ويمكن تلخيص أهمية هذه الخصائص في تحديد ترتيب المكوِّنات داخل الجملة كما يلي:

تحتلّ المكوّنات الحاملة لوظائف تداولية مواقعَ خاصة. فالمكوّن المبتدأ، باعتباره المكون الدَّالّ على «مجال الخطاب»، يحتل الموقع المتقدم على الجملة النواة التي تشكِّل الخطاب المقصود إبلاغُه. والمكون الذيل يحتل، بالعكس من ذلك، الموقع الذي يلي الجملة النواة، باعتبار هذا المكون دالاًّ على معلومة مقصود بها توضيحُ أو تصحيحُ أو تعديل معلومة سابقة. بهذا، يكون الترتيب العام داخل الجملة الترتيبَ الوارد في التمثيل التالي:

---

(16) يرتبط لحن الجُمل التي من قبيل (23 ب) بتأويلها على أساس أنَّ المكون الذي يتصدرها حاملٌ للوظيفة المحور. أمَّا إذا أوِّلت على أساس أنَّ هذا المكون بؤرة مقابلة فإنَّها تكون جملاً نحوية، قارن، مثلاً، بين الجملة (23 ب) والجملة الآتية:

رجَل في البيت { لا امرأة / لا رجلان }

(24) مبتدأ، جملة نواة، ذيل

يلاحَظ أنَّ الترتيب الممثل له في (24) يعكِس ترتيب المراحل التي تتم عبرها عملية إنتاج الخطاب. فالمتكلِّم يبدأ بتحديد مجال الخطاب ثم يتلفَّظ بالخطاب ذاته ثم يستدرك، إذا اقتضى المقام ذلك، فيوضح أو يُصحِّح أو يعدِّل معلومة واردة في خطابه. هذا الترتيب نجده قائماً في الجمل التي من قبيل (25 أ ـ ج):

(25) أ . قابلتُ أستاذه، خالد

ب . خالد، قابلت أستاذه، بل أخاه

ج . ساءني خالد، غيابُه

فيما يخص الترتيب القائم بين المكونات داخل الجملة النواة ذاتها، نجد أنَّ المكونات الحاملة للمعلومات الأكثر بروزاً (أي المكوّنات المحاور والمكوّنات البُؤَر) تحتل موقعاً خاصاً متميزاً عن المواقع الأخرى، الموقعَ الصدر. فالمكوّن المحور (المكون الدال على ما يشكِّل محط الحديث داخل الجملة النواة) يحتل الموقع الأوّل كما هو شأن المكونين «في المقهى» و«مساء» في الجملتين الآتيتين:

(26) أ . في المقهى، شربت شاياً

ب . مساءً، دخل البيتَ شخصٌ غريب

أمَّا المكون البؤرة فإنَّه يتموقع في موقعه العادي إذا كان حاملاً للمعلومة الجديدة (إذا كان «بؤرة جديدة») ويُكتَفَى لإبرازه بنبره كما هو شأن المكوّن «قصيدة» في الجملة (27 ب):

(27) أ . ماذا كتبت هند؟

ب . كتبت هند قصيدة

وإذا كان المكون البؤرة حاملاً للمعلومة المُتجادَل في ورودها (إذا كان «بؤرة مقابلة») فإنَّ إبرازه يتمّ، بالإضافة إلى نبره، عن طريق تصديره أو فصله واستثنائه كما في الجمل (28 ب) و(28 ج) و(28 د) بالتوالي، على اعتبار ورود هذه الجمل الثلاث ردوداً تصحيحية للجملة (28 أ):

(28) أ . عشق خالد فاطمةَ

ب . هنداً عشق خالد
جـ . التي عشقها خالد هند
د . ما عشق خالدٌ إلاّ هنداً

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ ترتيب المكونات داخل الجملة ناتج، في الواقع، عن التفاعل بين أصناف الوظائف الثلاثة: الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية.

تأخذ المكونات الحاملة لوظيفة تركيبية موقعاً خاصاً في الجملة بالنظر إلى موقع الفعل على أساس المواقع الي تخوِّلها الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول، مُيِّز، داخل اللغات الطبيعية، بين اللغات ذات البنية الرتبية (فعل ـ فاعل ـ مفعول) واللغات ذات البنية الرتبية (فاعل ـ فعل ـ مفعول)، واللغات ذات البنية الرتبية (فاعل ـ مفعول ـ فعل).

تنتمي إلى هذه الفصائل الثلاث، على سبيل المثال، اللغة العربية واللغة الإنكليزية واللغة اليابانية بالتوالي.

بالنسبة للمكوِّنات التي لا وظيفة تركيبية لها (كالمكوِّنات الزمان والمكان والحال والمصاحب. . .)، أثبتنا، في مكان آخر[17]، أنَّ ترتيبها يتحدّد طبقاً لما تحمله من وظائف دلالية. مفاد هذا أنَّ المكون الحامل لوظيفة تركيبية يأخذ الموقع الذي تخوِّله إياه هذه الوظيفة ذاتها وأنَّ المكون غير الحامل لوظيفة تركيبية يحتل الموقع الذي تقتضيه وظيفته الدلالية. بعبارة أخرى، للوظائف التركيبية الغلبة، بالنسبة للوظائف الدلالية في تحديد رتبة المكونات إذ إنَّ المكون الحامل لوظيفة تركيبية يحتلّ الموقع الذي تقتضيه هذه الوظيفة أياً كانت وظيفته الدلالية. ففي اللغة العربية، يحتلّ المكوِّن الفاعل الموقع الموالي لموقع الفعل سواء أكان «منفّذاً» أم كان «متقبِّلاً» أم كان «مستقبِلاً»:

(29) أ . صفع خالد هنداً البارحة في الحديقة
ب . صُفِعت هند البارحة في الحديقة
جـ . أُهدِيتْ هند وردة البارحة في الحديقة

(17) انظر: كتابنا **من البنية الحملية إلى البنية المكونية**.

إلاّ أنّه إذا تأرجح الأمر بين الموقع الذي تقتضيه الوظيفة التداولية والموقعين اللذين تقتضيهما الوظيفة التركيبية والوظيفة الدلالية فالغلبة تكون للوظيفة التداولية في تحديد الموقع الذي يحتله المكون. فإذا كانت للمكون وظيفة تداولية (بؤرة مقابلة، محور) إضافة إلى وظيفته الدلالية والتركيبية فإنَّ هذا المكون يحتل الموقع التي تستلزمه وظيفته التداولية بغض النظر عن وظيفتيه الدلالية والتركيبية. ولنمثِّل لذلك بما يلي:

في الجملة (31) يحمل المكوّن «مسرحية» الوظيفة الدلالية «المتقبِّل» والوظيفة التركيبية «المفعول» والوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة» باعتبار هذه الجملة ردًّا تصحيحياً على الجملة (30):

(30) ألَّف عمرو ديوان شعر

(31) مسرحيةً ألَّف عمرو

من المفروض أن يحتل المكوّن «مسرحيةً» الموقع الذي تقتضيه وظيفته التركيبية، أي الموقع الموالي لموقع المكون الفاعل «عمرو». إلاَّ أنَّه، نظراً للوظيفة التداولية التي يحملها، وظيفةِ «بؤرة المقابلة»، يحتل الموقعَ المخصَّص للمكوِّنات الحاملة لهذه الوظيفة، أي الموقع الصّدر في الجملة النَّواة.

نستنتج ممَّا سبق أنَّ البنية التركيبية الصرفية تعكس إلى حد بعيد الخصائص المرتبطة بوظيفة التواصل بحيث يمكن اعتبار بعض مقوِّمات هذه البنية وسائل للتعبير عن الأغراض التواصلية التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها في طبقات من المقامات معيّنة.

ويمكن القول إنَّ ما يصدق على البنية التركيبية الصرفية يصدق كذلك على البنية الدلالية.

من المدروج عليه اعتبار دلالة الجملة مكوَّنَة من مجموع دلالات مكوِّناتها مضموماً بعضها إلى بعض بالإضافة إلى مدلول مؤشر قوتها الإنجازية الحرفية.

فدلالة الجملة (32) هي الدلالات المعجمية لمكوناتها («شرب»، «الطفل» و«اللبن») مضمومة مضافاً إليها مدلولُ مؤشر الاستفهام «هل» كما هو موضح في التمثيل (33):

(32) هل شرب الطفل اللبن؟

(33) [«هل» + [«شرب» + «الطفل» + «اللبن»]]

هذا النوع من التحليل لدلالة الجملة قاصر عن أن يفي بالتأويل الدلالي الكامل للجملة. ويتجلى هذا المقصور خاصة حين تكون للجملة قوة إنجازية مستلزَمة مقامياً بالإضافة إلى قوتها الإنجازية الحرفية كما هو الشأن بالنسبة لجملة كالجملة (34):

(34) هل تستطيع أن تناولني الكتاب الذي أمامك؟

التي تواكب محتواها القضوي قوتان إنجازيتان اثنتان: قوةٌ إنجازية حرفية (السؤال) وقوة إنجازية مستلزَمة (الالتماس). بالنسبة لهذا الضرب من الجمل، لا يمكن أن يكون التأويل الدلالي كافياً إلاّ إذا أُخِذَت القوتان الإنجازيتان (الحرفية والمستلزمة) معاً بعين الاعتبار. فلا يمكن أن تُرْصَد الخصائص الدلالية للجمل التي من قبيل (34) رصداً كافياً دون أن يُمثَّل بشكل من الأشكال للقوة الإنجازية التي يمكن أن تواكبها في طبقة معيَّنة من المقامات.

إذا اعتبرنا أنَّ علاقات «التحاول»[18] (العلاقات القائمة بين الضمير والمكوّن الذي «يراقبه») علاقات تُدرَس في إطار التأويل الدلالي للجملة، لاحظنا مع مجموعة من اللغويين أنَّ هذه العلاقات محكومة وظيفياً بدورها. وهذه أمثلة لتحكُّم الخصائص الوظيفية في علاقة التحاول:

بالنسبة لما يُسمَّى «الإضمار الرجعي» (الإضمار بالنظر إلى مكون معود عليه متقدم على الضمير)، يعطي كونو المثالين الآتيين:

(35) - I have three children: John i, Jane and Mary. John i is not terribly bright but among John i, Jane and Mary he i is the brightest.

(36) - I have three children: Jane, John i and Mary. Jane is clearly the brightest. * Between John i and Mary, he i is the brighter.

(18) كانت علاقات التحاول تُرصَد، في إطار النماذج التوليدية التحويلية الأولى، عن طريق قاعدة تركيبية (قاعدة «الإضمار»). أمَّا الآن، فمن المتفق عليه أن أورد وصف لهذه العلاقة هو رصدها في إطار قواعد التأويل الدلالي على اعتبار أنَّ الضمير مُولَّد في الأساس.

يكمن الفرق، حسب كونو، بين (35) و(36) في أنَّ الضمير (he) في (35) يربطه المكون الذي يشكل «محور» الجملة في حين أنَّه في (36) فاقد لهذه الخاصية إذ إنَّه يعود على مكون لا يحمل هذه الوظيفة التداولية، الأمر الذي يفسر نحْوية الجملة الثانية من (35) ولحن الجملة الثانية من (36). من هذه الملاحظة، يخرج كونو بتعميم مفاده أنَّ الضمير يجب أن يعود على المكون «المحور» (أن يكون الرابطَ للضمير المكون الحاملَ للوظيفة التداولية «المحور»).

ويلاحِظ كونو أنَّ هذا التعميم ذاته يصدق أيضاً على ما يسمى «الإضمار التقدمي» (الإضمار بالنظر إلى معود عليه متأخر عن الضمير) كما يتضح من المقارنة بين الأمثلة الآتية:

(37) a - Speaker A: Who is visiting John i?.

b - Speaker B: His brother is visiting John i.

(38) a - Speaker A: Who is visiting who?.

b - Speaker B: * His i brother is visiting John i.

(39) a - Speaker A: Tell me about John i.

Speaker B: Although Mary j dislikes him i, she is still seeing John i.

b - Speaker A: Tell me about Mary.

Speaker B: ? ? Although she j dislikes him i, she j is still seeing John i.

من المقارنة بين الزوج الجُملي (37) والزوج الجملي (38) والمقارنة بين الزوجين الجمليين (39 أ) و(39 ب)، يتبيَّن أنَّ الإضمار التقدُّمي خاضع لما يمكن تسميته «قيدَ المحورية»، شأنه في ذلك شأنُ الإضمار الرجعي.

لننتقل الآن إلى علاقة الوظيفة بالبنية حين يتعلَّق الأمر بتطور اللغات الطبيعية. تقدم أنَّ شبكة المبادىء (1 ـ 9) تحكم كذلك تطور اللغات، أي الانتقال من «لغة ممكنة» إلى «لغة ممكنة» أخرى.

على هذا الأساس، يمكن وضع نظرية شاملة للتطَوُّر اللغوي ترصد العوامل الوظيفية التي تُسهِم في التغيرات التي تلحق النسق اللغوي. وقد قدِّمت، فعلاً،

اقتراحات[19] في هذا المجال تُرسي قواعد «نحو وظيفي تاريخي» نحيل القارىء على مصادرها مكتفين، هنا، بإيراد أمثلة للتغيرات اللغوية المحكومة وظيفياً.

1 ـ في حالات الاستعمال العادي يمكن أن تواكِب الجملةَ قوتان إنجازيتان اثنتان: قوة إنجازية حرفية وقوة إنجازية مستلزمة كما بيَّنا آنفاً. إلاَّ أنَّه في بعض الأحيان، تنمحي القوة الإنجازية الحرفية، تدريجياً، فتحلَ محلَّها القوة الإنجازية المستلزَمة التي تُصبح، إذَّاك، قوة إنجازية حرفية. مثال ذلك ما حصل بالنسبة للجمل الاستفهامية المنفية التي من قبيل (40):

(40) ألم أنبّهك إلى الخطر؟!

فالجملة (40)، مثلاً، انتقلت من الدلالة على السؤال والإثبات معاً إلى الدلالة على الإثبات وحده الذي أصبح قوّتَها الإنجازية الحرفية. فالتطوُّر الحاصل في هذا الضرب من الجمل لا يتعلَّق بالدلالة «اللغوية» الصرف بل بالدلالة المرتبطة باستعمال اللغة في مقامات معيّنة.

2 ـ قُدِّمت تفسيرات مختلفة المنابع للتغيرات التي تلحق ترتيب المكوّنات داخل الجملة أي التغيرات التي ينتج عنها انتقال لغة ما (أو طائفة من اللغات) من بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى.

من التفسيرات الواردة في هذا الباب أنَّ انتقال اللغات ذات البنية الرتبية: [فعل ـ فاعل ـ مفعول] إلى لغات ذات البنية الرتبيّة: [فاعل ـ فعل ـ مفعول] مرتبط بالوظيفة التداولية «المحور». مفاد هذا التفسير يمكن تلخيصه في ما يلي:

لوحظ، من خلال وصف لغات طبيعية متعددة، أنَّ ثمة ترابطاً بين الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور بحيث إنَّ المكون الحامل للوظيفة الأولى يحظى بالأولوية في أخذ الوظيفة الثانية.

وقد اقترحنا، في مكان آخر[20]، بناءً على هذا الاتجاه، صوغ «سُلَّمية إسناد المحور» الآتية:

(19) انظر: إرهاصات نظرية وظيفية للتطور اللغوي في (بوسويت 1983).

(20) انظر: كتابنا **الوظائف التداولية في اللغة العربية**.

(**41**) سُلمية إسناد المحور:

فاعل > { مفعول / متقبِّل / مستقبِل / أداة / زمان }

ويُعَلِّل الترابطَ القائمَ بين الفاعل والمحور اشتراكُهما في مجموعة من الصفات، منها: (أ) أنَّ المحور يشكِّل محطَّ الإسناد في الجملة وأنَّ الفاعل يشكِّل «المنظور الأول» للوجهة[21] المنطلق منها في تقديم الواقعة الدَّالّ عليها محمول الجملة و(ب) أنَّهما كلاهما يحظيان ببروز يميزهما عن باقي المكونات الأخرى.

بحكم تخويل الوظيفة التداولية المحورِ المكونَ حاملَها احتلال الموقع صَدرِ الجملة النواة، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، ينزع المكوِّن الفاعلُ ـ المحور إلى احتلال هذا الموقع وترك موقعه الأصلي بعد الفعل فتنتقل اللغة، بالتدريج، من البنية الرتبية [فعل ـ فاعل ـ مفعول] إلى البنية الرتبية [فاعل ـ فعل ـ مفعول].

وقد مُحِّص ورود هذا التفسير بالنسبة لعدد من اللغات الهندية الأوروبية والسامية ولعلَّه وارد بالنسبة للانتقال من اللغة العربية الفصحى ذات البنية الرتبية [فعل ـ فاعل ـ مفعول] إلى اللغات العربية الدوارج التي ينزع فيها الفاعل إلى احتلال صدر الجملة متقدِّماً بذلك على الفعل ففي اللغتين العربيتين المغربية والمصرية، مثلاً، يلاحظ أنَّ البنية الرتبية السائدة هي البنية [فاعل ـ فعل ـ مفعول] لا البنية [فعل ـ فاعل ـ مفعول] بحيث تبدو الجمل ذات البنية الرتبية الثانية جملاً «موسومة» بالنظر إلى الجمل ذات البنية الرتبية الأولى. قارن بين طرفَي الزوجين الجُمليَّيْن الآتيين:

---

(21) تُقَدَّم الواقعة (عمل، حدث، وضع، حالة) الدّال عليها محمول الجملة انطلاقاً من «وجهة» معينة وتنقسم الوجهة إلى «منظورين»: منظور رئيسي ومنظور ثانوي.
فالمكون الفاعل يُعَدُّ المنظور الرئيسي في حين أنَّ المكون المفعول يُعدُّ المنظور الثانوي.
أمّا باقي المكونات فإنَّها تعتبر خارج حيز الوجهة. انظر تفاصيل هذا المفهوم في مدخلي كتابينا **الوظائف التداولية في اللغة العربية** ودراسات **في نحو اللغة العربية الوظيفي**.

(42) أ محمد شرى عمارة

ب . ؟ شرى محمد عمارة

(43) أ . ميرفت سافرت الفيّوم

ب . ؟؟؟ سافرت ميرفت الفيوم

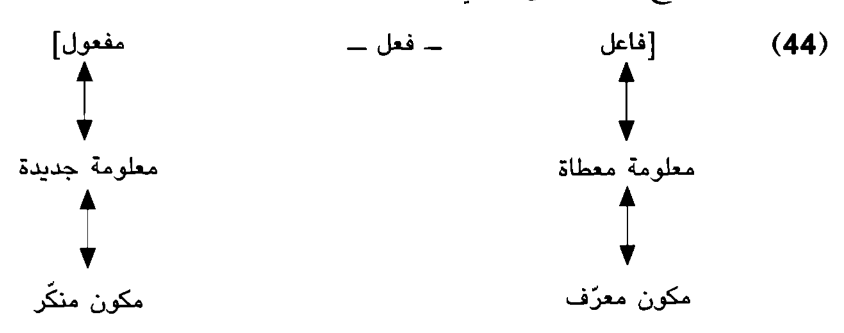
يمكن أن نستنتج من المقارنة بين الزوج (42 أ ـ ب) والزوج (43 أ ـ ب) أنَّ تطور بنية الجملة الفعلية في اللغة المصرية قطعَ مراحلَ أبعد من المراحل التي قطعها في اللغة المغربية إذ إنَّ الجمل ذات البنية الرتبية [فعل ـ فاعل ـ مفعول] الممثل لها بالجملة (43 ب) تكاد تكون جملاً لاحنة.

3 ـ في حالات أخرى، تشكِّل الوظائف التداولية مانعاً من الانتقال من بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى. مثال ذلك انتقال اللغة الصينية من البنية الرتبية [فاعل ـ فعل ـ مفعول] إلى البنية الرتبية [فاعل ـ مفعول ـ فعل].

بهذا الصدد، يلاحظ لي وثمبسون[22] أنَّ ثمة اتجاهاً لانتقال اللغة الصينية من البنية الرتبية الأولى إلى البنية الرتبية الثانية. إلاً أنَّ هذا الانتقال يتم ببطء شديد.

ويعلِّل هذان اللغويان هذا البطء بأنَّ ترتيب المكوّنات داخل الجملة في اللغة الصينية مرتبط بتوزيع المعلومات التي تتضمنها الجملة بحيث يحتل المكوّنُ الحامل للمعلومة «المعطاة» (المكوّن «المُعرَّف») الموقعَ المتقدم على موقع الفعل في حين يحتل المكوّن الحامل للمعلومة «الجديدة» (المكوّن المنكَّر») الموقعَ الموالي لموقع الفعل كما يتضح من التمثيل التالي:

(44)



(22) انظر: (لي وثمبسون 1976).

ارتباط البنية الرتبية [فاعل ـ فعل ـ مفعول] بوضع المكونين الفعل والمفعول في البنية الإخبارية يجعل انتقال هذه البنية الرتبية إلى البنية الرتبية [فاعل ـ مفعول ـ فعل] عسيراً إذ لو تمَّ الانتقال لفقدت اللغة الصينية وسيلة التأشير البنيوي لتوزيع المعلومات المعطاة والمعلومات الجديدة. وينتهي لي وثمبسون إلى أنَّ هذه الظاهرة التطورية ناتجة عن تعارض[23] بين نزوعين اثنين صاغاهما كالتالي:

(45) أ «تنزع الأسماء المتقدمة على الفعل إلى أن تكون أسماء معرّفة في حين تنزع الأسماء المتأخرة عنه إلى أن تكون أسماء منكرة».

ب. «تخضع اللغة الصينية، حالياً، إلى الانتقال من البنية الرتبية [فاعل ـ فعل ـ مفعول] إلى البنية الرتبية [فاعل ـ مفعول ـ فعل].

4 ـ وتلعب الوظيفة التداولية «الذيل» كذلك دوراً في نقل لغة ما من بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى. مثال ذلك الانتقال من البنية الرتبية [فاعل ـ مفعول ـ فعل] إلى البنية الرتبية [فاعل ـ فعل ـ مفعول]. ويتم هذا الانتقال بالشكل الآتي: في مقامات معيَّنة، يذكر المتكلِّم الفاعل والفعل دون المفعول ثم يستدرك فيضيف المفعول فتكون إذاك بنية الجملة هي البنية (46):

(46) [فاعل ـ فعل ـ مفعول ذيل]

تكرار استعمال هذا الضرب من التراكيب الذيلية يؤدي، في نهاية المطاف، إلى «تحجُر» التركيب الذي يصبح تركيباً من قبيل [فاعل ـ فعل ـ مفعول]. ويتم هذا التحجُّر عن طريق سقوط الوقف الفاصل بين الفاعل والفعل من جهة والمفعول الذيل من جهة ثانية، الأمر الذي يتيح اندماج هذا المكوّن في الجملة النواة. في السياق نفسه، يلاحظ دِكْ أنَّ البنية الرتبية [فعل ـ مفعول ـ فاعل] ليست إلاَّ نتيجة لتحجُّر المُكوّن الذيل في التراكيب ذات البنية الرتبية [فعل ـ فاعل ـ مفعول، ذيل] حيث الفاعل ضمير لاصق بالفعل يحاول المكوّن الذيل كما يتضح من التمثيل الآتي[24]:

(23) سبق أن أشرنا إلى أنَّ من المبادىء الوظيفية العامة المتحكمة في تطور اللغات مبدأ التنافس بين مقومات وظيفية مختلفة.

(24) انظر: تفاصيل هذه الأطروحة في الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**.

(47) [فعل ـ ضم فاعل(1) ـ مفعول، ذيل(1)]

يؤدي تكرار استعمال التراكيب الذيلية ذات البنية (47) إلى سقوط الوقف الفاصل بين الفعل والضمير الفاعل والمفعول من جهة والمكوّن الذيل المحاول للضمير الفاعل من جهة ثانية واندماج هذا المكوّن في التركيب النواة فيصبح بذاك فاعلاً في حين ينقلب الضمير إلى مجرَّد علامة مطابقة بين الفعل والفاعل (المكون الذيل المتحجِّر).

5 ـ عملية تحجُر الذيل هذه تلعب دوراً لا في تغيير الرتبية فحسب بل كذلك في تغيير وضع بعض المكوّنات داخل النسق النحوي للغة. لنأخذ مثالاً لذلك التراكيب التي من قبيل (48) في اللغة العربية المغربية:

(48) جَاوْا الدراري

من التفسيرات المرجَّحة التي يمكن تقديمها لتعليل مطابقة الفعل للفاعل في هذا الضرب من التراكيب أنَّها ناتجة عن تطور التراكيب العربية الفصيحة التي من قبيل (49):

(49) جاؤوا، الأولاد

وقد بيَّنا في مكان آخر[25] أنَّ للجمل التي من هذا القبيل البنية (50):

(50) [فعل ـ ضم(1) فاعل]، ذيل(1)

حيث الفاعل الضميرُ اللاصق بالفعل المحاول للمكون الذيل الوارد خارج الجملة النواة.

ولعل تطور التراكيب التي من قبيل (49) إلى التراكيب التي من قبيل (48) حصل عن طريق سقوط الوقف الفاصل بين الفعل والفاعل من جهة والمكوّن الذيل من جهة ثانية واندماج هذا المكوّن في الجملة النواة. مؤدّى هذا التحجُر أنَّ الذيل أصبح فاعلاً وأنَّ الضمير اللاصق بالفعل أصبح مجرَّد علامة مطَابقة. عَبْر هذا التحجُر، إذن تغيَّرت مقولة اللاصقة الفعلية إذ انتقلت من وضع ضمير يشكِّل أحد موضوعات الفعل إلى مُجَرَّد صُرفة تدل على المطابقة.

(25) انظر: المرجع نفسه.

الظاهرة نفسها يمكن ملاحظتها حالياً إذا قارنا بين اللغة الفرنسية المعاصرة المعيار وبين إحدى اللُّغَيَّات غيرِ المعيار. ففي اللغة الفرنسية المعيار، نجد التراكيب التي من قبيل (51) ذات البنية (52):

(51) - Je l'ai mangée, la pomme

(52) - [Subject - Pro object$_{(1)}$ - verb], Tail$_{(1)}$

وتنزع التراكيب التي من قبيل (51)، في إحدى اللُّغَيَّات الفرنسية إلى التحجُّر في شكل التراكيب (53) ذات البنية (54):

(53) - Je l'ai mangée la pomme

(54) - [Subject - Agr - verb - object]

من المقارنة بين البنيتين (52) و(54)، يتبيّن أنَّ اللاصقة الفعلية (la) انتقلت من وضع ضمير مفعول إلى وضع مجرّد علامة مطابقة بين الفعل والمفعول. وقد تمّ هذا الانتقال عبر تحجُّر المكوّن الذيل أي تحوله من مكوّن خارجي بالنسبة للجملة النواة إلى مكون داخلي يقوم بوظيفة المفعول.

ويصدق هذا التحليل ذاته على الانتقال، في اللغة نفسها، من الجمل التي من قبيل (55) إلى الجمل التي من قبيل (56):

(55) - Il est revenu, Jean

(56) - Il est revenu Jean

بنيتا الجملتين (55) و(56) هما البنيتان (57) و(58) بالتوالي:

(57) - [Subject$_{(1)}$ - verb], Tail$_{(1)}$

(58) - [Agr - verb - subject]

يتضح من المقارنة بين هاتين البنيتَيْن أنَّ المكوّن الذيل اندمج في الجملة النواة وأصبح، بذلك، فاعلاً للفعل وأنَّ الضمير الفاعل انقلب عبر عملية التحجُّر هذه إلى مجرد علامة مطابقة بين الفعل وفاعله المتأخر عنه.

في ختام هذا المبحث حول الترابط القائم بين الوظيفة والبنية نعرض للتحليل

الذي يقترحه دِكْ للإجابة عن تحدي نيوميير المتعلق بموقع الضمير المتصل في الجملة. يذهب دِكْ[26] إلى أنَّ الموقع المفضل للضمير المتصل ينتج عن نظرية للمواقع قوامُها ما يلي:

(1) تستخدم اللغات الطبيعية الموقعَ صدر الجملة لأغراض خاصة كالدلالة على المكوِّن المحور أو المكوِّن البؤرة.

(2) تخضع اللغات الطبيعية لمبدأ عام يقضي بترتيب المكوّنات حسب تعقيدها المقولي[27].

(3) تعدُّ الضمائر المتصلة المكونات الأقل تعقيداً طبقاً لهذا المبدأ.

(4) الموقع صدر الجملة غير خاضع لمبدأ التعقيد المقولي.

(5) يستنتَج من المبادىء (1 ـ 4) أنَّ الضمائر المتصلة تحتل الموقع الثاني في الجملة.

يعتقد دِكْ أنَّ المبدأ (5) ناتج عن المبادىء (1 ـ 4) بمعنى أنَّه إذا كانت هذه المبادىء الأربعة جزءاً من نظرية لترتيب المكونات فإنَّ (5) لا يمكن أن يُعَد ظاهرة اعتباطية. ويعتقد أنَّ المبادىء الأربعة (1 ـ 4) تتيح تفسيراً وظيفياً للظاهرة (5) باعتبار إمكان تأويل هذه المبادىء داخل نظرية لغوية وظيفية.

3. الوظيفة و«القدرة اللغوية»

دُرِج، تبعاً لتشومسكي، على التمييز بين ما يشكِّل معرفة المتكلِّم السامع لِلُغته وما يشكِّل التحقيق الفعلي لهذه المعرفة اللغوية في مواقف تواصلية معينة. ويمكن القول إنَّه لا يوجد خلاف بين اللغويين المعاصرين، وإن تباينت مشاربهم،

---

(26) انظر: (دِكْ 1986).

(27) من المبادىء العامة المتحكمة في ترتيب المكونات داخل جمل اللغات الطبيعية المبدأ القاضي بتقديم المكونات الأقل تعقيداً على المكونات الأكثر تعقيداً. حسب هذا المبدأ، يتقدم المركب الاسمي، مثلاً، على الجملة وإن كان حقه التأخر عنها وظيفياً. قارن بين طرفي الزوج الجملي الآتي:
بلغ هنداً أنَّ خالد يعشق زينب.
بلغ أنَّ خالداً يعشق زينب هنداً.

حول ورود هذا التمييز. إلاّ أنَّ الاتفاق غير حاصل بينهم حين يتعلق الأمر بتحديد طبيعة معرفة المتكلّم ـ السامع للغته، بتحديد نوعية القواعد اللغوية التي تجعل المتكلم ـ السامع «قادراً» على استعمال لغته في مواقف تواصلية فعلية. ويتضح الخلاف حول هذا الإشكال، خاصة، في النقاش الدائر بين اللغويين الوظيفيين واللغويين غير الوظيفيين. ويمكن تلخيص هذا النقاش على النحو التالي:

تتضمن معرفة المتكلم السامع للغته («قدرته»)، حسب تشومسكي، القواعد «النحوية». ويقصَد بالقواعد «النحوية»، في هذا السياق، القواعد الصوتية ـ الصرفية والقواعد التركيبية والقواعد الدلالية باعتبار هذا الصنف الأخير من القواعد قواعدَ مرتبطة بالدلالة «اللغوية الصرف»، أي القواعد المتعلقة بـ«الصورة المنطقية» للجملة. من هذا التحديد للقدرة اللغوية، يتضح أنَّ هذا المفهوم لا يشمل الجوانب الوظيفية أو التداولية. هذه الجوانب تُعَدّ، في هذه النظرية، أَدْخَلَ في «الإنجاز» (التحقيق الفعلي للقدرة في مواقف تواصلية معينة) منها في القدرة اللغوية. على هذا الأساس، نجد معظم اللغويين التوليديين يُرْجئون التمثيل للجوانب الوظيفية إلى وضع نظرية للإنجاز توازي نظرية القدرة. في هذا المعنى، يقترح كاتز[28]، مثلاً، أن يتم رصد جوانب المعنى غير المرتبطة بالدلالة «اللغوية الصرف» كالقوة الإنجازية، في مستوى التداول الذي يُشكِّل، في منظوره، جزءاً من الإنجاز. في رأي هذا اللغوي، الدلالة دلالتان: دلالة لغوية صرف ودلالة غير لغوية. الدلالة الأولى تشكل جزءاً من القُدرة في حين أنَّ الدلالة الثانية (أي التداول) أَدْخَلُ في الإنجاز منها في القدرة. بهذا المعنى. يَكون التداول، حسب كاتز، هو الدلالة في مستوى الإنجاز.

هذا هو التصور العام السائد داخل النظرية التوليدية التحويلية لطبيعة القواعد اللغوية التي تشكل معرفة المتكلم ـ السامع للغته أي لقُدرته. غير أنَّه مما تجدر الإشارة إليه هنا أنَّ تشومسكي أدخل، منذ عشر سنوات[29]، تعديلاً على هذا التصور حيث إنَّه ميّز بين قدرتين اثنتين: «قدرة نحوية» و«قدرة تداولية»: «إنَّ الشخص الذي يعرف لغته يعرف، عامة، كيف يستعملها قصد تحقيق أهداف معيَّنة.

(28) انظر: (كاتز 1977).

(29) انظر: (تشومسكي 1977).

يمكن القول إنه يكتسب نسق «قدرة تداولية» تتفاعل و «القدرة النحوية» التي يُحدِّدها النحو، بهذا تكون القدرتان «النحوية» و«التداولية» من خصائص اللغة: «إنَّ النحو خاص باللغة. . . أمَّا الإشكال الكامن في التساؤل عما إذا كانت القدرة التداولية من خصائص اللغة فهو إشكال لم يُحَلّ بعد». ويرى اللغوي نفسه، كذلك، أنَّ استعمال اللغة تدخُل فيه أنساق معرفية أخرى غير نَسَقَي القدرتين النحوية والتداولية وأنَّ نظرية للإنجاز هي النظرية التي يمكن أن تَرصُد تفاعل هذه الأنساق جميعها في عملية استعمال اللغة. يقول: «إنَّ استعمال اللغة يستلزم استخدام أنساق معرفية تتجاوز القدرة النحوية والقدرة التداولية. لهذا، تحاول نظرية الإنجاز أن تصوغ نماذج تتضمن النحو وبِنيَاتٍ معرفية أخرى كما تتضمن تحليلاً للظروف الفيزيائية والاجتماعية لاستعمال اللغة، تلك الظروف التي يتركها تجريد النحو جانباً».

قبل أن ننتقل إلى تصوُّر اللغويين الوظيفيين للقدرة اللغوية، نشير إلى أنَّه من الأفكار السائدة حول اللغويات الوظيفية أنَّها لغويّات تتخذ موضوعاً لها الظواهر اللغوية التي تتجلّى في التحقُّقات الفعلية للُّغة، أي، بعبارة أخرى، الظواهر المرتبطة بالإنجاز. ومن البَيِّن أنَّ هذا المعتقد من المعتقدات الباطلة إذ إنَّ اللغويين الذين يشتغلون في إطار اللسانيّات الوظيفية يميِّزون، شأنهم في ذلك شأن اللغويين غير الوظيفيين، بين نسق مجرَّد من القواعد اللغويَّة تشكّل معرفة المتكلِّم - السامع للغته والتحقيق الملموس في شكل خطاب لهذه القواعد أثناء التواصل الفعلي. بتعبير آخر، يتبنَّى اللغويون الوظيفيون ثنائية «القدرة/ الإنجاز» تبنِّي اللغويين التوليديين التحويليين لها. إلاَّ أنَّ تصوّر القدرة عند اللغويين الوظيفيين يباين تصوّرها عند اللغويين غير الوظيفيين ويمكن تلخيص هذا التباين كما يلي:

بالنسبة للتصوُّر التوليدي الكلاسيكي للقدرة، يرى الوظيفيون أنَّ الجوانب التداولية (الوظيفية) للّغة تشكل جزءاً من معرفة المتكلم السامع المجرَّدة للغته، أي قدرته اللغوية، وليست مجرد ظواهر إنجازية. بهذا المعنى، تتضمن القدرة اللغوية، بالإضافة إلى القواعد المرتبطة بالخصائص الصورية (القواعد الصوتية - الصرفية والتركيبية والدلالية)، القواعد التداولية أي القواعد المتحكمة في ظواهر الاقتضاء والاستلزام الحواري والتبئير وتوزيع المعلومات داخل الجملة وغيرها. فالقدرة اللغوية عند الوظيفيين، إذن، قدرة وظيفية - صورية، تُشكِّل معرفة المتكلم

ـ السامع للقواعد التي تؤهله لاستعمال اللغة وسيلة لتحقيق أهداف تواصلية معيّنة.

بالنسبة للتصور التوليدي المعدَّل للقدرة اللغوية، يرى اللغويون الوظيفيون، خلافاً لما يذهب إليه تشومسكي، أنَّ القدرة اللغوية لا تنقسم إلى قدرتين متمايزتين، قدرة نحوية وقدرة تداولية، بل هي نسق واحد من القواعد الصورية والقواعد التداولية المترابطة.

الاختلاف نفسه بين تصور الوظيفيين وغير الوظيفيين للقدرة اللغوية يلاحَظ حين يتعلق الأمر بإشكال مرتبط بإشكال القدرة: إشكال «اكتساب اللغة». لن نعرض هنا لكل ما كُتب حول اكتساب اللغة في إطار النحو التوليدي التحويلي، ذلك الإشكال الذي يُعَدُّ من أهم الإشكالات النظرية التي أثارها اللغويون التوليديون لما له من علاقة مباشرة بمفهوم «التفسير» في النحو.

ويكفينا التذكير بالنقاط الأساسية التالية:

يُفطَر الإنسان على مبادىء عامة متعلقة باللسان الطبيعي تؤهِّله للتعلم السريع للغته.

من هذه المبادىء العامة الفطرية مبدأ «تبعية القواعد التركيبية للبنية» ومبدأ سَ الضابط للقواعد المقولية ومجموعة القيود الخاضعة لها قواعد التحويل (قاعدة «انقل أ») وعلاقات «الربط الإحالي»...

هذه المبادىء الفطرية مبادىء لغوية صرف (مبادىء نحوية باعتبار «النحو»، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وحده من خصائص اللسان الطبيعي) تشكل «قالباً» مستقلاً في الذهن البشري لا يتفاعل والقوالبَ الذهنية (البنيات «المعرفية» الأخرى) إلاَّ أثناء عملية الإنجاز اللغوي في مواقف تواصلية فعلية.

اكتساب اللغة كما ورد في هذا التصور يشكِّل أساس التفسير في النظرية التوليدية التحويلية. فالنحو «الكافي تفسيرياً»، حسب هذه النظرية، هو النحو الذي يُسهم في حلِّ هذا الإشكال، أي في تبيان كيفية تعلم الطفل للغته انطلاقاً ممَّا فُطِر عليه من مبادىء لسانية عامة والتجربة المتوفرة له في بيئة التعلم.

عُنِيَ اللغويون الوظيفيون بإشكال اكتساب اللغة عناية اللغويين التوليديين به على أساس أنَّه إشكال هامّ لا مندوحة لأية نظرية لسانية من تناوله ومحاولة

الإسهام في حَلِّه. إلاَّ أنَّهم يختلفون مع اللغويين التوليديين في طبيعة المبادىء العامة التي تشكِّل الجهاز المتوسَّل به لاكتساب اللغة وطبيعة ما يُكتسب.

المبادىء العامة التي تمكِّن الطفل من تعلم اللغة مبادىء تتعلق في الوقت ذاته بالوظيفة والبنية، مبادىء تربط بين الوسائل التعبيرية التي يُمِدّ بها اللسان الطبيعي الكائنَ البشري والأغراض التواصلية التي يسعى لتحقيقها بواسطة هذه الوسائل التعبيرية. فجهاز الاكتساب، حسب الوظيفيين، إذن، نسق من المبادىء العامة التي تُزَوِّجُ بين الأغراض التواصلية الأساسية والوسائل اللغويَّة التي تتحقَّق بواسطتها هذه الأغراض. بالنسبة لما يكتسبه الطفل أثناء تعلمه للغة، يرى اللغويون الوظيفيون أنَّه ليس معرفةً لغوية فحسب بل كذلك معرفة القوانين والأعراف المتحكمة في الاستعمال الملائم للغة في مواقف اجتماعية معيَّنة. يكتسب الطفل، بتعبير آخر، نسق اللغة ويكتسب، في الوقت ذاته، الأعراف التي تضبط استعمال هذا النسق في مواقف تواصلية معينة من أجل تحقيق أغراض معينة. بهذا المعنى، تكون «المرحلة المعرفية النهائية» التي يصل إليها الطفل بعد استكمال تعلُّمه للُغة هي «قدرة لغوية تواصلية» تؤهِّله، كما سبق أن بينّا ذلك أعلاه، لا لإنتاج جمل نحوية فحسب بل كذلك لإنتاج هذه الجمل النحوية في ما يلائمها من سياقات الاستعمال. تؤهل هذه القدرة اللغوية الطفل، بتعبير آخر، لا لإصدار حكم على جملة ما من حيث نحويتها أو عدم نحويتها بل لإصدار حكم على صحة اقتضاءات هذه الجملة وصحة ما تستلزمه من قوى إنجازية وسلامة البنية الإخبارية التي تتضمنها. . .

بل إنَّ مفهوم «النحوية» ذاته يتغير، من هذا المنظور، ليشمل سلامة الجملة من حيث بنيتها وسلامتها من حيث مطابقتها البنية الإخبارية التي تتضمنها. . .

بل إنَّ مفهوم «النحوية» ذاته يتغير، من هذا المنظور، ليشمل سلامة الجملة من حيث بنيتها وسلامتها من حيث مطابقتها للسياق المستعملة فيه.

فالجملة «نحوية» إذا توافرت فيها سلامتان: سلامتها تركيبياً وصرفياً وصوتياً وسلامتها بالنظر إلى ملاءمتها وما يقتضيه سياق استعمالها. ولنمثِّل لذلك بما يلي: الجملة (59 ب) «نحوية» لسببين: (أ) لأنَّها سليمة التركيب و(ب) لأنَّ بنيتها التركيبية (بنية «الفصل») تلائم الغرض التواصلي التي استُعمِلت من أجل تحقيقه وهو تصحيح المعلومة الواردة في الجملة (59 أ):

(59) أ . عشق النابغة الجعدي الخَنْسَاء

ب . التي عشقها النابغة الجعديُّ ليلَى الأَخْيَلِيّة لا الخنساء

هذه الجملة ذاتها تعد «غير نحوية» (لاحنة) إذا استعملت في سياق لا يلائم الغرض التواصلي المصوغة من أجل تحقيقه وإن سَلِمت بنيتها التركيبية، كأن تُستعمل، مثلاً في السياق التالي:

(60) أ . من عشق النابغةُ الجعدي؟

ب . * التي عشقها النابغة الجعدي ليلَى الأخيلية لا الخنساء

الجملة (60 ب)، إذا قورنت بالجملة (59 ب)، جملة لاحنة لأنّها استعملت لتأدية غرض غير الغرض المصوغة مبدئياً لتأديته، أي غرض الإخبار عن معلومة يجهلها المخاطب وهو الغرض الذي تؤديه الجمل البسيطة غير المفصولة كالجملة (70) التي تُعَدّ الردَّ الملائم للجملة (60 أ):

(70) عشق النابغة الجعدي ليلَى الأخيلية

4. الوظيفة والكليات اللغوية

يسعى الدرس اللساني إلى رصد خصائص مختلف اللغات الطبيعية كالعربية والإنكليزية والفرنسية واليابانية وغيرها، أي استكشاف مجموعة القواعد التي تتحكم في نسق كلِّ لغة من هذه اللغات. إلاَّ أنَّ الهدف الأساسي للدرس اللغوي الذي يعطي هذا الدرس علميّته هو رصد الخصائص التي تتقاسمها اللغات الطبيعية على اختلافها أي استكشاف ما دُرج على تسميته «الكلمات اللغوية».

في إطار النظرية التوليدية التحويلية، يذهب تشومسكي إلى أنَّ الأنحاء صنفان: «نحو كُلِّي» يتضمن المبادىء العامة المتحكِّمة في اللسان الطبيعي ككلّ و«أنحاء خاصة» ترصد خصائص اللغات الطبيعية لغةً لغة. فيما يخص النحو الكلّي، من المعلوم أنَّ تصوره، داخل النحو التوليدي التحويلي ذاته، مَرَّ بمراحلَ لن نعرض لها جميعها هنا ونكتفي بالتذكير بأنَّ هذا التصور انتقل، عبر عشرين سنة، من مرحلة الثنائية: «الكليات المادية»/ «الكليات الصورية» إلى مرحلة «الوسائط». في المرحلة الأولى، كان تشومسكي يتصور النحو الكلي على أساس

أنَّه قائم على التمييز بين نمطين من الكليات اللغوية: «الكليات المادية» و«الكليات الصورية». تنتمي إلى النمط الأول من الكليات مجموعة محصورة من العناصر (الصوتية، التركيبية. . .) تنتقي داخلها اللغات الخاصة العناصر الملائمة لأنساقها. من هذه المجموعة من العناصر، الصفات الصوتية المميزة التي استخلصها ياكبسون والمقولات التركيبية كمقولتي «الاسم» و«الفعل». ويُشكل النمط الثاني من الكليات اللغوية كل ما يتعلق بصورة القواعد وتنظيم النحو بصفة عامة. من هذه الكليات مبدأ استقلال التركيب وصورة القواعد المقولية والقواعد التحويلية والقيود الخاضعة لها هاتان المجموعتان من القواعد.

قِيْمَ في أواخر السنوات السبعين بدراسات بيَّنت أنَّ ثمة لغات طبيعية لا يمكن وصفها عن طريق القواعد المُركَّبيَّة ولا عن طريق القواعد التحويلية كما صيغت في النموذج التوليدي التحويلي وبيَّنت هذه الدراسات في الوقت ذاته أنَّ «الكليات الصورية» المتمثلة في تنظيم النحو حسب التصور الكلاسيكي، ليست، في الواقع كليات إذا إنَّها ليست واردة بالنسبة لوصف جميع اللغات الطبيعية. لهذا السبب، يُدخل تشومسكي[30]، منذ بداية السنوات الثمانين، تعديلاً على تصوره للنحو الكلي فيقترح أن يكون هذا النحو عبارة عن مجموعة من «الوسائط» يتم تثبيتها عن طريق التجربة. من هذه الوسائط وسيطا «التركيب الشجري»/ «التركيب غير الشجري» و«العقد الفاصلة». ولكل من هذه الوسائط قيم «موسومة» وقيم «غير موسومة». فالقيمة غير الموسومة لوسيط «العقد الفاصلة» هي القيمة [م س، جَ، ج] على اعتبار أنَّ العُقَد الفاصلة بصفة عامة هي العُقَد: المركب الاسمي والجملة المتضمنة لمصدري[31] (أداة صدر) والجملة البسيطة.

ويأخذ هذا الوسيط قيمة موسومة في اللغات الطبيعية التي لا تكون فيها العقد الثلاث جميعها فاصلة كاللغة الإيطالية مثلاً حيث العقد الفاصلة عقدتان اثنتان

(30) انظر: (تشومسكي 1981).

(31) القواعد الأساس، في «النظرية المعيار الموسعة»، تصاغ على الشكل الآتي:

جَ ← مح جَ (مص)

جَ ← مص ج

حيث مح = محور ومص = مصدري

[م س، جَ]: المركب الاسمي والجملة المتضمنة لمصدرِي. حين يتم تثبيت جميع الوسائط، ينتج عن ذلك بناء ما يسميه تشومسكي «النحو النووي» أي النحو المشتقّ من الوسائط المفترضة في مستوى النحو الكُلّي. أمَّا التراكيب التي لا يمكن اشتقاقها من وسائط النحو الكُلّي فإنَّها تعدُّ تراكيب «موسومة» تنتمي إلى مجال «النحو الهامشي». مفاد هذا أنَّ نحو لغة ما يتضمن جانبين: «نحواً نووياً» يتمّ اكتسابه بواسطة تثبيت الوسائط التي تشكِّل النحو الكُلّي و«نحواً هامشياً» يتضمن جميع التراكيب غير المتفرعة عن وسائط النحو الكُلّي والتي يتم اكتسابها عن طريق التجربة وحدها.

فيما يتعلق بتصور الوظيفيين للكُلّيات اللغويَّة أو «النحو الكُلّي»، يلاحظ أنَّ الفرق بينه وبين تصور التوليديين التحويليين كامن فقط في اختلاف طبيعة الكليات اللغويَّة المفترَض تضمنُها في النحو الكلي. يُستنتَج مما ورد عند اللغويين الوظيفيين حول الكليات اللغويَّة أنَّها كليات صورية ـ وظيفية أي مبادىء تُزَوِّج، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، بين بنيات ووظائف. من هذه المبادىء العامة، مثلاً، المبدأ الرابط بين وظيفة «البؤرة» والتراكيب المؤدية لهذه الوظيفة كالتركيب المُصَدَّر فيه المكون المُبَأَّر والتركيب «المفصول» والتركيب الاستثنائي... بهذا التصور للكليات اللغويَّة، يكون النحو الكُلّي في منظور الدرس اللغوي الوظيفي عبارة عن مجموعة من التعميمات حول علاقة بنية اللسان الطبيعي بوظيفته التواصلية ويكون دورُ هذا النحو (أ) تحديد مفهوم «نسق التواصل اللغوي البشري الممكن» و(ب) ضبط الأنحاء الخاصة المقترحة لرصد خصائص اللغات الطبيعية أو خصائص أنماط اللغات الطبيعية.

5. الوظيفة وموضوع الوصف

الهدف من الدرس اللغوي في كُلٍّ من التصوُّرين، تصوُّر اللغويين الوظيفيين وتصوُّر اللغويين غير الوظيفيين، هو وصف معرفة المتكلِّم ـ السامع للغته، أي «قدرته اللغوية». فالاتفاق، إذن، حاصل بين المنظورين الوظيفي وغير الوظيفي فيما يتعلق بالموضوع المَرُوم وصفه إلاّ أنَّ الاتفاق ينتهي حين يتعلق الأمر بطبيعة هذا الموضوع. فبالنسبة للغويين المشتغلين في إطار النظرية التوليدية التحويلية،

تُشكِّل موضوعاً للوصف اللغةُ على اعتبارها طبقة من «الأوصاف البنيوية» للجمل، حيث يحدِّد الوصف البنيوي صوت ودلالة العبارات اللغويَّة. يتبين من هذا التحديد لموضوع الوصف أمران: (أ) أنَّ المفاهيم التي لا تلعب دوراً، حسب النظرية التوليدية، في الربط بين المعنى والصوت مقصاة من الوصف و(ب) أنَّ ما يُستهدَف وصفُه، في هذه النظرية، موضوع صُوري، أي مجموعة من التمثيلات الصُورية. بل إنَّ «صورية» الموضوع المستهدف وصفه أدَّت إلى انتقال موضوع الوصف من «اللغة» كمُعطى إلى «النحو». على أساس هذا التصور، يدخل في موضوع الوصف الدلالةُ والصوتُ وما يربط بينهما (التركيب والصرف) ويُقصى من موضوع الوصف كلُّ الجوانبِ الدلاليةِ المُعدّةِ جوانبَ دلالية «غير لغوية». مفاد هذا أنَّ الدلالة محصورة في الجوانب المرتبطة بالصورة المنطقية كالعلاقات الإحالية والعلاقات «المحورية» وحَيِّزَي النفي والتسوير...

أمَّا بالنسبة للغويين الوظيفيين فإنَّ موضوع الوصف اللغوي موضوع أشمل إذ إنَّه يتضمن، بالإضافة إلى الجوانب الصورية الصِّرف (الدلالة والصوت والتركيب والصرف)، جوانب أخرى مرتبطة بوظيفة التواصل التي تؤديها اللغة في عمليات التفاعل البشري. بعبارة أدق، يشكِّل موضوعاً للوصف اللغوي، في منظور اللغويين الوظيفيين رصدُ الترابط القائم بين الخصائص البنيوية للغة والخصائص الوظيفية باعتبار الخصائص الثانية تحدِّد، ولو بطريقة غير مباشرة، الخصائص الأولى. ويتجلى الفرق بين التصورين الوظيفي وغير الوظيفي لموضوع الوصف في أنَّ الجوانب الدلالية والتداولية المقصاة في النحو التوليدي التحويلي تدخُل، عند اللغويين الوظيفيين، في صميم ما يستهدِف رصده الوصفُ اللغوي.

نستخلص من هذه المقارنة أنَّ الوظيفيين وغير الوظيفيين متفقون على أنَّ ما يجب أن يستهدفه الوصف اللغوي، أياً كان الإطار النظري المنطلق منه، هو استكشاف معرفة المتكلم السامع للغته («قدرته» اللغويَّة) وأنَّ الخلاف القائم بينهم يتعلَّق بنوعية هذه المعرفة وطبيعة مقوماتها حيث يرى اللغويون غير الوظيفيين أنَّها محصورة في ما يشكل «النحو» باعتبار النحو مجموعة من التمثيلات الصورية الصِّرف في حين أنَّ اللغويين الوظيفيين يرون أنَّ هذه المعرفة هي امتلاك المتكلم ـ

السامع للقواعد (الصورية وغير الصورية) التي تؤهله لاستعمال لغته حسب ما تقتضيه الأغراض التواصلية التي يروم تحقيقها[32].

6. الوظيفة والمفاضلة بين الأنحاء

من المعلوم أنَّ كل نظرية لغويَّة يجب أن تتضمن مجموعة من المعايير تؤهِّلها لتقويم الأنحاء المقترحة والمفاضلة بينها.

بالنسبة للنظرية ذات الطابع الوظيفي، يأتي معيار الوظيفية في رأس قائمة المعايير المعتمدة في تقويم الأنحاء. انطلاقاً من هذا المعيار، يُنتَقَى من بين مجموعة من الأنحاء الكافية وصفياً النحوُ الذي يصف اللغة وصفاً يكشف عن ترابط خصائصها البنيوية وخصائصها الوظيفية.

لنفترض، تمثيلاً لذلك، نحوين اثنين، ن 1 ون 2، يقترحان تحليلين للظاهرة نفسها. ولتكن هذه الظاهرة التراكيبَ المفصولة التي من قبيل (71):

(71) كلُّ ما اشترت هند هذا المعطف

يكتفي التحليل المقتَرح في إطار النحو ن 1 بوصف الخصائص البنيوية لهذا الضرب من التراكيب (خصائصها التركيبية) في حين أنَّ التحليل المقترح في إطار النحو ن 2 يَرْصُد بالإضافة إلى ذلك، ارتباط هذه الخصائص بالغرض التواصلي الذي تتوسل اللغة لتحقيقه بهذه التراكيب: تبئير معلومة ما بفصل المكوّن الحامل لها على اعتبار أنَّ هذه المعلومات يتردّد المخاطب في ورودها أو يُنكِر ورودَها.

لهذه الخاصية (ربط التركيب بالوظيفة التواصلية التي يؤديها) يُفضَّل النحو ن 2 على النحو ن 1.

حين يتنافس نحوان يقترح كلاهما تحليلاً وظيفياً (بالمعنى الآنف ذكره) للظاهرة

---

(32) لا مانع من أن يقال إنَّ موضوع الوصف عند الوظيفيين هو، كذلك، «النحو» شريطة أن يؤخذ هذا المفهوم بمعنى أوسع حيث يشمل، بالإضافة إلى «الأوصاف البنيوية» الأوصاف «الوظيفية» للجمل.

نفسها، يفضَّل النحو الذي يرصد الترابط القائم بين البنية والوظيفة على أساس أنَّ الوظيفة تُحدِّد البنية. في هذا الصدد، نشير إلى أنَّ أي نحو وظيفي يجب أن يتضمن من بين مكوّناته مكوّناً يضطلع بالتمثيل للخصائص التداولية. إلاّ أنَّ النحو الذي يُنتقى على أساس تفضيله هو النحو المنظَّم بكيفية تجعل قواعد المكون التركيبي ـ الصرفي تُطَبَّق على «خَرْج» المكونين الدلالي والتداولي باعتبار أنَّ قواعد المكوّن الأوَّل «حسَّاسة» للمعلومات المتوفرة في التمثيل خَرْج المكونين الثانيين. سنعود، بالتفصيل، إلى تنظيم النحو في النظريات الوظيفية في الفصل الموالي.

حين تتعادل الأنحاء، بالنظر إلى هذه الخاصية، فتكون أنحاء وظيفيةً تُنَمْذِج للوصف على أساس تحديد الوظيفة للبنية، تدخل في المفاضلة معاييرُ أخرى كمعيار «البساطة» ومعيار «الواقعية النفسية» ومعيار «النمطِية».

من بين الأنحاء الكافية تداولياً، يُنتَقى النحو الذي يتيح الوصف «الأبسط» أي الوصف الذي يُستخدم فيه أقل عدد ممكن من الأواليات. بتعبير آخر، إذا تأرجح الأمر بين نحو يقترح قاعدتين اثنتين لرصد ظاهرة ما ونحو يقوى على رصد الظاهرة نفسها بواسطة قاعدة واحدة فإنَّ النحو الثاني يُفضَّل على النحو الأول.

يقال عن نحو ما إنَّه نحو «واقعي نفسياً» إذا كانت للقواعد التي يقترحها «واقعيةٌ نفسية» أي إذا كانت هذه القواعد تطابق العمليات القائمة في ذهن المتكلّم ـ السامع أثناء إنتاج الخطاب أو أثناء فهمه[33]. بعبارة أخرى يوصف نحوٌ ما بالواقعية النفسية حين يتسنَّى تمحيص الأواليات التي يستخدمها بالنظر إلى الفرضيات الواردة في النماذج النفسية لإنتاج الخطاب وفهمه.

من التجارب التي قِيمَ بها، في هذا المجال، ما أثبت أنَّ قواعد التحويل ليس لها مقابل في العمليات القائمة في ذهن المتكلّم ـ السامع وأنَّها بالتالي ليست قواعد ذات واقعية نفسية، ممّا أدَّى إلى تقليص[34] عدد هذا النمط من القواعد في

---

(33) انظر: التفاصيل حول «الواقعية النفسية» في (بريزنان وآخرين 1978) ومناقشة هذا المفهوم في (تشومسكي 1980).

(34) من المعلوم أنَّ عدد القواعد التحويلية تدرّج تقليصه حتى انتهى إلى حصره في قاعدة تحويلية واحدة: قاعدة «انقل أ».

الأنحاء التوليدية أو إلى التخلي عنها كلياً[35].

اعتماداً لهذا المعيار، يُفضَّلُ النحو الذي لا يستخدم أواليات أثبتت التجارب عدمَ واقعيتها النفسية على النحو الذي يستخدمها. فإذا فوضل بين نحوين يرضى كلاهما المعايير السابقة (الكفاية التداولية، البساطة)، وكان أحدهما نحواً تحويلياً والآخر نحواً غير تحويلي انتُقِي النحو غيرُ التحويلي وأُقصِي النحوُ الآخر.

إذا استوفت الأنحاء المتنافسة شرطَ الاستجابة للمعايير السابقة، أي إذا كانت جميعها أنحاء كافية تداولياً ومتعادلة من حيث البساطة والواقعية النفسية فإنَّ النحو الذي يُنتقَى من بينها هو النحو الأكفى «نمطياً» أي النحو الذي يرقى إلى أعلى درجات «التطبيقية» بالنظر إلى لغات متباينة نمطياً. بتعبير آخر، يُعَدُّ النحوَ الأكفى نمطياً النحوُ الذي يتيح رصدَ خصائص أكبر عدد من اللغات المنتمية إلى أنماط متباينة. فإذا فوضِل بين نحوين مستجيبين للمعايير السابقة اختير النحو الذي ينطبق على أكبر عدد من اللغات المختلفة نمطياً.

ويُتوصَّل إلى «الكفاية النمطية»، حسب دِكْ[36]، باعتماد منهج البحث الآتي:

يجب أن يلتصق الوصفُ، قدرَ الإمكان، بظواهر اللغة المروم وصفُها وأن تكون أواليات الوصف، في الوقت ذاته، في أعلى درجة ممكنة من درجات التجريد كي يتسنَّى للوصف أن ينطبق على أكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية وإن تباينت أنماطها. هذان العاملان (الالتصاق بالظواهر وتجريد وسائل الوصف) عاملان متلازمان إذ إنَّ الوصف إذا اشتد التصاقه بظواهر لغةٍ ما عسُرَ تطبيقه على لغات أخرى وإذا اشتد تجريد أوالياته عَسُر رصده لخصائص اللغة المقصود وصفُها وفقد، بذلك، كفايتَه المراسية. فالكفاية النمطية، إذن، تكمن في نقطة التَّماسّ بين ملموسية الوصف وتجريد أوالياته.

نستخلص من هذا العرض الموجز للمفاضلة بين الأنحاء في إطار النظريات الوظيفية أنَّ النحو الأكفى، حسب هذه النظريات، هو النحو المصوغ على أساس

(35) «النحو المعجمي الوظيفي» نحو غير تحويلي إذ إنَّه نموذج توليدي لا يستخدم قواعد التحويل.

(36) انظر: (دِكْ 1983).

استجابته لمعايير الكفاية التداولية (الوظيفية) والبساطة والواقعية النفسية والكفاية النمطية.

7. مبادىء منهجية في الفكر اللغوي العربي القديم

هذه خلاصة[37] لما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم من المبادىء المنهجية التي نعتقد أنَّها تؤاسر، من قريب أو من بعيد، المبادىء المنهجية التي تحكم الدرس اللغوي الوظيفي المعاصر:

أ ـ تُعتَبَر اللغة، عند المفكرين العرب القدماء، وسيلة للتواصل يتوسط بها البشر للتعبير عما يعن لهم من أغراض. يقول ابن جني، في هذا الصدد، معرّفاً اللغة: «حَدُّ اللغة أنَّها أصوات يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم»[38]. ويقول صاحب **الإحكام في أصول الأحكام** في السياق نفسه ما مفاده أنَّ نشأة اللغة كانت لاحتياج البشر إلى معرفة بعضهم لما يجول في خاطر البعض وتحقيق ما يرومون تحقيقه من أغراض.

ب ـ هذا التصور للغة على أنَّها مؤدية لوظيفة التواصل كان وراء توجيه الدراسات اللغويَّة (خاصة منها البلاغية والأصولية) نحو محاولة وصف الترابط القائم بين بنية اللغة ووظيفتها. فباعتبار التراكيب اللغويَّة وسائل لتأدية أغراض تواصلية معينَة، انصبّت هذه الدراسات على رصد العلاقة بين كل نمط من أنماط التراكيب والغرض المتوخى تحقيقه. على أساس هذا المبدأ، دُرِست مجموعة من الوظائف («التقييد»، «التوكيد»، «التخصيص»...) في علاقتها بالتراكيب التي تتحقق بواسطتها:

1 ـ تُعتَبر وظيفة «التقييد» الوظيفة التي يُسعَى من ورائها إلى توضيح قصد المتكلم و«الكشف عن مرادِه» وهي كذلك وظيفة «تربية الفائدة». وتؤدَّى هذه الوظيفة بواسطة إضافة مكوِّنات إلى نواة الجملة يُطلق عليها، لذلك، مصطلح «المقيّدات».

---

(37) انظر: للمزيد من التفاصيل كتابنا **تأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي**.

(38) انظر: «الخصائص».

2 ـ يُعرّف البلاغيّون «التوكيد» بأنّه الوظيفة الواردة في كل إخبار يرمي به المتكلّم إلى تنبيه المخاطَب إلى أنَّ مضمونه ليس ناتجاً عن سهو أو نسيان. من هذا التعريف، نتبين أنَّ «التوكيد» وسيلة لتقوية الإخبار وتقديمه على أساس أنَّه مقصود فعلاً. من التراكيب المؤدية لهذه الوظيفة التراكيب «المزدوج» فيها الضمير والتراكيب المتضمنة لضمير النفس والتراكيب المسوَّرة:

(72) أ بنيت أنا هذه الدار

ب. جاء خالد نفسه

جـ. حضر الضيوف كلُّهم

3 ـ «التخصيص» في الفكر اللغوي العربي القديم هو تصحيح (أو تعديل) معلومة من معلومات المخاطَب يعُدّها المتكلِّم معلومة غير واردة. فالمتكلم، في هذه الحالة، يعبّر عن شيئين اثنين: مصادقته على المعلومة التي يعتبرها واردة ومخالفته للمعلومة التي ينكر ورودها.

وتؤدَّى وظيفة التخصيص بواسطة نقل المكون الحامل للمعلومة التصحيحية أو «حصره» أو إدماج الضمير «هو» بين المخبر عنه والمخبر به كما هو الشأن بالنسبة للتراكيب التي نمثِّل لها بالجمل التالية:

(73) أ . هنداً أحببت

ب. عمَر أهديت الكتاب

(74) أ . التي أحببتها هند

ب. الذي أهديته الكتاب عَمرو

(75) أ . ما أحببت إلاَّ هنداً

ب. ما أهديت الكتاب إلاَّ عَمْراً

جـ. إنَّ هند إلاَّ شَاعرة

(76) أ . خَالد هو القادم

ب. هند هي الشاعرة

يُقيم اللغويون العرب القدماء هذا الترابط بين بنية اللغة ووظيفتها التواصلية

على أساس تحديد الوظيفة للبنية أي على أساس أنَّ التراكيب اللغويَّة وسائل للتعبير عن أغراض تواصلية معينة.

هذا التصوُّر للعلاقة بين الوظيفة والبنية ينعكس في تنظيم النحو كما اقترحه بعض البلاغيين كالجُرجاني حيث يُمثّل في البنية الأساس لـ«الغرض من الكلام» الذي يُعتَبر «دَخْلاً» لقواعد النحو التي يَنتُج عن تطبيقها البنية «اللفظية» للجملة.

ج ـ يُمكِن، انطلاقاً من نصوص أصولية وبلاغية، استخلاصُ مجموعة من الآراء تشكِّل تصور اللغويين العرب القدماء لما يُسَمَّى، الآن، «القدرة اللغويَّة». بينَّا، في مكان آخر[39]، أنَّ المعرفة اللغويَّة في نظر هؤلاء اللغويين، ثلاث معارف: «معرفة لسانية» و«معرفة لغوية» و«مغرفة خِطابية». وتَصِل بين هذه المعارف الثلاث علاقة اقتضاء، حيث تقتضي المعرفة الخطابية المعرفةَ اللغويَّة التي تقتضي المعرفةَ اللسانية.

1 ـ ينطلق المفكرون العرب القدماء من مسلَّمة أنَّ الكائن البشري يملك معرفة فطرية لمقولات وعلاقات دلالية أساسية قائمة في ذهنه قبل أن يواجه عملية تعلُّم اللغة. ويقتصر تعلُّم اللغة، اعتماداً لهذه المسلَّمة، على اكتساب الوسائل اللفظية المتوفرة في اللغة المتعلَّمة للدلالة على المقولات والعلائق الدلالية المفطور عليها المتكلِّم ـ السامع. ففي رأي الجُرجاني[40]، مثلاً، تقوم في نفس الإنسان، قبل تعلمه للغته، مفاهيم «الرجل» و«الفرس» وغيرهما ومقولات «الاستفهام» و«النفي» و«الاستثناء» ومجموعة من العلاقات كعلاقة «الإسناد» مثلاً. ويتعلم الإنسان عن طريق تجربته اللغويَّة الألفاظ والتراكيب التي تستخدمها لغته للدلالة على هذه المفاهيم والمقولات والعلائق.

2 ـ يشكِّل «المعرفة اللغويَّة» امتلاكُ المتكلِم السامِع لـ«الأوضاع» المتعارف عليها في عشيرته اللغويَّة، أي القواعد التي تكوِّن نسق لغته. هذه القواعد، كما أسلفنا، قواعد تربط بين الخصائص البنيوية للُّغة والخصائص الوظيفية.

---

(39) انظر: «تأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم».

(40) انظر: **دلائل الإعجاز**.

3 ـ يكتسب المتكلمون للغة ما، بالإضافة إلى «أوضاع هذه اللغة» قواعد تؤهِّلهم لإنتاج خطاب متماسك ومتّسق، قواعد تنقلهم من معرفة الأوضاع اللغويَّة الصِّرف إلى امتلاك «الفصاحة» و«البلاغة»[41]. وتكمُن «الفصاحة» (أو «البلاغة») في امتلاك القدرة على تنظيم الخطاب حسب ما يَقتضيه «المقام» وما يستلزمه الغرض المتوخَّى تحقيقه.

هذه المعارف الثلاث تشكِّل، في الواقع، «قدرة» لغويَّة واحدة ذات مستويات ثلاثة متداخلة يقتضي بعضها بعضاً حيث لا يقوى المتكلِّم على امتلاك القواعد الخطابية إلاَّ إذا كان ممتلكاً لنسق اللغة ولا يستطيع تعلم هذا النسق إلاَّ إذا كانت لديه معرفة سابقة بما تُستعمَل اللغة من أجل الدلالة عليه إذ إن «المواضعة» اللغويَّة لا يمكن أن تتم إلاَّ إذا كان المتواضعون مدركين، سلفاً، لما يتواضعون على الدلالة عليه.

د ـ لم يتحدث اللغويون القدماء كثيراً عن مفهوم «الكُلِّيات اللغويَّة» وإنَّما يُسْتَشفّ من بعض النصوص الأصولية والبلاغية أنَّهم كانوا مدركين لما يؤلِّف بين اللغات وما يخالف بينها.

بصفة عامة، يمكن القول إنَّه، بالنسبة لهؤلاء المفكرين، تأتلف اللغات جميعُها، على تباينها، في تقاسم الدلالة على نفس المفاهيم والمقولات والعلائق الدلالية. في هذا الصّدد، نشير إلى نص لصاحب **الموافقات** مفاده أنَّ الدلالة دلالتان: دلالة «أصلية» ودلالة «تابعة» على اعتبار أنَّ الدلالة الأولى دلالة «مطلقة» «تتقاسمها جميع اللغات» وأنَّ الدلالة الثانية دلالة خاصة بلغة بعينها.

ويروزُ هذا التمييزَ أنَّ الدلالة «الأصلية» وحدها قابلة للنقل من لغة إلى لغة، أي قابلة للترجمة.

هـ ـ يُجمِع البلاغيون والأصوليون على أنَّ موضوع الدراسات اللغويَّة هو رصد خصائص التراكيب في علاقتها بأنماط المقامات التي يمكن أن تنجز فيها وبالأغراض التواصلية التي يمكن أن تُستعمَل لتحقيقها. ففي جميع الدراسات التي

(41) يتساوى المتكلمون في القدرتين اللسانية واللغويَّة ولكنهم يتفاوتون في القدرة الخطابية. فالفصاحة، عند الجُرجاني، درجات أعلاها «الإعجاز» المقصور على نص القرآن الكريم.

اقترحت في إطاري البلاغة والأصول، يُلاحَظ هاجس وصف الرابط القائم بين أنماط التراكيب وما يطابقها من أنماط مقامية كما سبق أن بينَّا أعلاه.

و ـ يرد في أوائل فصول **دلائل الإعجاز** نص يبرز تصور الجُرجاني للنحو. مفاد هذا النص أنَّ النحو الذي يُعْنَى بالإعراب وما شاكله من المسائل «اللفظية» الصِّرف لا يمكن أن يُعَدّ نحواً وأنَّ النحوَ هو الوصف الذي يجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين «اللفظ» و«المعنى» باعتبار المعنى مجموع الوسائط التي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة.

بهذا المعنى، يمكن أن نقول إنَّ النحو الذي كان يدعو إليه الجُرجاني (ومن حذا حذوه من البلاغيين والأصوليين) نحو «وظيفي» باعتبار قيامه على مبدأ ضرورة الربط بين بنية اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل.

الفصـل الثالث

الوظيفية وبناء الأنحاء

مـدخـــل

اعتماداً للمبادىء المنهجية العامّة المعروض لها في الفصل السابق، اقتُرِحت، في إطار مختلف النظريات الوظيفية، نماذج لغويَّة تسعى إلى رصد خصائص اللغات الطبيعية من وجهة نظر وظيفية. تتقاسم هذه النماذج اللغويَّة جميعها الانطلاق من الفكرتين الأساسيتين: (أ) أنَّ الوظيفة الأساسية للسان الطبيعي هي وظيفة التواصل و(ب) أنَّ هذه الوظيفة تحدِّد، إلى حدٍّ بعيد، الخصائص البنيوية للتراكيب اللغويَّة.

وتختلف هذه النماذج اللغويَّة بالنظر إلى خاصيتين: (أ) انتمائها إمَّا إلى نظريات لسانية مدروج على اعتبارها نظريات «صورية» (كنظرية النحو التوليدي التحويلي) أو إلى نظريات وظيفية صرف و(ب) كيفية تنظيمها لبنية النحو أي كيفية بنائها للجهاز الواصف وتنظيم العلاقات الرابطة بين مكوِّناته.

سنعرض، في هذا الفصل، لأهم سمات هاتين الفئتين من النماذج اللغويَّة: النماذج التي تعتمد النحو التوليدي التحويلي إطاراً نظرياً والنماذج التي أفرزتها نظريات وظيفية قائمة الذات.

1. الوظيفية والنمذجة

تَقَدَّم أننا نقصد بمصطلح «النمذجة» عمليةَ بناء الجهاز الواصف وتنظيم مكوِّناته بحيث يكفل التمثيل الملائم للظاهرة (أو الظواهر) المروم رصدها ويتم بناء

الجهاز الواصف (أو «النموذج») انطلاقاً من المبادىء المنهجية المتضمَّنة في النظرية التي تخلِّفه.

انطلاقاً من المبادىء المنهجية المعتمدَة في الدرس اللغوي ذي الطابع الوظيفي (التي عرضنا لأهمها في الفصل السابق)، يتحتم أن يستجيب الجهاز الواصف للشرطين الأساسيين الآتيين: (أ) أن يتضمن من بين مكوِّناته مكوِّناً يضطلع بالتمثيل للجوانب التداولية، بالإضافة إلى المكوِّنات التي تتكفل بالتمثيل للجوانب الأخرى، الجوانب الدلالية والتركيبية الصرفية والصوتية و(ب) أن يكون منظَّماً على أساس أنَّ الجوانب التداولية تقوم بدور معيَّن في تحديد الجوانب التركيبية الصرفية، أي على أساس أن يكون من «دُخُول» قواعد المكوِّن التركيبي الصرفي «خَرْجُ» قواعد المكوِّن التداولي.

بمقتضى الشرط الأول، تُقصى من حيّز الأنحاء الوظيفية الأنحَاءُ التي لا تتضمن مكوّناً يفي بالتمثيل للجوانب التداولية. وتُقصَى، بمقتضى الشرط الثاني، الأنحاء التي يحتل فيها المكون التداولي موقعاً لاحقاً بالنظر إلى المكون التركيبي الصرفي كأن يكون مكوناً «تأويلياً» نطبق قواعده على خَرْج المكون التركيبي الصرفي. بالنظر إلى هذا الشرط، لا يمكن أن يُعَدَّ نموذج «النظرية المعيار الموسعة»، مثلاً، نحواً وظيفياً ولو توفر فيه الشرط الأوَّل. فهو نموذج يُفرد قواعد تضطلع بالتمثيل للخصائص التداولية للبنية السطحية، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، إلاَّ أنَّ هذه القواعد، بحكم كونها قواعدَ تأويلية، تطبق على خَرْج القواعد التركيبية. بتعبير آخر، يتخذ المكون التداولي، في هذا النموذج، وضعاً يجعل من الخصائص التداولية للجملة خصائص مشتقّة من الخصائص التركيبية لا العكس.

النموذج اللغوي الذي يمكن أن يعَدّ نموذجاً وظيفياً هو إذن النموذج الذي يتضمن مستوى قائم الذات يتكفل بالتمثيل للخصائص التداولية على أساس اعتبارها خصائص تُسهِم في تحديد البنية التركيبية الصرفية للجملة. هذه الخاصِّيَّة متوفرة في نماذج لغويَّة متعددة منها ما يندرج، كما أسلفنا، في النظرية التوليدية التحويلية ذاتها كنموذجي «البراغمانتاكس» و«التركيبيات الوظيفية» ومنها ما ينتمي إلى نظرية وظيفية قائمة الذات كالنسقية و«الوجهة الوظيفية للجملة» والتركيب الوظيفي والنحو الوظيفي.

في ما يلي نعرض بتلخيص للنموذجين الأوّلين ثم للوجهة الوظيفية للجملة والنسقية والتركيب الوظيفي. ونفرد المبحث الأخير برمَّته للتفصيل في خصائص بنية النموذج في النحو الوظيفي.

2. الوظيفية في النظرية التوليدية التحويلية

أهم النماذج المقترَحة في إطار النظرية التوليدية التحويلية التي صيغت على أساس مبدأ إسهام الجوانب التداولية في تحديد البنية التركيبية الصرفية لجمل اللغات الطبيعية (مبدأ عدم استقلال التركيب بالنظر إلى الدلالة والتداول) نموذج «البراغمانتاكس» ونموذج «التركيبيات الوظيفية». في الفقرتين التاليتين، نعرض بإيجاز لأهم معالم بنية النحو في كل من هذين النموذجين.

1.2 ـ البراغمانتاكس

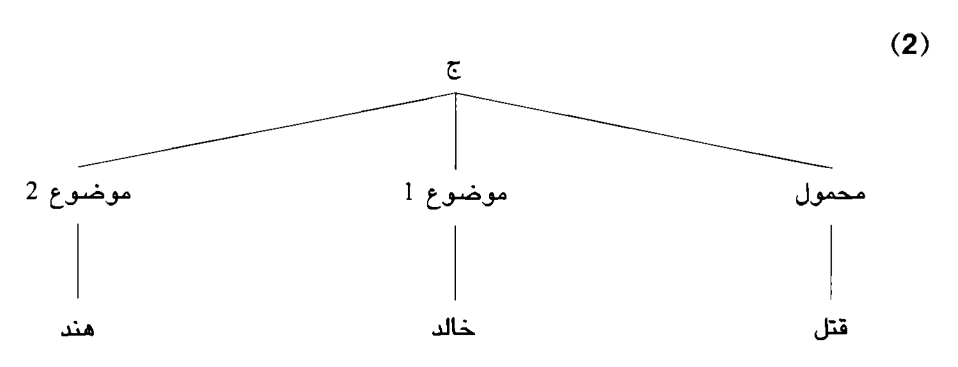
يقوم النموذج المسمَّى «الدلالة التوليدية» على مبدأين أساسيين اثنين: (أ) عدم استقلال التركيب بالنسبة للدلالة و(ب) الطبيعة الدلالية للبنية مصدر الاشتقاق.

انطلاقاً من هذين المبدأين، يُصَاغ النحو على الشكل الآتي:

تشكِّل مصدراً لاشتقاق الجملة بنيةٌ منطقية ـ دلالية مصوغة طبقاً لـ«منطق المحمولات»، تتضمن محمولاً (فعلياً أو اسمياً أو صفياً. . .) يربط بين عدد معين من الموضوعات. على أساس هذا الضرب من التمثيل للخصائص المنطقية الدلالية، تكون البنية مصدر اشتقاق الجملة (1) هي البنية (2):

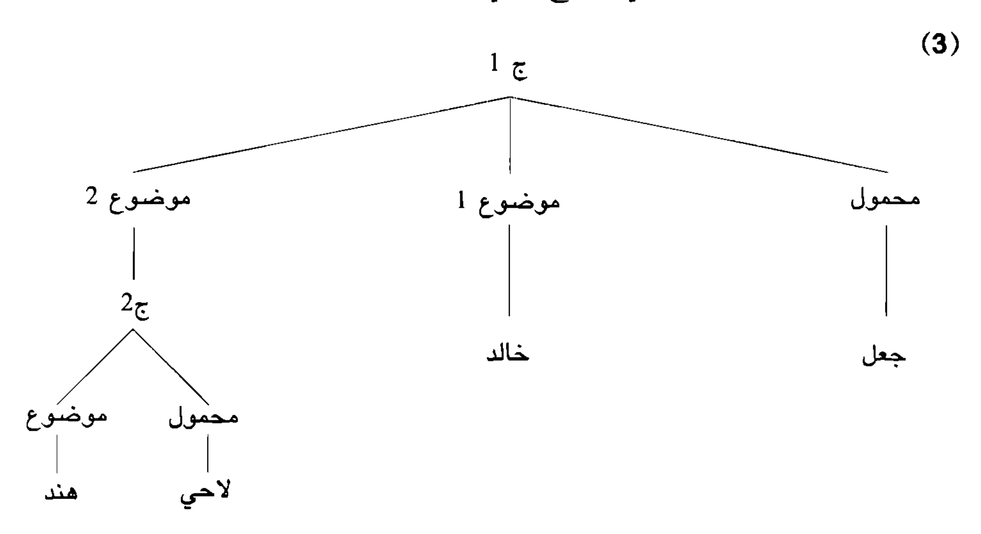
(1) قتل خالد هنـداً

(2)



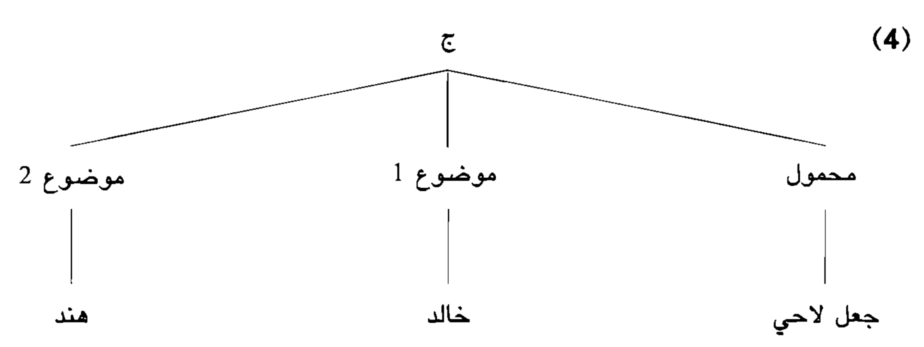
وتُعَدُّ، في هذا النموذج اللغوي، المحمولاتُ وحداتٍ معجمية مركّبة يتعيَّن التمثيل لها في البنية المنطقية الدلالية في شكل وحدات دلالية «أولى». فالبنية مصدر اشتقاق الجملة (1)، في الواقع، هي البنية (3):

(3)



تنقل البنية المنطقية الدلالية التي من قبيل (3) إلى بنية منطقية دلالية أبسط عن طريق تطبيق قاعدة «تصعيد المحمول» التي ينتقل بواسطتها محمول الجملة المدمَجة (ج[2]) في البنية (3) إلى مستوى محمول الجملة المُدمِجة (ج[1]) حيث يُؤَلِّف المحمولان معاً محمولاً مركَّباً واحداً كما يتضح من البنية (4):

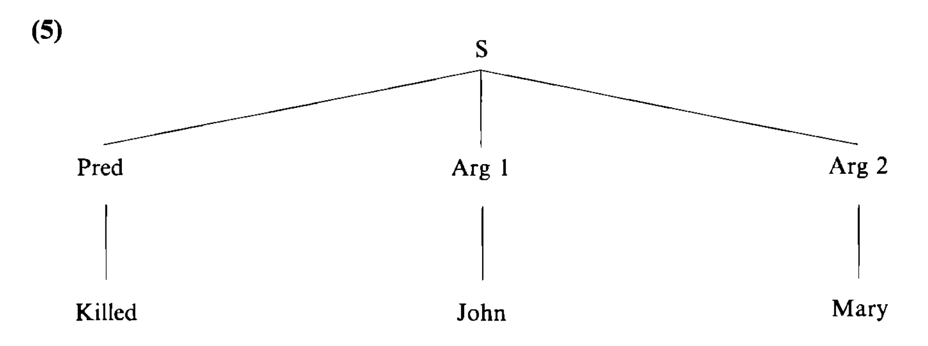
(4)



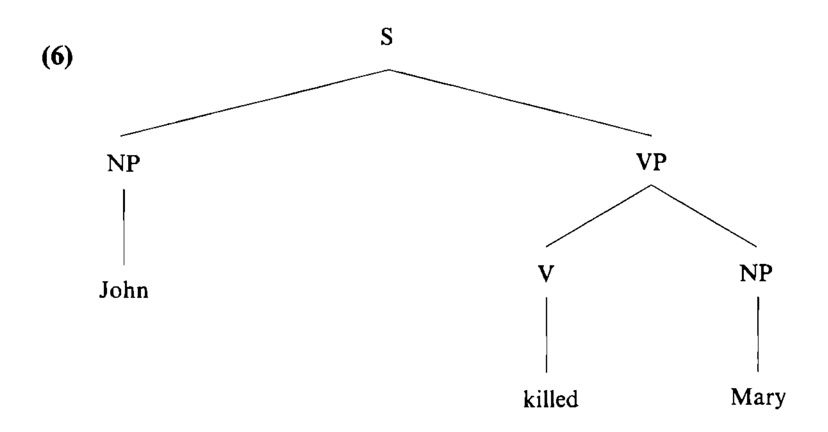
وبواسطة قاعدة الإدماج المعجمي يعوَّض المحمول المركب بالمفردة الملائمة، فتنقَل، بذلك، البنية (4)، مثلاً، إلى البنية (2).

وتُعَدُّ البنية خَرْجُ الإدماج المعجمي دَخْلاً للقواعد التحويلية التي تنتج عنها بنية سطحية تؤوَّل صوتياً عن طريق القواعد الصوتية. من هذه القواعد التحويلية قاعدة «تكوين الفاعل» التي يستلزمها ترتيب المكونات خاصة في اللغات ذات البنيات الرتبية المتقدِّم فيها الفاعلُ على الفعل. فبمقتضى هذه القاعدة، تنقَل البنية (5) إلى البنية (6) مثلاً:

(5)

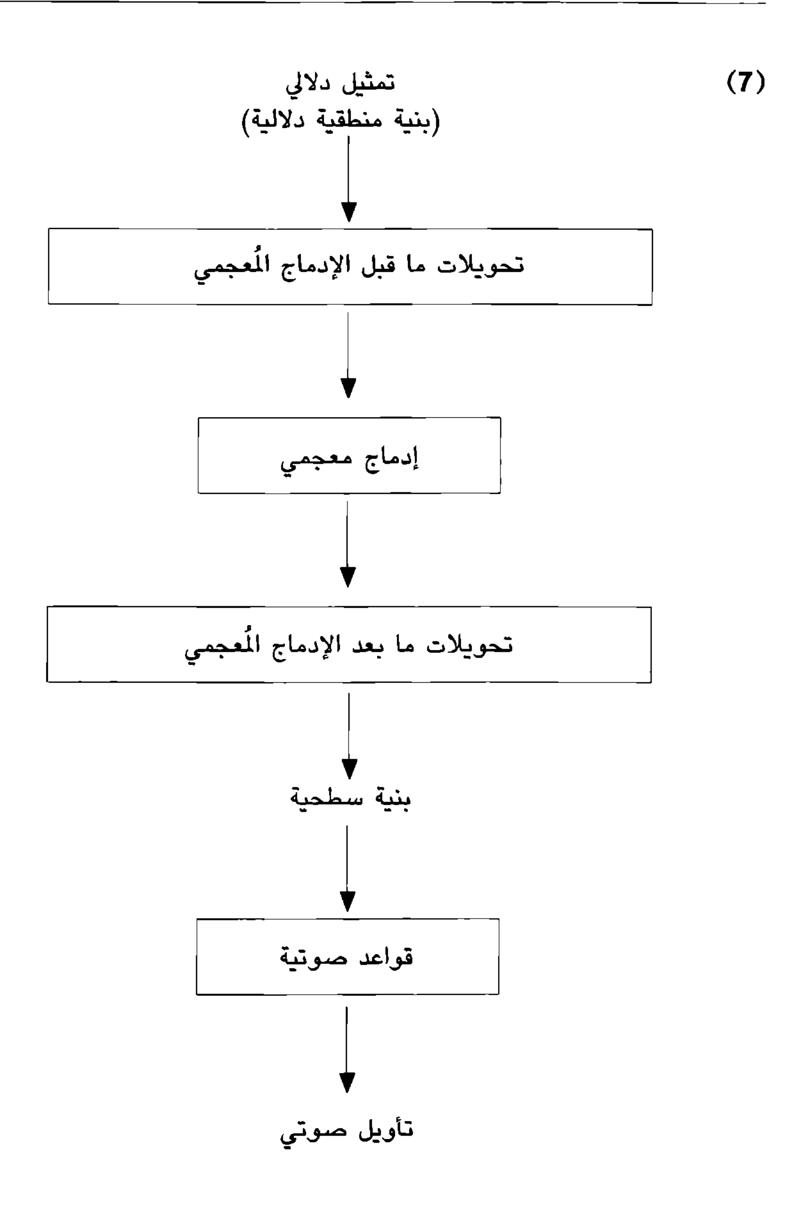


(6)



نقترح الرسم التالي لتوضيح بنية النحو كما يُتصوَّر تنظيمه في نموذج «الدلالة التوليدية»:

(7)



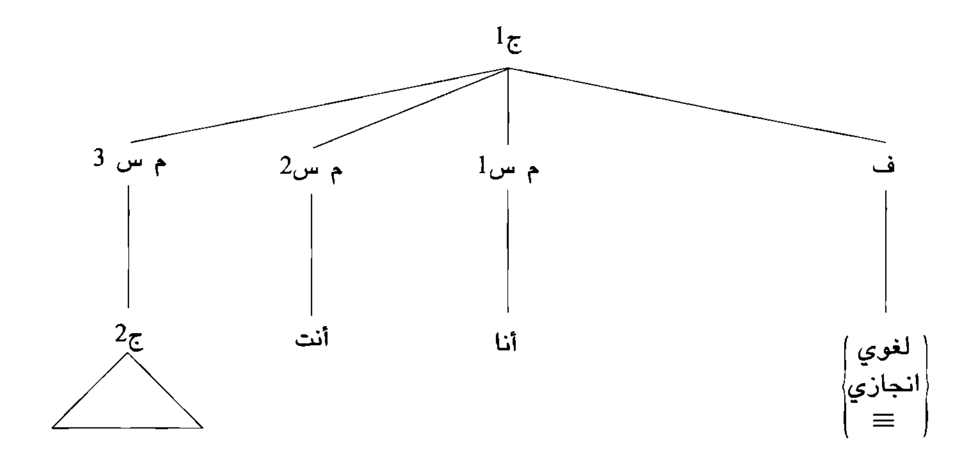
يُلاحظ، من الرسم (7)، أنَّ النحو في نموذج «الدلالة التوليدية» لا يتضمن مكوِّناً دلالياً البتة، بخلاف النماذج التوليدية التحويلية ذات الطابع «التأويلي». والسبب في ذلك أنَّ الخصائص الدلالية للجملة مُمَثَّل لها، بدءاً، في البنية المنطقية الدلالية مصدر الاشتقاق.

هذه البنية ذاتها، لطبيعتها الدلالية، عُدَّت المستوى الملائمَ للتمثيل

للخصائص التداولية فأُغنِيَت، ابتداء من أوائل السنوات السبعين، بمفاهيم تداولية مقترضة في معظمها من فلسفة اللغة العادية كمفهوم «الفعل اللغوي» (أو «القوة الإنجازية») ومفهوم «الاقتضاء» ومفهوم «البؤرة».

اقترح متزعِّمو «الدلالة التوليدية» أن يُمَثَّل لمفهوم الفعل اللغوي في البنية مصدر اشتقاق الجملة على أساس أن تكون هذه البنية عبارة عن جملة مركَّبة تتكوّن من جملتين اثنتين، جملة «عُليا» وظيفتها التأشير للفعل اللغوي وجملة «سُفلى» تقوم بدور الدلالة على المحتوى القضوي. وتتكوَّن الجملة العليا في هذه البنية، حسب اقتراح روس[1] على سبيل المثال، من فعل إنجازي ومركبين اسميين يؤشران للمتكلِّم والمخاطَب. وهذه هي البنية العميقة كما وردت في اقتراح روس (بعد تكييفها والبنية الرتبية في الجملة العربية):

(8)

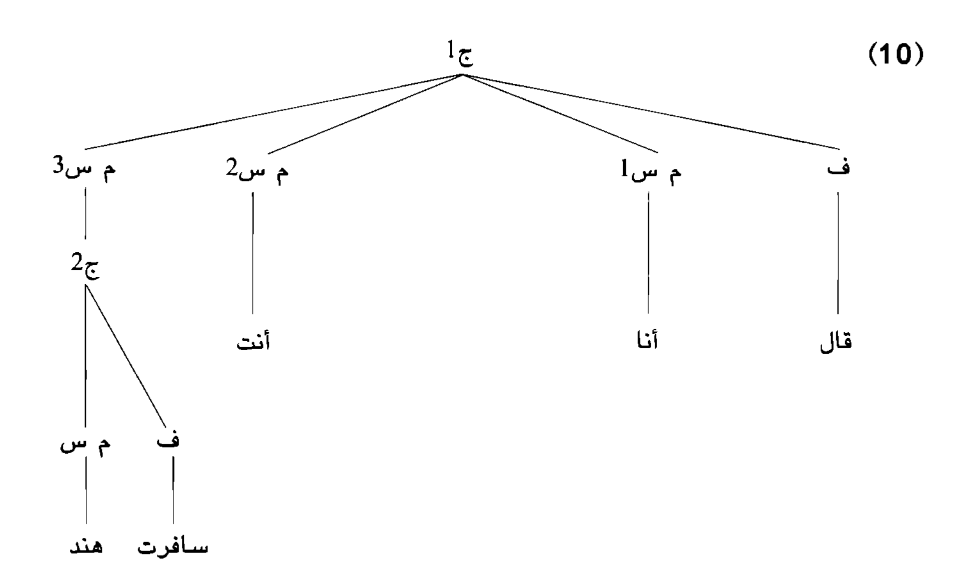


في إطار هذا الاقتراح، تكون البنية العميقة للجملة (9) البنية (10):

(9) سافرت هند

(1) انظر: (روس 1970).

(10)



وتُنقَل البنيةُ العميقة إلى بنية سطحية عن طريق تطبيق قواعد تحويلية معيَّنة من هذه القواعد قاعدة حذف تتخذ مجالاً لها الجملة العُليا برمَّتها. ويقترح روس صوغ هذه القاعدة على النحو التالي (نُكيِّف القاعدة حسب بنية الجملة في اللغة العربية):

(11)

ف	م	س1	م س 2	⟸ جوازاً
1	2	3	4	
0	0	0	4	

يفاد من الصياغة (11) لقاعدة حذف الجملة العُليا أنَّ هذه القاعدة قاعدة «جائزة» بمعنى أنَّها يمكن أن تطبَّق كما يمكن ألاَّ تطبَّق. فبالنسبة للبنية (10)، مثلاً، إذا طُبِّقت القاعدة (11) كان الناتجُ الجملة (9) وإذا لم يتم تطبيقها كان، آنذاك، الناتج الجملةَ (12):

(12) أقول سافرت هند

وقد تصدّى اللغويون المشتغلون في إطار «الدلالة التوليدية» للتمثيل لمفهوم «الفعل اللغوي غير المباشر». (أو «القوة الإنجازية المستلزمة مقامياً») داخل النحو،

فقُدِّمت في صدد ذلك عدة اقتراحات أبرزها اقتراح كوردن ولاكوف واقتراح صادوك غرين.

أ ـ يقترِح كوردن ولاكوف أن يمثِّل، في مستوى البنية العميقة، للقوة الإنجازية الحرفية، بمعنى أن تكون هذه القوة من العناصر الموجودة في البنية المنطقية للجملة. أمَّا القوة الإنجازية المستلزمة، فتَنتُجُ عن تطبيق نوعٍ من القواعد التأويلية التي تتخذ من البنية المنطقية دخلاً لها. ويطلق كوردن ولاكوف على هذا الضرب من القواعد «مسلَّمات الحوار». ويتم اشتقاق القوة الإنجازية المستلزمة طِبْقَ مبدأ عامّ صاغاه كما يلي:

(13) ط ق (ي) ∧ م ح ∧ ب ⟼ ك

حيث ط ق = طبقة مقامية وم ح = مسلمات حوار، وب = بنية منطقية، وك = قضية.

يقرأ هذا المبدأ كما يلي: في طَبقة مقامية معيّنة، واعتماداً لمسلمات الحوار م ح تستلزم البنية المنطقية ب القضية ك.

من القضايا التي تناولها كوردن ولاكوف في إطار التحليل الذي يقترحانه استلزام جملة ما للقوة الإنجازية «الالتماس». بهذا الصدد، يخلُصان إلى التعميمين الآتيين:

(14) «يمكن استلزام «الالتماس» بإثبات أحد شروط صدق المتكلم»

(15) «يمكن استلزام «الالتماس» بالسؤال عن أحد شروط صدق المخاطب، رغبته أو قدرته على القيام بعمل ما».

ويقترح كوردن ولاكوف صورنة هذين التعميمين على الشكل التالي:

(16) قال (أ، ب (أراد أ، ك)) ⟼ * التمس (أ، ك)

(17) أ . سأل (أ، ب (أراد ب، ك)) ⟼ * التمس (أ، ك)

ب . سأل (أ، ب (استطاع ب، ك)) ⟼ * التمس (أ، ك)

يقرأ التعميم[2] (16) كما يلي: «إذا قال المتكلم أ للمخاطب ب إنَّه يريد ك (حيث ك = قضية ما)، فإنَّه يمكن أن يستلزم بذلك أنَّه يلتمس من المخاطب أن يفعل ك».

ويُقرأ التعميم (17 أ) كما يلي: «إذا سأل المتكلم أ المخاطب ب هل يريد أن يفعل ك، فإنَّه يمكن أن يستلزم بذلك أنَّه يلتمس من المخاطب أن يفعل ك».

أمَّا التعميم (17 ب)، فإنَّه يقرأ كما يلي: «إذا سأل المتكلم أ المخاطب ب هل يستطيع أن يفعل ك، فإنَّه يمكن أن يستلزم بذلك أنَّه يلتمس من المخاطب أن يفعل ك».

للتمثيل لذلك، نورد هنا الجمل (18) و(19 أ ـ ب) التي يمكن أن تَرِدَ مستلزمة للالتماس بمقتضى التعميم (16) والتعميمين (17 أ ـ ب) بالتوالي:

(18) أريد أن تصاحبني إلى المكتبة

(19) أ . هل تريد أن تصاحبني إلى المكتبة؟

ب . هل تستطيع أن تصاحبني إلى المكتبة؟

بمقتضى التعميمين (16) و(17 أ ـ ب)، تستلزم الجمل (18) و(19 أ ـ ب) جميعُها معنى الجملة (20):

(20) أطلب منك أن تصاحبني إلى المكتبة.

تبنّياً لتحليل كوردن ولاكوف، تُرْصَد الحمولةُ الدلالية للجملة (19 أ)، على سبيل المثال، بالشكل التالي:

البنية المنطقية لهذه الجملة هي البنية الممثل لها شجرياً كما يلي:

(2) يشير الرمز (*) في التعميمين (16) و(17 أ ـ ب) إلى أنَّ الاستلزام لا يأخذ طابعاً قطعياً إذ بالإمكان أن تحتفظ الجملة بقوتها الإنجازية الحرفية الصرف. مثال ذلك، أنَّ الجملة التالية يمكن أن تدل فقط على استفهام المخاطب عما إذا كان يقوى جسمياً على مناولة المتكلم «الكأس»:

هل تستطيع أن تناولني الكأس التي أمامك؟

(21)

ج1

ف　　م س1　　م س2　　م س3

سأل　　أنا　　أنت　　ج2

ف　　م س　　م س

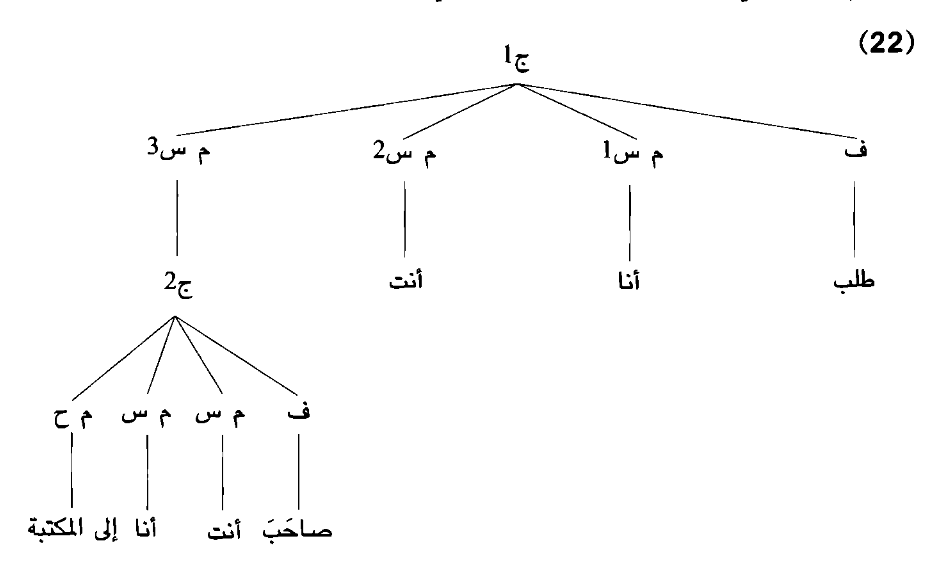
أراد　　أنت　　ج3

ف　　م س　　م س　　م ح

صاحَبَ　　أنت　　أنا　　إلى المكتبة

تعد هذه البنية دخلاً للتعميم (17 أ) فتؤوَّل بمقتضى ذلك على أساس أنَّها تستلزم البنية التي يمكن أن يمثل لها كما يلي:

(22)



تُعَدُّ البنية المستلزِمة (بكسر الزاي) والبنية المستلزَمة (بفتح الزاي) بنيتين منطقيتين تُشكِّلان مَصْدَرَي اشتقاق لجملتين مختلفتين. بتعبير آخر، ثمة، في حالة الجُمَل ذات القوة الإنجازية المركبة، اشتقاقان اثنان تشكِّل مَصْدَرَ أولهما البنيةُ المنطقية المستلزَمَةُ ومصدر ثانيهما البنيةُ المنطقية المستلزِمة. ويربط بين هذين الاشتقاقين، في نظر كوردن ولاكوف، نوع من القواعد الخاصة أطلقا عليها مصطلح «القواعد عبر الاشتقاقات» بحكم دورها في الربط بين اشتقاقين مختلفين. لنفترض الاشتقاقين الآتيين:

(23) ش أ: س أ، . . . ب أ

ش ب: س ب، . . . ب ب

حيث ش = اشتقاق وس: بنية سطحية وب: بنية منطقية.

يمكن أن تقوم بين هذين الاشتقاقين العلاقات الآتية:

(24) ب أ تستلزِم ب ب

ب أ تعادل ب ب

ب أ تقتضي ب ب

ب أ تفترض ب ب

هذه العلاقات يتم رصدها، حسب تحليل كوردن ولاكوف، بواسطة ما أسمياه «القواعد عَبر الاشتقاقات»[3].

ب ـ يقترح صادوك[4] ـ كما تقترح غرين[5] ـ بخلاف كوردن ولاكوف أن

---

(3) تنتمي إلى هذا الضرب من القواعد قاعدة «حذف الفاعل + المساعد الزماني» السالف إيرادها والتي نعيد سوقها هنا للتذكير:
«بالنظر إلى طبقة من المقامات ط ق (ي) وإلى مجموعة من مسلمات الحوار م ح، إذا: Why x ⇐ why you Tense x
ط ق (ي) ∧ م ح ∧ ب ⟼ («إذا لم يكن لديك سبب معقول لأن تفعل x فلا تفعل x»)».

(4) انظر: (صادوك 1974).

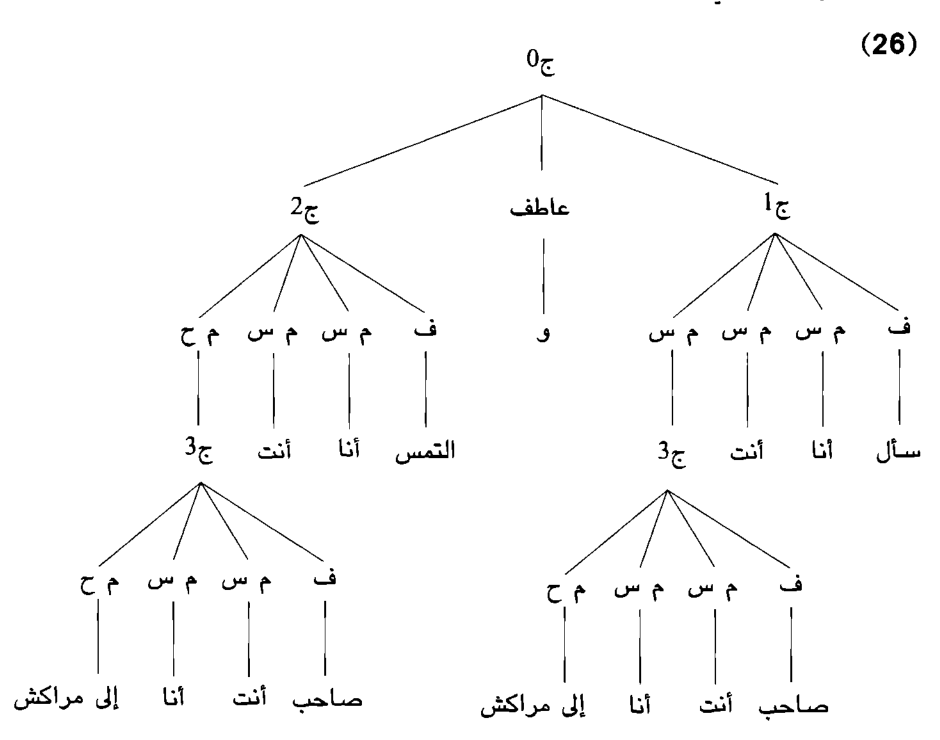
(5) انظر: (غرين 1975).

يُمَثَّل للقوتين الإنجازيتين الحرفية والمستلزمة معاً في مستوى البنية المنطقية. ويتم التمثيل للقوتين الإنجازيتين حسب هذا الاقتراح كما يلي:

تتكون البنية المنطقية للجملة ذات القوة الإنجازية المزدوجة من جملتين متعاطفتين مركبة كل منهما من جملة عُليا وجملة سُفلى. تمثل الجملة العُليا في الجملة الأولى للقوة الإنجازية الحرفية والجملة العُليا في الجملة الثانية للقوة الإنجازية المستلزمة في حين أنَّ الجملة السُفلى في الجملتين معاً تمثل للمحتوى القضوي. على أساس هذا التحليل، تكون البنية العميقة للجملة (25)، على اعتبارها حاملة للقوتين الإنجازيتين «السؤال» و«الالتماس»، هي البنية (26):

(25) هل تصاحبني إلى مراكش؟!

(26)

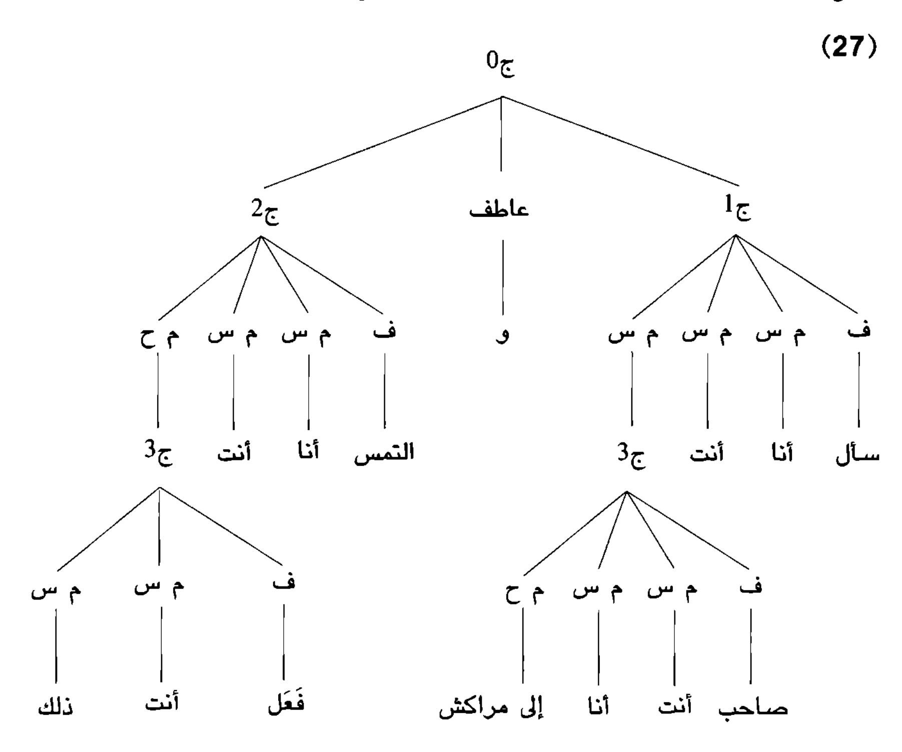


يتضح من التمثيل (26) أنَّ البنية المنطقية للجملة (25) بنية تتضمن جملتين معطوفاً بينهما بواسطة أداة العطف «الواو» مُكوّنتين كلتيهما من جملة معقدة مركبة من جملة عُليا وجملة سُفلى. في هذه البنية، تُشَكِّل الجملة السفلى، في الجملتين

المتعاطفتين معاً، المحتوى القضوي في حين تدل الجملة العُليا الأولى على القوة الإنجازية الحرفية («السؤال») والجملة العُليا الثانية على القوة الإنجازية المستلزمة («الالتماس»).

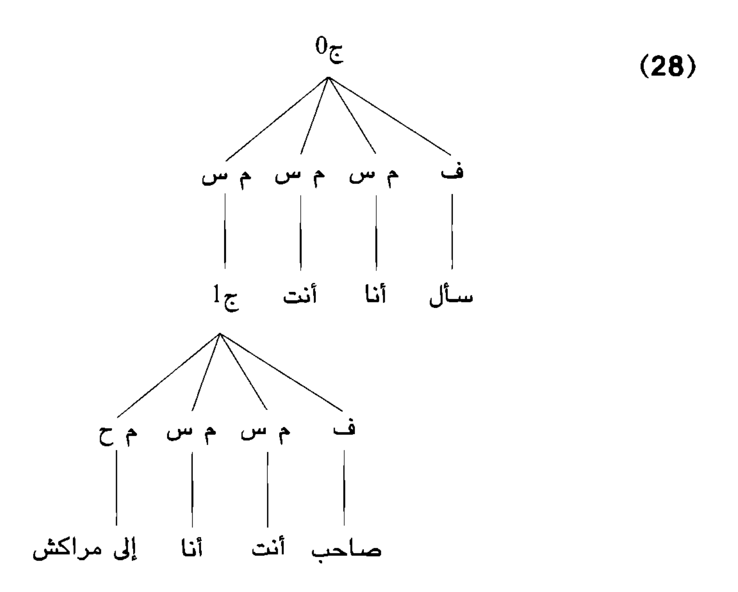
ويتم نقل البنية المنطقية إلى بنية سطحية عن طريق تطبيق مجموعة من القواعد التحويلية أهمها قاعدة «تقليص العطف» وقاعدة «حذف الجملة الإنجازية». تُنقَل البنية (26)، مثلاً، إلى البنية (27) بمقتضى القاعدة الأولى:

(27)



وبموجب القاعدة الثانية، تنقل (27) إلى البنية (28) باعتبارها بنية غير سليمة إذ لا يسوغ الجمع بين السؤال والالتماس في جملة واحدة كما يتبين من لحن الجملة (29):

(28)



(29) * أسألك هل تصاحبني إلى مراكش والتمس منك أن تفعل ذلك

وتُنقَل البنية (28) إلى البنية السطحية التي تتحقق فيما بعد في شكل الجملة (25)، عن طريق تطبيق قاعدة حذف الجملة العُليا برمَّتها.

2.2 ـ التركيبيات الوظيفية

يُعَرِّف كونو «اللسانيّات الوظيفية» بأنَّها «مقاربة لتحليل البنية اللغويَّة تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقاتها البنيوية»[6] ويحدِّدُ «التركيبيات الوظيفية» داخل هذا الإطار كما يلي: «التركيبيات الوظيفية أحد حقول اللسانيّات الوظيفية حيث تحلَّل البنيات التركيبية على أساس وظائفها التواصلية»[7].

بالنسبة لتنظيم النحو على أساس اعتبار الوظيفة التواصلية للغة، يرى كونو أنَّ التركيبيات الوظيفية ليست مرتبطة بنحو بعينه إذ إنَّ أيَّ نحوٍ (النظرية المعيار، النظرية المعيار الموسعة، النظرية المعيار الموسَّعة المراجَعة، النحو العلاقي، نحو

(6) انظر: (كونو 1980).

(7) انظر: المرجع نفسه.

الأحوال...) يجب أن يُفرد مستوى (أو مستويات) للقيود الوظيفية الضابطة لسلامة الجمل أو لسلامة السلاسل الجُمْلية كما أنَّ كُلَّ نحو يُفيد من استخدام المنظور الوظيفي في تحليل الظواهر التركيبية. لهذا، لا يرى كونو أي تناقض في الجمع بين التركيبيات الصرف والتركيبيات الوظيفية. فبالنسبة لنحو معين، كنحو «النظرية المعيار الموسعة المراجَعة»، يمكن رصد الخصائص التركيبية الصِّرف لظاهرة ما في إطار المكون التركيبي ورصد خصائصها الوظيفية، في إطار مكوّن آخر، وليكن المكون «الخطابي». يمكن أن نستخلص من هذا أنَّ الفكرة الأساسية التي يقوم عليها اقتراح كونو هي إغناء نموذج من النماذج اللغويَّة المقترحة في النظرية التوليدية التحويلية (نموذج النظرية المعيار الموسعة المراجَعة مثلاً) عن طريق إدماج نسق من القواعد والقيود المرتبطَة بوظيفة التواصل.

هذا النسق المَرُوم إدماجه يتضمن، بالأساس، مجموعة من المفاهيم التي لها ورود، حسب كونو، في وضع القيود التي تخضع لها بعض القواعد التركيبية. من هذه المفاهيم، المفاهيم الأربعة التالية[8]:

(30) المعلومة «القديمة»:

«يحمِل عنصر ما من عناصر الجملة المعلومة القديمة إذا كان وارداً في السياق السابق».

(31) المعلومة «الجديدة»:

«يحمِل عنصر ما من عناصر الجملة المعلومة الجديدة إذا لم يكن وارداً في السياق السابق»

(32) المحور:

«يشكِّل محوراً العنصرُ محطُّ الحديث في الجملة».

(33) البؤرة:

«يُشكِّل بؤرة في جملة ما العنصرُ الحاملُ للمعلومة الأجَدّ».

---

(8) انظر: المرجع نفسه.

يستدل كونو على ورود هذه المفاهيم الوظيفية في تحليل الظواهر التركيبية بعدة أمثلة. من هذه الأمثلة، حذف المكوِّنات غير الضرورية التي يرتبط تطبيقها بمفهومَي «المعلومة القديمة» و«المعلومة الجديدة».

لنقارن، في هذا الصدد، بين طَرَفَي الزوجين الجُمليين الآتيين:

(34) a - Speaker A: Did you stay in a hotel in Paris?

b - Speaker B:

Yes, I stayed in a hotel ∅ (because my freind was out of town)

(35) a - Speaker A: Did you buy this perfume in Paris?

b - Speaker B: * Yes, I bought it ∅

يتضح من هذه المقارنة ومن لحن الجملة (35 ب) بالذات أنَّه يسوغ حذف المكون (in Paris) في السياق (34) في حين أنَّه يمتنع في السياق (35). ويُعَلِّل لحنَ الجملة (35 ب)، حسب كونو، أنَّ الحذف في الجملة (34 ب) تم بالنسبة لمكون حامل لمعلومة قديمة (على اعتبار أنَّ المعلومة الجديدة مدلول عليها بباقي الجملة أي «Did you stay in a hotel» في حين أنَّه يتم في الجملة (35 ب) بالنسبة لمكوِّن حامل للمعلومة الجديدة، أي المكوّن بؤرة الجملة.

ويلاحظ كونو أنَّه قد يتبادر إلى الذهن إمكانُ تعليل لحن الجملة (35 ب) باستقلال المكون (in Paris) عن باقي الجملة في (34 أ) في حين أنَّه من عناصر المركب الفعلي في (35 أ). إلاّ أنَّ هذا الضرب من التعليل التركيبي الصِّرف يبطل ورودُه حين يتعلق الأمر باللغات التي يُسَوِّغ فيها حذف مكوِّن ضروري كالمكوِّن المفعول. ففي هذه الفئة من اللغات يمكن حذف المفعول إذا كان حاملاً للمعلومة القديمة في حين أن حذفه يمتنع إن لم تكن متوفرةً فيه هذه الخاصيَّة.

نستخلص من هذين العرضين الموجزين للبراغمانتاكس والتركيبيات الوظيفية أنَّ بين تصوّرَي تنظيم النحو في هذين النموذجين اللغويين نقاط ائتلاف يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

1 ـ يُشَكِّل كلٌّ من النموذجين محاولة لإدماج مكون تداولي (وظيفي) في أحد الأنحاء المقترحَة في إطار النظرية التوليدية التحويلية.

2 ـ ينتمي النحو المقترح إغناؤه بالمكون التداولي، في كلا النموذجين، إلى الأنحاء ذات الطابع التحويلي (الأنحاء التي تستخدم، من بين أواليات الوصف التي تستخدمها، قواعدَ تحويلية تربط بين بنية عميقة وبنية سطحية).

3 ـ يحتل المكوّن التداولي (أو الوظيفي) المقترح إدماجه موقعاً في النحو يجعل من قواعده وقيوده قواعدَ وقيوداً ذات صلة مباشرة بالقواعد والقيود التي يتضمنها المكوّن المضطلع برصد الخصائص التركيبية.

بهذه الخصائص يكتسب هذان النموذجان مميِّزات الأنحاء الوظيفية (التي أشرنا إليها في معرض الحديث عن المعايير المعتمدة في المفاضلة بين الأنحاء في المنظور الوظيفي). إلاّ أنَّ الخاصية الثانية، أي كونهما نحوين تحويليين؛ تحول بينهما وبين الاستجابة لمعيار «الكفاية النفسية» إذ إنَّها تجعل منهما نحوين بعيدين عن أن يكونا نحوين ذوَي «واقعية نفسية».

ويصدق هذا، بالخصوص، على الاقتراحات الواردة في إطار «البراغمانتاكس» التي تستخدم، كما بيّنا أعلاه، جهازاً تحويلياً يتسم بالثقل والتعقيد للربط بين البنية الدلالية ـ التداولية والبنية السطحية. ولعل هذه السمة من الأسباب التي كانت وراء التخلِّي (الجزئي أو الكُلِّي) عن مقترحات اللغويين الذي اشتغلوا في هذا الإطار.

3. الأنحاء الوظيفية

أشرنا، فيما تقدم، إلى أنَّ الأنحاء ذات الطابع الوظيفي صنفان: أنحاء ناتجة عن إدماج مكوِّن تداولي (وظيفي) في نموذج لغوي مقترح في إطار نظرية ما (النظرية التوليدية التحويلية خاصة) وأنحاء مصوغة، بدءاً، انطلاقاً من منظور وظيفي معيَّن. وتنتمي إلى هذه الفئة الثانية من الأنحاء، الأنحاء التالية: نحو «الوجهة الوظيفية للجملة» والنحو «النسقي» و«التركيب الوظيفي» و«النحو الوظيفي». سنعرض في هذا المبحث لأهم معالم الأنحاء الثلاثة الأولى على أن نخصِّص المبحث الأخير بِرُمَّته لتفصيل خصائص النحو الرابع باعتباره النحو الذي نُتقِن معرفته والذي شكَّل الإطار النظري لأهمّ ما أنجزناه من أبحاث حول ظواهر وقضايا اللغة العربية.

1.3 ـ الوجهة الوظيفية للجملة

يرجع تاريخ «الوجهة الوظيفية للجملة» إلى القرن الماضي حيث درس اللغويون الألمان الجملة من منظور نفسي مهتمين، خاصة، بمفهوم «الفاعل النفسي». وتُوبع هذا النمط من الدراسات، في تشيكوسلوفاكيا، في فترة ما بين الحربين على يد لغويين مثل ماثيزيوس حيث تبلور مفهوم «الوجهة الوظيفية للجملة» كأحد المفاهيم المتحكّمة في ترتيب المكونات.

وطَوَّر دانيش أفكار ماثيزيوس فاقترح مقاربة للجملة تميز بين مستويات للتحليل ثلاثة: مستوى دلالي ومستوى نحوي ومستوى وظيفي.

في المستوى الدلالي، تتضمَّن الجملة «حدثاً» و«مشاركين» في هذا الحدث. من أهم المشاركين المشارك «المنفّذ» والمشارك «المتقبّل» (أو «الهدف»). على هذا الأساس، تكون بنية الجملة (36)، في المستوى الدلالي، هي البنية (37):

(36) Mary hit Peter

(37)

Mary	hit	Peter
Agent	Process	Goal

وفي المستوى النحوي، تُعَدّ المكوّنات الأساسية الثلاثة، المنفذ والحدث والمتقبل، فاعلاً وفعلاً ومفعولاً بالتوالي كما يتضح من التمثيل (38) للجملة (36):

(38)

Mary	hit	Peter
Agent	Process	Goal
Subject	Verb	Object

أمّا في المستوى الوظيفي، مستوى تنظيم الجملة على أساس مطابقتها للسياق التواصلي، فإنَّ الجملة تتضمن مكونين أساسيين: المكون «المحور» الدالّ على ما يشكِّل محطَّ الحديث والمكوّن «التعليق» الدالّ على ما يشكِّل الحديث ذاته أي ما يُتحدَّث به عن المحور.

على هذا الأساس، تكون البنية التامة التحديد للجملة (36) هي البنية (39):

(39)

Mary	hit	Peter
Agent	Process	Goal
Subject	Verb	Object
Theme	Rheme	

بالنسبة للمستوى الوظيفي (مستوى تنظيم الجملة باعتبار تقسيمها إلى «محور» و«تعليق») يضيف فيرباس مفهوم «الحركة التبليغية». ويقصد بهذا المفهوم مدى إسهام مكونات الجملة في تقدّم التواصل وتطوره.

تختلف مكوّنات الجملة، في تصور فيرباس، من حيث درجة حركيتها التبليغية. بصفة عامة، تأخذ المكوّنات الحاملة للمعلومات الجديدة (المعلومات التي لا يمكن استمدادها من السياق) أعلى درجات الحركية التبليغية في حين أنَّ المكوّنات الحاملة للمعلومات «المعطاة» تأخذ أدنى درجات الحركية التبليغية. بما أنَّ توزيع المكوّنات داخل الجملة، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، يتم طبقاً لِقِدَم وجِدَّة ما تحمله من معلومات حيث تتقدم المكوّنات الحاملة للمعلومات القديمة على المكوّنات الحاملة للمعلومات الجديدة، فإنَّ المكوّنات الواردة في أول الجملة ذات حركة تبليغية أضعف من الحركية التبليغية التي تحظى بها المكوّنات الواردة في وسط الجملة أو في آخرها. بتعبير آخر، تقوى الحركية التبليغية بقدر تأخر المكوّنات داخل الجملة.

على هذا الأساس، إذا أخذنا الجملة بالنظر إلى بنيتها التركيبية، بنية [فاعل -

فعل ـ مفعول]، كان توزيع درجات الحركية التبليغية على النحو التالي:

يأخذ المفعول الدرجة الأولى (أعلى درجات الحركية التبليغية) ويأخذ الفعل الدرجة الثانية في حين يأخذ الفاعل الدرجة الثالثة (أدنى درجات الحركية التبليغية) كما يتضح من التمثيل التالي للجملة (36):

(40)

Mary	hit	Peter
3rd degree of CD	2nd degree of CD	1st degree of CD

حيث CD = (Communicative Dynamism)

فيما يخص مفهومَي «المحور» و«التعليق»، يقترح دانيش تعريفها على أساس أنَّ المكوّن المحور هو (أ) المكوّن الذي يشكل موضوع الحديث و(ب) يحمل المعلومة «المتقاسَمة» بين المتخاطبين أو المعلومة «المربوطة سياقياً» (أي المعلومة الممكن استمدادها من السياق) وأنَّ المكوّن «التعليق» هو المكوِّن: (أ) الحامل للمعلومة الجديدة و(ب) الحامل لنبر الجملة. ويقترح فيرباس، في الصدد نفسه، تعريف هذين المكوّنين انطلاقاً من مفهوم «الحركية التبليغية». يكون المحور، في هذا المنظور، هو المكوّن الآخذ لأدنى درجات الحركية التبليغية في حين يكون التعليق هو المكوّن (أو سلسلة المكوّنات) الآخذ لأعلاها. إذا جمعنا بين اقتراحي دانيش وفيرباس كان التمييز بين المحور والتعليق حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

(41)

محور	تعليق
1 ـ موضوع الحديث	1 ـ الحديث
2 ـ معلومة متقاسمة	2 ـ معلومة جديدة
3 ـ غير منبور	3 ـ حامل لنبر الجملة
4 ـ أدنى درجات الحركية التبليغية	4 ـ أعلى درجات الحركية التبليغية

فيما يخص التعالق القائم بين المستويات الثلاثة (الدلالي والنحوي والوظيفي)، ثمة إجماع بين لغويّي مدرسة براغ على أنَّ عناصر كل مستوى من هذه المستويات تقوم بدور معيّن في تحديد بنية الجملة إلاَّ أنَّ عناصر المستوى الوظيفي تقوم بالدور الأساسي إذ إنَّ ترتيب المكوّنات داخل الجملة، مثلاً، آيلٌ إلى وظيفتَي المحور والتعليق. فالترتيب الطبيعي لمكوّنات الجملة، طبقاً لهذا المنظور، هو الترتيب [محور ـ تعليق]. على هذا الأساس اقترح دانيش تحليلاً تحويلياً للجمل قائماً على فكرة أنَّ مجال التحويل ليس بنياتٍ تركيبية بل بنيات وظيفية من قبيل [محور ـ تعليق]. مثال ذلك أنَّ تكوين جملة مركبة يتم عن طريق تطبيق تحويل يُدمِج بنية محورية في بنية محورية أخرى. فالجملة (42)، مثلاً، تعَدُّ مشتقّة بواسطة تحويلات محورية من الجمل (43 أ ـ ج):

(42) Whöler heated ammonium cyanate and found that it was thereby

converted into urea, previously known only as a product of living organisms.

(43) a - Whöler heated some ammonium.

b - He found that it was thereby converted into urea.

c - This substance had been previously known only as a product of living organisms.

حسب تحليل دانيش، تمَّ الانتقال من (43 أ ـ ج) إلى (42) عن طريق تطبيق العمليات التالية:

فقدت الجملة (43 ب) استقلالها وألِّفت مع الجملة (43 أ) التي أصبحت تكون معها جملة مركبة تتضمن «نواتين محوريتين» تامَّتين. وقد تمَّ هذا التأليف بين الجملتين على أساس تماثل محور الأولى (Wöhler) ومحور الثانية (الضمير الذي يعود عليه: «He»).

وفقدت كذلك الجملة (43 ج) استقلالَها لتؤلِّف مع الجملة (43 ب) جملة واحدة. وقد تمَّ التأليف بين هاتين الجملتين على أساس أنَّ محور الجملة (43 ج)، («This substance»)، (يحيل على ما يُحيل عليه تعليق الجملة (43 ب)، «urea»، وانتقل، بذلك تعليقا الجملتين إلى تعليق «مُعَقَّد» واحد:

«into urea previously known as a product of living organisms».

2.3 ـ النحو النسقي

يقوم النحو المقترح في إطار اللسانيّات النسقية على ثلاثة مفاهيم أساسية: مفهوم «الوظيفة» ومفهوم «النسق» ومفهوم «البنية».

تقدم أنَّ الوظائف الأساسية للغة، حسب هاليداي، وظائف ثلاث: «الوظيفة التمثيلية» و«الوظيفة التعالقية» و«الوظيفة النصِّية». وفي ما يلي نذكّر بتعريف كلٍّ من هذه الوظائف الثلاث.

تقوم اللغة بوظيفة تمثيلية باعتبارها تعبِّر عن الواقع سواء أكان هذا الواقع العالمَ الخارجي ذاته أم كان الواقع النفسي للمتكلم. وتؤدّي اللغة، في الوقت

ذاته، وظيفةً تعالقية إذ إنَّها تعبّر عن الدور الذي يتخذه المتكلم إزاء مخاطبه (موقف المتيقّن أو المتشكّك أو المُحتمِل. . .) الذي يتخذه المتكلم تجاه فحوى خطابه. وتؤدي اللغة، كذلك، وظيفة نصّية باعتبارها تُمَكِّن من تنظيم الخطاب طبقاً لمقتضيات الموقف التواصلي فتنقله من مجموعة من العناصر إلى نصٍّ متماسك متّسق.

ويتألف النسق العام لكل لغة من اللغات الطبيعية من ثلاثة أنساق تعكس الوظائف الثلاث حسب التطابق التالي: يطابق نسق «التعدية» الوظيفة التمثيلية ويطابق نسقا «الصيغة» و«المحور» الوظيفتين »التعالقية» و«النصية» بالتوالي.

أ ـ نسق التعدية

تقوم الجملة، باعتبارها تعبيراً عن «حدث»، على المفاهيم الدلالية التالية: الحدث و«المشاركين» في الحديث و«ظروف» الحدث. المشاركان هما «المنفِّذ» باعتباره الذات المحدثة للحدث و«المتقبِّل» باعتباره الذات محطَّ تأثير الحدث. وتشمل «الظروف» الذوات التي تقوم بدور ثانوي بالنسبة للحديث كالظرف الزمان والظرف المكان والظرف الأداة وغيرها. فالجملة (44)، مثلاً، تتضمن، بالنظر إلى نسق التعدية، حدثاً («فَتَح») ومنفذاً («خالد») ومتقبلاً («الباب») وظرفين دالَّين على الزمان والأداة («البارحة»، «المفتاح»):

(44) فتح خالد الباب البارحة بالمفتاح

ويمكن التمثيل للجملة (44) باعتبارها تعبيراً عن حدث بالشكل التالي:

(45)

- جملة
  - فتح / حدث
  - مشاركون
    - خالد / منفذ
    - الباب / متقبل
  - ظروف
    - البارحة / زمان
    - بالمفتاح / أداة

ب ـ نسق الصيغة

تتضمن الجملة، بالنظر إلى نسق الصيغة، «قضية» و«صيغة» و«جهة». الصيغة يمكن أن تكون إمَّا صيغة «التدليل» أو صيغة «الأمر» ويمكن أن تكون، في الحالتين، إمَّا صيغة «إثبات» أو صيغة «نفي». وتتكوَّن «القضية» من «محمول» وفاعل و«فضلة» و«توابع». هذه المكوّنات تطابق، عامة، «الحدث»، و«المنفذ» و«المتقبل» و«الظروف» على التوالي. على هذا الأساس تكون بنية الجملة (44) بالنظر إلى نسقي التعدية والصيغة هي البنية (46):

(46)

فتح	خالد	الباب	البارحة	بالمفتاح
حدث	منفذ	متقبل	زمان	أداة
صيغة	قضية			
محمول	فاعل	فضلة	توابع	

ج ـ نسق المحور

تتضمَّن الجملة، باعتبارها «نصّاً»، أي سلسلة من العناصر المنظَّمة طبقاً للموقف التواصلي الذي يمكن أن تُنجَز فيه، مكوناً محوراً دالاًّ على محط الحديث ومكوناً تعليقاً دالاًّ على الحديث ذاته. كما تتضمن، بالنظر إلى حمولتها الإخبارية، مكوناً «معطًى» دالاً على المعلومة الممكن استمدادها من السياق (اللغوي أو «الموقفي») ومكوناً «جديداً» دالاً على المعلومة غير الممكن استمدادها من السياق.

إذا اعتبرت الجملة (44)، في بعدها النَّصيِّ، أي بالنظر إلى نسق المحور، كانت بنيتها التامة التحديد[9] هي البنية (48)، على اعتبار أنَّها واردة جواباً للجملة (47):

(9) ينطبق، في الواقع، تصور هاليداي للبنية المحورية على اللغات التي تخضع للبنية الرتبية: فاعل فعل مفعول حيث ثمة تطابق بين الفاعل والمحور من جهة والفعل والمفعول =

(47) ماذا فتح خالد وبماذا؟ ومتى فعل ذلك؟

(48)

فتح	خالد	الباب	البارحة	بالمفتاح
حدث	منفذ	متقبل	زمان	أداة
صيغة	قضية			
محمول	فاعل	فضلة	توابع	
	محور	تعليق		
معطى		جديد		

د ـ بنية النحو في اللغويات النسقية

يمكن إجمال تصور بنية النحو في اللغويات النسقية، حسب مقترحات هاليداي خاصة، بالشكل التالي:

يرتبط النحو بنظرية عامة للسلوك الاجتماعي (أو التفاعل البشري داخل المجتمعات) مع الاحتفاظ باستقلاله عن هذا السلوك الاجتماعي. ويتضمن السلوك الاجتماعي مجموعة من الأنشطة اللغوية (أو الأحداث اللغوية) تتلخّص في أنشطة ثلاثة يعبّر عنها بوظيفة التمثيل للواقع ووظيفة التعالق بين المشاركين في النشاط اللغوي نفسه ووظيفة تنظيم الخطاب حسب مقتضيات مقامات التواصل. ويتألف

= والتعليق من جهة ثانية. أمّا بالنسبة للغة العربية فإنّ بنية الجملة التي يمكن أن تخضع لهذا التصور هي بنية الجملة الاسمية، المكونة من فاعل ومحمول (اسمي أو وصفي) كالجملتين الآتيتين:

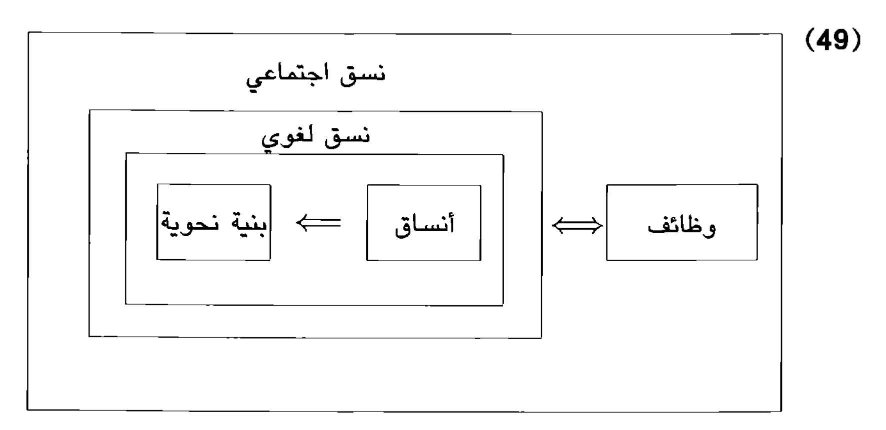
الطفل نائم.

محمد أستاذ.

النحو من ثلاثة أنساق تُعتَبَر وسائل لتأدية الوظائف الثلاث وتتحقق جميعها في بنية لغوية واحدة.

ثمة، إذن، ثلاث وظائف تنتمي إلى مجال غير لغوي (مجال التفاعل البشري داخل المجتمع) ولغة تشكِّلها ثلاثة أنساق تعكس تلك الوظائف الثلاث وتتحقق في شكل بنية نحوية كما يوضح ذلك الرسم التالي:

(49)



يتبيّن من الرسم (49) أمر هام يجدر التنبيه إليه لكثرة ما أدَّى إلى تأويلات خاطئة للنحو النسقي وهو أنَّ الوظائف الثلاث (الوظيفة التمثيلية والوظيفة التعالقية والوظيفة النصّية) ليست مفاهيم يتضمنها نحو اللغة بل هي مفاهيم اجتماعية يمكن إدراجها في نظرية عامة للسلوك الاجتماعي اللغوي. إلاَّ أنَّ هذه الوظائف، رغم أنَّها تتموضع خارج مجال اللغة، تنعكس في مستوى نحو اللغة في شكل مفاهيم لغوية صرف كالمفاهيم الدلالية (منفّذ، حدث، متقبّل...) والمفاهيم النحوية (فاعل، فضلة، توابع...) والمفاهيم التداولية (أو «النصية») كمفهوم المحور ومفهوم التعليق ومفهومَي المعطى والجديد.

يترتّب على هذا التمييز بين ما هو من صميم اللغة وما هو خارج اللغة رغم الترابط القائم بين المجالين، أنَّ موضوع الدرس اللغوي ليس وظائف اللغة كما يتبادر إلى بعض الأذهان بل الخصائص البنيوية للغة على أساس أنَّها انعكاسات «صورية» لتلك الوظائف.

3.3 ـ التركيب الوظيفي

نقصد بـ«التركيب الوظيفي» النحو الذي اقترحه منذ عشر سنوات فان فالين وفولي والذي يطلق عليه هذان اللغويان، أحياناً، «نحو الأدوار والإحالة» (Role and Reference Grammar).

تَنتُجُ الجملة، حسب اقتراحات فان وفولي، عبر بناء بنيات ثلاث: بنية دلالية (أو «أدوارية») وبنية تداولية (أو «إحالية») وبنية صرفية ـ تركيبية. وتضطلع برصد هذه البنيات الثلاث ثلاثة أنساق من القواعد: قواعد دلالية وقواعد تداولية وقواعد صرفية تركيبية.

انطلاقاً من المبدأ المنهجي العامّ القاضي بأنَّ الخصائص الوظيفية تحدّد الخصائص الصورية (التركيبية الصرفية) للعبارات اللغويَّة، تُعَدُّ البنية الصرفية ـ التركيبية، في هذا النحو، ناتجة عن التفاعل بين أنساق القواعد الثلاثة: نسق القواعد الدلالية ونسق القواعد التداولية ونسق القواعد الصرفية ـ التركيبية. بتعبير آخر، لا يُعَدُّ التركيب، بخلاف ما هو عليه الوضع في الأنحاء التوليدية التحويلية، مكوّناً مستقلاً بل إنَّه، على العكس من ذلك، مكوّن يدخل في تفاعل مع المكوّنين الآخرين (الدلالي والتداولي) لإنتاج البنية الصرفية التركيبية.

أ ـ البنية الدلالية

من المشاكل الهامّة التي تطرح بالنسبة لتحليل بنية الجملة، أياً كان نمط الخطاب الذي تنتمي إليه، مشكل رصد المحمولات والعلاقات الدلالية التي تقوم بينها وبين موضوعاتها.

تقوم البنية الدلالية للجملة، حسب فان فالين وفولي، على مفهومين أساسيين: مفهوم «الأدوار الدلالية» (أو «المحورية») ومفهوم انقسام المحمول إلى مجموعة من المحمولات «الأولى».

يقترح فان فالين وفولي اختزال الأدوار الدلالية لموضوعات المحمول في دورين دلاليَّين أساسيَّين اثنين: دور «العامل» ودور «المتحمِّل». ويعرِّفان هذين الدورين الدلاليين كالتالي: يحمل دورَ «العامل» الموضوعُ الدالّ على المشارك الذي يُنجِزُ الواقعة التي يدل عليها المحمول أو يتسبب في إنجازها أو «يرَاقبها».

ويحمل دورَ «المتحمِّل» الموضوعُ الدالّ على المشارك الذي لا ينجز ولا يراقب أية واقعة بل يتحمَّل (يتأثر) بإنجاز واقعة ما.

في الجملة (50)، على سبيل المثال، يحمل المكوّن «الطفل» الدورَ الدلالي «العامل» لكونه دالاً على المشارك المنجز للواقعة في حين أنَّ المكون «الإناء» يحمل الدورَ الدلالي «المتحمِّل» لكونه يدل على المشارك المتأثر بالواقعة المنجزَة:

(50) كسَّر الطفل الإناء

هذان الدوران الدلاليان يختلفان عن (أ) الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول و(ب) الأدوار الحالية كما يتصورها فيلمور أو العلاقات المحورية الواردة عند كروبر.

يتضح اختلاف «العامل» و«المتحمل» عن «الفاعل»، و«المفعول» حين يتعلق الأمر بالمحمولات الأحادية (ذات الموضوع الواحد) التي يحمل موضوعها إمَّا دور العالم أو دور المتحمِّل على أنَّه، في الحالتين معاً، فاعل:

(51) أ . انطلق عمرو

ب . سافر خالد

جـ. رجع الجنود

(52) أ . مرِضت هند

ب . انفتح البابُ

جـ. حزنت زينب

ويختلف دورا العامل والمتحمل عن أحوال فيلمور وعلاقات كروبر من حيث إنَّهما علاقتان دلاليتان معمَّمتان تندرج تحتهما أحوال وعلاقات محورية متعددة. فالعامل يمكن أن يكون «منفذاً» أو «أداة» أو «مستقبلاً» أو «معانياً» أو «مصدراً» كما هو الشأن في الجمل (53):

(53) أ . قتل عمرو بكراً

ب . كسر الحجر الزجاج

جـ. توصل بكر برسالة

د . سمع عمرو آخر أغنيات شادية

هـ . ترسل الشمس أشعة ذهبية

كما أنَّ المتحمِّل يمكن أن يكون «محوراً» (بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم عند «كروبر وجاكندوف») أو «متقبّلاً» أو «مكاناً» كما يتبين من الجمل (54):

(54) أ . دَحْرَجَ خالد الكرة

ب . حطَّمت الريح الباب

جـ . أصاب السهم الهدف

فيما يتعلق بتقسيم مدلول المحمول إلى محمولات أساسية «أولى»، يعتمد فان فالين وفولي اقتراحات دوتي[10] الذي يرى أنَّ مدلول المحمول يمكن أن ينقسم إلى محمول «غير حركي» و«مخصِّص» (أو «رابط»). مثال ذلك المحمول «مات» الذي يمكن صوغ بنيته الدلالية كالتالي:

(55) (أصبح لا حي (س))

أمَّا المحمول «قتل»، باعتباره فعلاً «عِلّيّاً»، فإنَّ بنيته الدلالية تصاغ على النحو التالي:

(56) [س يفعل شيئاً] جعل [أصبح لا حي (ص)]

حيث «جعل» يُعَدُّ رابطاً جُمليًا يربط بين جملتين اثنتين: الجملة الدالة على الحدث المعلِّل والجملة الدالة على الحدث المعلَّل:

تبنِّياً لاقتراحات دوتي، يصوغ فان فالين وفولي البنية الدلالية للجملة (57):

(57) كسَّر الطفل الإناء بالحجر

بالشكل الآتي:

(58) [[فعل (الطفل، [فعل (الطفل[)] جعلَ [فعل (الحجر)]]

جعل [أصبح مكسور (الإناء)]

(10) انظر: (دوتي 1979).

البنية (58) تُقرأُ كالتالي: «فعل الطفل عن قصد شيئاً جعل الحجر يفعل شيئاً جعل الإناء يصبح مكسوراً».

ويقترحان، في السياق نفسه، أن تكون بنيتا الجملتين (59) و(60) الدلاليتان البنيتين (61) و(62) على التوالي:

(59) أخذت هند كتاباً

(60) أعطى خالد هنداً كتاباً

(61) أصبح مَلَك (هند، سيارة)

(62) [فعل (خالد، [فعل (خالد)])] جعل [أصبح ملك (هند، كتاب)]

تقوم جميع المكوّنات المتواردة في الجملة نفسها بدور معيّن بالنظر إلى محمول الجملة إلاّ أنَّ هذه المكوّنات لا تأخذ جميعُها الأهمية نفسها في البنية الدلالية. لرصد الفرق في الأهمية بين مكوّنات الجملة يقترح فان فالين وفولي نظرية لبنية الجملة يميّزان فيها بين ثلاثة قطاعات أساسية: «النواة» و«الصُلب» و«الهامش». يُشكِّل نواةَ الجملة محمولها سواء أكان المحمول محمولاً بسيطاً أم كان محمولاً مركباً. ويشكِّل صُلبَ الجملة العناصر التي تنتمي إلى «محلاتية» المحمول أي العناصر التي تُعَدُّ موضوعات للمحمول. أمَّا هامش الجملة فيتضمن العناصر الدالة على ظروف الحدث الزمانية ـ المكانية والعناصر الدالة على المشاركين الثانويين في الحدث كالمشارك «المستفيد» مثلاً.

يوضح بنيةَ الجملة، طبقاً لهذا التصور، الرسمُ التالي:

(63)

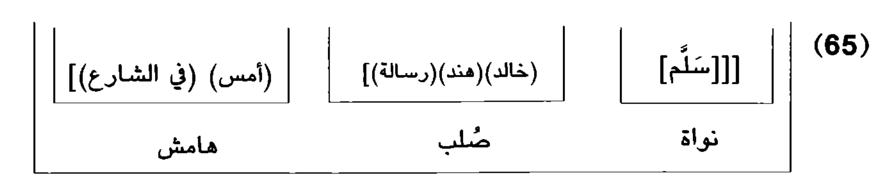
نواة	صُلب	هامش
[[[محمول]	[(م س) (م س)]	(م س) ... (م س)

جملة

بنية الجملة (64)، حسب اقتراحات فان فالين وفولي، تكون البنية (65):

(64) سَلَّم خالد هنداً رسالة أمس في الشارع

(65)



جملة

ويُنَبِّه فان فالين وفولي إلى أنَّ بنية الجملة كما مثَّلا لها في (63) لا تعَبِّر عن العلاقات القائمة بين المكوّنات في البنية الناتجة عن القواعد المركَّبية المعتمدة في الأنحاء التوليدية التحويلية.

فليس ثمة تطابق بين عناصر البنية الممثَّل لها في (63) وعناصر البنية المركبية في نظرية س (الواردة عند جاكندوف مثلاً).

فالنواة تعادل المقولة ف إلاّ أنَّ الصُلب لا يعادل المقولة فَ (المركب الفعلي) إذ إنَّ الصُلب يتضمن «الفاعل» و«المفعول» كليهما في حين أنَّ المقولة فَ لا تتضمن إلاّ المفعول بالإضافة إلى الفعل.

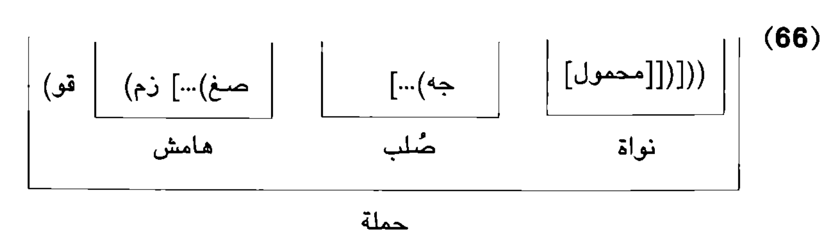
هذا التصور لبنية الجملة يمتاز، في رأي فان فالين وفولي، بكونه يتيح التمثيل لمكوّنات الجملة في اللغات «الشجرية» (اللغات ذات المركَّب الفعلي) واللغات «غير الشجرية» على السواء في حين أنَّ التصوُّر الوارد في إطار نظرية سَ لا يرصد إلاّ بنية الجملة في اللغات الشجرية كاللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية مثلاً.

من العناصر التي توارد مكوّنات الجملة، حسب تصوُّر فان فالين وفولي لبنية الجملة، ما أسمياه «المخصِّصات». هذه العناصر نوع من «الروابط» تتحكم في عنصر أو سلسلة من العناصر تشكِّل «حيزها» شأنها في ذلك شأن الأدوات النافية والأسوار.

وتنقسم هذه العناصر، بالنظر إلى قطاع الجملة الداخل في حيزها، إلى «مخصِّصات النواة» و«مخصِّصات الصُلْب» و«مخصِّصات الجملة» ككل. أثبت فان فالين وفولي، انطلاقاً من دراسة معطيات عدد من اللغات، أنَّ مخصِّص الجهة مخصِّص نووي يأخذ حيِّزاً له محمولَ الجملة بمفرده وأنَّ مخصِّص الصيغة

مخصِّص صُلبي وأنَّ المخصِّص الزماني مخصِّص صُلبي وهامشي يَأخذ حيزاً له المحمول وموضوعاته وأنَّ مخصِّص القوة الإنجازية مخصِّص جُمْلي باعتباره يأخذ حيّزاً له الجملة بِرُمّتها. على هذا الأساس، تكون البنية العامة للجملة كما يلي:

(66)



ب ـ البنية التداولية

يُقصَد بالبنية التداولية، في اقتراحات فان فالين وفولي، البنية المنظَّمة على أساس الأدوار الخطابية التي تحملها مكوّنات الجملة.

يتحكم في تنظيم هذه البنية نوع المعلومات («قديمة»/«جديدة») التي تحملها المكوّنات بالنظر إلى حمولة الجملة الإخبارية. بالإضافة إلى ذلك، يَبْرُز، حسب فان فالين وفولي، في الجملة مكون رئيسي يشكل «مركز الاهتمام» ويكون المكوّن الذي يُبنَى عليه باقي الجملة. ويطلق فان فالين وفولي على هذا المكون مصطلح «القيمة التداولية» أو مصطلح «العماد».

وينبه فان فالين وفولي إلى أنَّ ثمة فرقاً بين «العماد» و«المحور» على ما بين هذين المكونين من خصائص مشتركة.

من أهم الفروق بين العماد والمحور أنَّ العماد عنصر من عناصر الجملة ذاتها في حين أنَّ المحور يتموقع خارج الجملة ويفصله عنها وقف[11]. قارن:

(67) أ . عادت **زينب** هذا الصباح

ب . **أحمد شوقي** شاعر

(68) أ . **زينبُ**، عشقها جارُها

(11) يماثل تعريفُ فان فالين وفولي للمحور التعريف الوارد لهذه الوظيفة التداولية في النحو الوظيفي كما سيتبين في المبحث 4.

ب . **حبيبتك**، ليس لها عنوان

ويروز هذا الفرقَ إمكان توارد المكونين معاً في الجملة نفسها:

(69) أ . **زينبُ**، يعشقها **خالد**

ب . **حبيبتُك**، **السائل عنها** مفقود

ج ـ البنية التركيبية الصرفية

تقدم أنَّ البنية التركيبية الصرفية تُعَدُّ، في هذا النحو، ناتجة عن تفاعل خصائص البنيتين الدلالية والتداولية.

ويتجلَّى مدى تحديد الخصائص الدلالية والخصائص التداولية للخصائص التركيبية الصرفية، أساساً، في ترتيب المكوّنات وفي الوسم الإعرابي.

1 ـ تتموقع المكوّنات ذات الحمولة الإخبارية «المعطاة» في حيز المواقع الأُوَّل من الجملة في حين تتموقع المكوّنات ذات الحمولة الإخبارية «الجديدة» في حيِّز المواقع الأخيرة. ولنضرب مثالاً لذلك بتقدم المفعول على الفاعل في اللغة العربية، أو على الأدق توسط[12] المفعول بين الفعل والفاعل كما هو شأن المكون «هنداً» في الجملة (70):

(70) صفع هنداً خالد

استدللنا، في مكان آخر[13]، على أنَّ المفعول، في اللغة العربية، يتقدم على الفاعل حين تتوفر فيه الخاصيتان التاليتان: (أ) أن يكون حاملاً للمعلومة المعطاة، المتقاسمة معرفتها بين المتكلم والمخاطب و(ب) أن يكون دالاً على «محط الحديث» في الجملة. فالمكوّن «هنداً»، في الجملة (70)، باعتبارها جواباً للجملة (71):

(71) من صفع هنداً؟

---

(12) انظر: تفاصيل تحليلنا للبنيات التي من قبيل (70) في الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**.

(13) انظر: المرجع السابق.

حاملٌ للمعلومة التي يتقاسم معرفتَها كلٌّ من المتكلم والمخاطب ودالٌّ على الشخص الذي يشكل محطَّ الحديث. لهاتين الخاصيتين، قدّم هذا المكوّن على المكوّن الفاعل («هند») على أنَّ حقه، بالنظر إلى وظيفته التركيبية، أن يتأخر عنه.

يأخذ المكوِّن «العماد» في الجملة، لأهمّيته التداولية، الموقع الأكثر بروزاً، الموقعَ المتقدِّم على موقع الفعل أو الموقع الموالي لموقع الفعل طبقاً للبنية الرتبية الواردة في اللغة المعنية بالأمر، كما يتبين من الجمل التالية:

(72) a - The boy hit the ball

b - The ball was hit by the boy

(73) a - Le garçon a cassé le vase

b - Le vase a été cassé par le garçon

(74) أ . ملأت هند الإناء

ب . مُلِىءَ الإنـاء

ويشكِّل المكوِّن العماد، بالإضافة إلى ذلك، المكوّن المركزي في مجموعة من التراكيب. فهو المكوّن المستهدَف للحذف حين يرد في جملة فضلة:

(75) a - Fred wants to see Marsha

b - * Fred wants Marsha to see [him]

وهو المكوّن الذي يتم تصعيده «إلى الفاعل» أو إلى «المفعول»:

(76) a - It seems that Paul caught the wombat

b - Paul seems to have caught the wombat

c - * The wombat seems Paul to have caught

d - The wombat seems to have been caught by Paul

(77) a - John expects that Paul will catch the wombat

b - John expects Paul to catch the wombat

c - * John expects the wombat Paul to catch

d - John expects the wombat to be caught by Paul

وهو، كذلك، المكون الذي يُحذَف في البنيات العطفية:

(78) a - Oscar went to the store and spoke to Bill

b - * Oscar went to the store and Bill spoke to [him]

c - Oscar went to the store and was spoken to by Bill

هذه الخصائص التركيبية دُرِج على اعتبارها من الخصائص الأساسية المُعرِّفة للوظيفة النحوية «الفاعل». يشير فان فالين وفولي، في هذا الصدد، إلى أنَّ «العماد» وظيفة (أو «دور») تداولي تحدِّده عوامل خطابية (عامل «التحاول» وعامل «الإحالية» وعامل «المُعطَويَّة») إلاّ أنَّه يُشكِّل الجانب التركيبي لهذه العوامل الخطابية. يمكن أن يُفاد من هذا التأويل للجوانب التركيبية للعِماد أنَّ المكون المدروجَ على تسميته «فاعلاً» إن هو إلاَّ نتيجة لتحجُّر تركيبيي لهذه الوظيفة التداولية. على هذا الأساس، يكون الفاعل عبارة عن تحَجُّر للوظيفة التداولية العماد داخل الجملة.

2 - يستعمل فان فالين وفولي[14] مفهوم «الوسم الإعرابي» بمعناه الواسع حيث يشمل جميع الوسائل التي تستخدمها اللغات للتأشير للوظائف التي تحملها الموضوعات الاسمية الواردة في الجملة، كالصُّرفات الإعرابية والرُّتْبَة.

ليس هنا مجال العرض لنظرية الإعراب التي يقترحها فان فالين وفولي. نكتفي، إذن، محيلين القارىء على كتابهما **التركيب الوظيفي والنحو الكُلِّي** بالإشارة إلى علاقة الإعراب بالبنيتين الدلالية والتداولية للجملة.

بوجه عامّ، يُميِّزُ بين المكوّنات الصُّلبيّة والمكوّنات الهامشية، إعرابياً، أنَّ المكوّنات الأولى تحمل إعراباً غير موسوم (إعراباً «محايداً») في حين أنَّ المكوّنات الثانية تحمل إعراباً موسوماً، إعراباً عن طريق إضافة الحروف. هذه الظاهرة يلاحظ ورودُها في عدد من اللغات الطبيعية كاللغتين الإنكليزية والفرنسية واللغة الأندونيسية ومجموعة لغات البانتو. فيما يخص المكوّنات الصُّلبية ذاتها، تتوسل بعض اللغات للتأشير لوظائف هذه المكوّنات برتبة المكوّنات ومطابقة

(14) يستقي فان فالين وفولي الأفكار الأساسية التي تقوم عليها نظرية الوسم الإعرابي من مقترحات بيرنستاين.

الفعل لإحداها كما هو الشأن بالنسبة للغة الإنكليزية حيث يتقدم «العماد» على الفعل (في حين يتأخر المفعول) ويُؤَشَّر له بواسطة علامة مطابقة (من حيث العدد والجنس والشخص) لاصقة بالفعل.

د ـ الربط وأنماط الجُمل

أفرد فان فالين وفولي حيِّزاً هاماً من كتابهما **التركيب الوظيفي والنحو الكُلِّي** لدراسة أنواع الربط بين الجمل. ملخص هذه الدراسة أنَّ العلاقة الممكن قيامها بين جملتين علاقات ثلاث: علاقة إدماج وتبعية وعلاقة تبعية دون إدماج وعلاقة استقلال وعدم إدماج.

تتحقق العلاقة الأولى في الجمل المركبة المتكوِّنة من جملتين مدمَجة ثانيتهما في أولاهما كما هو شأن الجملتين التاليتين:

(79) أ . يتمنى خالد أن تعود هند

ب . زارني الرجل الذي قابلناه أمس

وتتحقق العلاقة الثانية في الجمل المركبة التي تتكون من جملتين معطوف بينهما كما هو شأن الجمل التالية:

(80) أ . حضر الضيوف واستقبلتهم هند

ب . الزمخشري مفسر والجُرجاني بلاغي

جـ. هل عاد خالد وهل أتى بما وعد به؟

تختلف الجمل التي من قبيل (79 أ ـ ب) عن الجمل التي من قبيل (80 أ ـ ج) بالنظر إلى الخصائص التالية:

1 ـ ترتبط الجملة الثانية بالجملة الأولى، في الضرب الأول من التراكيب، على أساس أنَّها جزء منها (أنَّها تشكِّل أحد موضوعاتها). فالعلاقة القائمة بين الجملتين في (79 أ) علاقة «جزء من كل» إذ إنَّ الجملة «أن تعود هند» موضوع ثانٍ للمحمول الرئيسي «يتمنَّى». على العكس من ذلك؛ تشكل الجملة الثانية في الضرب الثاني من التراكيب جملة مستقلة قائمة الذات

ترتبط بالجملة الأولى على أساس علاقة «كلّ ـ كُلّ».

2 ـ تربط بين الجملتين، في التراكيب التي من قبيل (79 أ ـ ب)، صُرفة إدماج («مصدري» أو «ضمير موصول») في حين تربط بين الجملتين، في التراكيب التي من قبيل (80 أ ـ ج)، أداة عطف.

3 ـ تأخذ كلٌّ من الجملتين المتعاطفتين قوة إنجازية مستقلّة في حين أنّه، في رأي فان فالين وفولي[15]، لا قوة إنجازية للجملة المدمَجة (بفتح الميم). في هذا الصدد، يذهب فان فالين وفولي إلى أنَّ الجملة المدمَجة ترد في جميع الحالات جملة خبرية كما يتبين من المقارنة بين (81 أ) و(81 ب):

(81) a - Because John kicked the vase over, did it break into pieces?

b - * Because did John kick the vase over, it broke into pieces

أمّا الصنف الثالث من العلاقات، فيتحقق في الجمل التي تكون فيها الجملة الثانية تابعة للجملة الأولى دون أن تقوم بين الجملتين علاقة إدماج.

ولعل ما يمكن التمثيل به لهذا الضرب من التراكيب الجمل التي من قبيل (82):

(82) قال عمرو: عادت هند من السفر

فالجملة «عادت هند من السفر» تابعة للجملة «قال عمرو» من حيث إنّها تُشكّل موضوعاً ثانياً للمحمول «قال» إلاّ أنّها لا تربطها بها أي أداة إدماج. في هذه الخاصية الثانية تختلف الجملة (82) عن الجملة (83):

(83) قال عمرو إنَّ هنداً عادت من السفر

(15) دافعنا في كتابنا **الجملة المركبة في اللغة العربية** عن أطروحة أنَّ لكل من الجملة المدمِجة والجملة المدمَجة قوة إنجازية إلاّ أنَّ القوة الإنجازية التي تأخذها الجملة بكاملها هي القوة الإنجازية للجملة المدمِجة. ففي الجملة التالية، على سبيل المثال، تواكب الجملة المدمِجة «سأل خالد هنداً» القوة الإنجازية «الإخبار» والجملة المدمَجة القوة الإنجازية «السؤال» بيد أنَّ القوة الإنجازية المواكبة للجملة المدمِجة، أي «الإخبار» هي القوة الإنجازية التي تأخذها الجملة برمتها:
سأل خالد هنداً هل تحبه.

4. النحو الوظيفي

قُدِّمت الصياغة الأولية العامة للنحو الوظيفي في كتاب سيمون دِكْ الذي نُشِر سنة 1978 حيث أرسى هذا اللغوي أسس النحو الذي يقترحه وقدَّم الخطاطة العامة لتنظيم مكوّناته. وقِيْمَ، منذ سنة نشر الكتاب، في إطار النحو المقترح، بعدة دراسات تناولت ظواهر لغات متباينة الأنماط مكَّنت لا من تمحيص انطباقية هذا النحو على لغات طبيعية مختلفة البنية فحسب بل كذلك من إغنائه وتطويره.

في هذا المبحث، نعرض للنحو الوظيفي منطلقين من نتائج الدراسات التي أُنجزت في إطاره خلال عشر سنوات والتعديلات والإغناءات التي اقترحت على أساس نتائج تلك الدراسات. وبما أنَّ ما يُخَلِّفُ منهجياً النحوَ الوظيفي هي مجموعة المبادىء العامة المعتَمَدة في جُلّ الأنحاء ذات الطابع الوظيفي التي عرضنا لها في الفصل الثاني من هذا الكتاب، نكتفي هنا بتقديم مكوّنات الجهاز الواصف وطريقة تنظيم العلاقات القائمة بينها.

1.4 ـ بنية النموذج العامة

اعتُمِدتْ في صياغة النموذج في النحو الوظيفي المبادىء الآتية:

أ ـ اللغة بنية (تركيبية ـ صرفية ودلالية) تخلِّفُها وظيفة، وظيفة التواصل.

ب ـ الخصائصُ الوظيفية للغات الطبيعية تُحَدِّد، إلى حد بعيد، خصائصَها البنيوية.

جـ ـ البنية التركيبية الصرفية نتيجة لتفاعل أنواع ثلاثة من الخصائص: الخصائص الدلالية والخصائص التداولية والخصائص التركيبية.

د ـ العلاقات بين مكوّنات الجملة أنماط ثلاثة: علاقات دلالية (علاقات «المنفِّذ» و«المتقبِّل» و«المستقبِل» و«الأداة» و«الزمان» و«المكان». . .) وعلاقات تركيبية (علاقة «الفاعل» وعلاقة «المفعول») وعلاقات تداولية (علاقة «المبتدأ» وعلاقة «الفاعل» وعلاقة «المفعول») وعلاقات تداولية (علاقة «المبتدأ» وعلاقة «الذيل» وعلاقة «المحور» و«علاقة البؤرة». . .).

هـ ـ العلاقات الدلالية والعلاقات التداولية علاقات «كلّية» يرد استخدامها في الوصف الكافي للغات الطبيعية جميعها في حين أنَّ العلاقات التركيبية علاقات غير كلّية إذ يُستغنى عن استخدامها في الوصف الكافي لبعض اللغات الطبيعية.

و ـ أنواع العلاقات الثلاثة علاقات «أولى» وليست علاقات «مشتقّة» ناتجة عن تركيبات شجرية معيّنة.

ز ـ ليست ثمة علاقة مباشرة بين مستوى البنية الدلالية ومستوى البنية الصرفية ـ التركيبية بل إنَّ الربط بين المستويين يتمُّ عن طريق مستوى ثالث، مستوى البنية الوظيفية.

ن ـ يتم اشتقاق الجملة عن طريق نقل البنية الدلالية إلى بنية صرفية ـ تركيبية (عبر بنية وظيفية) لا العكس.

ح ـ استجابة لمبدأ «الكفاية النفسية»، يتم اشتقاق الجملة بواسطة «بناء» البنيات الثلاث (الدلالية والوظيفية والتركيبية ـ الصرفية) عن طريق تطبيق قواعد غير تحويلية لا تغير البنية ـ الدَّخْل حذفاً ولا تعويضاً ولا نقلاً.

ط ـ استجابة للمبدأ نفسه، لا يُمثَّل للمحتوى الدلالي للمفردات عن طريق نسق عام من الوحدات الدلالية المجرَّدة بل يمثل لها كما هي واردة في اللغة موضوع الوصف.

ي ـ البنية مصدر اشتقاق الجملة بنية غير مرتبة لا بالنظر للمكوّنات فيما بينها فحسب بل كذلك بالنظر إلى عناصر المكوّنات ذاتها.

اعتماد هذا المبدأ ناتج عن المبدأ (و) أعلاه، مبدأ أولوية الوظائف بأنماطها الثلاثة: الدلالية والتركيبية والتداولية. كما أنّه ناتج عن إرادة تحقيق هدف أساسي: التمكن من التمثيل للبنية الأساس في اللغات الطبيعية جميعها سواء منها اللغات الشجرية واللغات غير الشجرية.

ك ـ لا يمثّل في البنية الأساس إلاً للخصائص العامّة الممكن ورودها في جميع اللغات الطبيعية أمَّا الخصائص المرتبطة بلغة معيَّنة أو بنمَط معيَّن من اللغات، فيُمثَّل لها في مرحلة متأخرة من الاشتقاق على

أساس أنَّ البنيتين الدلالية والوظيفية بنيتان ذاتا طابع عام في حين أنَّ البنية الصرفية ـ التركيبية تختلف طبيعة عناصرها (ويختلف تنظيم هذه العناصر) من لغة إلى لغة أو من نمط من اللغات إلى نمط آخر.

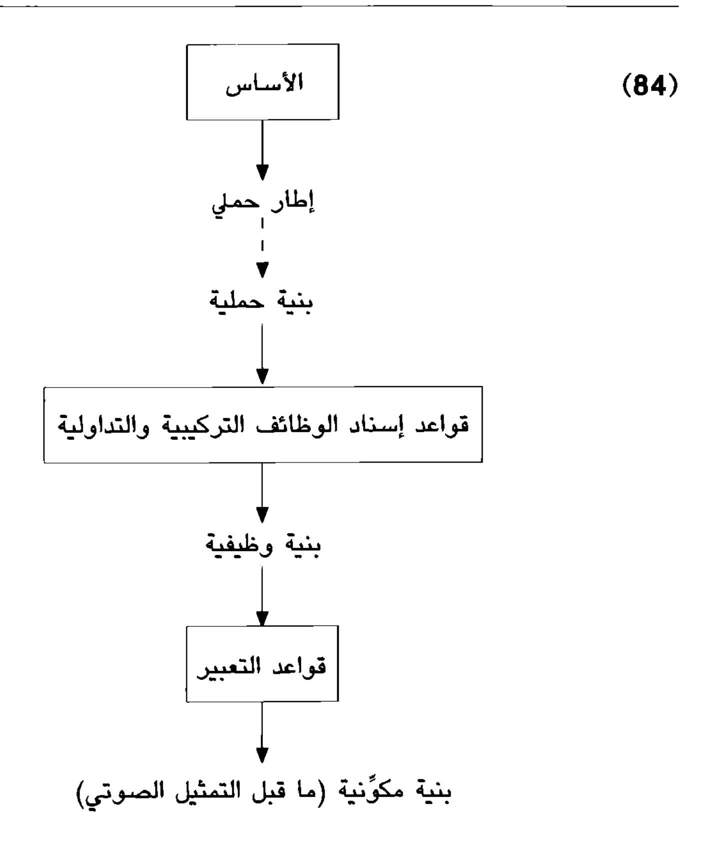
ل ـ يتم ترتيب عناصر المكوّنات وترتيب المكوّنات فيما بينها في مرحلة متأخرة، أي في مستوى البنية التركيبية ـ الصرفية عن طريق تطبيق نسق من القواعد تُلحِق المكوّناتِ بالمواقع التي تقتضيها وظائفُها المؤشَّرُ لها في البنية الوظيفية.

على أساس هذه المبادىء، يتم اشتقاق الجملة عبر بناء بنيات ثلاث: «البنية الحملية» الممثَّل فيها للخصائص الدلاليَّة و«البنية الوظيفية» الممثل فيها للخصائص الوظيفية و«البنية المكوِّنية» محل التمثيل للخصائص الصرفية ـ التركيبية.

ويتم بناء البنيات الثلاث عن طريق تطبيق ثلاثة أنساق من القواعد: «قواعد الأساس» و«قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية» و«قواعد التعبير». هذه القواعد يتم تطبيقها طبقاً للمسطرة التالية:

يَضطلع «الأساس» بإعطاء «إطار حملي» يشكِّل دخلاً لقواعد بناء البنية الحَمْلية التامة التحديد. ويتم نقل البنية الحملية إلى بنية وظيفية عن طريق إسناد الوظائف التركيبية ثم الوظائف التداولية. وتشكِّل البنية الوظيفية التامَّة التحديد دخلاً لقواعد التعبير التي تضطلع ببناء بنية مكونية على أساس المعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية. ونوضح البنية العامة للنموذج في النحو الوظيفي بواسطة الرسم (84):

(84)



فيما يلي، نعرض بالتفصيل لبناء كل بنية من البنيات الثلاث على حدة.

2.4 ـ البنية الحَمْلية

ينقسم الأساس إلى عنصرين اثنين: «معجم» و«قواعد تكوين المحمولات والحدود». التمييز بين هذين العنصرين مقصود به عكسُ التمييز بين صنفين من المحمولات والحدود: المحمولات والحدود الأصول والمحمولات والحدود المشتقّة حيث إنَّ المحمولات والحدود الأولى يضطلع بالتمثيل لها المعجَم في حين أنَّ المحمولات والحدود الثانية تضطلع باشتقاقها قواعد تكوين المحمولات والحدود.

1.2.4 ـ المعجَـم

تتكون «القدرة المعجمية» للمتكلِّم ـ السامع من صنفَيْن اثنين من المعارف: معرفة مجموعة من المفردات يتعلّمها تعلّماً قبل استعمالها ومعرفة نسق من قواعد

الاشتقاق تمكِّنه من تكوين مفردات «جديدة» (لم يسبق له أن سمعها أو استعملها) انطلاقاً من المفردات الأصول المتعلَّمة.

اقترحنا، في مكان آخر[16]، أن تُعَدّ مفرداتٍ أصولاً، في اللغة العربية، المفرداتُ الفعلية المصوغة على الأوزان الأربعة «فعَل» و«فعِل» و«فعُل» و«فَعْلَل» باعتبار المفردات المصوغة على هذه الأوزان تُشكِّل أبسط مفردات اللغة العربية معنًى ومبنًى.

يُمَثَّل، في المعجم، للمفردات الأصول في شكل إطار حملي وهو بنية تتضمن المعلومات التالية: (أ) صورة المحمول و(ب) مقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة...) و(ج) عدد محلّات موضوعاته و(د) الوظائف الدلالية («منفِّذ»، «متقبِّل»، «مستقبِل») التي تحملها محلات الموضوعات و(هـ) القيود التواردية التي يفرضها المحمول على محلات موضوعاته.

ولنمثل لذلك بالإطارين الحمليين (85) و(86) للفعلين «شرب» و«أعطى»:

(85) شرب ف (س^1: حي (س^1)) منف (س^2: سائل (س^2)) متق

(86) أعطى ف (س^1: إنسان (س^1)) منف (س^2: حي (س^2)) مستق (س^3) متق

يفاد من الإطار الحملي (85) أن «شرب» محمول فعلي يأخذ موضوعين اثنين، موضوعاً منفذاً وموضوعاً متقبلاً، يفرض عليهما قيدَي التوارد «حي» و«سائل» بالتوالي. ومن الإطار الحملي (86) يفاد أن «أعطى» محمول فعلي يأخذ ثلاثة موضوعات، موضوعاً منفذاً وموضوعاً مستقبِلاً وموضوعاً متقبلاً، يفرض على أولهما وثانيهما قيدي التوارد «إنسان» و«حي» بالتوالي.

2.2.4 ـ قواعد التكوين

تُكوَّن المفردات المشتقّة عن طريق نسق من القواعد «المنتِجة تزامنياً». تُعَدُّ قاعدةً اشتقاقية القاعدةُ المتوفرة فيها الخاصيتان التاليتان: (أ) أن تربط بين مفردات متواردة تزامنياً، أي في المرحلة نفسها من مراحل تطور لغة معينة و(ب) أن تُكَوِّن المفردات الناتجة عنها مجموعة غير محصورة العناصر، أي أن تكون قاعدة منتجة.

(16) انظر: كتابنا **قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة**.

من القواعد التي تعد قواعد اشتقاق قواعد تكوين المحمولات «العِلّية» والمحمولات «العكسية» والمحمولات «الانعكاسية» والمحمولات الدالّة على «المطاوعة» وقواعد «انصهار الموضوع» وغيرها[17].

فيما يخص الحدود، فإنّها تنقسم، كالمحمولات، إلى حدود «أصول» وحدود «مشتقّة». يمثَّل للحدود الأصول في المعجم. أمّا الحدود المشتقّة فيتمّ تكوينها بواسطة قواعد تكوين الحدود طبقاً للبنية العامة التالية:

(87) (ω **س**: φ_1 (س): φ_2 (س)... : φ ن(س))

حيث ω = مخصِّص حدّ اعتباطي وφ = محمول اعتباطي.

ولنمثل لقواعد تكوين المحمولات بقاعدة اشتقاق المحمولات «العِلّية». تُصاغ قاعدة تكوين هذا الضرب من المحمولات، في صورتها العامة، كالتالي:

(88) تكوين المحمولات العِلّية

دَخْل: φ (س^1)... (س^ن)

خَرْج: عل ـ φ (س^0) معلِّل (س^1) معلَّل... (س^ن)

معنى: «يتسبَّب س^0 في أن تتحقق الواقعة الدّال عليها الإطار الحملي ـ الدخل»

مفاد القاعدة (88) أنَّ المحمول العِلّي يُشتَق من محمول غير عِلّي بتغيير صيغة المحمول ـ الدخل (أو إضافة فعل مساعد كما في اللغتين الإنكليزية والفرنسية مثلاً) وإضافة موضوع واحد (الموضوع س^0) إلى موضوعات المحمول ـ الدخل والانتقال من معنى غير علّي إلى معنى عِلّي.

هذه القاعدة، إذا كُيِّفت حسب معطيات اللغة العربية[18]، كانت القاعدة المسؤولة عن اشتقاق المحمولين «شرَّب» و«أشرب» والمحمول المعقَّد «جعل يشرب» من المحمول «شرِب»، كما يتبين من المقارنة بين الجملة (89 أ) والجمل (89 ب ـ د):

---

(17) انظر: تفصيل خصائص هذه الأنماط من المحمولات المشتقّة في المرجع السابق.
(18) انظر: صياغة قاعدة تكون المحمولات العِلّية في اللغة العربية في المرجع السابق.

(89) أ . شرب الطفل الـدواء

ب . شرَّب الطبيب الطفل الدواء

جـ. أشرب الطبيب الطفل الدواء

د . جعل الطبيب الطفل يشرب الدواء

ولنمثل لقواعد تكوين الحدود بتكوين الحدّ «الرجل الكريم» الوارد في الجملة (90) مثلاً:

(90) جاء الرجل الكريـم

يشكِّل خَرْجَ قاعدة تكوين هذا الحدّ، طبقاً للبنية (87)، ما يلي:

(91) (ع 1 ذ س 1: رجل (س 1): كريم (س 1))

حيث: ع 1 ذ = معرَّف مفرد مُذَكَّر

نشير، في ختام هذا العرض المقتضب لقواعد الأساس، إلى أنَّ التمييز بين المعجم وقواعد التكوين، بين التمثيل لما يتعلمه المتكلِّم ـ السامع تعلُّماً وما يقوم باشتقاقه طبقاً لقواعد معيَّنة، يكفل عَكْسَ «القدرة المعجمية»، قدرة المستعمل للغة على تكوين مفردات جديدة بالنسبة إليه، مفردات لم يسبق له أن استعملها. هذا الضرب من التمثيل يحظى بواقعية نفسية لا يحظى بها تمثيل يسوي بين المفردات الأصول والمفردات المشتقّة كالتمثيل الذي يقترحه جاكندوف[19]، مثلاً.

3.2.4 ـ من «الإطار الحملي» إلى «البنية الحَمْلية»

تقدم أنَّ المعجم عبارة عن قائمة من المفردات (محمولات وحدود أصول) الممثَّل لها في شكل بنية صورية (إطار حَمْلي) وأنَّ قواعد تكوين المحمولات والحدود تنقُل إطاراً حملياً أصلاً إلى إطار حملي مشتقّ.

ناتج المعجم وقواعد التكوين، إذن، إطار حملي يمثل للخصائص الدلالية

(19) انظر: (جاكندوف 1975).

للمفردة. هذا الإطار الحملي يُعَدُّ مصدراً لبناء البنية الحملية التامّة التحديد الذي يتمّ عبر المراحل التالية:

أ ـ البنية الدلالية للجملة، حسب النحو الوظيفي، تقوم على محمول يدلّ على واقعة («عمل» أو «حدث» أو «وضع» أو «حالة») وعدد من الحدود تدل على الذوات المشاركة في الواقعة الدال عليها المحمول[20].

هذه الحدود، بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للواقعة، صنفان: حدود تسهم في تعريف الواقعة ذاتها (كالحد المنفِّذ والحد المتقبّل والحد المستقبِل) وحدود لا يتعدى دورُها تخصيصَ الواقعة من حيث «الزمان» و«المكان» و«الحال» وغير ذلك. ففي الجملة (92) تدلّ الحدود «خالد» و«زينب» و«الكتاب» على ذوات تقوم بأدوار مؤسِّسة للواقعة الدال عليها المحمول «أعطى» في حين أنَّ الحدين «البارحة» و«أمام المكتبة» يدلان على ذاتين تقومان بدوري التخصيص الزماني والمكاني فقط:

(92) أعطى خالد زينب الكتاب البارحة أمام المكتبة

يُصطَلح، في النحو الوظيفي، على تسمية الحدود الأولى «موضوعات» وتسمية الحدود الثانية «لواحق». البنية العامة للحَمْل، إذن، تقوم على محمول وموضوعات ولواحق كما يتضح من التمثيل التالي:

(93)

محمول (س 1)، (س 2) ... (س ن)	(ص 1)، (ص 2) ... (ص ن)
موضوعات	لواحق

حَمْل

(20) الموضوع الأول للإطار الحملي الدال على «عمل» منفذ والموضوع الأول للإطار الحملي الدال على «حدث» قُوَّة كما في الجملتين التاليتين:
حطَّم خالد باب الحجرة.
حطَّمت الريح السفينة.
أمَّا الموضوعان الأولان للإطارين الحمليين الدالَّين على «وضع» و«حالة» فإنَّهما يحملان الوظيفتين الدلاليتين «المتموضع» و«الحائل» بالتوالي:
جلست هند القرفصاء.
هند حزينة اليوم.

على أساس الموضوعات وحدها تصنَّفُ المحمولات محمولاتٍ «أحادية» (ذات موضوع واحد) ومحمولاتٍ «ثنائية» (ذات موضوعين) ومحمولات «ثلاثية» (ذات ثلاثة موضوعات) كما هو شأن المحمولات في الجمل (94 أ) و(94 ب) و(94 ج) بالتوالي:

(94) أ . جلست زينب

ب . شربت زينب شاياً

جـ . وهبت زينب هنداً فستاناً

ولا يتضمن الإطار الحملي مصدر اشتقاق الجملة (الإطار الحملي الوارد في المعجم أو الناتج عن قاعدة تكوين) إلاً الحدود الموضوعات، أي موضوعاً واحداً إذا كان المحمول أحادياً أو موضوعين إذا كان ثنائياً أو ثلاثة موضوعات إذا كان ثلاثياً. يُصطلح على تسمية الإطار الحملي الذي لا يتضمن إلاً الحدود الموضوعات «إطاراً حملياً نووياً».

ويُتَّخَذ الإطارُ الحمليُّ النووي دخلاً لـ«قواعد توسيع الأطر الحملية» التي تنقلهُ إلى «إطار حملي موسّع» عن طريق إضافة مَحَلِّ حدٍّ لاحق أو محلات حدود لواحق. بواسطة هذه القوعد ينتقل الإطار الحملي (85)، مثلاً، من إطار حملي نووي إلى إطار حملي موسَّع حيث يضاف إلى موضوعية (س^{1}) و(س^{2}) الحد اللاحق الزماني (ص^{1}):

(95) شرب ف (س^{1}: حي (س^{1})) منف (س^{2}: سائل (س^{2})) متق (ص^{1}) زم

ب ـ تقدَّم أنَّ الإطار الحملي، سواء أكان إطاراً حملياً نووياً أم كان إطاراً حملياً موسَّعاً، يتضمن محمولاً ومحلات حدود مقيدة، بالنسبة للحدود الموضوعات، بقيود توارد.

يشكِّل هذا الإطار الحملي دخلاً لقواعد «إدماج الحدود» التي يتم بواسطتها ملء محلات الحدود بالمفردات الملائمة، (المفردات المرضية لقيود التوارد). وتتم هذه العملية حسب المسطرة التالية: ينتقى، من بين المداخل المعجمية الممثَّل لها في المعجم أو الناتجة عن قاعدة تكوين الحَدُّ الملائم فَيُدمَج في محلِّ الحد المعدّ له. طبقاً لهذه المسطرة، يُنقَل الإطار الحملي الموسَّع (95) إلى البنية

الحملية الجزئية (96) حيث أدمجت الحدود «طفل» و«دواء» و«بارحة» في محلّي الموضوعين (س^{1}) و(س^{2}) ومحل اللاحق (ص^{1}):

(96) شرف ف (س^{1}: طفل (س^{1})) منف (س^{2}: دواء (س^{2})) متق (ص^{1}: بارحة (ص^{1})) ز م

جـ ـ يُحْصَل على بنية حملية تامة التحديد عن طريق تطبيق مجموعتين اثنتين من القواعد: قواعد تحديد مخصِّص المحمول وقواعد تحديد مخصِّصات الحدود.

يُقصَد بمخصِّص المحمول المقولاتُ التقليدية الثلاث: مقولة «الصيغة» ومقولتا «الجهة» و«الزمن».

الصيغتان الأساسيتان في اللغات الطبيعية، كما هو معلوم، صيغة «التدليل» وصيغة «التذييت». في اللغة العربية، تواكب المحمول صيغةُ التدليل في الجملة البسيطة المستقلة أو في الجملة المدمَجة كما هو الشأن في الجملتين (97 أ) و(97 ب) وتواكبُه صيغة التذييت في الجُمَل المدمَجة التي من قبيل (97 ج):

(97) أ . تدرس هند الرياضيات

ب . ساء هنداً أن رسب خالد

جـ. تخاف هند أن يرسبَ خالد

المقولات الجهيَّة[21] مقولات «تحدد البنية الداخلية للواقعة» الدّالّ عليها المحمول فتكون هذه الواقعة إمَّا «تامة» أو «غير تامة»، «مستمرة» أو «غير مستمرة»، «مشروعاً فيها» أو «مقاربة». . . إلى غير ذلك. أمَّا المقولات الزمنية فهي، بالنظر إلى زمن التكلم، «الماضي» و«الحاضر» و«المستقبَل». ويُميَّز، إضافة إلى هذه المقولات الزمنية الأساسية الثلاث، بين «ماضٍ مطلق» دالٌ على حدوث الواقعة في زمان سابق لزمان التكلّم و«ماضٍ نسبي» دال على حدوث الواقعة في زمن سابق لزمان حدوث واقعة متحيِّزة بدورها في زمان سابق لوقت التكلم. للتمثيل لهذه المقولات الزمنية، نورد الجمل التالية:

---

(21) انظر: الدراسة المفصَّلة لمخصِّصَي المحمول الجهي والزمني، بالنسبة للغة العربية، في كتابنا **من قضايا الرابط في اللغة العربية**.

(98) أ . يكتب خالد رسالة

ب . كتب خالد رسالة

جـ . سيكتب خالد رسالة غداً

د . كان خالد قد كتب رسالة قبل أن يغادر المكتب

لرصد الخصائص الصيغية والجهية والزمنية، اقترُحت، في إطار النحو الوظيفي، القواعد التالية:

(99) $\pi \longrightarrow \alpha\ \beta\ \tau$

(100) $\alpha \longrightarrow$ {تد / ذت}

(101) $\beta \longrightarrow$ {تا / تا}

(102) غ تا $\longrightarrow$ {سمر / غ سمر / سر / طع}

(103) $\tau \longrightarrow$ {مض / حض / سقل}

(104) مض $\longrightarrow$ {طق / نس}

2 ـ تُعَدُّ مخصِّصاتٍ للحدود، في النحو الوظيفي، المقولاتُ التالية: «التعريف» و«التنكير» و«العدد» و«الجنس» و«الإشارة» و«التسوير». ويؤشَّر لهذه المقولات في بنية الحد كما يتبين من التمثيل الحَمْلي للمكوّنات «الكتاب» و«الطالبان» و«مسلمون» و«مسلمات»:

(105) (ع 1 م س^{1}: كتاب (س^{1}))

(106) (ع 2 م س^{1}: طالب (س^{1}))

(107) (ن ج م س^{1}: مسلم (س^{1}))

(108) (ن ج ث س^{1}: مسلم (س^{1}))

حيث ع = معرَّف، 1 = مفرد، 2 = مثنى، ج = جمع، م = مذكر،
ن = منكَّر، ث = مؤنث

بتطبيق قواعد تحديد مخصِّص المحمول ومخصِّصات حدوده، نحصُل على بنية حملية تامة التحديد كالبنية الحملية (109) الناتجة عن تطبيق هذه القواعد على البنية (96):

(109) [تد [تا[مض شرب ف (ع 1 م س^{1}: طفل (س^{1})) منف
(ع 1 م س^{2}: دواء (س^{2})) متق
(ع 1 ث ص^{1}: بارحة (ص^{1})) زم]]]

3.4 ـ البنية الوظيفية

تُنْقَل البنية الحملية التامة التحديد إلى بنية وظيفية بواسطة إجراء مجموعتين من القواعد: (أ) قواعد إسناد الوظائف و(ب) قواعد تحديد مخصِّص الحَمْل (وهو العنصر المؤشر للقوة الإنجازية).

1.3.4 ـ إسناد الوظائف

الوظائف في النحو الوظيفي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أنواع ثلاثة: وظائف دلالية (المنفِّذ، المتقبِّل، الأداة...) ووظائف تركيبية (فاعل، مفعول...) ووظائف تداولية (بؤرة. محور...).

فيما يتعلَّق بالنوع الأول من الوظائف، يتمّ التمثيل لها بدءاً في الإطار الحَمْلي ذاته، كما يتضح من الإطار الحملي (85) المكرَّر سوقه هنا للتذكير:

(85) شرب ف (س^{1}: حي (س^{1})) منف (س^{2}: سائل (س^{2})) متق

حيث يحدَّد الموضوعان (س¹) و(س²)، دلالياً، على أنّهما يأخذان الوظيفتين الدلاليتين «المنفِّذ» و«المتقبّل» بالتوالي.

أمَّا وظائف النوع الثاني والثالث فإنَّها تُسْنَد بعد إتمام تحديد البنية الحملية، عن طريق تطبيق قواعد معيَّنة.

قد تقدم أنَّ الوظائف التركيبية مفاهيم غير كلية، بخلاف الوظائف الدلالية والتداولية بمعنى أنَّ استخدامها غير وارد في وصف جميع اللغات الطبيعية إذ إنَّ هناك لغات متعددة لا يُحْتاج في وصف خصائصها الوصف الكافي لاستعمال مفهوم «الفاعل» أو مفهوم «المفعول»[22]. تمتاز هذه اللغات بأنَّ الوظيفة الفاعل لا يمكن إسنادها إلاَّ إلى الموضوع «المنفِّذ» بحيث لا نجد في هذه اللغات تراكيب مبنية للمجهول وأنَّ الوظيفة المفعول لا يمكن إسنادها إلاَّ إلى الموضوع «المتقبِّل» بحيث لا نجد فيها ما يقابل التراكيب[23] التي من قبيل (110) أو (111):

(110) John gave Mary the book

(111) أعطى خالد بكراً قلماً

فيما يخص اللغة العربية، استدللنا في مكان آخر[24]، على ورود كلٍّ من الفاعل والمفعول في وصف خصائص (الرتبة، الإعراب) هذه اللغة.

تجاه هذا الإشكال النظري، يُتَّخَذُ، في إطار النحو الوظيفي، الموقف التالي: تُعَدُّ الوظائف التركيبية مفاهيم واردة في النظرية كأواليات للوصف تُستخدَم حين تمسّ الحاجة إلى استخدامها، بمعنى أنَّها تُستعمل في أنحاء خاصة (أوصاف لغات خاصة) ولا تُستعمَل في أنحاء خاصة أخرى. بتعبير آخر، يُعد تطبيق قواعد إسناد الوظائف التركيبية وارداً في نحو بعض اللغات الطبيعية ولكنهُ يُلغَى في نحو لغات طبيعية أخرى بحيث لا يتضمن نسقُ قواعد إسناد الوظائف في هذه اللغات إلاَّ قواعد إسناد الوظائف التداولية.

---

(22) من هذه اللغات الممكن الاستغناء في وصفها عن الوظائف التركيبية اللغة الهنغارية. انظر: (خروت 1981).

(23) في هذا النمط من اللغات، لا نجد ما اصطُلح على تسميته «Dative movement».

(24) انظر: «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» و**من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية**.

1.1.3.4 ـ إسناد الوظائف التركيبية

تقدَّم أنَّ حَمْل الجملة محمول دالٌّ على «واقعة» («عمل»، «حدث» «وضع»، «حالة») وعدد من الحدود الدالة على المشاركين (أساسيين وثانويين) في الواقعة الدال عليها المحمول.

تُقَدَّم الواقعة انطلاقاً من «وجهة» معيَّنة فتُنتَقى بعض الحدود لتكون إمَّا «منظوراً رئيسياً» أو «منظوراً ثانوياً» وتظل الحدود الأخرى خارج مجال الوجهة[25]. الحدَّان «الوجيهان» حدَّان اثنان: الحد المتخذ «منظوراً رئيسياً» والحد المتخذ «منظوراً ثانوياً».

إلى هذين الحدين، تُسنَد بالتوالي، الوظيفتان التركيبيتان «الفاعل» و«المفعول» وتظل الحُدود «غير الوجهية» بدون وظيفة تركيبية[26].

يمكن، على هذا الأساس، تعريف الوظيفتين الفاعل والمفعول بالشكل التالي:

(112) «تُسنَد الوظيفة الفاعل إلى الحدّ الذي يشكِّل المنظور الرئيسي للوجهة»

(113) «تُسنَد الوظيفة المفعول إلى الحدّ الذي يشكِّل المنظور الثانوي للوجهة»

ولنمثِّل لذلك بالجملتين (114 أ ـ ب) حيث انتُقِي الحدان المنفذ والمتقبل منظوراً رئيسياً ومنظوراً ثانوياً بالتوالي في الجملة الأولى والحدُ المتقبل منظوراً رئيسياً في الجملة الثانية:

(114) أ . ناقش الأساتذة أطروحة هذا المساء في المدرَّج

ب . نوقشت أطروحةٌ هذا المساءَ في المدرَّج

يؤشَّر للوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول على غرار التأشير للوظائف الدلالية كما يتضح من البنية الوظيفية الجزئية (115):

---

(25) انظر: التفصيل حول مفهوم «الوجهة» في (فيلمور 1977).

(26) انظر: الاستدلال الذي أوردناه على صحة «فرضية المفعول الواحد» في اللغة العربية في كتابنا **من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية**.

(115) [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 م س^1: طفل (س^1)) منف فا
(ع 1 م س^2: دواء (س^2)) متق مف
(ع 1 ث ص^1: بارحة (ص^1)) ز م]]]

2.1.3.4 ـ إسناد الوظائف التداولية

تنحصر الوظائف التداولية، في النحو الوظيفي، في خمس وظائف. وتُقَسَّم، بالنظر إلى وضعها بالنسبة للحمل، قسمين: وظائف «خارجية» ووظيفتين «داخليتين». تُسْنَد الوظائف الخارجية إلى المكوّنات التي لا تنتمي إلى الحمل ذاته، أي الوظيفة «المنادى» والوظيفة «المبتدأ» والوظيفة «الذيل». أمّا الوظيفتان الداخليتان فهما الوظيفتان اللتان تُسنَدان إلى مكوّنات تُعد عناصر من عناصر الحَمْل ذاته (موضوعات المحمول أو لواحقه). الوظيفتان التداوليتان الداخليتان هما الوظيفتان: «البؤرة» و«المحور». وقد استدللنا، في مكان آخر[27]، على ورود التمييز بين بؤرتين اثنتين: «بؤرة جديدة» و«بؤرة مقابلة».

تمتاز الوظائف التداولية عن الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية بكونها علاقات تقوم بين مكوّنات الجملة على أساس البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام. بعبارة أخرى، تُسْنَد هذه العلاقات إلى المكَوِّنات حسب المعلومات الإخبارية التي تحملها وطبقاً للطبقات المقاميَّة التي يمكن أن تُنجز فيها الجملة.

يعرَّف «المبتدأ» على أساس أنَّه «المكوّن الذي يدل على «مجال الخطاب» الذي يُعَدُّ الحمل الموالي وارداً بالنسبة إليه».

في الجملة (116)، يشكِّل المكون «هند» مجال الخطاب المحمول عليه الحَمْل الذي يليه «عشقت عينيها» كما يوضح ذلك التمثيل (117):

(116) هند، عشقت عينيها

(117)	[هند]	[عشقت عينيها]]
	مجال الخطاب	خطاب
	مبتدأ	حمل

(27) انظر: كتابنا **الوظائف التداولية في اللغة العربية**.

ويعرَّف الذيل بأنَّه «المكون الذي يوضِّح أو يعدِّل أو يصحِّح معلومة واردةً في الحَمْل». ينسحب هذا التعريف على المكوّنات «هند» و«تأدّبه» و«سعاد» في الجمل الثلاث الآتية:

(118) أ . عشقت عينيها، هند

ب . سرَّني خالد، تأدّبُه

جـ. زارتني هند، بل سعاد

الجملة، إذن، تتألف من ثلاثة مكوّنات: مبتدأ وحمل وذيل كما يتبين من التمثيل التالي:

(119) [(مبتدأ)، [حمل]، (ذيل)]

ويضاف إلى هذه المكوّنات المكون «المنادى» الذي اقترحنا تعريفه كما يلي: «تُسنَد الوظيفة «المنادى» إلى العنصر الذي يشكِّل محطَّ النداء في الجملة». ينطبق هذا التعريف على المكوّنات المتصدرة للجمل (120 أ ـ ج):

(120) أ . يا حبيبي، هذه ليلة حبي

ب . يا واقفاً، اجلس

جـ. يا عمرو، عادت هند من مراكش

إذا أخذ بعين الاعتبار المكوّن المنادى، كانت البنية العامة للجملة هي البنية (121):

(121) [(منادى)، (مبتدأ)، [حمل]، (ذيل)]

ونشير إلى أنَّ هذه المكوّنات الثلاثة (المنادى والمبتدأ والذيل) مكوّنات «اختيارية» إذ يمكن أن يرد الحمل بدون أحدها أو بدونها جميعاً:

(122) أ . زارتني هند

ب . عشقت عينيها

جـ. هذه ليلة حبي

أمَّا الوظيفتان التداوليتان الداخليتان المحور والبؤرة فتعرَّفان كما يلي:

«تُسنَد الوظيفة المحور إلى المكون الدَّال على الذات التي تشكل محط الحديث داخل الحمل».

ينطبق هذا التعريف على المكونين «خالد» و«الطفل» في الجملتين (123 ب) و(124 ب)، مثلاً:

(123) أ . ماذا شرب خالد؟

ب . شرب خالد شاياً

(124) أ . من أتى بالطفل؟

ب . أتت بالطفل هند

لوحظ أنَّ ثمة اتجاهاً عاماً يقضي بأن يستأثر المكون الفاعل بأخذ الوظيفة التداولية «المحور». هذا الترابط القائم بين الفاعل والمحور ليس مستغرَباً لما سبق أن أشرنا إليه من أنَّ لهاتين الوظيفتين أكثر من خاصية مشتركة. فهما كلتاهما تشكِّلان منطلق الجملة، المنطلق الوجهي بالنسبة للفاعل والمنطلق الإخباري بالنسبة للمحور. وهما كلتاهما تدلان، غالباً، على معلومة «معطاة»، متقاسَمةٍ معرفتُها بين المتكلم والمخاطب.

وهما كلتاهما تُسنَدان إلى مكوّن يحتل أحد المواقع الأولى في الجملة (الحَمْل على الأدق). وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ فان فالين وفولي يَعُدَّان، انطلاقاً من هذا الترابط، الفاعل مجرد تحجُّر تركيبي للوظيفة التداولية «العماد»، أي ما يقابل، في النحو الوظيفي، الوظيفة المحور.

على أساس الترابط القائم بين الفاعل والمحور، اقترحنا، في مكان آخر[28]، صوغ «سُلَّمية إسناد المحور» على النحو التالي:

(125) سلمية إسناد المحور: فاعل > { مفعول / مستقبل / متقبل / أداة / زمان / مكان }

(28) انظر: المرجع السابق.

مفاد هذه السُّلّميّة أنَّ الوظيفة المحور تُسنَد، في الحمل ذي الموضوع الواحد، إلى هذا الموضوع نفسه وفي الحَمْل المتعدد الحدود إلى الموضوع المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل.

ففي الجملة (126)، مثلاً، يسنَد المحور إلى الموضوع الوحيد في حين أنَّه يُسْنَد في الجملة (127) إلى الموضوع الفاعل:

(126) نجح بكر

(127) دعت هند بكراً إلى الغداء في المطعم أمس

وقد اقترحنا، في إطار التمييز الذي استدللنا على وروده بين «بؤرة الجديد» و«بؤرة المقابلة»، أن تُعرَّف هاتان الوظيفتان على النحو التالي:

«تُسْنَد بؤرة الجديد إلى الحد الحامل للمعلومة التي لا يتقاسم معرفتها المتكلم والمخاطب».

ينطبق هذا التعريف على المكونين «متى» في الجملة (128 أ) والمكون «غداً» في الجملة (128 ب) الواردة جواباً لها:

(128) أ . متى سألقاك؟

ب . سألقاك غَداً

و«تُسنَد بؤرة المقابلة إلى الحد الحامل للمعلومة التي يتردَّد المتكلم أو المخاطب في ورودها».

وينطبق هذا التعريف على المكوِّنين المتصدرين في الجملتين (129 أ ـ ب) والمكون «المفصول» في الجملة (130 ب) والمكون المستثنى في الجملة (130 ج):

(129) أ . أقميصاً اقتنت زينب

ب . معطَفاً اقتنت زينب

(130) أ . اقتنت زينب قميصاً

ب . الذي اقتنته زينب معطف

جـ. ما اقتنت زينب إلاَّ معطفَاً

تُسْنَد كُلٌّ من بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة إلى أحد حدود الحمل كما يمكن أن تُسنَد إلى الحملِ باعتباره كُلاًّ. تُمَثِّل لإسناد بؤرة الجديد إلى الحمل برُمَّته الجملتان (131 ب) و(132):

(131) أ . ما الخبــر؟

ب . تزوجت هند بكراً

(132) هل تزوجت هند بكراً؟

وتمثِّل لإسناد بؤرة المقابلة إلى حمل كامل الجملتان (133 أ ـ ج):

(133) أ . أتزوجت هند بكراً؟

ب . إنَّ هنداً تزوجت بكراً

جـ. لقد تزوجت هند بكراً

يتم إسناد الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة طبقاً للمسطرة المتبعة نفسها في إسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمحور حيث يؤشَّر لهما برمز يعقب الرمز الذي يؤشِّر للوظيفة الدلالية أو الرمز الذي يؤشر للوظيفة التركيبية (إذا كان الحد حاملاً لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية).

على أساس هذه المسطرة، تكون البنية الوظيفية الجزئية للجملة (134) هي البنية (135) والبنية الوظيفية الجزئية للجملة (136) هي البنية (137):

(134) شرب الطفل دواء البارحَة

(135) [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 م س^1: طفل (س^1)) منف فا مح

(ع 1 م س^2: دواء (س^2)) متق مف

(ع 1 ث ص^1: بارحة (س^2)) ز م بؤجد]]]

(136) البارحَة شرب الطفل دواء

(137) [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 م س^{1}: طفل (س^{1})) منف فا مح
(ع 1 م س^{2}: دواء (س^{2})) متق مف
(ع 1 ث ص^{1}: بارحة (ص^{1})) ز م بؤمقا]]]

2.3.4 ـ تحديد مخصِّص الحمل

سبق أن عرضنا لنوعين اثنين من المخصِّصات: مخصِّص المحمول (الصيغة والجهة والزمن) ومخصِّص الحد (التعريف/ التنكير، الإفراد/ التثنية/ الجمع، التذكير/ التأنيث. . .).

ونخصِّص هذه الفقرة للعرض لنوع ثالث من المخصِّصات: مخصِّص الحَمْل.

تُعَدُّ مخصِّصاً للحَمْل القوةُ الإنجازية التي تواكبه. فمخصِّصُ الحمل في الجُمَل (138 أ ـ ج)، مثلاً، هو القوة الإنجازية «الإخبار» والقوة الإنجازية «السؤال» والقوة الإنجازية «الأمر» بالتوالي:

(138) أ . شربت زينب فنجان قهوة
ب . هل شربت زينب فنجان قهوة؟
جـ . اشرب فنجان قهوة!

وتُعَدُّ القوة الإنجازية مخصِّصاً للحمل، لا للجملة ككل، إذ إنَّها تَنصَبُّ عليه وحده بحيث لا تدخل في حيزها المكوِّنات الخارجة عنه كالمكوِّن المنادى والمكون المبتدأ والمكون الذيل. وقد استدللنا في مكان آخر[29]، على كون المبتدأ خارجاً عن حيِّز القوة الإنجازية بأنَّه يتقدم على مؤشر القوة الإنجازية بخلاف المكوّنات الداخلية:

(139) أ . بكر، أعاد من السفر؟

(29) انظر: المرجع نفسه.

ب . * هنداً أقابلت؟

جـ . * مساءً أحضر الضيوف؟

وبأنَّه لا يمكن أن يدخل في حيزها ولو ورد بعد مؤشرها:

(140) أ . أبكر، عاد من السفر أم لا؟

ب . * أبكر عاد من السفر أم خالد؟

وبأنَّه يمكن أن يستأثر بقوة إنجازية مخالفة للقوة الإنجازية المواكبة للحمل:

(141) بكر؟ لقد عاد من السفر

على أساس التأشير لمخصِّص الحَمْل، تكون البنية العامة للجملة هي البنية (142):

(142) [(منادى) (مبتدأ) [قو [محمول (س^{1}). . . (س^{ن})]] (ذيل)]

حيث قـو = مخصِّص الحمل الإنجازي.

بالنسبة للتمثيل للقوة الإنجازية، في إطار النحو الوظيفي، قدّمنا اقتراحاً قوامه ما يلي[30]:

1 ـ يُؤَشَّر للقوة الإنجازية المواكبة للحمل بواسطة مخصِّص الحمل، وليكن هذا المخصِّص: قو كما في البنية (142).

2 ـ انطلاقاً من أنَّ لبعض الجمل قوتين إنجازيتين اثنتين، قوة إنجازية حرفية وقوة إنجازية مستلزمة، يُؤَشَّر للقوة الإنجازية الواحدة بمخصِّص حمل بسيط وللقوة الإنجازية المزدوجة بمخصِّص حمل مركب (يتألف من مؤشرين اثنين).

3 ـ يتم التأشير للقوة الإنجازية بواسطة مخصِّص الحمل في مستوى البنية الوظيفية على أساس شروط مقامية معينة.

(30) انظر: الفصل الثاني من الجزء الثاني من كتابنا **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**.

4 ـ يُرصَدُ الانتقال من القوة الإنجازية الحرفية إلى القوة الإنجازية المستلزمة عن طريق شروط مقامية من قبيل الشروط التي يقترحها سيرل.

ولنمثِّل لتطبيق هذا التحليل بالجملتين (143) و(144):

(143) هل سافر خالد؟

(144) أَوَرسبت زينب؟

البنيتان الوظيفيتان التامتا التحديد لهاتين الجملتين هما البنيتان (145) و(146) بالتوالي:

(145) [سهـ [تد [تا [مض سافر ف

(ع 1 م س[1]: خالد (س[1])) منف فامح]] بؤجد]

(146) [سهـ [نك [تد [تا [مض رسب ف

(ع 1 ث س[1]: زينب (س[1])) متض فامح]] بؤمقا]]

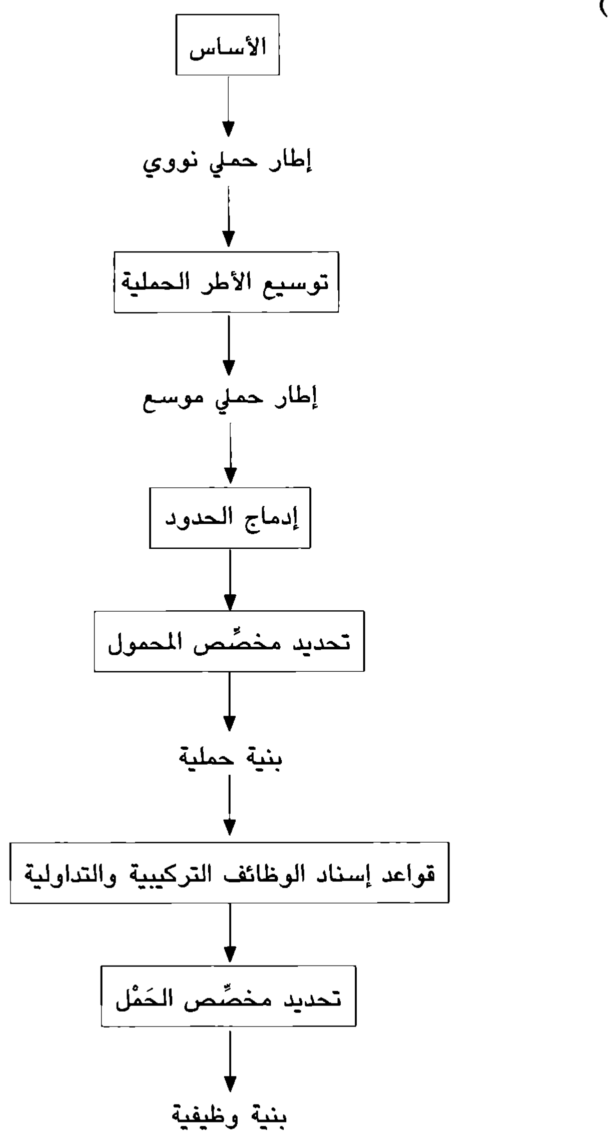
حيث سهـ = استفهام، نـك = إنكار.

أشِّر في البنية الوظيفية (145) للقوة الإنجازية الاستفهام بمخصِّص حمل بسيط (المخصِّص «سهـ») باعتبار الجملة ذات قوة إنجازية واحدة، القوة الإنجازية الحرفية. وأشِّر، بالعكس من ذلك، في البنية الوظيفية (146) للقوتين الإنجازيتين الاستفهام والإنكار بمخصِّص مركب (المخصِّص سهـ + نك) باعتبار الجملة حاملة لقوتين إنجازيتين اثنتين، قوة إنجازية حرفية وقوة إنجازية مستلزمة.

نستخلص مما سبق أنَّ مصدرَ اشتقاق الجملة، في إطار النحو الوظيفي، إطار حملي (أصل أو مشتق) نَوَويٌّ يتم توسيعه عن طريق إضافة الحدود اللواحق ثم يُتخذ دخلاً لقواعد إدماج الحدود وقواعد تحديد مخصِّص الحمل الصيغي ـ الجهي ـ الزمني فينقل بذلك، إلى بنية حملية تامَّة التحديد. هذه البنية تمثل للخصائص الدلالية للجملة. وتتخذ البنية الحملية دخلاً لمجموعتين من القواعد، قواعد إسناد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية، وقواعد تحديد مخصِّص الحمل، التي ينتج عن تطبيقها بنية وظيفية تامة التحديد.

يمكن توضيح مراحل اشتقاق الجملة، من الإطار الحملي إلى البنية الوظيفية، بواسطة الرسم التالي:

(147)



وتشكِّل البنية الوظيفية التامة التحديد المستوى التمثيلي الذي تتوافر فيه جميع المعلومات التي يستلزِمها بناء البنية المكونية، أي «قواعد التعبير».

4.4 ـ البنية المكونية

يُقصَد بالبنية المكونية البنية الصرفية ـ التركيبية. ويتم بناء هذه البنية عن طريق إجراء النسق الثالث من القواعد، «قواعد التعبير» التي تُطَبَّق طبقاً للمعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية.

يشمَل نسق قواعد التعبير مجموعات القواعد الآتية:

1 ـ قواعد «صياغة الحدود».

2 ـ وقواعد «صياغة المحمول».

3 ـ وقواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية.

4 ـ وقواعد الموقعة.

5 ـ وقواعد إسناد النبر والتنغيم.

1.4.4 ـ صياغة الحدود

تقدَّمت الإشارة إلى أنَّ البنية الحملية للحد بنية منطقية تقوم أساساً على مفهوم «التقييد» حيث تُقَيَّد مجموعة من «الأشخاص» (المجموعة الدال عليها «المتغير») بعدد معين من «المقيِّدات». على هذا الأساس، يُمَثّل للحد «الفتاة الجميلة المجتهدة» في الجملة (148) في شكل البنية (149):

(148) قابلت الفتاة الجميلة المجتهدة

(149) (ع 1 ث س^{1}: فتاة (س^{1}): جميلة (س^{1}): مجتهدة (س^{1})) متق

ففي البنية (149)، يحصرُ المقيِّد الأول مجموعة الأشخاص الدالّ عليها المتغيّر (س^{1}) في مجموعة «الفتيات»، ويحصر المقيِّد الثاني مجموعة الفتيات في مجموعة الجميلات في حين أنَّ المقيِّد الثالث يحصر مجموعة الفتيات الجميلات في مجموعة الفتيات الجميلات اللواتي يمتزن بخاصية «الاجتهاد».

تتكفَّل مجموعة قواعد «صياغة الحد» بنقل البنية الحملية التي من قبيل البنية (149) إلى بنية صرفية ـ تركيبية أو بعبارة أخرى، إلى مُرَكَّب. هذه المجموعة من

القواعد، إذن، هي القواعد التي تضطلع بنقل «الحدّ» إلى «مركَّب»، برصد العلاقة بين الأزواج الممثل لها في الرسم التالي:

(150) أ {محمول (حد^1)، (حد^2)، ... (حد^{ن})،}

↓ ↓ ↓

ب. {محمول (مركب^1)، (مركب^2)، ... (مركب^{ن})،}

أ ـ يتألف الحد إمَّا من مقيِّدٍ واحدٍ أو من مقيِّدات متعددة. ويرد، عادة، المقيِّد الأول اسماً كما هو شأن المقيِّد «فتاة» في البنية (149) في حين ترد المقيِّدات الأخرى إمَّا صفات أو جملاً كما في الجملة (151) حيث المقيِّد الثاني جملة موصولية:

(151) قابلت الفتاة التي حيّتنا أمس

في الحالة الأولى، يكون المقيِّد الوحيد «رأس» المركَّب إذ لا مقيِّد آخر ينازعه هذه الخاصية. أمَّا في الحالة الثانية، حالة تعدُّد المقيِّدات داخل الحد الواحد، فإنَّ المقيِّد الأول هو المقيِّد الذي يُنتَقى رأساً للمركب في حين تأخذ المقيِّدات الأخرى وضع «الفضلات».

على أساس هذا المبدأ يُنتَقَى المقيِّد الأول «فتاة»، في البنية (149) «رأساً» ويأخذ المقيِّدان الثاني والثالث («جميلة» و«مجتهدة») وضع الفضلتين فتنقَل بذلك البنية (149) إلى البنية (152)، طبقاً للبنية العامة (153):

(152) {خص فتاة، جميلة، مجتهدة}

(153) [خص، رأس، فض]

حيث خص = مخصص وفض = فضلة.

ب ـ يتم إدماج المخصِّص عن طريق إجراء قواعد من قبيل القاعدة (154):

(154) ع ← ال

التي يُدمج بمقتضاها المعرف «الألف واللام» في مَحَلِّ المخصِّص «ع»

جـ ـ إلى حدٍّ الآن، تظل عناصر الحد غير مرتَّبَة. لترتيب هذه العناصر يجب التمييز بين نمطين من اللغات: اللغات «ذات المجال القبلي» واللغات «ذات المجال البعدي». لغات النمط الأول هي اللغات التي تتقدم فيها فضلات البنية على رأسها كاللغات التي يحتل فيها الفعل الموقع الأخير في الجملة. في هذه اللغات، نجد الفضلة، في المركَّب متقدمة على الرأس، سواء أكانت الفضلة صفة أم كانت جملة (موصولية مثلاً). أمَّا لغات النمط الثاني، فيتقدم فيها رأس البنية على الفضلات بخلاف ما يحصل في لغات النمط الأول. بالنسبة للمركَّب على الخصوص، يلاحَظ أنَّ اللغات ذات المجال البعدي تُقَدِّم الرأس على فضلاته سواء أكانت هذه الفضلات أسماء أم صفات أم جُملاً.

تنتمي اللغة العربية كدوارجها إلى اللغات ذات المجال البعدي كما يتبين من المقارنة بين الجمل التالية:

(155) أ . رسب الطالب المتكاسل

ب . * رسب المتكاسلُ الطالب

(156) أ . حضرت عُرسَ خالدٍ

ب . * حضرت خالدٍ عُرسَ

(157) أ . تصفحت الكتاب الذي أعرتني

ب . * تصفحت الذي أعرتني الكتاب

(158) أ جاء الرجل السمين

ب . * جاء السمين الرجل

(159) أ . قريت الكتاب اللي اعطِتني

ب . * قريت اللي اعطتني الكتاب

(160) أ . جاني الحبيب الأوّلاني

ب . * جاني الأولاني الحبيب

(161) أ . عزموني على فَرح سنيّه

ب . * عزموني على سنيه فرح

(162) أ صدّقت الكلام اللي أنت باعته من سنه

ب . * صدّقت اللي انت باعته من سنه الكلام

(163) أ . جاني القمر ومعاه هديه فرحْتِ بيها

ب . * جاني القمر ومعاه فرحت بيها هديه

في اللغات المنتمية إلى نمط اللغات ذات المجال البعدي كاللغة العربية الفصحى واللغتين العربيتين المغربية والمصرية، تترتب المكوّنات داخل المركب طبقاً للبنية العامة الآتية:

(164) [مخصّص ∩ رأس ∩ فضلة]

حيث يتقدم المخصص (أداة التعريف مثلاً) على العنصر الرأس الذي يتقدم، بدوره، على العنصر الفضلة (أو العناصر الفضلات).

على هذا الأساس، يمكن صوغ القاعدة التي تترتب المكوّنات بمقتضاها داخل المركب في اللغة العربية (وفي اللغات ذات المجال البعدي بوجه عام) على النحو التالي:

(164) [خص، رأس، فض] ← [خص ∩ رأس ∩ فض]

د ـ يَستكمِل المركب صياغته بأن تسْنَد إليه حالة إعرابية.

تُسْنَد الحالات الإعرابية، في إطار النحو الوظيفي (وفي إطار كُلِّ نحو يعتمد افتراض «أُولَويَّة» الوظائف)، طبقاً للوظيفة المُسنَدة إلى الحد في مستوى البنية الوظيفية. بما أنَّ الحَدَّ الواحد يمكن أن يحمل وظيفة واحدة (وظيفة دلالية) أو وظيفتين اثنتين (وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية) أو ثلاث وظائف (وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية)، يجدر التساؤل عن أي هذه الوظائف تحدِّد الحالة الإعرابية التي تُسْنَد إلى الحد؟

بصفة عامة، تتفاعل الوظائف الثلاث جميعها في تحديد الحالات الإعرابية، إلاَّ أنَّ هذا التفاعل يختلف من لغة إلى لغة.

فيما يخص اللغة العربية الفصحى، استدللنا[31] على ورود سُلَّمية تحديد الإعراب التالية:

(165) سُلَّمية تحديد الإعراب

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية

مفاد السُّلَّميّة (165) ما يلي:

1 ـ إذا كان المكوّن لا يحمل إلاّ وظيفة تداولية فإنَّه يأخذ الحالة الإعرابية التي تخوِّله إياها وظيفته التداولية نفسها. ويصدق هذا على الوظائف التداولية الخارجية كوظيفة المنادى والوظيفة المبتدأ والوظيفة الذيل.

2 ـ إذا كان المكوِّن منتمياً إلى الحمل ذاته وكان لا يحمل إلاّ وظيفة دلالية فإنَّه يأخذ الحالة الإعرابية («النصب») التي تخوله إياها وظيفته الدلالية ذاتها.

3 ـ حين تتوارد على المكون الواحد وظيفتان اثنتان، وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية، أو ثلاث وظائف، وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية فإنَّه يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته التركيبية أياً كانت وظيفته الدلالية وأياً كانت وظيفتاه الدلالية والتداولية.

فالمكوِّن المبتدأ، مثلاً، باعتباره خارجاً عن الحمل ذاته وغير حامل، بالتالي، لوظيفة دلالية ولا لوظيفة تركيبية، يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية («المبتدأ») نفسها:

(166) أ الأطفالُ، ناموا منذ ساعة

ب . الكتابُ، قرأته مرات متعددة

وتأخذ المكوّنات غير الوجهية (غير الحاملة لوظيفة تركيبية) الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفتها الدلالية، أي «النصب» أو «الجر»:

(167) أ . عادت سعاد من الحفل مساء

ب . وقف خالد احتراماً لأبيه

---

(31) انظر: كتابنا **الوظائف التداولية في اللغة العربية**.

جـ. أقبلت هند مبتسمة

ويأخذ المكوّنان الفاعل والمفعول الحالة الإعرابية الرفع والحالة الإعرابية النصب بالتوالي، اللتين «تحجبان» الحالتين الإعرابيتين المطابقتين لوظيفتيهما الدلاليتين:

(168) أ . حـزِن بـكـر

ب . سُكِن البيت

جـ. أعُطِيَتْ هند باقة الورد

د . سيـر فرسخـان

هـ . صِيم يومُ الجمعة

و . حُزِن حزنٌ شديد

(169) أ . أنهى خالد الأطروحـة

ب . وهب خالد عمراً مالاً

جـ. سارت زينب فرسخين

د . صامت زينب شهر رمضان

هـ . حزن بكر حزناً شديداً

ويأخذ هذان المكوّنان الحالتين الإعرابيتين نفسيهما سواء أكانا محورَيْن:

(170) أ كتب الزمخشِريُّ المفصّل

ب . كتب المفصّلَ الزمخشِريُّ

أم كانا بؤرتَي جديد:

(171) أ . زارني إبراهَيم (بنبر «إبراهيم»)

ب . اشتريت سَيارة (بنبر «سيّارة»)

أم كانا بؤرتي مقابلة:

(172) أ . ما زارني إلاّ إبراهَيم (بنبر «إبراهيم»)

ب . هنداً رأيت (بنبر «هنداً»)

جـ. ما رأيت إلاَّ هنداً (بنبر «هنداً»)

فيما يتعلق بالمركَّب، فإنَّه يأخذ، باعتباره كُلاً، الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته التداولية (إن كان من المكوّنات الخارجية) أو وظيفته الدلالية (إن كان مكوّناً غير وجهي) أو وظيفته التركيبية (إن كان فاعلاً أو مفعولاً)، كما يتبين من البنية العامة التالية:

(173) [خص ∩ رأس ∩ فض]ـظـ
Ω

حيث ظ = وظيفة و Ω = حالة إعرابية

إلاَّ أنَّه من الملاحَظ أنَّ الحالة الإعرابية المُسنَدة إلى المركَّب بِرُمَّته تظهر على العنصر الرأس كما تتنبّأ بذلك القاعدة (174):

(174) [خص ∩ رأس ∩ فض]ـظـ ← [خص ∩ رأس ∩ فض] ظ
Ω Ω

أمَّا الحالة الإعرابية التي تظهر على فضلة المركب فإنَّها حالة «مطابقة» تأخذها الفضلة عن طريق التبعية بالنظر إلى الحالة الإعرابية الظاهرة على الرأس.

ولنمثِّل لإسناد الإعراب إلى المركب بما يلي:

بنية المركب «الطالب المجتهد» في الجملة (175)، في مستوى ما قبل البنية الإعرابية، هي البنية الممثَّل لها في (176):

(175) فاز الطالب المجتهد

(176) [خب[تد[تا [مض فاز ف {الـ طالب الـ مجتهد} منف فا مح]]] بؤجد]
رفع

تُتَّخَذ البنية (176) دخلاً لقواعد إسناد الإعراب حيث تُسْنَد إلى المركَّب «الطالب المجتهد» الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل:

(177) [خب[تد[تا [مض فاز ف {الـ طالب الـ مجتهد} منف فا مح]]] بؤجد]

وتُنقَل، بمقتضى القاعدة (174)، البنية (177) إلى البنية الإعرابية التامَّة التحديد (178) حيث يُنْقَل إسناد الحالة الإعرابية الرفع إلى رأس المركب:

(178) [خب[تد[تا [مض فاز ف {الـ طالب الـ مجتهد} منف فا مح]]] بؤجد]
رفع

2.4.4 ـ صياغة المحمول

يتم صوغ المحمول عن طريق إجراء مجموعة من القواعد يُصطلح على تسميتها «قواعد صياغة المحمول». تضطلع هذه القواعد بنقل المحمول من صورته المجرَّدة إلى صياغة صرفية تامة.

ونشير، بهذا الصدد، إلى أنَّ الصرف، في النحو الوظيفي، صرفان: صرف اشتقاق وصرف «تصريفي». يتموقع النوع الأول من الصرف في مستوى الأساس، في مستوى «قواعد تكوين المحمولات» بصفة أدقّ، حيث يتم اشتقاق محمولات فرعية من محمولات مفترضٍ فيها أنَّها أصول. في هذا المستوى، يتم اشتقاق مفردات مصوغة على أوزان معينة من مفردات مصوغة على أوزان تُعدُّ، حسب معايير معينة، أوزاناً أصولاً، كالأوزان الثلاثة «فعَل» و«فعِل» و«فعُل».

إلاَّ أنَّ هذه القواعد لا تحدِّد الصياغة التامة للمحمول إذ إنَّ الإطار الحملي خَرْجَها يتضمن محمولاً مجرَّداً من الصُّرْفات الدالة على الصيغة والجهة والزمن والمطابقة.

هذه المميزات لا يتم تحديدها إلاَّ في مستوى البنية المكونية بواسطة النوع الثاني من القواعد الصرفية، قواعد الصرف «التصريفي» وبخاصة «قواعد صياغة المحمول».

تتكفَّل قواعد صياغة المحمول انطلاقاً من المعلومات الواردة في البنية الوظيفية حول مخصِّص المحمول الصيغي ـ الجهي ـ الزمني بإعطاء الصيغة الصرفية التامة للمحمول المجرَّد. على أساس هذه المعلومات، يأخذ المحمول الفعل صيغة «الماضي» أو صيغة «المضارع» مجرَّدتين كما في الجملتين (179 أ ـ ب):

(179) أ . باعت هند سيارتها

ب . يكتب خالد كتاباً في النحو

أو مضافاً إليها «فعل مساعد» كما في الجمل (180 أ ـ هـ):

(180) أ . كان خالد يكتب كتاباً في النحو

ب . ما زالت هند تعشق خالداً

جـ. أصبح خالد يدرِّس الرياضيات

د . ظللت أرقب وعدها

هـ . كان خالد قد أتم كتابه في النحو حين طفق يؤلف رواية

وتتكفل قواعد صياغة المحمول، كذلك، بإدماج «الفعل الرابط» في الجمل ذات المحمول غير الفعلي كالجمل التي من قبيل (181 أ ـ د):

(181) أ كان سيبويه نحوياً

ب . ظلت هند واقفة بباب البيت

جـ. أصبح خالد مدرساً للحساب

د . ما زلت منتظراً مجيئها

أفردنا، في مكان آخر[32]، دراسة خاصة لقواعد صياغة المحمول في اللغة العربية وسنقتطف من هذه الدراسة جزءاً نقدمه كنموذج لصوغ هذا النمط من القواعد. لذا، نكتفي، هنا، بإيراد مثال واحد:

بنية الجملة (175)، المتخذة دخلاً لقواعد صياغة المحمول، هي البنية (178) المكرر سوقها هنا للتذكير:

(178) [خب[تد[تا [مض فاز ف {الـ طالب الـ مجتهد} منف فا مح]]] بؤجد]

رفع

طبقاً للمعلومات الواردة في هذه البنية حول مخصِّص المحمول الصيغي ـ الجِهِي ـ الزمني («تدليل»، «تام»، «مض»)، يأخذ المحمول صيغة الماضي مجرَّدة (غير مضاف إليها فعل مساعد) بموجب قاعدة صياغة المحمول (182) فتُنقَل البنية (178) إلى البنية (183):

(32) انظر: كتابنا **من قضايا الرابط في اللغة العربية**.

(182) [تد [تا [ف (س^1 . . . (س^ن]]] ←[ماض ـ φ ف (س^1) . . . (سـ^ن)]

(183) [خب [فاز ف الـ طالبِ الـ مجتهد منف فا مح] بؤجد]
رفع

3.4.4 ـ إدماج مؤشر القوة الإنجازية

بينّا، في مكان آخر[33]، أنَّ المكوِّنات التي تتصدَّر الحَمْل (التي تحتلّ موقع الصدارة المطلقة في الحَمْل) أنماط ثلاثة: مكوّنات حدود ومؤشرات للقوة الإنجازية ومعلقات دوامج.

تنتمي إلى النمط الأول أسماء الاستفهام التي تُعَدُّ، في النحو الوظيفي، حدوداً كباقي الحدود إلاَّ أنَّها تمتاز بأنَّها تحتل، عادة، صدر الحَمْل كما يتبين من الجُمَل (184 أ ـ د):

(184) أ . من تغيَّب اليوم؟
ب . ماذا وهب خالد هنداً؟
جـ . متى ميعادنـا؟
د . كيف تم نقل عمرو إلى الرباط؟

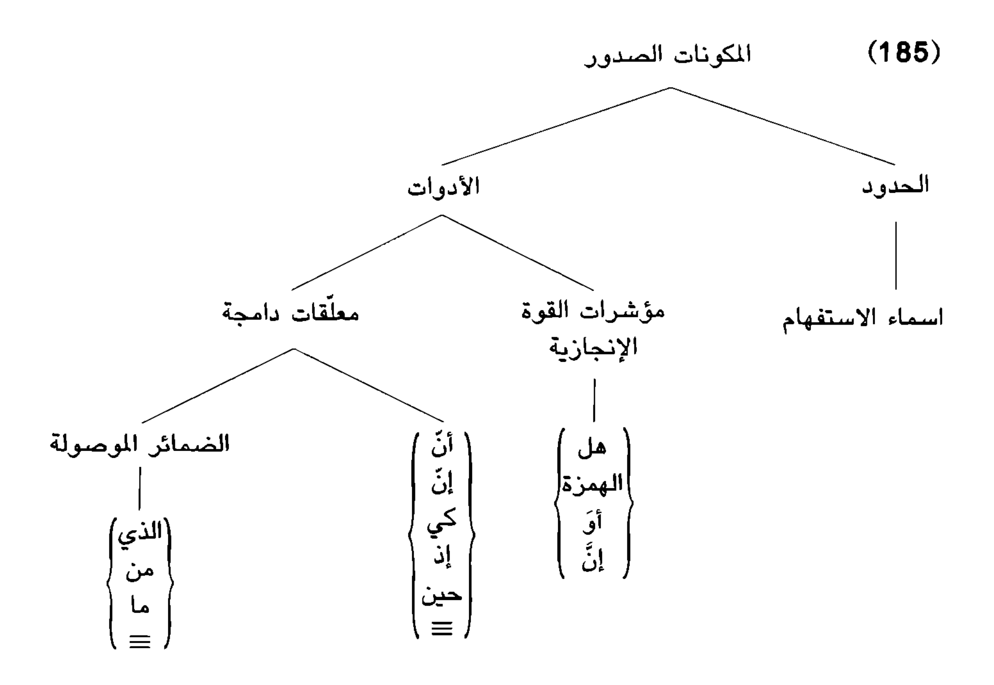
وتنتمي إلى النمط الثاني من المكوّنات الأدوات التي تؤدي وظيفة التأشير للقوة الإنجازية المواكبة للحمل. ويَشمَل هذا النمط، في اللغة العربية، أداتي الاستفهام «الهمزة» و«هل» والأداة الدالة على «الاستفهام الإنكاري» «أوَ» (بفتح الواو) والأداة «إن» (بكسر الهمزة).

أمَّا الأدوات المعلِّقة الدامجة فإنَّها الأدوات التي تستخدم للربط بين جملتين مدمجة ثانيتهما في أولاهما كالأداة «أنَّ» (بفتح الهمزة) والضمائر الموصُولة («الذي»، «ما»، «من» . . .).

يوضِّح هذا التقسيمَ للمكوّنات الصدور في اللغة العربية الرسمُ التالي:

(33) انظر: كتابنا **الجملة المركَّبة في اللغة العربية**.

(185)



فيما يتعلق بأسماء الاستفهام، يتم إدماجها، باعتبارها حدوداً، في المراحل الأولى من اشتقاق الجملة شأنها في ذلك شأن باقي الحدود.

أمَّا الأدوات المؤشرة للقوة الإنجازية والأدوات الدامجة (سواء أكانت ضمائر موصولة أم كانت مجرَّد أدوات) فإنَّ إدماجها يتم، في مرحلة متأخرة من الاشتقاق، عن طريق إجراء إحدى مجموعات القواعد التي تشكِّل نسق «قواعد التعبير».

بما أنَّنا لم نتناول، في هذا العرض الموجز للنحو الوظيفي، الجملة المركَّبة (الجملة التي تتضمن أكثر من حمل واحد)، نكتفي هنا بالحديث عن مسطرة إدماج الأدوات المؤشرة للقوة الإنجازية[34].

استدللنا، في مكان آخر[35]، على أنَّ الوسائط التي تتحكم في التوزيع التكاملي لمؤشرات القوة الإنجازية في اللغة العربية هي الوسائط التالية:

---

(34) انظر: التفاصيل في المرجع السابق.
(35) انظر: **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**.

أ ـ تُظهر الأداة «هل» في الحَمْل ذي القوة الإنجازية الحرفية الاستفهام والحامل باعتباره كُلاً الوظيفة التداولية بؤرة الجديد في حين أنَّ الأداة «الهمزة» تُظهر في الحمل ذي القوة الإنجازية الحرفية الاستفهام والحامل باعتباره كلاً الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة أو المتضمن لِحَدٍّ حامل لهذه الوظيفة.

توضح الأمثلة الآتية الفرق بين استعمالي هاتين الأداتين:

(186) أ . هل قدم خالد؟

ب . * هل قدم خالد أم لا؟

جـ . * هل هنداً عشقتَ؟

(187) أ . أقـدم خالد؟

ب . أقدم خالد أم لا؟

جـ . أهنداً عَشقتَ؟

يتبيَّن من المقارنة بين الجملتين (186 ب ـ ج) والجملتين (187 ب ـ ج) أنَّ «الهمزة» تتصدر حملاً استفهامياً مسندة إليه بِرُمَّته بؤرة المقابلة أو حملاً استفهامياً مسندة إلى أحد حدوده هذه الوظيفة في حين أن تصدر «هل» لهذين الضربين من الحدود ممتنع كما يدل على ذلك لحن الجملتين (186 ب ـ ج).

بناءً على هذا الفرق في الاستعمال اقترحنا صوغ قاعدتي إدماج هاتين الأداتين على النحو التالي:

(188) إدمـاج «هل»:

دَخْل: [سهـ [φ (س^{1}) . . . (س^{ن})] بؤجد]

خَرْج: [هل [φ (س^{1}) . . . (س^{ن})] بؤجد]

(189) إدمـاج «الهمزة»:

دَخْل: أ. [سهـ [φ (س^{1}) . . . (س^{ن})] بؤمقا]

ب. [سهـ [φ . . . (س ع) بؤمقا. . .]]

خَرْج: أ. [أ [φ] (س^{1}) . . . (س^{ن})] بؤمقا]
ب. [أ [φ] . . . (س ع) بؤمقا. . .]]

ولنمثل لذلك بالجملتين (186 أ) و(187 ج) السالف إيرادهما. البنيتان اللتان تُخلِّفان هاتين الجملتين هما البنيتان (190) و(191) بالتوالي:

(190) [سهـ [قدم ف خالد منف فا مح بؤجد]
رفع

(191) [سهـ [عشق ف {ت} {هند} متق مف بؤمقا]]
نصب

تُنقل البنية (190) إلى البنية (192) بواسطة إجراء القاعدة (188) في حين تنقل البنية (191) إلى البنية (192) بمقتضى القاعدة (189):

(192) [هل [قدِمَ ف {خالد} منف فا مح] بؤجد]

(193) [أ [عشق ف {ت} {هند} متق مف بؤمقا]]

ب ـ تتصدر الأداة «أوَ» الحَمْلَ الذي تواكبه قوتان إنجازيتان اثنتان: القوة الإنجازية الحرفية الاستفهام والقوة الإنجازية المستلزمَة الإنكار. ويدل على استلزام الجملة المصدرة ب «أوَ» للإنكار امتناع تعقيبها بجملة نافية لمضمونها كما هو شأن الجمل الدَّالّة على الاستفهام الصِّرف:

(194) أ أوَ خَرَجَ خالد؟!
ب. * أوَ خَرَجَ خالد أم لا؟!
جـ. * أوَ خَرَجَ خالد أم لم يخرج؟!

(195) أ . أخرج خالـد؟
ب. أخرج خالد أم لا؟
جـ. أخرج خالد أم لم يخرج؟

بناءً على هذا، نقترح صوغ قاعدة إدماج هذه الأداة بالشكل التالي:

(196) إدمـاج «أوَ»:

دَخْل: أ. [سهـ [نك [φ (س^{1}) . . . (س^{ن})] بؤمقا]]

ب. [سهـ [نك [φ . . . (س ع) بؤمقا . . .]]

خَرْج: أ. [أوَ [φ (س^{1}) . . . (س^{ن})] بؤمقا]]

ب. [أوَ [φ . . . (س ع) بؤمقا . . .]]

إذا قارنَّا بين القاعدة (196) والقاعدة (189) وجدنا أنَّ الفرق بين الأداة الهمزة والأداة «أوَ» كامن في أنَّ الأولى تظهر في حمل دالٌ على استفهام صِرف (أو على استفهام مستلزم لقوة إنجازية أخرى) في حين أنَّ الثانية لا تظهر إلاً في حَمْل استفهامي مستلزم وجوباً لإنكار.

بمقتضى القاعدة (196)، تُنقَل البنية (197) المخلِّفة للجملة (194 أ)، مثلاً، إلى البنية (198) حيث تُدمَج الأداة «أوَ» في محل مخصِّص الحمل المركّب «سهـ نك»:

(197) [سهـ [نك [خرج ف خالد منف فا مح] بؤمقا]]
رفع

(198) [أوَ [خرج ف خالد منف فا مح] بؤمقا]
رفع

ج ـ تظهر الأداة «إنَّ» (بكسر الهمزة) في صدر حَمْل خبري مُسنَدةٍ إليه برُمَّته الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة كما هو شأن الحَمْل في الجملة (200) الواردة جواباً تصحيحياً (أو توكيدياً) للجملة (199):

(199) لم يسافر عمرو

(200) إنَّ عَمْراً مسافر

شرطان اثنان، إذن، يتحكَّمان في إدماج هذه الأداة: كون القوة الإنجازية الحرفية المواكبة للحمل القوة الإنجازية الإخبار وكون الحمل مسندةً إليه الوظيفة بؤرة المقابلة. على هذا الأساس، يمكن صوغ قاعدة إدماج الأداة «إنَّ» على النحو التالي:

(201) إدماج «إنَّ»:

دَخْل: [خب (س^{1}) . . . (س^{ن})] بؤمقا]

خَرْج: [إن [(س^{1}) . . . (س^{ن})] بؤمقا. . .]

بموجب هذه القاعدة تُنْقَل البنية (202) إلى البنية (203) التي تتحقق فيما بعد في شكل الجملة (200):

(202) [خب [مسافر ص {عمرو} منف فا مح] بؤمقا]]

رفع

(203) [إنَّ [مسافر ص {عَمرو} منف فا مح] بؤمقا]

رفع

بعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية، تصبح البنية متضمنة لجميع مكوّناتها. إلاّ أنَّ هذه المكوِّنات تَظَلُّ غير مرتبة الأمر الذي يقتضي إجراء مجموعة أخرى من قواعد التعبير، «قواعد المَوْقَعة».

4.4.4 ـ مَوْقعة المكوّنات

تتفاعل، في تحديد رتبة المكوِّنات، حسب النحو الوظيفي، الوسائط الثلاث التالية: الوظائف التركيبية (بالنسبة للغات التي يستلزِم وصفها استخدام هذا الضرب من الوظائف) والوظائف التداولية ودرجة التعقيد المقولي للمكوّنات.

الفكرة الأساسية التي تخلّف نظرية ترتيب المكوّنات داخل جمل اللغات الطبيعية، في النحو الوظيفي، هي أنَّ الترتيب ناتج عن التفاعل القائم بين ثلاثة اتجاهات (أو نزوعات):

1 ـ نزوع المكوّنات الحاملة للوظائف نفسها إلى احتلال المواقع نفسها.

2 ـ ونزوع بعض المكوّنات إلى احتلال الموقع الصدر في الحمل (الأدوات المؤشرة للقوة الإنجازية والأدوات الدَّامجة والمكوّنات المحاور والبُؤَر).

3 ـ ونزوع المكوّنات الأكثر تعقيداً إلى التأخُر عن المكوِّنات الأقل تعقيداً حيث ينزع المركب الاسمي إلى أن يتأخَّر عن الضمير وحيث تنزع الجملة المدمجة إلى أن تلي المركب الاسمي، مثلاً.

بناءً على هذه الاتجاهات، يقترح النحو الوظيفي بنية رتبية عامة تعكس ترتيب المكوّنات في جمل اللغات الطبيعية طبقاً لوظائفها التركيبية والتداولية. وصيغت هذه البنية الرتبية العامة على النحو التالي:

(204) م^2، م^1 (ف) فا (ف) مف (ف)، م^3

المواقع في البنية (204) صنفان: مواقع داخلية (م^1 وف وفا ومف) وموقعان خارجيان (م^2 وم^3). يُخصَّص الموقع م^1 للأدوات الصدور أو للمكونين المحور والبؤرة في حين تُخصَّص المواقع الثلاثة ف وفا ومف للفعل والفاعل والمفعول بالتوالي.

أمّا الموقعان م^2 وم^3 فإنّهما يخصّصان للمكوّنين الخارجين عن الحمل، المكوّن المبتدأ والمكوّن الذيل.

وتكيّف مختلف اللغات الطبيعية هذه البنية الموقعية العامة طبقاً لمعطياتها وخصائصها. فالبنية الموقعية الواردة بالنسبة للغتين الإنكليزية والفرنسية، مثلاً، هي البنية (205):

(205) م^2، م^1 فا ف مف، م^3

أمّا بنية اللغة الهنغارية التي ثبت أنَّ وصفها لا يستلزم استخدام الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، فهي البنية (206):

(206) م^2، م^1 م^0 ف ص، م^3

حيث م^1 وم^0 موقعان مخصَّصان للمكوِّن المحور والمكوّن البؤرة بالتوالي.

فيما يخص اللغة العربية، استدللنا، في مكان آخر[36]، على أنَّ البنية الموقعية التي تترتب المكوّنات طبقاً لها في الجملة الفعلية هي البنية (207):

(207) م^4، م^2، م^1 م^0 ف (م آ) فا مف ص، م^3

تخصّص المواقع الخارجية الثلاثة (م^4 وم^2 وم^3) للمكوّنات «المنادى» و«المبتدأ» و«الذيل». ويخصَّص الموقع الصدر في الحمل (م^1) للأدوات والمؤشرة

(36) انظر: **الوظائف التداولية في اللغة العربية** و **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**.

للقوة الإنجازية أو المعلّقات الدامجة ويخصّصُ الموقع الصدر الثاني (م^{0}) للمكوّن اسم الاستفهام أو للمكوّن المحور أو للمكوّن بؤرة المقابلة. ويخصص الموقع الخاص م آ للمكون المحور.

وتحتلّ الموقع ف وفا ومف المكوّناتُ الفعل والفاعل والمفعول بالتوالي. أمَّا الموقع ص فتحتله المكوّنات التي لا وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية لها.

وقد اقترحنا، في السياق نفسه، قواعد موقّعة صغناها كما يلي:

(208) مؤشر القوة/ معلّق دامج ← م^{1}

(209) ؟ اسم/ مح / بؤمقا ← م^{0}

(210) مح ← م آ

(211) أ . فعل ← ف

ب . فاعل ← فا

جـ. مفعول ← مف

د . المكوّنات ص ← ص

حيث يُقرَأ السهم (←): «يتموقع في».

بمقتضى القاعدة (208)، يحتل الموقعَ م^{1} مؤشّرُ القوة الإنجازية كما في الجمل (212 أ ـ ج):

(212) أ . هل تصلي لأجلي؟!

ب . أسافرت هند إلى الجنوب؟

جـ. إنَّ هنداً راحلة غداً

أو المعلّق الدامج كما في الجملتين (213 أ ـ ب):

(213) أ . سرّني أن حضرت هند الحفل

ب . حضر من كنا ننتظر قدومه

وبمقتضى القاعدة (209) يحتل الموقعَ م^{0} اسم استفهام أو مكون محور أو مكون بؤرة مقابلة كما هو شأن المكوّنات «أين» و«في الشارع» و«رقية» في الجُمَل (214 أ ـ ج):

(214) أ أين ذهبت زينب؟

ب . في الشارع قابلت أصدقاء قدامى

جـ. رقَيةَ أحب قيس (بنبر «رقية»)

ويحتل بموجب القاعدة (210) الموقع م آ المكون المحور كما في الجمل (215 أ ـ ج):

(215) أ . قتل الخارجي زيـد

ب . متى قتل الخارجي زيد؟

جـ. البارَحة قتل الخارجي زيد (بنبر «البارحة»)

وتضبط القواعد (211 أ ـ ج) موقعة المكوّنات الفعل والفاعل والمفعول كما في الجملة التالية:

(216) أحب قيس رقيّة

أمَّا القاعدة (211 د) فتضبط مَوْقَعَة المكوّنات غير الحاملة لوظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية تخولها احتلال موقع خاص. بموجب هذه القاعدة، تتموقع المكوّنات ذات هذه الخاصية في الموقع ص، أي الموقع الموالي لموقع المفعول أو لموقع الفاعل كما يتبين من الجُمَل (217 أ ـ ج):

(217) أ . غادرت هند الرباط البارحة

ب . ساكنت هند زينب سنين طويلة

جـ. سيسافر خالد إلى مراكش غداً

ولنمثل لإجراء هذه القواعد على بنية غير مرتبة بالجملة التالية:

(218) أمساء قابل هنداً خالد؟

البنية دخل قواعد الموقعة هي البنية (219):

(219) [أ[قابل ف {خالد} منف فا بؤجد {هنداً} متق مف مح {مساء} زم بؤمقا]]

تحتل الأداة مؤشر القوة الإنجازية «الهمزة» الموقع م[1] بموجب القاعدة (208)، على اعتبار أنَّ اللغة العربية من اللغات ذات المجال البعدي التي تُصَدِّر مؤشّرات القوة الإنجازية والمعلّقات الدامجة، على عكس اللغات ذات المجال القبلي التي تحتل فيها هذه الأدوات الموقع الأخير في الحَمْل.

ويحتل المكون «مساء» الموقع م^0 على أساس وظيفته التداولية (بؤرة المقابلة) بموجب القاعدة (209).

ويحتل المكون «هنداً» الموقع م آ نظراً لوظيفته التداولية (المحور) طبقاً للقاعدة (210). أمَّا المكونان الفعل («قابل») والفاعل («خالد») فإنَّهما يتموقعان في الموقع ف والموقع فا بمقتضى قاعدتي الموقعة (211 أ ـ ب).

ونشير إلى أنَّ قواعد الموقعة تخضع إلى القيد الذي أسميناه «قيد أحادية الموقعة» وصغناه كما يلي:

(220) قيد أحادية الموقعة:

«لا يحتل الموقعَ الواحد أكثر من مكوّن واحد»

يمتنع، بموجب هذا القيد أن يحتل الموقع الواحد أكثر من مكوّن واحد كما يدل على ذلك لحن الجُمَل التالية، مثلاً، حيث احتل الموقعَ م^0 مكون محور ومكون بؤرة مقابلة ومكون محور واسم استفهام ومكون بؤرة مقابلة واسم استفهام بالتوالي:

(221) أ . * في الشارع البارحَة قابل خالد هنداً (بنبر «البارحة»)

ب . * متى في الشارع قابل خالد هنداً؟

جـ . * أين البارحَة قابل خالد هنداً؟ (بنبر «البارحة»)

تقدم أنَّ مَنِ العوامل التي تحكم ترتيب المكوّنات داخل جمل اللغات الطبيعية عامل «التعقيد المقولي» كما تقدم أنَّ هذا العامل يقضي بأن تتأخَّر المكوّنات الأكثر تعقيداً عن المقولات الأقل تعقيداً.

بناءً على هذه الملاحظة العامة، اقترح دِكْ صوغ مبدأ «رتبة المكوّنات المفضلة المستقلة عن اللغات» على النحو التالي:

(222) مبدأ «رتبة المكوِّنات المفضّلة المستقلة عن اللغات»:

(I) ضمير متصل > ضمير منفصل > مركّب اسمي > مركّب حرفي > فعل > مركّب اسمي > مركّب حرفي > جملة مدمجة.

(II) أ ـ بالنسبة لكل مقولة س، س < ح س

ب ـ بالنسبة لكل مقولة س، س < س وس

جـ ـ بالنسبة لكل مقولتين س وص، س < س (ص)

يستنتَج، بوجه عام، من صياغة المبدأ (222) أنَّ أقلّ المقولات تعقيداً تنزع إلى احتلال الرتب الأولى في الجملة في حين أنَّ المقولات المعقدة تنزع إلى التأُخر حيث إنَّ أكثر هذه المقولات تعقيداً، الجملة، تُفَضِّل موقعتها في الرتبة الأخيرة.

من الأمثلة الدالَّة، في اللغة العربية، على ورود هذا المبدأ الجملُ التالية:

(223) أ . سَرَّ زينب أنَّ عمراً انتقل من مراكش إلى الرباط

ب . ؟؟؟ سَرَّ أنَّ عمراً انتقل من مراكش إلى الرباط زينب

(224) أ . قابل هنداً الرجل الذي كلمناه أمس

ب . ؟؟؟ قابل الرجل الذي كلمناه أمس هنداً

ملحوظة

دُرِج، في النحو الوظيفي (وفي الأنحاء الأخرى بصفة عامة)، على اعتبار الوظائف الدلالية غير مؤثرة في ترتيب المكوّنات. لهذا الاعتبار، خُصِّص الموقع ص للمكوّنات التي لا تحمل إلاَّ وظيفة دلالية.

وقد بينَّا، في مكان آخر[37]، أنَّ الوظائف الدلالية تُسْهِم في تحديد رتبة المكوّنات التي لا وظيفة تركيبية لها ولا وظيفة تداولية. واقترحنا، بناءً على ذلك، اعتبار ص حيّزاً موقعياً يتضمن مواقع متعدِّدة تحتلها المكوّنات غير الوجهية (المكوّنات غير الفاعل والمفعول) طبقاً لسُلَّمية الوظائف الدلالية التالية:

(37) انظر: **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنية.**

(225) منفّذ > مستقبِل > متقبّل > حدث > زمان > مكان > حال > علة > مصاحب

إذا صح ورود فرضية تأثير الوظائف الدلالية في ترتيب المكوِّنات كان التفاعل بين أنواع الوظائف الثلاثة في تحديد المواقع كما هو موضَّح في «سُلَّمية تحديد المواقع» (226):

(226) سُلَّمية تحديد المواقع:

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية

5.4.4 ـ إسناد النبر والتنغيم

تشكِّل البنية المرتبة دخلاً للمجموعة الأخيرة من قواعد التعبير التي يتم بواسطتها استكمال بناء البنية المكوِّنيَّة. هذه المجموعة من القواعد تضطلع بإسناد النبر والتنغيم.

لم يحظَ هذا القطاع من القواعد بما حظيت به القطاعات الأخرى من الدرس والتوضيح والصورنة. لهذا، نكتفي هنا بإيراد الفكرتين الأساسيتين القائم عليهما إسناد النبر والتنغيم في النحو الوظيفي.

أ ـ يُسْنَد «النبر المركزي» في الجملة إلى المكون الحامل للوظيفة التداولية البؤرة سواء أكان حاملاً لبؤرة الجديد أم كان حاملاً لبؤرة المقابلة.

أياً كان تصور قاعدة إسناد النبر، في إطار النحو الوظيفي، يجب أن تكون هذه المعلومة (كون المكوّن المعني بالأمر حاملاً للوظيفة البؤرة) متوفرة في البنية الدَّخْل.

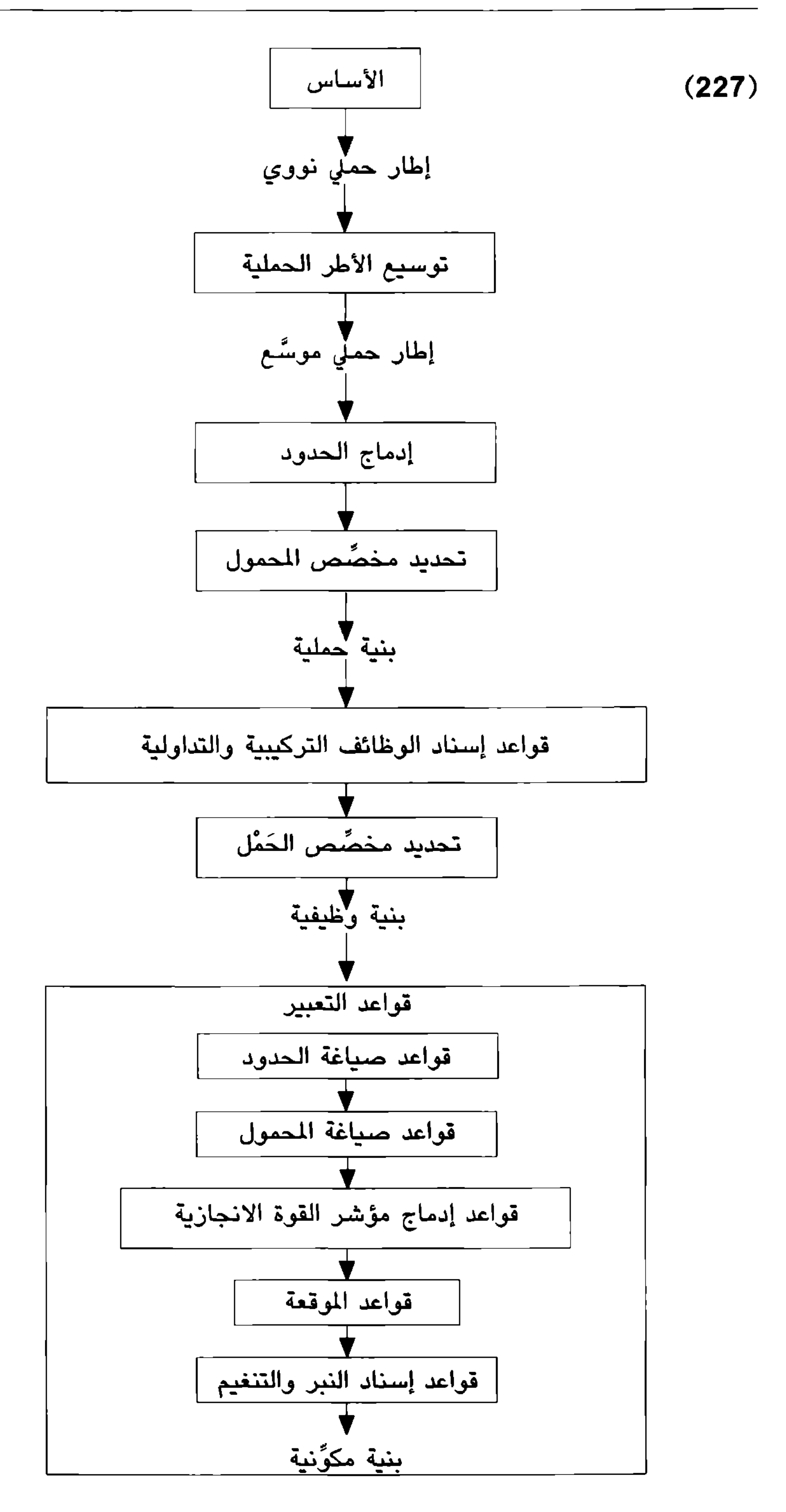
ب ـ أشرنا سابقاً إلى أنَّ ما يحدِّد تنغيم الجملة القوة الإنجازية الحرفية أو القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة معاً.

على هذا الأساس، تُجرَى قاعدة إسناد التنغيم وَفقاً لمخصِّص الحمل أي لمؤشِّر قوته الإنجازية أو لمؤشِّرَي قوتيه الإنجازيتين.

بإجراء قاعِدَتي إسناد النبر والتنغيم، نحصل على بنية مكوِّنية تامة التحديد يمكن أن تُشَكِّل دخلاً للقواعد الصوتية التي تنقلها إلى جملة محقَّقة.

وفي الرسم التالي توضيح للبنية العامة للنحو الوظيفي وأهم المراحل التي يمر بها اشتقاق الجُملة في هذا النحو:

(227)


الأساس
إطار حملي نووي
توسيع الأطر الحملية
إطار حملي موسَّع
إدماج الحدود
تحديد مخصِّص المحمول
بنية حملية
قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية
تحديد مخصِّص الحَمْل
بنية وظيفية
قواعد التعبير
قواعد صياغة الحدود
قواعد صياغة المحمول
قواعد إدماج مؤشر القوة الانجازية
قواعد الموقعة
قواعد إسناد النبر والتنغيم
بنية مكوِّنية

الفصل الرابع

نماذج من التحليلات الوظيفية

مدخل

تناولت الأنحاء الوظيفية التي عرضناها في الفصل السابق مُختلَف ظواهر اللغات الطبيعية على أساس مبدأ تحديد وظيفة التواصل للخصائص البنيوية.

وَنُقدِّم، في هذا الفصل، عيّنَاتٍ للتحليلات المقترحَة في إطار النحو الوظيفي. ونظراً للهدف المتوخّى من هذا الكتاب، نقتصر على تقديم ما اقترحناه لرصد ظواهر اللغة العربية وبعض من دوارجها مصنِّفين هذه التحليلات أصنافاً ثلاثة: تحليلات معجمية انصبَّت أساساً على ظاهرة اشتقاق المحمولات الفعلية وتحليلات تركيبية تناولنا فيها خصائص المكوّنين الفاعل والمفعول وخصائص الجمل الرابطية وخصائص الجُمَل المركَّبة وتحليلات تداولية عالجنا فيها، من منظور وظيفي، ظواهر عددناها مركزية كظاهرة العطف والاستفهام كما حاولنا فيها رصد خصائص التراكيب المبتدئية والتراكيب الذيلية.

سيكون عرضنا لهذه التحليلات عرضاً مقتضباً، باعتبارها أمثلة، ونحيل القارىء الراغب في الاطلاع على التفاصيل على المراجع التي أفردنا فيها دراسة لكل من الظواهر المعالجة[1].

---

(1) تفاصيل دراسة هذه الظواهر في كتبنا **الوظائف التداولية في اللغة العربية** و **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي** و **من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية** و **قضايا معجمية** و **من قضايا الرابط في اللغة العربية** و **الجملة المركبة في اللغة العربية**.

1. تحليلات معجمية

1.1 ـ الاشتقاق في اللغة العربية

يتم تكوين المفردات، في اللغة العربية، كما هو معلوم، بواسطة قولبة جذر يتألف من ثلاثة أصوات ساكنة في وزن من الأوزان. فانطلاقاً من الجذر «ك. ت. ب.» نَحْصُل على المفردات «كتبَ» و«كُتِب» و«كاتب» و«مكتوب» و«كتابة» و«مَكتب» عن طريق قولبة هذا الجذر في الأوزان «فعَل» و«فُعِل» و«فاعل» و«مفعول» و«فِعالة» و«مَفعَل»، بالتوالي، كما يوضح ذلك الرسم التالي:

(1) «ك. ت. ب»

الوزن		المفردة
فعَل	←	كَتَب
فُعِل	←	كُتِب
فاعل	←	كاتب
مفعول	←	مكتوب
فِعالة	←	كِتابة
مفعل	←	مَكتب

المفردات المكوَّنة طبقاً لهذه المسطرة صنفان: مفردات أصول ومفردات مشتقَّة. ويُمَيَّز بين هذين الصنفين من المفردات على النحو التالي:

أ ـ تُتعَلَّم المفرداتُ الأصول تعلُّماً قبل استعمالها في حين أنَّ المفردات المشتقّة تتكوَّن بواسطة تطبيق قواعد اشتقاقية منتجة تزامنياً.

ب ـ المفردات الأصول هي المفردات الأبسط من حيث معناها أي أنَّها المفردات الدّالة على أقرب معنى بالنسبة للمعنى النووي الدالّ عليه الجذر.

جـ ـ المفرداتُ الأصول هي المفردات الأبسط مبنى أي المفردات المصوغة على الأوزان الأقل تعقيداً.

د ـ المفردات الأصول مفردات لا يمكن أن تُرَدَّ إلى مفردات أخرى يمكن اعتبارها أصولاً لها.

بناءً على هذه المعايير الأربعة، اقترحنا أنَّ المفردات التي يمكن عدُّها، في اللغة العربية، مفردات أصولاً هي المفردات المصوغة على الأوزان الفعلية الثلاثة «فعَل» و«فعِل» و«فَعُل». هذه المفردات، تُعَدُّ، إذن، مصادرَ اشتقاق جميع المفردات الأخرى سواء الأفعال منها أم الأسماء أم الصفات.

ويُمَثَّل للمفردة الأصل كما يمثل للمفردة المشتقّة في شكل إطار حملي يحدِّد الخصائص الآتية: (أ) صورة المحمول ومقولته التركيبية و(ب) عدد محلات موضوعاته و(ج) الوظائف الدلالية التي تأخذها محلات الموضوعات بالنظر إلى الواقعة الدال عليها المحمول و(د) قيود التوارد التي يفرضها المحمول على محلات الموضوعات. مثال ذلك الإطاران الحمليان (2) و(3) اللذان يشكّلان المدخلين المعجميين للفعلين «نام» و«أنام»:

(2) نام ف (س^1: حي (س^1)) متض

(3) أنام ف (س^1) منف (س$_2$: حي (س^2)) متق

2.1 ـ الاشتقاق المباشر/ الاشتقاق غير المباشر

تُعَدُّ، كما تقدَّم، المفرداتُ الفعلية المصوغة على الأوزان الثلاثة «فعَل» و«فعِل» و«فعُل» المفردات الأصول التي تشكل مصادر اشتقاق المفردات الأخرى أفعالاً وأسماء وصفات. إلاَّ أنَّه يلاحَظ أنَّ المفردات المشتقّة ذاتها يمكن أن تكون مصدر اشتقاق لمفردات أخرى. فالأفعال المصوغة على وزن «فعَّل» مثلاً، تُعَدّ مشتقّة من الأفعال الأصول المصوغة على أحد الأوزان الثلاثة وهي تشكِّل مصدر اشتقاق بالنسبة للأفعال المصوغة على وزن «تفعَّل» كما يوضح ذلك الرسم التالي حيث α = الجذر:

(4)

$$\alpha \begin{Bmatrix} \text{فعَل} \\ \text{فعِل} \\ \text{فعُل} \end{Bmatrix} \longrightarrow \alpha \begin{Bmatrix} \text{فعَّل} \end{Bmatrix} \longrightarrow \alpha \begin{Bmatrix} \text{تفعَّل} \end{Bmatrix}$$

ويَصدُق ذلك على الأفعَال المصوغة على الوزن «فاعل» المشتقّة من أحد الأفعال الأصول والتي تكون، في الوقت ذاته، أصلاً بالنسبة للأفعال المصوغة على الوزن «تفاعل»:

(5)

α {فعَل / فعِل / فعُل} ⟵ α {فاعَل} ⟵ α {تفاعَل}

بواسطة المسطرة الاشتقاقية الموضحة في الرسمين (4) و(5) يتم اشتقاق الفعل «كسَّر» من الفعل «كسَر» والفعل «تكسَّر» من الفعل «كسَّر» في حين يتم اشتقاق الفعل «قاتل» من الفعل «قتل» والفعل «تقاتل» من الفعل «قاتل»:

(6) أ كسر الطفل الزجاج

ب. كسَّر الطفل الزجاج

جـ. تكسَّر الزجاج

(7) أ قتل خالد بكراً

ب. قاتل خالد بكراً

جـ. تقاتل خالد وبكر

يُستخلص من هذه الملاحظات أنَّ النسق الاشتقاقي في اللغة العربية عبارة عن «سلسلة اشتقاقية» تتألف من مفردات ذات أصليَّة مطلقة (المفردات الفعلية المصوغة على أحد الأوزان «فعَل» و«فعِل» و«فعُل») ومفردات مشتقّة من المفردات الأصول تشكِّل، في الوقت نفسه، أصولاً بالنسبة لمفردات مشتقّة أخرى.

3.1 ـ من خصائص النسق الاشتقاقي في اللغة العربية

يتميز النسق الاشتقاقي، في اللغة العربية، بالإضافة إلى الخاصية المشار إليها أعلاه (كونه عبارة عن سلسلة اشتقاقية) بمجموعة من الخصائص. من أهم هذه الخصائص:

أ ـ اشتراك الأوزان.

ب ـ ترادفها.

جـ ـ تضمُّن السلسلة الاشتقاقية لثغرات.

1.3.1 ـ اشتراك الأوزان

نقصد بالاشتراك ظاهرة ورود المبنى نفسه للدلالة على معانٍ متعددة. فيما يتعلق بالأوزان، يلاحَظ أنَّ الوزن نفسه يُستخدم للدلالة على معانٍ متباينة كما هو شأن الأوزان التالية:

أ ـ يرد الوزن «أفعَل» للدلالة على «التعليل» (أو «الجعل») و«التعريض» و«الدخول في المكان» و«الدخول في الزمان» كما يتبين من الجمل التالية:

(8) أ . أشربت زينب هنداً شاياً

ب . أباع خالد سيارته

جـ. أعـرق القـوم

د . أمسى الضيوف

ب ـ ويرد الوزن «انفعل» للدلالة على «الانعكاس» كمَا يرد للدلالة على «المطاوعة»:

(9) أ . انسحب خالد من الاجتماع

ب . انكسر زجاج النافذة

ج . ويرد الوزن «تفاعل» للدلالة على «العكسية» كما يرد دالاً على «التظاهر» أو «الاجتهاد»:

(10) أ . تقاتلت القبيلتان

ب . تعاظم عمرو بعد أن نُشِر له ديوان شعر

جـ. تدانت هند من الماء

2.3.1 ـ ترادف الأوزان

في مقابل ظاهرة الاشتراك نجد ظاهرة الترادف الوزني حيث يُعبَّر عن المعنى نفسه بواسطة أوزان مختلفة.

وهذه أمثلة للمعنى الواحد يُدَلُّ عليه بأوزان متعددة:

أ ـ يُشاطِر الوزنُ «فعَّل» الوزنَ «أفعَل» بعضاً من معانيه إذ يرد دالاً كذلك على «التعليل» و«الدخول في المكان» و«الدخول في الزمان»:

(11) أ . شرَّبت زينب هنداً شاياً

ب . عـرَّق القـوم

جـ. مسَّى الضيوف

ب ـ ويرد الوزنان «فاعل» و«تفاعل» معاً للدلالة على «المشاركة»:

(12) أ . لاكم خالد عمراً

ب . تلاكم خالد وعمرو

جـ. ويشاطر الوزن «انفعل» الوزنَ «تفعَّل» الدلالة على «المطاوعة»:

(13) أ . انكسر الكرسي

ب . تكسَّر الكرسي

3.3.1 ـ «الثغرات»

نقصد بالثغرات الاشتقاقية، في هذا السياق، الحلقات الفارغة التي تتضمنها سلسلة اشتقاقية ما.

يمكن أن تتضمَّن السلسلة الاشتقاقية ثغرة في مستوى إحدى المفردات المشتقّة أو في مستوى المفردة الأصل ذاتها.

أ ـ تتضمن السلسلة الاشتقاقية ذات الجذر «ك.ت.ب» في مستوى المفردة المشتقّة المصوغة على الوزن «أفعَل» الدالة على التعليل:

(14) أ كتب عمرو الرسالة

ب . * أكتبتُ عمراً الرسالة

وتتضمن السلسلة الاشتقاقية نفسها ثغرة في مستوى المفردة المشتقّة المصوغة على وزن «تفعَّل» إذ لا وجود في الاستعمال للفعل «تكتَّب».

ب ـ وتوجَد ثغرةٌ في مستوى المفردة مصدر الاشتقاق في السلسلة الاشتقاقية

ذات الجذر «ك.ل.م» إذ لا نجد، في الاستعمال، مفردة أصْلاً مصوغة على الوزن «فعَل» أو الوزن «فعِل» أو الوزن «فعُل» من هذا الجذر.

في هذه الحالات، تعمَد السلسلة الاشتقاقية إلى إحدى المفردات المشتقّة فتجعلها أصلاً، أي مصدراً للاشتقاق.

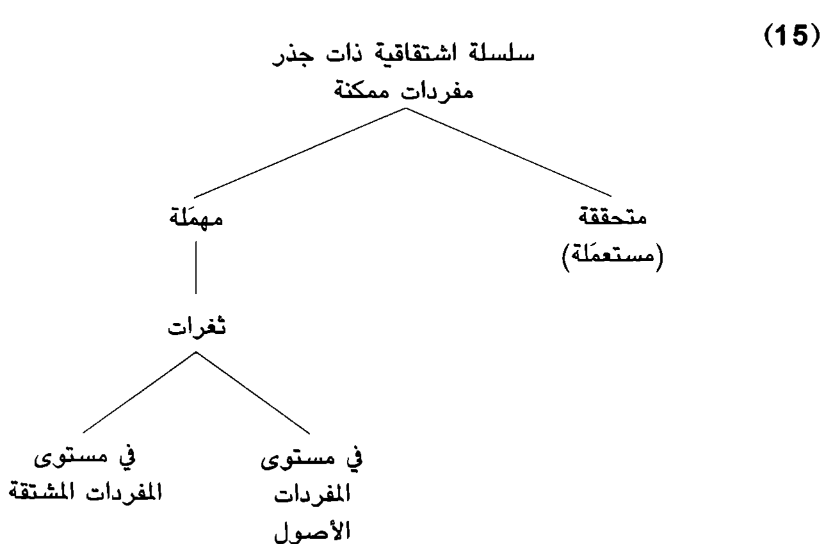
فبالنسبة للسلسلة الاشتقاقية ذات الجذر «ك.ل.م.»، يُعوِّض الفعل الأصل غير المستعمَل («* كلَم»، «كلِم»، «* كلُم») بالفعل المشتقّ المصوغ على الوزن «فعَّل» الذي يصبح مصدر اشتقاق في هذه السلسلة الاشتقاقية.

ونشير بهذا الصدد، إلى أنَّه يدخل في ما أسميناه بظاهرة الثغرات كل ما ورد في كتب النحو القديمة حول «المصادر التي لا فعل لها» و«الأفعال التي لا مصدر لها».

ويمكن تفسير ظاهرة الثغرات هذه بإرجاعها إلى سببين رئيسيين اثنين: «الإهمال» و«تداخل السلاسل الاشتقاقية».

تُشَكِّل كل سلسلة اشتقاقية نسقاً من «المفردات الممكنة» يتحقق منها في سانكرونية ما قسطٌ معيَّن بينما يَظَل القسطُ الآخر في مجال ما سُمِّي قديماً «المهمَل». وقد تظل «مهملة» إمَّا مفردةٌ أصلٌ أو مفردة (أو مفردات) مشتقَّة كما هو الشأن بالنسبة للمفردة «* كلَم» والمفردتين «* أكتب» و«* تَكَتَّب» بالتوالي. لتوضيح مفهوم الإهمال نقترح الرسم التالي:

(15)



John

ليس من النادر أن يقع تداخل بين السلاسل الاشتقاقية نظراً لما سبقت الإشارة إليه من اشتراك وترادف الأوزان.

وينتج عن هذا التداخل أنَّ وزناً ما من الأوزان تستأثر به سلسلة اشتقاقية ما بحيث يصبح من المتعذر استخدامُه في سلسلة اشتقاقية أخرى. مثال ذلك الوزن «أفعَل» الذي يمتنع استعماله لاشتقاق فعل عِلِّي من الجذر «ر. ح. ل.» إذ إنَّه مستخدم للدلالة على «كثرة الرواحل»:

(16) أ . رحَل الضيوف هذا الصباح

ب . رحَّل عمرو الضيوف هذا الصباح

جـ. * أرْحَل عمرو الضيوف هذا الصباح

(17) أرْحَل شيخ القبيلة هذه السنة

4.1 ـ المعجم/ قواعد تكوين المحمولات

طبقاً للتمييز بين المفردات الأصول والمفردات المشتقّة ينقسم المكوّن «الأساس» في النحو الوظيفي، كما تقدم، إلى مكوّنين اثنين: معجم وقواعد تكوين.

يُمَثَّل للمفردات الأصول في المعجم في شكل أُطُرٍ حَمْلية في حين تضطلع قواعد تكوين المحمولات باشتقاق المحمولات غير الأصول من المفردات الأصول. فيما يخص اللغة العربية، يُمَثَّل في المعجم للمفردات الأصول التي هي الأفعال المصوغة على أحد الأوزان الثلاثة «فعَل» و«فعِل» و«فعُل» مضافة إليها جميع المفردات الدَّالة على الذوات («رجل»، «فرس»، «شجرة»...). ويكون التمثيل للمفردة الأصل في شكل إطار حَمْلي من قبيل الإطار الحملي (18) الذي يُشَكِّل المدخل المعجمي للفعل الأصل «أكل»:

(18) أ.ك.ل. فعَل ف (س$_1$: حي (س$_1$)) منف (س$_2$: مأكول (س$_2$)) متق

أمَّا المفردات غير الأصول فيتم اشتقاقها عن طريق إجراء قاعدة من قواعد تكوين المحمولات كقاعدة تكوين المحمولات العِلِّية وقاعدة تكوين المحمولات الانعكاسية وقاعدة تكوين المحمولات الدَّالّة على المشاركة وغيرها.

وتربط قاعدة تكوين المحمولات بين إطارين حَمْليين، إطار حَمْلي أصل يشَكِّل دَخْلَها وإطار حملي مشتقّ يشكِّل خَرْجَها كما يتبين من الصورة العامة التالية:

(19) قاعدة تكوين المحمولات (صورة، عامة):

دَخْل: α {فعَل، فعِل، فعُل} ف (س^{1}) ... (س^{ن})

خَرْج: α {β} Ω (س^{1}) ... (س^{ن})

حيث α = جذر وβ = وزن (فعلي أو اسمي أو صفي) وΩ = مقولة تركيبية (فعل، اسم، صفة).

أشرنا حين العرض لمفهوم قاعدة التكوين في النحو الوظيفي إلى أنَّه لا تُعَدُّ قاعدةَ تكوين إلاّ القاعدة «المنتجة» أي القاعدة التي تُشكِّل خرجاً لها مجموعةٌ من المفردات غير محصورة العدد.

بناءً على معيار الإنتاجية، لا يمكن اعتبار المفردات المشتقّة الممكن عدُّها (المفردات التي تُشكِّل مجموعة محصورة العناصر) ناتجة عن قاعدة تكوين. مثال ذلك المحمولات الأفعال الدالّة على العِلِّية المصوغة على الوزن «فاعل». هذه الأفعال، بخلاف الأفعال العِلِّية المصوغة على الوزن «أفعَل» أو «فعَّل»، تشكِّل مجموعة محصورة العدد إذ تتضمن بضعة أفعال كالفعل «باعد» الوارد في جمل علِّية من قبيل (20):

(20) باعد خالد هنداً تأديباً لها

هذه المحمولات المحصورة العدد غير الناتجة، بالتالي، عن تطبيق قاعدة من قواعد تكوين المحمولات، يُمَثَّل لها في المعجم شأنها في ذلك شأن المحمولات (والمفردات بصفة عامة) الأصول.

فالمحمول «باعد»، على سبيل المثال، يأخذ، في المعجم الإطار الحملي (21) على أساس أنَّه إطار حملي غير مشتقّ:

(21) ب.ع.د. فاعَل ف (س^1: إنسان (س^1)) منف (س^2: حي (س^2)) متق

5.1 ـ قواعد تكوين المحمولات الفعلية(2)

يَشْمَل نَسَقُ قواعد تكوين المحمولات الفعلية جميعَ القواعد المسؤولة عن اشتقاق محمولات فعلية غير أصول من المحمولات الفعلية المفترضة أصولاً، أي، بالنسبة للغة العربية، الأفعال المصوغة على أحد الأوزان الثلاثة «فعَل» و«فعِل» و«فعُل».

ويمكن تصنيف القواعد المنتمية إلى هذا النسق، حسب التغيير الذي تحدثه في الإطار الحملي الدَّخل، كما يلي:

أ ـ من الملاحظ أنَّ جميع قواعد تكوين المحمولات الفعلية في اللغة العربية تحدث تغييرين اثنين: تغييراً صرفياً وتغييراً دلالياً.

1 ـ تُحَوَّل، بمفعولِ تطبيق هذه القواعد، صيغة المحمول الدَّخل إلى صيغة أخرى، صيغة «فَعَل»، مثلاً، إلى صيغة «أفعَل» أو صيغة «فعَّل» أو صيغة «فُعِل» أو صيغة «تفعَّل» كما يتبيَّن من الأمثلة التالية:

(22) أ . خرج خالـد

ب . أخرج عمرو خالداً

جـ. خرَّج عمرو خالداً

د . خُرِج من الباب الخلفي

هـ . تخَرجت هند هذه السنة

2 ـ وينتقل في الوقت ذاته المحمول الدَّخل من الدلالة على معنى إلى الدلالة على معنى آخر كمعاني «العِلِّية» و«الانعكاس» و«المشاركة» و«العكسية» و«التعريض» وغيرها. فقاعدة تكوين المحمولات العِلِّية، مثلاً، تنقل المحمولَ دَخْلَها من الدلالة على معنى غير عِلِّي إلى الدلالة على معنى عِلِّي. معنى ذلك أنَّ شخصاً ما (أو شيئاً ما) جعل شخصاً ما (أو شيئاً ما) يقوم بتحقيق واقعة ما. هذا الفرق الدلالي الكامن بين المحمول دَخْلِ قاعدةِ تكوين المحمولات العِلِّية

(2) انظر: تفاصيل هذه القواعد في **قضايا معجمية**.

والمحمول خَرْجِها يتضح من المقارنة بين الجملة (22 أ) والجملتين (22 ب ـ ج) على سبيل المثال.

ب ـ وتختلف قواعد تكوين المحمولات الفعلية المشتقّة بالنظر إلى التغيير الذي تحدثه في «محلاتية» المحمول الدَّخْل، أي في عدد موضوعاته.

1 ـ من هذه القواعد ما يوسِّع محلاتية المحمول الدَّخْل بإضافة موضوع آخر إلى موضوعاته الأصلية. القواعد التي لها هذه الخاصية هي: قاعدة تكوين المحمولات الدَّالة على «المشاركة». قارن بين طرفَي الأزواج الجُملية التالية:

(23) أ جلست زينب

ب . أجلس خالد زينب

(24) أ . قدمت زينب

ب . استقدم خالد زينب

(25) أ . شربت هند الشَّاي

ب . شارب خالد هنداً الشاي

2 ـ ومن هذه القواعد ما يقلِّص محلاّتية المحمول الدَّخل بحذف أحد موضوعاته الأصلية. تتسم بهذه الخاصِّية القواعد التالية: قاعدة تكوين المحمولات الانعكاسية وقاعدة تكوين المحمولات العكسية وقاعدة تكوين المطاوع وقاعدة تكوين المبني للمجهول وقاعدة تكوين المحمولات الانصهارية. هذه القواعد هي القواعد المسؤولة عن اشتقاق المحمولات الواردة في الطرف الثاني من الأزواج الجملية الآتية:

(26) أ سحب عمرو[1] عمراً[1]

ب . انسحب عمرو

(27) أ . لطم خالد عمراً ولطم عمرو خالداً

ب . لاطم خالد عمراً

(28) أ . فتح بكر الباب

ب ـ انفتح البابُ

(29) أ . طبخت زينب الطعام

ب . طُبِخَ الطـعام

(30) أ لبس خالد جلباباً

ب . تجلبب خالد

3 ـ ثمة قواعد تكوين تحدث تغييراً في كُلٍّ من صيغة المحمول الدخل الصرفية ودلالته لكنها تُبقي على محلاّتيته إذ إنَّها لا تضيف موضوعاً ولا تحذف موضوعاً. من هذه القواعد المحافظة على المحلاتية قاعدة تكوين المحمولات الدالة على التكثير وقاعدة تكوين المحمولات الدَّالّة على التعريض وقاعدة تكوين المحمولات الدَّالة على «التظاهر». خاصية هذه القواعد أنَّ موضوعات المحمول خَرْجها لا تختلف، من حيث العدد، عن موضوعات المحمول الدّخل:

(31) أ . قَطَعَتْ سعاد اللحم

ب . قَطَّعَتْ سعاد اللحم

(32) أ . قَتَل إبراهيم جاره.

ب . أقتل إبراهيم جاره

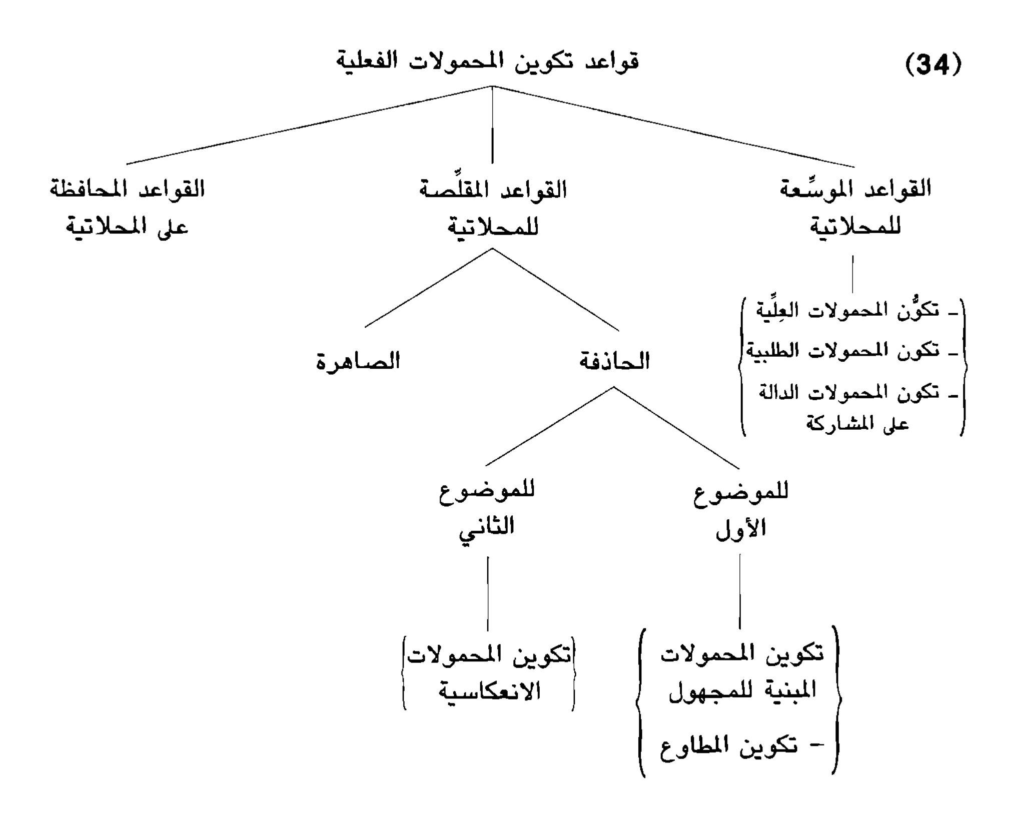
(33) أ . شَـرُف بكـر

ب . تَشَارف بكر

ج ـ يمكن تقسيم القواعد المقلِّصة للمحلاّتية قسمين: القواعد التي تحذف موضوعاً من موضوعات المحمول الدخل والقواعد التي تُضْهِر في المحمول الدَّخْلِ أحَدَ موضوعاته. ويمكن تقسيم قواعد الصنف الأول، بدورها، بالنظر إلى طبيعة الموضوع المحذوف، قسمين: القواعد الحاذفة للموضوع الأوّل والقواعد الحاذفة للموضوع الثاني. تنتمي إلى فئة القواعد الحاذفة للموضوع الأول قاعِدَتا تكوين المبني للمجهول وتكوين المطاوع في حين تنتمي إلى فئة القواعد الحاذفة للموضوع الثاني قاعدة تكوين المحمولات الانعكاسية.

نقترح توضيح هذا التنميط لقواعد تكوين المحمولات الفعلية المشتقّة بواسطة الرسم التالي:

(34)



تعرضنا في مكان آخر[3] لجميع هذه الأصناف من القواعد حيث رصدنا خصائصها واقترحنا صوغها صياغة صورية. ونكتفي هنا بتلخيص ما اقترحناه بالنسبة لقاعدتين اثنتين، قاعدة تكوين المحمولات العِلِّية وقاعدة تكوين المحمولات المبنية للمجهول، اللتين تمثلان، بالتوالي، لتوسيع المحلّاتية وتقليصها.

6.1 ـ تكوين المحمولات العِلِّية

1.6.1 ـ تنميط للبنيات العِلِّية

يمكن تنميط البنيات العِلِّية في اللغة العربية بالنظر إلى المعيارين الآتيين: (أ) معيار «البساطة/ التعقيد» ومعيار «المباشرة/ غير المباشرة».

(3) انظر: المرجع السابق.

أ ـ نقول عن بنية عِلِّية إنَّها بنية عِلِّية بسيطَة إذا كانت تتضمن محمولاً عِلِّياً واحداً كما هو الشأن بالنسبة للجملة (35):

(35) أدخلت هند زينبَ البيتَ

ونقول عن بنية عِلّية إنّها بنية عِلّية مركَّبة (أو معقدة) إذا كانت تتضمن محمولاً عِلِّياً مضافاً إليه الفعل المساعد الدالّ على التعليل «جعل»، أي إذا كان مفهوم التعليل فيها مفهوماً مزدوجاً كما هو الشأن في الجملة (36):

(36) جعلت فاطمة هنداً تُدخِل زينبَ البيت

ب ـ يكون إسهام الشخص المعلِّل (بكسر «اللام») (أو الشيء المعلِّل) في تحقيق الواقعة إمَّا عن طريق المشارَكة الفعلية (الملموسة) فيكون إذاك إسهاماً «مباشراً» أو عن طريق مُجَرَّد التَّسَبُّب أو الحث فيكون إذاك إسهاماً «غير مباشر».

فيما يتعلّق بالبنيات العِلِّية المركَّبة فإنَّها تكون دائماً بنيات عِلِّية غير مباشرة كما يتضح من الجملة (36) حيث إنَّ الشخص المعلِّل («فاطمة») يقتصر على دفع الشخص المعلَّل («هند») إلى تحقيق الواقعة، واقعة «إدخال زينب البيت».

أمَّا البنيات العِلِّية البسيطة فإنَّها يمكن أن تكون مباشرة كما يمكن أن تكون غير مباشرة. بصفة عامة، تدل البنيات المتوسَّل فيها للتعبير عن التعليل بصيغة المحمول («أفعل» أو «فعَّل») على العِلّة المباشرة في حين أنَّ البنيات المضاف فيها إلى المحمول الفعلُ المساعد «جعل» تدل على العلة غير المباشرة.

بتعبير آخر، تدل البنيات العِلِّية «الصرفية» على التعليل المباشر بيد أنَّ البنيات العِلِّية «التركيبية» (أو «التحليلية») تدل على التعليل غير المباشر. ويظهر هذا الفرق حين نقارِن بين الجمل التي من قبيل (37 أ ـ ب) والجمل التي من قبيل (37 ج):

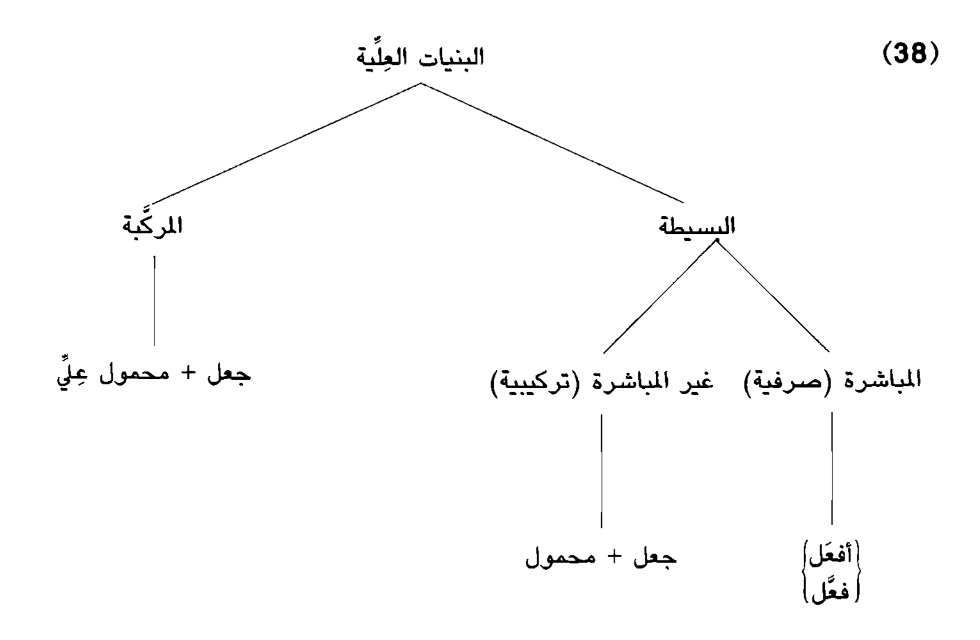
(37) أ . أخرج خالد بكراً من قاعة الاجتماعات

ب . خَرَّج خالد بكراً من قاعة الاجتماعات

جـ. جعل خالد بكراً يَخْرُج من قاعة الاجتماعات

يمكن توضيح هذا التنميط للبنيات العِلِّية بواسطة الرسم التالي:

(38)



2.6.1 ـ أفعَل/ فعَّل

تتوسَّل اللغة العربية للتعبير عن التعليل المباشر بصوغ المحمول العِلِّي على أحد الوزنين «أفعَل» و«فعَّل».

إلاَّ أنَّ اختيار أحد هذين الوزنين للتعبير عن التعليل ليس اختياراً حرّاً. بعبارة أخرى، يُسْتَعمَل هذان الوزنان طبقاً لتوزيع تكاملي. ويتحكَّم في هذا التوزيع وسيطان: (أ) وسيط طبيعة المحمول الدَّخل و(ب) وسيط «المراقبة».

أ ـ يشتقّ المحمول العِلِّي بواسطة الوزن «فَعَّل» من محمول أصل مصوغ على أحد الأوزان الفعلية الثلاثة أو من اسم ذات:

(39) أ . أكلت زينب دجاجاً

ب . أَكَّلَت هندٌ زينَب دجاجاً

(40) أ . فرحت هنـد

ب . فَرَّح الخَبُر هنداً

(41) أ صَعُب الامتحان

ب . صعَّب الأستاذُ الامتحان

(42) أ . الإناء من فضّة

ب . فضَّضت هند الإناء

أمَّا الوزن المنافس «أفعَل» فيمتنع استخدامه لاشتقاق فعلٍ عِلِّي من فعل مصوغ على الوزن «فعُل» أو من اسم ذات:

(43) أ سَكَنَ بكرٌ البيت

ب . أَسْكَنَ خالد بكراً البيت

(44) أ . حزنت هند

ب . أحزن الخبرُ هنداً

(45) أ سهُل الامتحان

ب . * أسهل الأستاذ الامتحان

(46) أ الإبريق من فضة

ب . * أفَضَّ خالد الإبريق

ب ـ حين يتوارد على المحمول غير العلِّي الأصل الواحدِ الوزنان «أفعَل» و«فعَّل» يُنتَقى الوزن الثاني إذا كان المعلَّل (بفتح «اللام») «مراقباً» للواقعة المعلَّلة أي إذا كان يتحكَّم في تحقيقها أو عدم تحقيقها. في هذه الحالة يكون الشخص المعلِّل (بكسر اللام) مضطراً لبذل جهد أكثر لكي تتحقق الواقعة. ومن الطبيعي أن يُستعمَل في سياق كهذا، الوزن «فعَّل» الذي تلازمه، كما هو معلوم، الدلالة على «التكثير» و«التكرار» و«الاستغراق».

ويتضح هذا الفرق حين نقارن بين طرفَي الزوج الجُمْلي التالي:

(47) أ . خرَّج خالد هنداً وهي غير راغبة في الخروج

ب . * خرَّج خالد هنداً وهي راغبة في الخروج

يكْمُن لحن الجملة (47) في التعارض بين مدلولي جزئيها، أي بين أن يَبْذُل المعلِّل مجهوداً في إخراج المعلَّل وأن يكون المعلل راغباً في الخروج غيرَ ممانع.

3.6.1 ـ قواعد تكوين المحمولات العِلِّية

يقترح دِكْ أن يتم اشتقاق المحمولات العِلِّية عن طريق تطبيق قاعدة تكوين تأخذ الصُورَة العامة التالية:

(48) تكوين المحمولات العِلِّية:

دَخْل: محمول ف (س^1) . . . (س^ن)

خَرْج: عل ـ محمول ف (س^0) معلِّل (س^1) معلَّل . . . (س^ن)

معنـى: «يتسبَّب س^0 في تحقيق الواقعة الدالّ عليها الإطار الحَمْلي الدَّخل»

حيث عل = مؤشر التعليل[4].

ويتطرق دِكْ[5] لإشكال ما ينتُج عن تطبيق قاعدة تكوين المحمولات العِلِّية (القواعد الموسعة للمحلاّتية بوجه عام) من زيادة في عدد موضوعات المحمول الدَّخل وتغيير في الوظائف الدلالية التي تحملها هذه الموضوعات فيلاحظ أنَّ هذه الزيادة وهذا التغيير خاضعان لمبدأين اثنين: «مبدأ التكيُّف الصوري» و«مبدأ التكيُّف الدلالي». ويقترح صوغَ هذين المبدأين على النحو التالي:

(49) مبدأ التكيُّف الصوري:

«تنزع التراكيب المشتقّة المنتمية إلى النمط **س** إلى تكييف خصائصها الصورية والبنيات النموذجية للتراكيب غير المشتقّة التي تنتمي إلى النمط نفسه **س**».

(50) مبدأ التكيُّف الدلالي:

«إذا خضع تركيب مشتقّ ما لمبدأ التكيف الصوري فإنَّه ينزع كذلك لتكييف خصائصه الدلالية والخصائص الدلالية للبنية النموذجية للتراكيب غير المشتقّة التي تنامطه».

---

(4) المؤشر «عل» في القاعدة (48) صُرفة مُجَرَّدة يمكن أن تتحقق، حسب اللغات، إمَّا في شكل صيغة صرفية أو في شكل فعل مساعد دال على العلِّية.

(5) انظـر: (دِكْ 1985).

ويعرِّف دِكْ البنيات النموذجية للتراكيب غير المشتقّة كما يلي:

(51) البنيات النموذجية:

أ ـ المحمول الصِّفري: لا بنية نموذجية له.

ب ـ المحمول الأحادي: البنية النموذجية للمحمول الأحادي: محمول ذو موضوع واحد حامل لإحدى الوظائف الدلالية المنفذ أو المتموضع أو القوة أو الحال.

جـ ـ المحمول الثنائي: محمول ذو موضوعين حاملين للوظيفتين الدلاليتين المنفِّذ والمتقبِّل.

د ـ المحمول الثلاثي: محمول ذو موضوعات ثلاثة حاملة للوظائف الدلالية المنِّفذ والمستقبِل والمتقبِّل.

هـ ـ المحمول الرباعي: لا بنية نموذجية له[6].

يفاد من المبدأين (49) و(50)، بالنسبة للبنيات العِلِّية، أنَّ المحمول الدّخل الأحادي، يصبح، بتطبيق قاعدة تكوين المحمولات العِلِّية، محمولاً ثنائياً يتكيَّف والنموذج (51 ج) فيأخذ موضوعين اثنين يحملان الوظيفتين الدلاليتين المنفِّذ والمتقبّل كما يتبين من المقارنة بين (52 أ) و(52 ب):

(52) أ وقف الطفل

ب . أوقفت هند الطفل

(6) ليس هناك من اللغات الطبيعية لغة توجد فيها محمولات رباعية. أمَّا التراكيب التي وصفها النحاة بأنَّها ذات أفعال متعدية إلى ثلاثة مفاعيل كالتراكيب التي من قبيل:
أعلم خالد عمراً بكراً قائماً
فإنَّنا بيَّنا في دراستنا للبنيات التصعيدية («من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية»، الفصل الثالث) أنَّ ما يَعدُّه النحاة القدماء «مفعولاً ثالثاً» إن هو إلاَّ محمول منصوب.
فبنية الجملة السابقة، مثلاً، هي البنية التالية:
[أعلم خالد عمراً [بكراً قائماً]].
فالفعل «أعلم» إذن، محمول ثلاثي يأخذ ثلاثة موضوعات ثالثُها حَمْل.

وأنَّ المحمول الدَّخل الثنائي، يصبح، بعد تطبيق القاعدة نفسها، محمولاً ثلاثياً يتكيَّف والنموذج (51 د) فيأخذ موضوعات ثلاثة حاملة للوظائف الدلالية المنفِّذ والمستقبِل والمتقبّل كما هو الشأن بالنسبة للجملة (53 ب):

(53) أ كتب عمرو الرسالة

ب . كتَّبَت هند عمراً الرسالة

اعتماداً لاقتراحات دِكْ، صُغنا قواعد تكوين المحمولات العِلّية، بعد تكييفها ومعطياتِ اللغة العربية، على النحو التالي:

(54) تكوين المحمولات العلية البسيطة المباشرة:

(I) دَخْل: أ ـ α {فعَل / فعِل} ف (س^{1}) منف/قو/متض/حا

ب ـ α {فعَل / فعِل} ف (س^{1}) منف/قو (س^{2}) متق

شرط : (س^{1}): غير مراقب للواقعة.

خَرْج: أ ـ α {أفعل} ف (س^{0}) منف/قو (س^{1}) متق

ب ـ α {أفعل} ف (س^{0}) منف/قو (س^{1}) مستق (س^{2}) متق

(II) دَخْل: أ ـ α {فعَل / فعِل / فعُل} ف (س^{1}) منف/قو/متض/حا

ب ـ α {فعَل / فعِل} ف (س^{1}) منف/قو (س^{2}) متق

شرط : (س^{1}): مراقب للواقعة.

خَرْج: أ ـ α {فعَّل} ف (س^0) منف/قو (س^1) متق

ب ـ α {فعَّل} ف (س^0) منف/قر (س^2) متق

معنى: «يتسبَّب س^0 بطريقة مباشرة في تحقيق الواقعة الدالّ عليها الإطار الحَمْلي الدَّخل».

(55) تكوين المحمولات العِلِّية البسيطة غير المباشرة:

دخل: أ . محمول ف (س^1) منف/ قو/ متض/ حا

ب. محمول ف (س^1) منف/ قو (س^2) متق

خَرْج: أ . جعل ـ محمول ف (س^0) منف/ قو (س^1) متق

ب. جعل ـ محمول ف (س^0) منف/ قو (س^1) مستق (س^2) متق

معنى: «يتسبب س^0 بطريقة غير مباشرة في تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي الدّخل».

تُعَدُّ القاعدة (54) القاعدةَ المسؤولة عن اشتقاق المحمولات الواردة في الجُمَل التي من قبيل (57 أ ـ هـ) من المحمولات الواردة في الجمل التي من قبيل (56 أ ـ هـ):

(56) أ . قعد الطفل

ب . حزن إبراهيم

جـ. سكن أخو هند الدار

د . شرِبت زينب القهوة

هـ . شَرُف إبراهيم

(57) أ {أقعد / قعَّد} التعب الطفل

ب . {أحزن / حزَّن} الخبَر ابراهيم

ج . {أسكنت / سَكَّنت} هند أخاها الدار

د . {أشربت / شرَّبت} سعاد زينب القهوة

هـ . شرَّف العِلمُ ابراهيم

وتُعَدُّ القاعدة (55) القاعدة المسؤولة عن اشتقاق المحمولين الواردين في الجمل التي من قبيل (59 أ ـ ب) من المحمولين الواردين في الجملتين اللتين من قبيل (58 أ ـ ب):

(58) أ . طرب خالـد

ب . تركت هند الحفل

(59) أ . جعل الاستماع إلى أم كلثوم خالداً يطرب

ب . جعلت الضوضاء هنداً تترك الحفل

7.1 ـ تكوين المحمولات المبنية للمجهول

1.7.1 ـ من التركيب إلى المعجم

دُرِج، في إطار النظرية التوليدية التحويلية الكلاسيكية، على رصد خصائص البنيات المبنية للمجهول بواسطة قاعدة تحويلية ينقل بمقتضاها المركب الاسمي المفعول في البنية المبنية للمعلوم إلى صدر الجملة وينقل المركب الاسمي الفاعل إلى آخرها حيث يدخل عليه حرف جر (الحرف «by» في اللغة الإنكليزية).

واقتُرِح، في إطار النحو العلاقي، اعتماداً لفرضية أُولَوِية الوظائف التركيبية،

أن تُوصَف هذه التراكيب على أساس أنَّها ناتجة عن قاعدة تحويل تتخذ مجالاً لها لا تركيبة شجرية بل الوظائف التركيبية ذاتها حيث «يُرَقِّى» المفعول إلى مرتبة الفاعل و«يُدَنِّى» الفاعل إلى مرتبة «المائل» طبقاً للسُّلَّمية التالية:

(60) فاعل > مفعول مباشر > مفعول غير مباشر > مائل

في إطار النحو الوظيفي، اعتيد في الكتابات الأولى على رصد خصائص التراكيب المبنية للمجهول على أساس إسناد الوظيفة التركيبية الفاعل: بإسناد هذه الوظيفة إلى الموضوع المنفِّذ، نحصل على بنية مبنية للمعلوم وبإسنادها إلى الموضوع غير الموضوع المنفِّذ، نحصُل على بنية مبنية للمجهول. فانطلاقاً من البنية الحملية (61)، نحصل على الجملة (62) بإسناد الفاعل إلى الموضوع المنفِّذ ونحصل على الجملة (63) بإسناد الفاعل إلى الموضوع المتقبّل:

(61) [تد [تا [مضى ضرب ف (ع 1 م س^{1}: خالد (س^{1})) منف
(ع 1 م س^{2}: خالد (س^{2})) متق

(62) ضرب خالد عمراً

(63) ضُرِب عمـرو

إلاَّ أنَّه من الملاحظ أنَّ الأنحاء المقترحة حديثاً تنزع جُلُّها، إلى وصف التراكيب المبنية للمجهول على أساس أنَّها ناتجة عن قاعدة معجمية. بتعبير آخر، تقترح هذه الأنحاء نقل وصف هذه التراكيب من التركيب إلى المعجم[7]. في هذا السياق، اقترح في السنوات الأخيرة معالجة هذا الضرب من التراكيب، في إطار النحو الوظيفي، بواسطة قاعدة من قواعد تكوين المحمولات[8].

وقد بينَّا[9] أنَّ هذا الاقتراح الأخير يتيح الوصف الأكفى للتراكيب المبنية للمجهول في اللغة العربية مستدِلِّين بما يلي:

---

(7) انظر، مثلاً، اقتراح بريزنان في (بريزنان 1982).

(8) من هذه الاقتراحات اقتراح كوفيت (كوفيت 1985) بالنسبة للمبني للمجهول في اللغة الفرنسية.

(9) انظر: كتابنا **قضايا معجمية**.

أ ـ تقاسم قاعدةُ تكوين المحمولات المبنية للمجهول قواعِدَ تكوين المحمولات الفعلية الأخرى مجموعة من الخصائص. فهي تقلِّص محلاَّتية المحمول الدَخْل بحذف أحد موضوعاته (الموضوع الأول) شأنها في ذلك شأن قاعدة المحمولات الدَّالّة على المطاوعة.

ب ـ يُشتَقُّ اسم المفعول من الفعل المبني للمجهول كما هو معلوم:

(64) أ . شُرِب الشـايُ

ب . الشاي مشروب

(65) أ أُخرِجَ عمرو

ب . عمرو مُخرَج

(66) أ . استُخرج النفطُ

ب . النفط مستخرَج

مما لا يستلزم استدلالاً أنَّ تكوين اسم المفعول يَتِمُّ عن طريق تطبيق قاعدة تكوين المحمولات شأنه في ذلك شأن تكوين اسم الفاعل وتكوين المصدر. وبما أنَّ أصل اشتقاقه الفعلُ المبني للمجهول فلا يمكن أن يُتَصوَّر تكوين هذا الفعل إلاً على أساس أنَّه ناتج عن تطبيق قاعدة من قواعد تكوين المحمولات. بهذا يتم اشتقاق اسم المفعول حسب المسطرة الموضحة في الرسم التالي:

(67) α {فعَل / فعِل} ف ←—— α {فُعِل} ف ←—— α {مفعول} س

ج ـ من مميزات التراكيب المبنية للمجهول في اللغة العربية أنَّها لا تتضمن مركباً اسمياً دالاً على الفاعل كما هو الشأن في لغات أخرى. قارن بين الجملتين (68) والجملتين (69):

(68) أ أنارت هند الغرفة

ب . أنيرت الغرفـة

(69) a - Bill Kissed Mary

b - Mary was kissed by Bill

هذه الخصائص تُرشِّح التراكيب المبنية للمجهول لأن تُعَدَّ تراكيب ناتجة عن تطبيق قاعدة معجمية، أي، في إطار النحو الوظيفي، من قواعد تكوين المحمولات.

2.7.1 ـ قاعدة تكوين المحمولات المبنية للمجهول

تتسم قاعدة تكوين المحمولات المبنية للمجهول بالخصائص التالية:

أ ـ تُحدِث قاعدة تكوين المحمولات المبنية للمجهول تغييراً في صيغة المحمول الدَّخْل حيث ينتقل هذا المحمول من صيغة «فعَل» أو «فعِل» إلى صيغة «فُعِل».

ب ـ وتُحدِثُ، كذلك، تغييراً في محلاّتية المحمول الدَّخْل إذ يتم حذف أحد موضوعاته. ويكون الموضوع المحذوف هو الموضوع الأوَّل، الموضوع الحامل لإحدى الوظائف الدلالية التالية: المنفّذ والمتموضع والقوة والحائل.

بهذا الصدد نشير إلى أنَّ حذف موضوع من موضوعات المحمول الدَّخْل يتضمن العمليات التالية:

(i) **تقليص المحلاّتية**: يُحْذف أحد محلاّت موضوعات الإطار الحملي الدَّخل. بالنسبة لتكوين المحمولات المبنية للمجهول، يتم حذف الموضوع الأول.

(ii) **نقل الموضوع**: حين يُحذَف الموضوع الأوَّل، يَحُلُّ محَلَّه الموضوعُ الثاني (الموضوع المستقبِل أو الموضوع المتقبّل):

(69) أ . أغلقت هند النافذة

ب . أُغلقت النافـذة

(70) أ . منح خالد هنداً مالاً

ب . مُنحت هند مالاً

في حالة كون المحمول الدَّخْل محمولاً أحادياً (محمولاً ذا موضوع واحد)، تتم عملية «امتصاص اللاحق» حيث يأخذ مَحَلَّ الموضوع الأوَّل أحدُ اللواحق:

(71) أ . صَلّى خالد في المسجد

ب . صُلِّي في المسجد

جـ . * صُلِّي

(iii) **نقل الوظيفة الدلالية**: ينتج عن عملية نقل الموضوع تغييرٌ في الوظيفة الدلالية للموضوع المنقول إلى محل الموضوع الأوَّل. يأخذ الموضوع المنقول إلى هذا المَحَلّ، بصفة عامة، الوظيفة الدلالية «المتحمِّل».

ج ـ تُشتَقُّ المحمولات المبنية للمجهول من المحمولات الفعلية الأحادية (اللاَّزمة) ومن المحمولات الثنائية ومن المحمولات الثلاثية على السواء:

(72) أ فرحت هند فرحاً شديداً

ب . فُرِح فرح شديد

(73) أ . افترس الأسد الحصان

ب . افتُرِس الحصان

(74) أ . منحت هند عليّاً السعادة

ب . مُنِح عليٌّ السعادة

هذه الخاصِّية تتيح للمبني للمجهول أن يُشتَقَّ من فعل دالٍّ على «عمل» أو فعل دالٍّ على «حدث» أو فعل دالّ على «وضع» أو فعل دال على «حالة» كما تبين ذلك الجمل التالية:

(75) أ . قرأ عمرو الكتاب بأكمله

ب . قـرىء الكتابُ

(76) أ . قصف الرعد المدينة

ب . قُصِفت المدينـة

(77) أ . جلست هند على الأريكة

ب . جُلِس على الأريكة

(78) أ . اغتمَّت هند اغتماماً شديداً لنبأ رسوب خالد

ب . اغتُمَّ اغتمامٌ شديدٌ لنبأ رسوب خالد

د ـ ويمكن أن يشكِّل دخلاً لقاعدة تكوين المحمولات المبنية للمجهول فعلٌ أصلٌ أو فعل مشتق كما يتبين من المقارنة بين الأزواج الجُمْلية الآتية:

(78) أ . أكل الضيوف الدجاجَ

ب . أُكِل الدجـاجُ

(79) أ . درَّس الأستاذ الرياضيات

ب . درِّست الرياضيات

(80) أ . استقدمت هند زينب

ب . استُقدِمت زينب

(81) أ أباع عمرو الدَّار

ب . أُبيعت الدَّار

إلاَّ أنَّه يمتنع اشتقاق فعل مبني للمجهول من فعل «انعكاسي» أو «فعل مطاوع» كما يدل على ذلك لحن الجملتين (82 ب) و(83 ب):

(82) أ . انسحب بكر من الحفل

ب . * انسُحِب من الحفل

(83) أ . انكسر الإناء في المطبخ

ب . * انكُسِر في المطبخ

كما يمتنع بناء فعل للمجهول من فعل أصل مصوغ على الوزن «فَعُل»:

(84) أ . شرُف عمرو في البلد

ب . * شُرِف في البلد

بناءً على هذه الملاحظات، يمكن صوغ قاعدة تكوين المحمولات المبنية للمجهول في اللغة العربية على النحو التالي:

(85) تكوين المحمولات المبنية للمجهول:

دَخْل: أ . α { فعَل / فعِل } ف (س^{1}) منف/ قو (س^{2}) متق

ب. α { فعَل / فعِل } ف (س^{1}) منف/ قو (س^{2}) مستق
(س^{3}) متق

جـ. α { فعَل / فعِل } ف (س^{1}) منف/ قو/ متض/ حا
(ص^{1}) زم/ مك

خَرْج: أ . α { فُعِل } ف (س^{2}) متح

ب. α { أفعل } ف (س^{3}) متح (س^{2}) متق

جـ. α { فُعِل } ف (ص^{1}) زم/ مك

معنـى: «تنطبق العلاقة الدالُّ عليها الإطار الحملي على الموضوع الأول س^{2} أو س^{3} أو ص^{1}».

2. تحليلات تركيبية

1.2 ـ الوظيفتان التركيبيتان في اللغة العربية

تناولت بعض أبحاثنا[10] خصائص المكوِّنين الفاعل والمفعول في اللغة العربية بالنظر إلى الدور الذي يقومان به في الربط بين البنية الحملية والبنية المكوِّنيَّة.

ونقدم في ما يلي تلخيصاً لما توصَّلنا إليه من نتائج حول أهم خصائص هذين المكوِّنين.

1.1.2 ـ الفاعـل

الفاعل وظيفة واردة في اللغة العربية إذ إنَّها تلعب دوراً في الربط بين البنية الحملية والبنية المُكونيَّة:

ويروزُ ورودَ الفاعل في هذه اللغة أنَّه يمكن أن يُسْنَد لا إلى الموضوع المنفّذ (أو القوة أو المتموضع أو الحائل) والموضوع المتقبّل والموضوع المستقبل فحسب بل كذلك إلى الحدود اللواحق كالحدّ الحدث أو الحدّ الزمان أو الحدّ المكان كما يتبين من زمرة الجمل التالية:

(86) أ انطلق خالد (منفذ)

ب . دوَّى الرعد (قوة)

جـ. اتكأت هند (متموضع) على الأريكة

د . هَزُلت زينب (حائل)

هـ . بُنيت الدارُ (متقبل)

و . سلبت زينبُ (مستقبل) أملاكَها

ز . سير سَيْرٌ حثيث (حدث)

ح . صِيم يومُ الاثنين (زمان)

ط . سير أربعةُ فراسخ (مكان)

---

(10) انظـر: كتابينا **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي** و **من البنية الحملية إلى البـنية المكوِّنية**.

ويروز كذلك ورود هذه الوظيفة بالنسبة للرصد الكافي لخصائص اللغة العربية أنَّها تُحَدِّد رتبة المكون المسندة إليه وإعرابَه. تقدم أنَّ تعريف الوظيفة الفاعل، في النحو الوظيفي، قائم على مفهوم الوجهة إذ إنَّ هذه الوظيفة تُسنَد إلى الحد الذي يشكِّل المنظورَ الرئيسي للوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة الدَّالّ عليها المحمول.

ويُسْنَد الفاعل، كما رأينا، إلى سائر موضوعات المحمول كما يُسْنَد إلى بعض الحدود اللواحق. إلاَّ أنَّ إسناده إلى هذه الموضوعات واللواحق يخضع لسُلَّميّة دلالية معيَّنة، سُلَّميّة تقوم على الوظائف الدلالية التي تحملها الموضوعات واللواحق. فالفاعل يُسْنَد بالدرجة الأولى إلى الحدِّ المنفّذ (أو أحد الحدود المحاقلة له) ويُسنَد بالدرجة الثانية إلى الحد المتقبِّل إذا لم يكن في الحَمْل حد مستقبِل. أمَّا إذا وَارَدَ الحدَّ المتقَبِّل حدٌّ مستقبِل فإنَّ هذا الحد هو الذي يأخذ الوظيفة الفاعل، قارن:

(87) أ . مُنِح خالدٌ جائزةً

ب . ؟؟؟ مُنِحَت جائزةٌ خالداً

ويُسْنَد الفاعل إلى الحد المتقبِّل أسبقيّةً على الحدود اللواحق إذ يمتنع أن يُنتَقَى للفاعلية حَدٌّ حَدَث أو حدٌّ زمان أو حدٌّ مكان في جملة واردٍ فيها حدٌّ متقبل:

(88) أ . ضُرِبت هند ضرباً شديداً

ب . * ضُرِبَ ضربٌ شديد هنداً

(89) أ . أُمْشِيَت هندٌ ساعتين

ب . * أُمْشِيَتْ ساعتان هنداً

(90) أ . أمْشِيتْ هند فرسخين

ب . * أُمْشِي فرسخان هنداً

ويَرُوزُ تقدمَ الموضوعات على اللواحق في سُلَّميّة إسناد الفاعل أنَّ اللواحق، بخلاف الموضوعات، تأخذ هذه الوظيفة بشروط كشرط «التصرف» وشرط «التخصيص». فاللاحق لا يمكن أن يكون فاعلاً إلاَّ إذا كان «متصرفاً»:

(91) أ . سُهِرت ليلة البارحة

ب . ٭ سُهِـر عنـدك

وكان «متخصِّصاً»:

(92) أ . سُهِرَت سهرة ممتعة

ب . ٭ سُهِرت سهرة

على أساس هذه الملاحظات اقترحنا صوغ سُلَّمية إسناد الفاعل على النحو التالي:

(93) سُلَّمية إسناد الفاعل:

	منف قو متض حل	> مستق	> متق	>	حد زم مك
فـا	+	+	+		+

وقد بيَّنَّا أنَّ ثمة حالات تستدعِي مسطرة خاصة لإسناد الفاعل. من هذه الحالات التراكيب المصطلح على تسميتها في الأنحاء التوليدية التحويلية «التراكيب التصعيدية»(11). في هذا الضرب من التراكيب، يتم إسناد الوظائف التركيبية طبقاً للمسطرة التالية: تُسنَد الوظيفة الفاعل إلى الحمل المدمَج برُمَّته بالنظر إلى المحمول الرئيسي وقد تَظَلُّ مُسنَدة إلى هذا الحمل إذا كان متصدراً بمُعَلِّقٍ دامج كما هو الشأن في الجملة (95) ذات البنية الوظيفية (94):

(94) [خب [تد [غ تا [حض بداف

(س^{1}: [دا [تد [غ تا [حض مريض ص

(ع^{1} م س ح: زيد (س ح)) متض فامح]]]] ((س^{1})) متض فا بؤجد]]]]

(11) انظر: الفصل الثالث من كتابنا **من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية**.

(95) يبدو أنَّ زيداً مريض

وقد «تتسرَّب» الوظيفة الفاعل داخل الحَمْل المُدمَج فتُسْنَد إلى الحدّ الفاعل في هذا الحمل. في هذه الحالة، يكون هذا الحدّ فاعلاً بالنسبة للحَمْل المدمَج وفاعلاً، في الوقت ذاته، بالنسبة للمحمول الرئيسي. ويتمّ التسرُّب حين ينعدم الحاجز، أي حين لا يتصدَّر الحَمْلَ المدمَج معلّقٌ دامج. مثال ذلك الجملة (97) ذات البنية الوظيفية (96):

(96) [خب [تد [غ تا [حض بدا ف

(س[1]: [تد [غ تا [حض مريض ص

(ع[1] م س ح: زيد (س ح)) متض فامح]]] ((س[1])) متض بؤجد]]]]

(97) يبدو زيد مريضاً

سبقت الإشارة إلى أنَّ الفاعل في اللغة العربية يُسْهِم في الربط بين البنية الحملية والبنية المكوِّنية. ويكمن الربط في أنَّ الفاعل يُحَدِّد، بالنسبة لِلْحَدِّ المُسنَد إليه، نوعين من الخصائص: الخصائص الإعرابية والخصائص الرُّتبية.

بوجه عامّ، يأخذ المكوّن المسندة إليه الوظيفة الفاعل الحالة الإعرابية الرفع سواء أتعلق الأمر بفاعل الجملة الفعلية أم تعلّق الأمر بفاعل الجملة غير الفعلية («الجملة الاسمية» أو «الجملة الرابطية») كما يتبين من الجمل التالية:

(98) أ . ساهم خالد في مشروع البناء

ب . الجو حـار اليـوم

جـ. كان الجوُّ حاراً اليوم

وقد يرد الفاعل حاملاً لعلامة إعرابية لا تطابق حالته الإعرابية المجرَّدة («العميقة»). ويحدُثُ ذلك في الجمل الاسمية التي يتصدرها الدَّامج «أنَّ» أو بديله السياقي «إنَّ» كما هو الشأن بالنسبة لفاعِلَي الحملين المدمَجين في الجملتين التاليتين:

(99) أ . يبدو أنَّ الجو حار اليوم

ب . ساءني قول هند إنَّ خالداً حقود

كما يحدث ذلك في الجمل الاسمية المتصدرة بمؤشر القوة الإنجازية «إنَّ»:

(100) إنَّ الجوَّ حار اليوم

وتحدِّد الوظيفة الفاعل رتبة المكوِّن المسندة إليه حيث يحتل هذا المكوِّن الموقع الموالي لموقع الفعل في الجملة الفعلية والموقع المتقدم على موقع المحمول في كلٍّ من الجملة الاسمية والجملة الرابطية، طبقاً للبنيات الموقعية الثلاث التالية:

(101) م^4، م^2، م^1، م^0 ف (م آ) (مف) (ص)، م^3

(102) م^4، م^2، م^1 م^0 فا φ (مف) (ص)، م^3

(103) م^4، م^2، م^1 م^0 ط فا φ (مف) (ص)، م^3

حيث φ = محمول غير فعلي وط = رابط

وقد يتوسط بين الفعل والفاعل مكوِّن آخر (كالمكون المفعول مثلاً) فيحتل هذا المكون الموقعَ (م آ). ويحدث ذلك في حالتين اثنتين: (أ) حين تُسْنَد الوظيفة التداولية المحور إلى غير الفاعل:

(104) أ . من استقبل الضيوف؟

ب . استقبل الضيوف كبير الأسرة

و (ب) حين يكون الفاعل مقولةً معقدة كأن يكون جملة مثلاً:

(105) أ . آلم هنداً أنَّ خالداً يحادث زينب

ب . ؟؟؟ آلم أنَّ خالداً يحادث زينب هنداً

ويمتنع أن يُقَدَّم الفاعل على فعله. ففي الجمل التي من قبيل (106)، يُعَدُّ المكون المتصدر «مبتدأ» محتلاً بحكم وظيفته التداولية الموقع الخارجي م^2:

(106) عمـرو، دَخَـل

البنية الوظيفية للجملة (106) هي البنية (107) وليست البنية (108):

(107) [عمرو$_1$ [خب [تد [تا [مض دخل ف

(س^{1}: (ـــ) (س^{1}))$_{1}$ منف فامح]]]]

(108) [خب [تد [تا [مض دخل ف
(ع^{1} م س^{1}: عمرو (س^{1})) منف فامح]]]]

يفاد من البنية الوظيفية (107) أنَّ المكوِّن «عمرو» مبتدأ يربط إحالياً الضمير اللاصق بالفعل (ـــ) الذي يحمل الوظيفة الدلالية المنفِّذ والمسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور.

2.1.2 ـ المفعـول

تُعَدُّ الوظيفة التركيبية المفعول، شأنها في ذلك شأن الوظيفة التركيبية الفاعل، واردة في الوصف الكافي لخصائص الجملة في اللغة العربية. وممَّا يروز ورود هذه الوظيفة بالنسبة لنحو اللغة العربية أنَّها لا تُسْنَد، في هذه اللغة، إلى الموضوع المتقبِّل فحسب بل كذلك إلى الموضوع المستقبِل وإلى بعض الحدود اللواحق. من أمثلة إسناد المفعول إلى الموضوع المتقبل والموضوع المستقبِل الجملتان (109 أ ـ ب) ومن أمثلة إسناده إلى حدود لواحق الجمل (110 أ ـ ج):

(109) أ . تعلمت هند السياقة
ب . أهدى خالد هنداً درَّاجة

(110) أ . تألمت زينب تألماً شديداً
ب . صام خالد يومَ الخميس
جـ . سارت القافلة مسافة كبيرة

ويتم إسناد الوظيفة المفعول إلى هذه الحدود طبقاً للسُّلَّمية التالية:

(111) سُلَّمية إسناد المفعول:

	مستق	> متق	>	{ حد / زم / مك }
مف	+	+		+

يفاد من السُّلَّمية (111) أنَّ المفعول يُسْنَد إلى الموضوع المتقبل في التراكيب التي لا تتضمن موضوعاً مستقبلاً (التراكيب ذات المحمول الثنائي) كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل (109 أ). أمَّا حين يتعلّق الأمر بالتراكيب المتضمنة لموضوع مستقبل (التراكيب ذات المحمول الثلاثي) فإنَّ هذه الوظيفة تُسْنَد إلى الموضوع المستقبِل. قارن بين الجملة (109 ب) والجملة (112):

(112) ؟؟؟ أهدى خالد درَّاجة هنداً

ولَعَلَّ ما يفَسِّر استقطابَ الموضوع المستقبل للوظيفة المفعول دون الموضوع المتقبل أنَّ المكوِّنات الدالّة على الكائنات العاقلة أَوْلى بأن تدخل في حيِّز الوجهة من المكوِّنات الدَّالّة على الكائنات الحية غير العاقلة وأنَّ هذه المكوِّنات أَوْلى بأن تدخل في حَيِّز الوجهة من المكوّنات الدالَّة على الكائنات غير الحَيَّة[12]. على هذا الأساس، بما أنَّ الموضوع المستقبِل يرد عامة دالاً على كائن عاقل فإنَّه المكوِّن الذي يحظى بالأسبقية في «التوجيه» أي في أخذ الوظيفة المفعول. ومِمَّا يُرَجِّح هذا التفسير اطِّراده بالنسبة لإسناد الوظيفتين التركيبيتين معاً إذا إنَّه سبق أن أشرنا إلى أنَّ الموضوع المستقبِل يستقطب، دون الموضوع المتقبل، في التراكيب المتوارد فيها هذان المكونان، الوظفة التركيبية الفاعل. إذا صَحَّ هذا الضرب من التفسير أمكننا صوغ السُّلَّمية التالية:

(113) سُلَّمية «التوجيه»:

	إنسان >	حي >	غير حي
{فا، مف}	+	+	+

وتفيد السلمية نفسها (111) أنَّ الموضوع المتقبِّل أولى بأخذ الوظيفة المفعول من الحدود اللواحق الحدث والزمان والمكان.

(12) انظر: تفاصيل هذه الفكرة في (فيلمور 1977).

أمّا الحدود اللواحق الثلاثة فلا أسبقية لأحدها، في أخذ هذه الوظيفة، على الآخرين.

ويماثل إسنادُ المفعول إسنادَ الفاعل في أنَّ المفعول يتم إسنادُه، في البنيات التصعيدية، حسب مسطرة خاصة. يُمَثَّل للعلاقة القائمة بين التراكيب التي من قبيل (114 أ) والتراكيب التي من قبيل (114 ب)، في النحو الوظيفي، بواسطة «تسَرُّب» الوظيفة المفعول المُسنَدة إلى الحمل المدمَج باعتباره كلاً داخل هذا الحَمْل:

(114) أ . ظن خالد أنَّ عمراً مريض

ب . ظن خالد عمراً مريضاً

في هذا الإطار، تُعَدُّ الجملة (114 ب) ناتجة عن تَسَرُّب الوظيفة المفعول المسندة إلى الحَمْل المدمَج «عمرو مريض» داخل هذا الحمل وإسنادها إلى المكون الفاعل «عمرو» الذي يصبح بذلك مفعولاً للمحمول الرئيسي «ظن» كما يتضح من البنية الوظيفية (115):

(115) [خب[تد[تا[مض ظن ف (ع^{1} م س^{1}: خالد (س^{1})) متض فا مح

(س^{2}: [تد [غ تا [حض مريض ص

(ع 1 م س ح: عمرو (س ح)) متض فا مف]]] (س^{2})) متق بؤجد]]]]

يُلاَحَظُ من البنية الوظيفية (115) أنَّ الوظيفة المفعول المفروضَ إسنادها إلى الحمل المدمَج برمته (س^{2}) قد تسربت داخل هذا الحمل وأسندت إلى الموضوع فاعله (س ح). بهذا، يتخذ هذا الموضوع، تركيبيًا وضعين: وضعَ الفاعل في الحمل الذي ينتمي إليه ووضع المفعول بالنظر إلى المحمول الرئيسي.

إلاَّ أنَّ ما يُحَدِّد خصائص هذا المكوِّن الإعرابية والرتبية هي الوظيفة المُتَسَرِّبة، الوظيفة المفعول.

يتم ربط البنية الحملية والبنية المكوِّنية، عن طريق الوظيفة التركيبية المفعول، بواسطة تحديد هذه الوظيفة للخصائص الإعرابية والرتبية للمكون المسندة إليه.

يأخذ المكون المفعول الحالَة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التركيبية ذاتها أيّاً كان موقعه في الجملة أي سواء أتقدم على فعله أم ورد متأخراً عنه:

(116) أ . سامح خالد هنداً

ب . هنداً سامح خالد (بنبر «هنداً»)

أمَّا من حيث رتبته فإنَّه يحتل، في الجملة الفعلية، الموقع الموالي لموقع الفاعل والموقعَ الموالي لموقع المحمول غير الفعلي في الجملة الاسمية والجملة الرابطية طبقاً للبنيات الموقعية (101) و(102) و(103). تُمَثِّل لذلك الجُمَلُ (117 أ ـ د):

(117) أ . مزَّق الطفل الورق

ب . أعطت الكلية الطالبَ المتفوق منحة

جـ . خالد مُلاَقٍ هنداً غداً

د . لن يبرح خالد عاشقاً هنداً

وقد يحتل المكوِّن المفعول غيرَ موقعه العادي هذا في بعض الحالات. أهم هذه الحالات ما يلي:

1 ـ حين يرد المكوّن المفعول مُسْنَدَة إليه الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة، فإنَّه يحتل الموقعَ الصدر الثاني في الحَمْل، الموقعَ م^0، طبقاً للقاعدة (118):

(118)

$$\begin{Bmatrix} \text{؟اسم} \\ \text{بؤمقا} \\ \text{مح} \end{Bmatrix} \longrightarrow \text{م} \; \varnothing$$

مثال ذلك تصَدُّر المكون المفعول في الطَّرَفِ الثاني من الزوجين الجُمْلِيَّيْن (119) و(120):

(119) أ . اقتنت هند مَجَلَّةً

ب . مجلَّتين اقتنت هند (بنبر «مجلتين»)

(120) أ . الجُنْدُ فاتِحٌ المدينة غداً

ب . المدينَتين الجندُ فاتحٌ غداً (بنبر «المدينتين»)

كما يحتل هذا الموقعَ إذا كان اسمَ استفهام طبقاً للقاعدة نفسها:

(121) أ . من قابلت هذا المساء؟

ب . ماذا أعطتك زينب؟

2 ـ حين يَرِدُ المفعول مُسنَدة إليه الوظيفةُ التَّداولية المحور، فإنَّه يحتل الموقع م∅ كما تتنبَّأ بذلك القاعدة (118) أو الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل، الموقع م آ. مثال احتلاله لهذين الموقعين الجملتان التاليتان:

(122) الكتابَ تصفحته (بنصب «الكتاب»)

(123) تَصَفَّحَتِ الكتابَ زينبُ

كما يحتَلُّ الموقعَ م آ في حالة ورود المكون الفاعل مقولة معقدة (جملة):

(124) أ أغضب الضيوفَ أن تأخر صاحب البيت

ب . ؟؟؟ أغضب أن تأخر صاحب البيت الضيوفَ

ملحـوظـة

يُلاحَظ أنَّ المكون المحور تَعسُر موقعتُه في الموقع الصدر م∅ إذا كان من المكوِّنات الموضوعات كأن يكون مستقبِلاً مفعولاً أو متقبلاً مفعولاً، كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (125) والجملتين (126):

(125) أ . في المساء يجتمع أهل الحي في الساحة

ب . عند الغروب يتجه خالد إلى شاطىء البحر

(126) أ ؟؟؟ الكتاب تصفحت (بعدم نبر «الكتاب»)

ب . ؟؟؟ خالداً أعطى عمرو الكتاب (بعدم نبر «خالداً»)

في هذه الحالة، يُلْجَأ للدلالة على محورية المفعول إلى إحدى المسطرتين التاليتين: (أ) موقعته في م آ حيث يتوسط الفعل والفاعل و(ب) موقعته في الموقع الصدر م^0 على شرط أن يكون رابطاً إحالياً لضمير لاصق بالفعل[13] كما هو الشأن في الجملة (22).

(13) انظر، في الفقرة الثالثة من هذا الفصل نفسه، تحليلاً مغايراً للبنيات المصطلح على تسميتها البنيات «الاشتغالية».

في ختام هذا العرض المقتضَب لِمَا توصَّلنا إليه من نتائج حول خصائص المكوِّن المفعول في اللغة العربية، نشير إلى أنَّنا تناولنا[14] إشكال عدد المفاعيل في هذه اللغة في إطار المفاضلة بين ثلاث فرضيات:

أ - فرضية «المفعول غير المباشر».

ب - فرضية المفعول المزدوج.

جـ - فرضية المفعول الواحد.

بيّنّا، بالنسبة للفرضية الأولى، أنَّ معطيات اللغة العربية توحي بعدم وُرُود هذه الفرضية[15] إذ لا وجود في هذه اللغة لما يطابق المركب الحرفي الوارد في الجملتين الإنكليزية والفرنسية التاليتين:

(127) a - John gave a pencil to Mary

b - Jean a donné un porte-feuilles à Paul

فلا وجود في النصوص العربية التي استقرأناها للجمل التي من قبيل (128 أ - ج):

(128) أ ؟؟ أعطى زيد الكتاب لعمرو

ب . ؟؟ وهب خالد الخزانة لعمرو

جـ . ؟؟ منحت هند مالاً لعمرو

أمَّا الفرضية الثانية، القائمة على فكرة أَخْذِ بعض الأفعال مفعولين اثنين، مفعولاً أولاً ومفعولاً ثانياً، فقد استدللنا على أنَّها فرضية غير واردة بالنسبة للّغة العربية، إذ إنَّ الموضوع الثاني في التراكيب ذات المحمول الثلاثي (كالمحمولات «أعطى» و«وهب» و«منح» . . .)، أي الموضوع المستقبِل، هو الذي يستقطب الوظيفة المفعول. ودليل ذلك ما يلي:

1 - في هذا الضرب من التراكيب، يرد الموضوع المستقبِل دالاً على كائن عاقل أو كائن حي في حين يرد الموضوع المتقبل دالاً على كائن غير حي (أو كائن

(14) انظر: الفصل الثاني من كتابنا **من البنية الحملية إلى البنية المكونية**.

(15) انظر: احتجاج كمري لعدم ورود هذه الوظيفة في لغات طبيعية أخرى في (كمري 1981).

حي). بموجب «سُلَّميّة التوجيه» (113)، تُسْنَد الوظيفة المفعول، أسبقيَّةً، إلى الموضوع المستقبِل.

2 ـ ليست للموضوع المتقبل (الموضوع الثالث) في هذا الضرب من التراكيب الخصائصُ التي يتميز بها المفعول عامة. فهو لا يحتل الموقع الموالي لموقع الفاعل إلاَّ بشرط، شرط وروده «عبارة محيلة»:

(129) أ أعطيتُ هنداً مِعطفاً

ب. أعطيتُ المعطَف هنداً

جـ. ؟؟؟ أعطيت معطفاً هنداً

وهو ينذُر أن يرد فاعلاً في التركيب المبني للمجهول:

(130) أ. أُعْطِيتْ هند معطفاً

ب. ؟؟؟ أُعطِيَ المعطف هنداً

جـ. * أُعطِيَ معطف هنداً

وكان استنتاجنا من هذه الملاحظات أنَّ الفرضية الأورد، بالنسبة للغة العربية على الأقل، هي «فرضية المفعول الواحد»، الفرضية القائمة على فكرة أنَّ المفعول وظيفة واحدة تُسْنَد إلى موضوع واحد في الحمل الواحد.

2.2 ـ من قضايا الرابط في اللغة العربية(16)

1.2.2 ـ الأفعال المساعدة والأفعال الروابط

يمكن تقسيم المفردات كما سبق إلى حدود ومحمولات. الحدود مفردات تَدُلُّ على ذوات في حين أنَّ المحمولات مفردات تدل على خصائص تُحمَل على الحدود أو علاقات تَربِط بينها. بعبارة أدقّ، المحمولات مفردات تدل على وقائع («أعمال»، «أحداث»، «أوضاع»، «حالات») تشارك فيها الذوات الدَّالَّةُ عَلَيْها الحدودُ.

(16) انظر: تفاصيل تحليلنا للبنيات الرابطية في اللغة العربية في كتابنا **من قضايا الرابط في اللغة العربية**.

على أساس هذا التعريف، يُمكِن التمييز، داخل طائفة الأفعال، بين الأفعال التي تدل على وقائع والأفعال التي لا تدل على وقائع، بين الأفعال ـ المحمولات والأفعال غير المحمولات. تنتمي إلى فئة الأفعال المحمولات أغلبيةُ الأفعال في حين أنَّ الأفعال التي تنتمي إلى فئة الأفعال غير المحمولات مجموعة محصورة من الأفعال التي تقوم بدور تركيبي ـ صرفي شأنها في ذلك شأن باقي «الصُرفات».

تمتاز الأفعال غير المحمولات بالخصائص التالية:

1 ـ عدم دلالتها على واقعة بالمعنى المحدَّد في إطار النحو الوظيفي بحيث إنَّها لا تدل على عمل ولا على حدث ولا على وضع ولا على حالة بخلاف الأفعال المحمولات،

2 ـ ودخولها على محمول لتخصيصه،

3 ـ وقيامها بدور التعبير عن مخصِّصِ المحمول الجهي ومخصِّصِه الزماني.

وتأخذ هذه الأفعَال، بالنظر إلى طبيعة المحمول الذي تخصِّصه إمَّا وضعَ «أفعال مساعدة» أو وضع «أفعال روابط». فهي أفعال مساعدة حين تخصِّص محمولاً فعلياً كما في الجمل (131 أ ـ د) وأفعالٌ روابط حين تخصِّص محمولاً غير فعلي كما هو الشأن في الجمل (132 أ ـ د):

(131) أ . كان خالد يقرأ كتاب **المفصَّل** إذ دخلت عليه

ب . ما زال خالد يمارس رياضته المفضّلة

جـ. أصبح خالد يفاخر بعلمه

د . كاد عمرو يفقد ذاكرته بعد الحادثة

(132) أ كان خالد نائماً إذ زُرناه

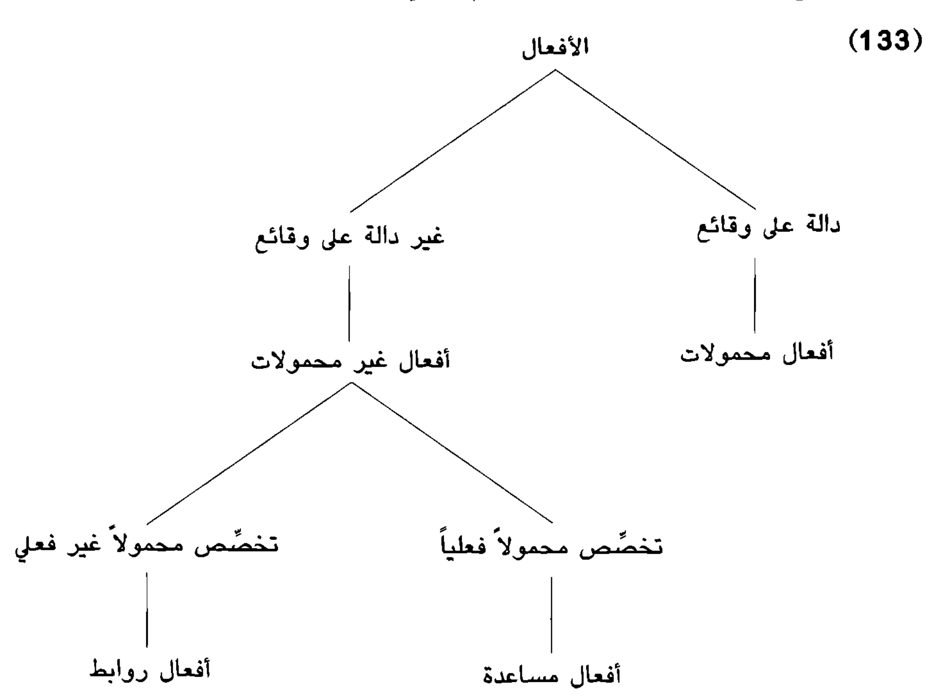
ب . ما زالت هند في البيت

جـ. أصبح خالد مديراً عاماً لشركة أبيه

د . ظل خالد في الحديقة

يوضح هذا التصنيف للأفعال الرسمُ التالي:

(133)



2.2.2 ـ إدماج الرابط

تقدَّم أنَّ مخصِّصَ المحمول مخصِّصات ثلاثة، مخصِّص الصيغة ومخصِّص الجهة ومخصِّص الزمان وأنَّ مخصِّصي الجهة والزمان يُعبَّر عنهما في مستوى البنية المكوِّنية بواسطة صيغة المحمول (ماضٍ، مضارع. . .) مضافاً إليها فعلٌ مساعد أو بواسطة فعل رابط إذا كان المحمول محمولاً غير فعلي.

المقولات الجهية المتحقّقة في اللغة العربية[17] يمكن إيجاز عرضها كما يلي:

أ ـ المقولتان الجهيتان الأساسيتان هما مقولتا «التام» و«غير التام». تُعَد واقعة ما واقعة «تامة» إذا قدِّمت على أساس أنّها وحدة، كلٌّ لا يتجزأ، كما هو الشأن بالنسبة للواقعة المعبَّر عنها في الجملة (134) مثلاً:

(134) نجحـت زينـبُ

(17) نستوحي، في هذا العرض للمقولات الجهية والزمنية، وتعريفاتها، كمري (كمري 1976).

وتُعَدُّ واقعةٌ ما واقعة «غير تامة» إذا نظر إليها من زاوية إحدى مراحِل تحقيقها.

ب ـ وتنقسم مقولة «غير التام» بدورها إلى المقولات الجهية التالية:

1 ـ يقال عن واقعة ما إنَّها غير تامة «مشروع فيها» إذا نظر إليها من زاوية الشروع في تحقيقها. ويكون الشروع في تحقيق الواقعة إمَّا «منقطعاً» أو «مسترسِلاً» كما يتضح من المقارنة بين طرفَي الزوج الجُمْلي الآتي:

(135) أ ـ {شرع / طفق / بدأ / جعل} بكر يحرِّر الرسالة

ب ـ {أصبح / أمسى / أضحى / بات / غدا} خالد ينظم الشعر

2 ـ ويتم تحقيق الواقعة غير التامَّة على جهة «الاستغراق» إذا أخذ تحقيقها قسطاً هاماً من الزمن. وتكون الواقعة، إذّاك، إمَّا «منقطعة»، غير ممتدة إلى زمن المتكلِّم أو «مستمرة» أي ممتداً تحقيقُها إلى زمن التكلُّم.

تُمثِّل للجهة «الاستغراق المنقطع» الجملتان (136 أ ـ ب) وللجهة «الاستغراق المستمر» الجملة (137):

(136) أ . ظلَّت هند تنتظر خالداً

ب . كانت هند تنتظر خالداً

(137) {ما زالت / ما انفكت / ما برحت / ما فتئت} هند تنتظر خالداً

3 ـ ويقال عن الواقعة إنَّها «مُقارَبَة» إذا كانت على وشك أن تُحَقَّق دون أن يتم تحقيقها بالفعل. مثال ذلك الواقعة المتضمّنة في الجملة التالية:

(138)

{كادت / أوشكت} هند أن ترسب في الامتحان

أمَّا المقولات الزمنية الواردة بالنسبة للغة العربية فهي المقولَة «المُضي» والمقولة «الحاضر» والمقولة «المستقبَل». تَسِم المقولة «الحاضر» الواقعةَ التي يطابق تحققُها زمنَ التكلُّم وتَسِم المقولتان «المضي» و«المستقبَل» الواقعة التي تَمَّ تحقيقها في زمن سابق لزمن التكلُّم والواقعة التي يتم تحقيقها في زمن لاحق بالنظر إلى زمن التكلُّم على التوالي. وتنقسم مقولة «المضي» بدورها إلى مقولتين اثنتين: «المضي المطلق» و«المضي النسبي». يُعَدُّ مُضيّاً مطلقاً الزمنُ الذي يَسِمُ الواقعة المتحققة في زمن سابق لزمن التكلم ويُعَدُّ مُضِيّاً نسبيّاً الزمن الذي يسم الواقعة المتحققة في زمن سابق لزمن تحقُّق واقعة أخرى كما يتبين من المقارنة بين الجملة (139) والجملتين (140 أ ـ ب):

(139) زرت أخوَيَّ البارحة

(140) أ كان أخواي قد عادا من السفر يوم أن زرتهما

ب . سيكون خالد قد شُفِي من سُقْمِهِ يوم سَنَعُودُه

بناءً على ما سبق يمكن صوغ قواعد تحديد مخصِّصَي المحمول الجهي والزمني على النحو التالي:

(141)

أ ـ α ⟵ {تا / غ تا}

ب ـ غ تا ⟵ {شر / سفر / مقا}

ج - شر ⟵ {قع، سر}

د - سغر ⟵ {قع، سمر}

حيث α = مخصِّص جهي اعتباطي، تا = تام، غ تا = غير تام، شر = مشروع فيه، سغر = مستغرق، مقا = مقارب، قع = منقطع، سر = مسترسل، سمر = مستمر

(142)

أ - آ ⟵ {حض، مض، ستق}

ب - مض ⟵ {طق، سب}

حيث آ = مخصِّص زمني اعتباطي، حض = حاضر، مض = مُضيّ، ستق = مستقبل، طق = مطلق، سب = نسبي.

يتفاعل مخصِّص المحمول الجهي ومخصِّصه الزمني في تحديد صيغته كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ويهمُّنا هنا تفاعل هذين المخصِّصين في تحديد صيغة المحمول غير الفعلي، أي، بعبارة أخرى، تفاعل الجهة والزمن في تحديد إدماج الرابط في الجمل غير الفعلية.

اقترحنا في دراستنا للجمل الاسمية والجمل الرابطية في اللغة العربية أن تصاغ «قواعد صياغة المحمول» بالنسبة لهذين النمطين من الجمل على النحو التالي:

أ ـ إذا كان المخصِّص الجهي للمحمول المخصِّص «غير تام» وكان مخصِّصُه الزمني المخصِّصَ «حاضر» فلا رابط يُدْمَج طبقاً للقاعدة (143):

(143) دَخْل: [غ تا [حض [φ ـ ف (س^1)... (س^ن)]]]
خَرْج: [φ ـ ف (س^1)... (س^ن)]
حيث φ ـ ف = محمول غير فعلي

عن هذه القاعدة تنتج صياغة المحمول في الجمل التي من قبيل (144):

(144) أ . هند مهتمة بالدرس
ب . زينب امرأة فاضلة
جـ. الضيوف بالباب
د . السفر اليـومَ

ب ـ إذا كان مخصِّص المحمول الجهي المخصِّصَ «غير تام» وكان مخصِّصه الزمني المخصِّصَ «المضي» أو المخصِّصَ «المستقبل» أو المخصِّص «الزمن الصفر» (أو «اللازمن»)، أُدمِج الرابط «كان» بمقتضى القاعدة (145):

(145)

دَخْل: [غ تا] {مض / ستق / زم ∅} [φ ـ ف (س^1) ... (س^ن)]]]

خَرْج: [كان ف φ ـ ف (س^1) ... (س^ن)]

تُعَدُّ القاعدة (145) القاعدةَ المسؤولة عن صياغة المحمول في الجمل التي من قبيل (146):

(146) أ . كانت هند مهتمة بالدرس
ب . سيكون الضيوف بالباب
جـ. يكون الجو بارداً في الشتاء

ج ـ حين يكون مخصِّصُ المحمول الجهي المخصِّصَ «غير تام» «مستغرق» والمخصِّصُ الزماني المخصِّصَ «حاضر» أو المخصِّصَ «حاضر» أو المخصِّص «مُضي» أو المخصِّص «مستقبَل» أو المخصِّص «الزمن الصفر»، يُدمَج الرابط «ظل» بموجب القاعدة (147):

(147)

دَخْل: [غ تا[سغر[{حض، مض، ستق، زم 0} [φ ـ ف (س^1) . . . (س^ن)]]]]

خَرْج: [ظل ف ـ ف (س^1) ... (س^ن)]

د ـ حين يكون مخصِّص المحمول الجهي المخصِّص «غير تام» «مشروع فيه» «مسترسل» والمخصِّص الزمني المخصّص «مضي» أو «مستقبل» أو «الزمن الصفر» يدمَج أحد الأفعال الروابط المنتمية إلى زمرة «أصبح» كما تتنبّأ بذلك القاعدة (148):

(148)

دَخْل: [غ تا[شر[سر[{مض، ستق، زم ∅} [φ ـ ف (س^1) . . . (س^ن)]]]]]

خَرْج: [{أصبح، أمسى، أضحى، بات، غدا} ف φ ـ ف (س^1) . . . (س^ن)]

هذه القاعدة هي القاعدة المسؤولة عن صياغة المحمول في الجمل التي من قبيل (149):

(149) أ . أصبح الجـو حاراً

ب . سيصبح خالد مدرساً للرياضيات

جـ. يصبح الجو حاراً في الصيف

هـ ـ إذا كان المخصِّص الجهي المخصِّص «غير تام» «مستغرق» «مستمر»

وكان المخصِّص الزمني المخصِّصَ «حاضر» أو «مضي» أو «مستقبل»، أدمجَ أحد الأفعال الروابط المنتمية إلى زمرة «ما زال» بموجب القاعدة (150) التي تُعَدُّ القاعدة المسؤولة عن صياغة المحمول الوارد في الجمل (151):

(150)

دَخْل: [غ تا[سغر[سمر { حض / مض / ستق } [φ ـ ف (س^{1}) . . . (س^{ن})]]]]]

خَرْج: [{ ما زال / ما برح / ما انفك / ما فتئ } ف φ ـ ف (س^{1}) . . . (س^{ن})]

(151) أ . ما زال عمرو طالباً

ب . لا يزال خالد واقفاً بالباب

جـ . لن يبرح خالد منتظراً قدوم هند

يُستخلَص مما أوردناه حول قواعد صياغة المحمول غير الفعلي (أو قواعد إدماج الرابط) ما يلي:

1 ـ يرتبط إدماج الرابط في اللغة العربية، لا بمخصِّص المحمول الزمني فحسب، بل كذلك بمخصِّصِه الجهي خلافاً لما دُرِج على اعتقاده.

2 ـ لا تنحصر الأفعال الروابط، في هذه اللغة، في الفعل «كان» ولا في «أخواتها» بل تشمل زمرةُ هذه الأفعال أفعالاً متعددة يرتبط ظهورها مضافة إلى المحمول غير الفعلي بمخصِّصه الجهي والزمني.

3 ـ تقوم الأفعال نفسها بدورين: دورِ التعبير عن مخصِّصَي المحمول الفعلي ودور التعبير عن مخصِّصَي المحمول غير الفعلي إذ إنَّها ترد أفعالاً مساعدة كما

أنَّها ترد أفعالاً روابط. إلاَّ أنَّ ثمة أفعالاً يمتنع ورودُها أفعالاً روابط، أي ظهورها مع محمول غير فعلي. ويتعلَّق الأمر بالأفعال الدَّالّة على الجهة «مشروع فيه» والجهة «مقارَب» (الأفعال المنتمية إلى زُمرَتي «شرع» و«كاد») كما يدل على ذلك لحن الجمل (152) و(153):

(152) أ . * شرعت هند كاتبة

ب . * طفق خالد محرِّراً الرسالة

جـ. * جعل خالد ململماً أوراقه

(153) أ . * كاد خالد ساقطاً

ب . * أوشكت زينب راسبة

3.2.2 ـ إشكالا «ليس» و«هو»

نتناول في آخر عرضنا لقواعد إدماج الرابط في اللغة العربية لمفردتين تُشكِلان حين يتعلّق الأمر بضبط طبيعتهما وتصرفهما داخل الجملة. هاتان المفردتان هما: «ليس» و«هو».

1.3.2.2 ـ إشكال «ليس»

تتصرف «ليس» كأداة نفي شأنها في ذلك شأن أدوات النفي «لم» و«لا» و«ما». وتدخل باعتبارها أداة نفي على الجمل الاسمية والجمل الفعلية على السواء:

(154) أ . ليس عمرو شاعراً

ب . ليس عمرو ينظم الشعر

إلاَّ أنَّها، بخلاف الأدوات النافية، تتصرف تصرفَ الأفعَال إذ تربطها بالفاعل علاقةُ مطابقة بالنظر إلى الجنس:

(155) أ . ليس خالد أستاذاً

ب . ليست هند جميلة

جـ. * ليس هند جميلة

وتتحمَّل ضميراً متصلاً فاعلاً كباقي الأفعال:

(156) أ لستُ كاتباً

ب . لستَ لغوياً

جـ . لسنا أدبـاء

لكنَّ «ليس»، بالرغم من أنَّ لها بعضاً من خصائص الأفعال لا تدل على واقعة أي أنَّها لا يمكن أن تشكِّل محمولاً للجملة شأنها في ذلك شأن الأفعال المساعدة والأفعال الروابط:

(157) * ليس عمـرو

من هذه الملاحظات، يمكن استنتاج أنَّ «ليس» مقولة «بَيْنَ بَيْن». فهي فعل (مساعد أو رابط) يقوم بدور أداة نفي.

باعتبارها فعلاً رابطاً، نقترح صوغ قاعدة إدماجها كما يلي:

(158) دَخْل: [نف [غ تا [حض [φ ـ ف (س^{1}) . . . (س^{ن})]]]]

خَرْج: [ليس ف φ ـ ف (س^{1}) . . . (س^{ن})]

مفاد القاعدة (158) أنَّ الفعل الرابط «ليس» يُدْمَج في بنية مخصِّصُ حملها النفيُ ومخصِّصا محمولها الجهي والزمني المخصِّصان «غير تام» و«حاضر».

2.3.2.2 ـ إشكال «هــو»

من التراكيب ذات المحمول غير الفعلي التراكيبُ المُصطَلَح على تسميتها «التراكيب التعيينيَّة». خاصية هذا النمط من التراكيب إقامة علاقة مطابقة بين ما يحيل عليه المحمول وما يحيل عليه الموضوع الفاعل كما يتضح من الجملتين (159 أ ـ ب):

(159) أ . الأستاذ خالـد

ب . الذي نجح بامتياز عمرو

ينسحب على هذه التراكيب، بالنظر إلى إدماج الرابط، ما ينسحب على باقي التراكيب ذات المحمول غير الفعلي. فإذا كان مخصِّص محمول التركيب التعييني المخصِّصَ «غير تام» والمخصِّصَ «حاضر»، لا يدمج أي رابط كما هو الشأن في

الجملتين (159 أ ـ ب). أمَّا إذا كان مخصِّص المحمول مؤشراً لمقولات جهية وزمنية أخرى أدمِج فعل رابط ملائم لهذه المقولات الجهية والزمنية:

(160) أ كان الأستاذ خالداً

ب . كان الذي نجح بامتياز عمراً

(161) أ . ما زال الأستاذ خالداً

ب . أصبح الأستاذ خالداً

إلاَّ أنَّ ثمة حالات يرد فيها محمول التركيب التعييني متوسِّطاً بينه وبين الموضوع فاعله الضميرُ «هو» كما هو الشأن في الجملتين (162 أ ـ ب):

(162) أ . الأستاذ هو خالد

ب . الذي نجح بامتياز هو عمرو

قد يتبادر إلى الذهن أنَّ هذا الضمير يقوم بدور الرابط[18] شأنه في ذلك شأن «كان» و«ليس» و«ما زال» وغيرها. إلاَّ أنَّ إمعان النظر في خصائص هذا الضمير وتصرفاته يبيّن أنَّه لا يمكن بحال من الأحوال اعتباره رابطاً للأسباب الأساسية التالية:

أ ـ الروابط، كما تقدم، أفعال («كان»، «أصبح»، «ما زال». . .) أو شبه أفعال («ليس»). أمَّا «هو» فليست له خاصية من خصائص الفعل.

ب ـ تظهر الروابط في كل أصناف التراكيب ذات المحمول غير الفعلي ولا يظهر «هو» إلاَّ في صنف واحد من هذه التراكيب، التراكيب التعيينية، قارن:

(163) أ كان خالد واقفاً

ب . * خالد هو واقف

(164) أ كان خالد محامياً

ب . * خالد هو محامٍ

(18) اعتاد الفلاسفة العرب القدماء اعتبار «هو» مقابلاً للرابط في اللغة الإغريقية. ويتجلى ذلك في ترجمتهم للنصوص الفلسفية الإغريقية. انظر تفاصيل ذلك في كتاب د. عبد الرحمان طه **اللغة والفلسفة**.

(165) أ . كان خالد في المقهى

ب . * خالد هو في المقهى

ج ـ لا يصاحب ظهور «هو» في التراكيب التعيينية أي تعديل في جهة المحمول ولا في زمنه. فالجملتان (159 أ) و(162 أ)، مثلاً، جملتان مترادفتان بالنظر إلى الجهة والزمن.

د ـ لا يؤثر ظهور الرابط في التأويل التداولي للجملة بيد أنَّ ظهور «هو» يعطي للجملة قراءة بُؤرية تنعدم إذا خلت منه، كما يتضح من المقارنة بين الجملتين (159 أ) و(162 أ).

هـ ـ يمكن أن يوارد «هو» فعلاً رابطاً في الجملة نفسها:

(166) أ . كان الأستاذ هو خالداً

ب . ما زال مدير المدرسة هو إبراهيم

جـ . أصبح الرئيس هو أحمد

إذا ثبت أنَّ «هو» ليس رابطاً يعبِّر عن مخصِّصَي المحمول غير الفعلي الجهي والزمني، فما هو وضعه؟

لعلَّ أكثر القراءات طبيعية، بالنسبة للجمل التعيينية المتضمنة للضمير «هو»، هي القراءة المؤسَّسة على أنَّ محمول هذه الجمل بؤرة مقابلة[19]. دليل ذلك أنَّ في الجملة التعيينية غير المتضمنة لهذا الضمير يكون المحمول بؤرة جديد كما في الجملة (167 ب) أو بؤرة مقابلة كما في الجملة (168 ب):

(167) أ . من القـادم؟

ب . القادم عمرو

(168) أ . القادم إبراهيم

ب . القادم عمرو (بنبر «عمرو»)

(19) إلى هذا التحليل ذهب الجُرجاني في **دلائل الإعجاز**.

في حين أنَّ الجملة التعيينية المتضمنة له لا يمكن أن يكون محمولها إلاّ بؤرة مقابلة:

(169) أ . المنطلق خالـد

ب . المنطلق هو عمرو

(170) أ من المنطلـق؟

ب . المنطلق عمرو

جـ. ؟؟؟ المنطلق هو عمرو

على أساس هذا الافتراض، يمكن اعتبار «هو» أداة للتبئير تتوسط المحمول والموضوعَ فاعلَه في التراكيب التعيينية حين يكون المحمول مسندة إليه الوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة».

وتدمَجُ هذه الأداة في مستوى البنية المكونية بواسطة قاعدة من قواعد التعبير نقترح صوغها على الشكل التالي:

(171) دَخْل: [φ س بؤمقا (س^{1}) . . . (س^{ن})]

خَرْج: [هو φ س (س^{1}) . . . (س^{ن})]

حيث φ س = محمول اسمي و«هو» = صورة مجردة للضمير «هو» وتصريفاته.

وتتكفَّل قواعد المَوْقَعة بترتيب مكوّنات البنية خَرْجِ القاعدة (171) حيث تُوسِّط أداة التبئير بين المحمول والموضوع الفاعل.

3.2 ـ الجملة المركبة في اللغة العربية

1.3.2 ـ نحو تنميط للجمل في اللغة العربية

تنقسم الجملة من حيث عدد الحمول التي تتضمنها قسمين: جملة «بسيطة» وجملة «مركَّبة». تنتمي إلى القسم الأول الجمل التي تتضمن حَمْلاً واحداً في حين تنتمي إلى القسم الثاني الجُمَلُ المتضمنة لأكثر من حمل واحد. من أمثلة جمل القسم الثاني الجمل التالية:

(172) أ . سافرت هند ـ أتدري؟ ـ إلى مراكش

ب . دخل خالد الغرفة وغادرها عمرو

جـ. نشر خالد الكتاب الذي ألَّفه السنةَ الماضية

د . يتمنَّى خالد أن تنجح هند

ويمكن تقسيم الجمل المركبة، بالنظر إلى طبيعة ترابط الحمول التي تتضمنها، إلى الأنماط الجُمْلية التالية:

أ ـ يمكن أن تتواردَ في الجملة نفسها حمولٌ متعددة مستقلة بعضها عن بعض. ويحصُل هذا النوع من الوجود بين الحمول في نمطين من الجمل: الجمل المتضمنة لحمل «اعتراضي» كالجملة (172 أ) والجمل المكوَّنة من حمول متعاطفة كالجملة (172 ب). إلاَّ أنَّ ثمة فرقاً بين هذين النمطين من الجمل إذ إنَّ الحمولَ المتعاطفة، رغم استقلال بعضها عن بعض، ترتبط فيما بينها بواسطة رابط بنيوي، أداة العطف، في حين أنَّه لا يربط الحَمْلَ الاعتراضي بالحمل المعترَض أيُّ رابط بنيوي.

ب ـ في مقابل ذلك، يمكن أن يتوارد في الجملة نفسها حملان مدمج أحدهما في الآخر كما هو الشأن بالنسبة للحملين المتواردين في الجملتين (172 ج) و(172 د). في هذا النمط من الجمل تنقسم الجملة إلى حَمْل رئيسي (أو حمل مُدمج) وحمل فرعي (أو حمول فرعية). وتنقسم الحمول المدمَجة إلى حمول تشكِّل حدوداً بالنظر إلى محمول الحَمْل الرئيسي وحمول تشكِّل أجزاء للحدود. فالحمل المدمَج الوارد في الجملة (172 د) حَمْل ـ حَدٌّ إذ إنَّه يُشَكِّل الحد المفعول بالنسبة للمحمول الرئيسي «يتمنَّى»، في حين أنَّ الحَمْل المدمَج الوارد في الجملة (172 ج) جزءٌ من الحد المفعول.

كما يمكن تقسيم الحمول الحدود إلى حمول ـ موضوعات وحمول ـ لواحق. تُمَثِّل للحمول الموضوعات الجملة (172 د) وللحمول اللواحق الجمل (173 أ ـ ج):

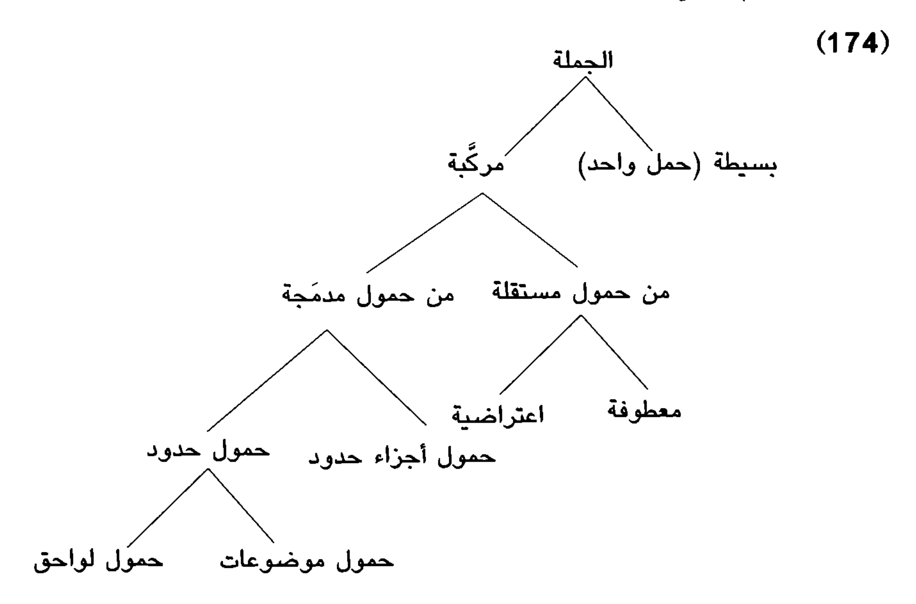
(173) أ . غادرت هند الغرفة قبل أن يدخلها خالد

ب . غنت هند لتُطرِبَ خالداً

جـ. إذا دخل عمرو القاعة غادرها خالد

يمكن توضيح التنميط الذي نقترحه للجمل، في إطار النحو الوظيفي، بواسطة الرسم التالي:

(174)



2.3.2 ـ الحمول الموصولية

دُرِج على تقسيم الجُمَل الموصولية إلى جُمَل موصولية «حرة» (أو «لا رأسَ لها») وجُمَل موصولية «تقييدية» وجُمل موصولية «غير تقييدية» (أو «بدلية»). من أمثلة هذه الأصناف الثلاثة في اللغة العربية الجُمَل التالية:

(175) أ . كان الذي خفت أن يكون

ب . قابلت التي حدثتني عنها البارحة

جـ. أعطيت الكتاب مَنْ طَلَبَه

(176) أ . نُشِر الكتاب الذي ألَّفْتَه

ب . ساءتني اللهجة التي خاطب بها عمرو أباه

جـ. زارني الرجل الذي أعطيته عنواني

(177) أ . حزِنت هند، التي رسبت في امتحان التخرج

ب . زراتني زينب، من كَلَّمْتُك عنها أمس

جـ. هند، من كان خالد يعشقها، تزوجت بكراً

وقد اقترحنا تصنيفاً آخر لهذه الأنماط من الجمل الموصولية يتماشى ومبادىء النحو الوظيفي نتج عنه ما يلي:

1 ـ الجملة الموصولية غير التقييدية جُملَة تمتاز باستقلال بالنظر إلى الجملة الواردة فيها. وهي إمَّا جُملَة بدلية (كما هو الشأن في الجملة (177 ج)) أو جملة ـ ذيل كالجملتين الواردتين ذيليين في كلٍّ من (177 أ) و(177 ب).

2 ـ وتُشكِّل الجملة الموصولية «الحرة» حَدّاً من حدود الحمل المدمَجة فيه. فهي حد فاعل في الجملة (175 أ) وحد مفعول في كُلٍّ من الجملتين (175 ب) و(175 ج).

3 ـ أمَّا الجملة الموصولية التقييدية فإنَّها تُشكِّل «مقيِّداً» داخل حَدٍّ من حدود الجملة التي تتضمنها. ويشكِّل المقيدَ الأول لهذا الحد العنصر الذي يتسطَّح في شكل رأس لمركب اسمي معقّد[20].

ويوضح هذا التصنيف للحمُول الموصولية الرسمُ التالي:

(178)

الحمول الموصولية

حمول مستقلة — حمول مدمَجة

حمول مستقلة: اعتراضية، ذيول («غير تقييدية»)

حمول مدمَجة: حمول حدود («حُرّة»)، حمول أجزاء حدود («تقييدية»)

اقتُرِح، في إطار النحو الوظيفي، لرصد خصائص الحمول الموصولية تحليلان اثنان نقتضب عرضهما على النحو التالي:

(20) نذكِّر بأنَّ «المركب الاسمي المعقد» هو كلُّ مركب اسمي فضلته جملة.

أ ـ يقوم التحليل الأول على فكرة أنَّ البنية مصدر اشتقاق الحمل الموصولي بنية تتضمن محلّ حدٍ غير معين، (ل س ي)، يُدمَجُ فيه، بواسطة قواعد التعبير، ضمير موصول.

الشكل العام للبنية مصدر الاشتقاق، حسب هذا التحليل، هي البنية (179):

(179) [. . . (ω س ي: α (س ي): [φ . . . (ل س ي). . .] (س ي)

حيث ω = مخصِّص الحدّ وα = مقيِّد أوَّل وφ = محمول

ول = مؤشر الضمير الموصول

ب ـ وتُخلِّفُ التحليلَ الثاني فرضية أنَّ البنية مصدر اشتقاق الجُمَل الموصُولية بنية تتضمن مؤشراً للضمير الموصول وموضوعاً غير مملوء معجمياً يمكن أن يتحقق، حسب شروط معينة، إمَّا في شكل عائد ضمير أو في شكل عائد صفر.

حسب هذا التحليل تكون الصورة العامة للبنية مصدر الاشتقاق هي البنية (180):

(180) [. . . (ω س ي: α س ي: [ل φ . . . (س ي). . .] (س ي). . .]

حيث ل = مؤشر الضمير الموصول و(س ي) = محل موضوع يحاول المقيِّد الأوَّل.

في إطار هذا التحليل، تكون البنية الوظيفية للجملة (181) هي البنية (182):

(181) جاء الرجل الذي قابله عمرو

(182) [خب [تد [تا [مض جاء (ع 1 م س ي: رجل (س ي) مح:

[ل [خب [تد [تا [مض قابل ف

(ع 1 م س ح: عمرو (س ح)) منف فا

(س ي) متق مف]]]] (س ي)) منف فا مح]]] بؤجد]

وقد استدللنا[21] على أن أورد التحليلين المقترَحين بالنسبة لرصد خصائص

---

(21) انظر: تفاصيل الاستدلال في كتابنا **الجملة المركّبة في اللغة العربية**.

الجُمَل الموصولية في اللغة العربية (وفي كل لغة تستخدم استراتيجية «العائد» في هذا الصنف من الجُمَل) هو التحليل الثاني إذ إنَّه يتيح، بخلاف التحليل الأول، التمثيل لا للضمير الموصول فحسب بل كذلك للعائد الذي تتضمنه الجملة.

3.3.2 ـ الحمول الحدود

1.3.3.2 ـ وظائف الحمول الحدود

تأخذ الحمول الحدود، بوجه عام، الوظائف التي تُسْنَد عادة إلى الحدود البسيطة (الحدود الأسماء)، حيث يمكن أن يرد الحمل الحد حاملاً للوظيفة الدلالية «القوة» أو الوظيفة الدلالية «المنفِّذ» أو الوظيفة الدلالية «المتقبِّل» أو الوظيفة الدلالية «المستقبِل» أو إحدى وظائف الحدود اللواحق («الزمان»، «العلة»، «الهدف». . .) كم يتبين من الأمثلة التالية:

(183) أ . سرّ زينبَ أن غادرت هند البيت

ب . قتل بكراً الذي هدّده بالأمس

جـ. كتب خالد لهند أن تقدم

د . أعطيت الذي زارني أمس كُلَّ ما كان بحوزتي

هـ . غادر خالد القاعة قبل أن يصل عمرو

و . عدل خالد عن تنفيذ المشروع لأنَّ عمراً خذله

ز . خرجت هند إلى الحديقة كي تستريح

وتُسْنَد إلى الحمل الحد ـ الموضوع إحدى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول. فالحمل «أن غادرت هند البيت» في الجملة (183 أ) فاعل والحمل «أن تقدم» في الجملة (183 ج) مفعول.

وتُسْنَد الوظائف التداولية إلى الحمل الحد طبقاً للمسطرة نفسها التي تُسنَد بها إلى حدّ بسيط (حدٍّ اسم).

في التراكيب التعيينية التي من قبيل (184):

(184) التي عشقتها هند

تُسنْد الوظيفة المحور إلى الحمل الموصولي في حين تُسنَد الوظيفة البؤرة إلى المحمول الاسمي.

ويمكن أن يأخذ الحمل الحد إمَّا الوظيفة بؤرة الجديد كما في الجملة (185 ب):

(185) أ . ماذا أفرح هنداً؟

ب . أفرح هنداً أنَّ خالداً تَذَكَّر اسمها

أو الوظيفة بؤرة المقابلة كما هو الشأن بالنسبة للحمل الحد الوارد في الجملة (186 ب):

(185) أ . أحزن هنداً أنَّ خالداً سافر إلى الخارج

ب . لا ، أحزن هنداً أنَّ خالداً لم ينبِئْها بسفره

ولنمثل لإسناد الوظائف إلى الحمل الحد بالبنية الوظيفية الجزئية (187) للجملة (183 أ) باعتبارها واردة جواباً للجملة (186):

(186) ماذا سَرَّ زينَب؟

(187) [تد [تا [مض سرف

(س^1: [تد [تا [مض غادر ف (ع 1 ث س ح: هند (س ح)) منف فا

(ع 1 م س^ك: بيت (س^ك) متق مف]]] (س^1) قو فا بؤجد

(ع 1 ث س^2: زينب (س^2)) متق مف مح]]]

2.3.3.2 ـ إشكال القوة الإنجازية في الجملة المركَّبة

يذهب بعض اللغويين[22] إلى أنَّ الحمل المدمَج لا ينفرد بقوة إنجازية مستقلّة عن القوة الإنجازية المواكبة للحمل الرئيسي.

في هذا السياق يرى صادوك أنَّ عدم انفراد الجملة المدمَجة بقوة إنجازية قائمة الذات نتيجة للوضع الثانوي الذي تتسم به هذه الجملة بالنظر إلى الجملة الرئيسية.

(22) من هؤلاء اللغويين (صادوك 1983) وفولي وفان فالين (فولي وفان فالين 1984).

ويستدلّ على ذلك بأنَّ مؤشر القوة الإنجازية التركيبي يختفي حين يتعلَّق الأمر بالجملة المدمَجة. مثال ذلك أنَّ الفاعل في الجملة الاستفهامية، في اللغة الفرنسية، يتأخر عن الفعل حين تكون الجملة بسيطة لكنه يستعيد رتبته العادية (يتقدم على الفعل) حين تكون الجملة مُدْمَجة:

(188) a - As-tu rendu visite à Marie?

b - Je te demande si tu as rendu visite à Marie.

c - * Je te demande si as-tu rendu visite à Marie.

ولقد راجعنا هذا الافتراض على ضوء معطيات اللغة العربية فاستنتجنا ما يلي:

1 ـ فيما يتعلَّق بالحمول الموصولية، يلاحَظ أنَّها تأخذ دوماً القوة الإنجازية «الإخبار»[23]. فلا يسوغ أن يَرِدَ الحملُ الموصولي حملاً استفهامياً أو أمريّاً:

(189) أ . تزوجَ الفتى الذي عشقته هند

ب . * تزوَّج الفتى الذي هل عشقته هند

جـ. * جاء الفتى الذي استَقْبليه

ويُعلِّل هذه الظاهرة كون الحمول الموصولية، في اللغات الطبيعية، خاضعة لقيد يقضي بأن يكون الحمل الموصولي، دوماً، إخباراً عن رأس المركب المدمَج فيه. يصوغ كونو[24] هذا القيد على النحو التالي:

(190) «يحب أن تكون الجملة الموصولية إخباراً عن المركب الاسمي رأسها»

2 ـ يمكن، كما هو معلوم، أن تواكب الحَمْلَ البسيط أو الحَمْل الرئيسي (في جملة مركّبة) أكثر من قوة إنجازية واحدة، قوة إنجازية حرفية وقوة إنجازية مستلزَمة. أمَّا الحَمْل المدمَج فيمتنع أن تواكبه قوة إنجازية مستلزَمة، دليل ذلك عدم إمكان دلالة الحمل المدمَج في الجملة التالية على معنًى آخر غير الاستفهام المحض:

---

(23) أشار النحاة العرب القدماء إلى أنَّ الجملة الموصولة ترد جملة خبرية. ولا يسوغ أن تكون جملة إنشائية إلاّ إذا وردت بلفظ الخبر (انظر، مثلاً، **همع الهوامع**).

(24) انظـر: (كونو 1976).

(191) سأل خالد هنداً هل تستطيع أن تساعده

3 ـ إلاً أنَّ هذا لا يمنع من أن تكون للحمل المدمَج قوة إنجازية مستقلة عن القوة الإنجازية المواكبة للحمل الرئيسي. ففي الجملة (191)، مثلاً، يأخذ الحمل الرئيسي القوة الإنجازية «الإخبار» في حين يأخذ الحملُ المدمَج القوة الإنجازية «السؤال». ودليل ذلك إمكان التعقيب ب «أم»:

(192) أ . سأل خالد هنداً هل تستطيع أن تساعده أم لا

ب . سأل خالد هنداً هل تستطيع أن تساعده أم لا تستطيع أن تساعده

4 ـ بإمكان الحمل المدمَج، إذن، أن يأخذ قوة إنجازية حرفية قائمة الذات يمكن أن تباين القوة الإنجازية المواكبة للحَمْل الرئيسي. إلاً أنَّ القوة الإنجازية المواكبة للحمل الرئيسي هي القوة الإنجازية التي تأخذها الجملة المركبة باعتبارها كُلاً. فالجملة (191)، مثلاً، تأخذ القوة الإنجازية المواكبة لحملها الرئيسي، القوة الإنجازية «الإخبار»، لا القوة الإنجازية المواكبة لحملها المدمَج. وتتجلى غلبة الحمل الرئيسي، في هذا الصدد، في «تحييد» مؤشر القوة الإنجازية المواكبة للحمل المدمَج إذ إنَّ هذا الحَمْل لا يأخذ التنغيم المطابق لقوته الإنجازية بل إنَّ الجملة برمتها تأخذ التنغيم المطابق للقوة الإنجازية المواكبة للحمل الرئيسي.

5 ـ إذا صَحَّ افتراضنا هذا، أمكن صوغ المبدأ التالي:

(193) «تأخذ الجملة المركَّبة تركيبَ إدماج القوة الإنجازية المواكبة لحملها الرئيسي».

3.3.3.2 ـ المعلِّقات الدَّامجة

تقدم أنَّ الأدوات الصدور نوعان: «مؤشرات للقوة «الإنجازية» و«معلِّقات دامجة». بالنسبة للغة العربية، تنتمي إلى النوع الأول من الأدوات أداتا الاستفهام «الهمزة» و«هل» والأداة مؤشر الإخبار المبأَّر «إن». وتنتمي إلى النوع الثاني الضمائر الموصولة والأداة «أن» ومركباتها («بعد أن» قبل أن. . .) بالإضافة إلى أدوات أخرى مثل «إذ» و«كي» و«إذا» و«حين» وغيرها. وقد سبق أن بينّا شروطَ إدماج مؤشرات القوة الإنجازية واقترحنا صياغةً صوريةً للقواعد المسؤولة عن إدماجها في إطار النحو الوظيفي. أمَّا بالنسبة للمعلِّقات الدامجة، سواء أتعلق الأمر بالضمائر

الموصولة أم بالأدوات المتصدِّرة للحمول غير الموصولية، فقد صُغنا، في مكان آخر[25]، مجموعة من القواعد اعتبرناها القواعد المسؤولة عن إدماجها، ونحيل القارىء على هذه الدراسة للاطلاع على تفاصيل تلك القواعد.

4.3.3.2 ـ إعراب الحمول الحدود

تُسْنَد إلى الحَمْل الحدّ الحالات الإعرابية التي تُسنَد إلى الحدّ الاسم طبقاً لما تقتضيه وظيفته التركيبية أو وظيفته الدلالية (إن لم تكن له وظيفة تركيبية). ويتم هذا الإسناد طبقاً للمسطرة نفسها المتبعة في إسناد الإعراب إلى الحدود الأسماء.

ولنمثِّل لذلك بالبنية المحددة إعرابياً (195) للجملة (194):

(194) ساء هنداً أنْ قدم عمرو

(195) [ساء ف (س^1: [أن [قدم ف (س ح: عمرو (س ح)) منف فا]]

(س^1)) قوفا بؤجد
رفع

(س^2: هند س^2)) متق مف مح
نصب

في البنية الإعرابية (195)، يأخذ الحمل الحَدُّ (س^1)، باعتباره كُلاًّ، الحالةَ الإعرابية المجردة الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل.

بخلاف الحد الاسم، لا تتحقق الحالة الإعرابية المسندة إلى الحمل الحد في شكل علامة إعرابية إلاّ حين يتعلَّق الأمر بالحمل الموصولي. في هذا الضرب من الحمول في اللغة يُعْرَب الضمير الموصول لا طبقاً لوظيفته داخل مجاله (داخل الحمل المُدمَج المنتمي إليه) بل طبقاً للوظيفة المسنَدة إلى الحمل الموصولي كلِّه، قارن:

(196) أ . عاد اللذان رأيت

ب . * عاد اللذين رأيت

(25) انظر: كتابنا **الجملة المركّبة في اللغة العربية**.

لرصد الخصائص الإعرابية للضمير الموصول في اللغة العربية، اقترحنا، بناءً على الملاحظة السابقة، صوغ القاعدة التالية:

(197) [. . . (س ي: [ضم ل φ (س ج) . . . (س ك)] (س ي))] ←
Ω

[. . . (س ي: [ضم ل φ (س ج) . . . (س ك)] (س ي))]
Ω

حيث Ω = حالة إعرابية مجرَّدة

5.3.3.2 ـ الحمول الحدود ورتبة المكوِّنات

تعرضنا في دراستنا لخصائص الجملة المركبة لترتيب المكوِّنات داخل الحمل المدمَج وترتيب الحمول المُدمَجة ذاتها بالنظر إلى الحمل الرئيسي. أهم ما توصَّلنا إليه، في هذا الصدد، ما يلي:

أ ـ ليس ثمة فرق بين ترتيب المكوِّنات داخل الحمل المدمَج وترتيبها داخل الحمل المستقل أو الحمل الرئيسي. ففي هذه الأصناف الثلاثة من الحمول تترتب المكوّنات طبقاً للبنية الموقعية نفسها وبموجب قوعد المَوْقعة نفسها.

قارن بين طَرَفَي الزوجين الجمليين التاليين:

(180) أ . غضبت هند

ب . ساء خالداً أن غضبت هند

(181) أ . هل ستناقش هند رسالتها؟

ب . سألني خالد هل ستناقش هند رسالتها

وقد يتصدَّر أحدُ المكوِّنات (كالفاعل مثلاً) الحملَ المدمَج كما هو الشأن بالنسبة للمكون «هنداً» في الجملة (182):

(182) أ . ساء خالداً أنَّ هنداً غضبت

وقد بدا لنا أنَّ التحليل الأكثر ملاءمة لخصائص الجمل التي من قبيل (182) هو التحليل المنطلق من فرضية أنَّ المكوِّن المصدر مكوِّن محور مُحْتَلّ، لذلك،

الموقع م$^{\varnothing}$ في حَمْله وأنَّ اللاصقة الفعلية ضمير يربطه إحالياً المكون المحور المتصدِّر للحمل.

ب ـ يحتل الحمل الحدّ المواقع نفسها التي يمكن أن يحتلها الحد الاسم طبقاً للبنية الموقعية العامة المُفترَض ورودُها بالنسبة للجملة في اللغة العربية.

إلا أنَّ الحمل الحدّ، بحكم كونه مقولة معقّدة، يخضع لمبدأ «رتبة المكوّنات المفضلة المستقلة عن اللغات».

بموجب هذا المبدأ، ينزع الحمل الحد إلى احتلال المواقع الأخيرة في الجملة ولو اقتضت وظيفته (التركيبية أو التداولية) تقديمَه، قارن:

(183) أ . أعجب هنداً أنَّ خالداً ابتعد عن رفاق الشر

ب . ؟؟؟ أعجب أنَّ خالداً ابتعد عن رفاق الشر هنداً

(184) أ تزوَّج فاطمة الفتى الذي كان يسكن نفس الحي

ب . ؟؟؟ تزوج الفتى الذي كان يسكن نفس الحي فاطمة

3. تحليلات تداولية

1.3 ـ الوظائف التداولية في اللغة العربية

الوظائف التداولية في اللغة العربية وظائف خمس تنقسم إلى ثلاث وظائف «خارجية» (بالنظر إلى الحمل) ووظيفتين «داخليتين». الوظائف التداولية الخارجية هي «المبتدأ» و«الذيل» و«المنادى». أمَّا الوظيفتان الداخليتان فهما «المحور» و«البؤرة».

1.1.3 ـ الوظائف التداولية الخارجية

1.1.1.3 ـ المبتدأ

يُعَرَّف المكوِّن المبتدأ، في اللغات الطبيعية، بوجه عام بأنَّه «المكوِّن الدَّالُّ على مجال الخطاب الذي يُعَدّ بالنسبة إليه الحمل الذي يليه وارداً».

من الخصائص الأساسية للتراكيب المبتدئية (التراكيب المُصَدَّرة بمبتدأ) ما يلي:

1 ـ يُشكِّل المبتدأ مكوّناً خارجياً بالنظر إلى الحمل. وتتجلّى خارجيّته في أنَّه لا يدخُل في مجال «عمل» محمول الحمل.

فهذا المحمول لا يُسنِد إليه وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية، إذ إنَّه لا يدلّ على أحد المشاركين في الواقعة ولا يدخل في حَيِّز الوجهة المنطلق منها في تقديم هذه الواقعة، بخلاف العناصر المنتمية إلى الحمل، أي حدوده. والمبتدأ يظل خارجاً عن حيز القوة الإنجازية التي لا تنصبُّ إلاَّ على الحمل وحْدَه (محموله وحدوده). دليل ذلك أنَّ المكون المبتدأ لا يمكن أن يُشَكِّل المكوّنَ المستفهم عنه في الجمل الاستفهامية ولو تقدَّمه مُؤشر الاستفهام:

(185) أ . محمَّد، أزرته اليوم أم لا؟

ب . * محمَّد، أزرته اليوم أم خالد؟

بل إنَّ المبتدأ يمكن أن ينفرد بقوة إنجازية مغايرة للقوة الإنجازية المواكبة للحمل:

(187) محمّد؟ لقد زرته اليوم

2 ـ خارجية المكوّن المبتدأ بالنسبة للحمل المُوالِيه لا تَعْنِي أنَّه مستقلّ عنه الاستقلال تامَّه. فهو مرتبط به بواسطة رابطين: رابط تداولي ورابط بنيوي.

تخضع علاقة المبتدأ بالحمل لمبدأ الورود المنصوص عليه في تعريف المبتدأ ذاته. دليل ذلك أنَّ خرق هذا المبدأ يؤدي إلى جملة لاحنة، قارن:

(188) أ . الوردة، تفتحت أكمامها

ب . * السيارة، تفتحت أكمامها

(189) أ . أمَّا مراكش، فمنارتها من الآثار الخالدة

ب . * أمَّا البيضاء، فمنارتها من الآثار الخالدة

ويتحتم، في بعض اللغات كاللغة العربية، أن يربط المبتدأ إحالياً ضميراً داخل الحمل طبقاً للبنية العامة التالية:

(190) أ . مبتدأ (س ي) [. . . (س ي) . . .]

ويأخذ الضمير المربوط إحالياً، في غالب الأحوال، الوظيفة التداولية المحور كما يتبين من البنية الوظيفية (192) للجملة (191):

(191) محمَّد، وكـزه خالد

(192) [محمَّد (ي) [خب [تد [تا [مض وكز ف

(ع 1 م س ج: خالد (س ج)) منف فا بؤجد

(ع 1 م س ي: ه (س ي)) متق مف مح]]]]

3 ـ يُشتَرط في المكون المبتدأ أن يكون «عبارةً مُحيلة» (أي عبارة تحمل من المعلومات ما يجعل المخاطب قادراً على التعرف على ما تحيل عليه). خرق هذا الشرط تَنتُج عنه تراكيب مبتدئية لاحنة كما هو شأن الجملة (193 ب):

(193) أ . جارتنا، خطبها خالد

ب . * فتاة، خطبها خالد

جـ. * رجل، قابلتـه

4 ـ يأخذ المكون المبتدأ، بحكم كونه خارج الحمل، حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية ذاتها. الحالة الإعرابية التي تُسْنَد إلى المكوِّن المبتدأ، بوجه عامّ، هي الحالة الإعرابية الرفع كما يتبين من البنية الإعرابية (194) للجملة (191):

(194) [محمد (ي) مبتدأ [خب [وكز ف

رفع

(س ج: خالد (س ج)) منف رفع بؤجد

رفع

(س ي: ه (س ي)) متق مف مح]]]

5 ـ يحتل المكون المبتدأ، بدءاً، باعتباره مكوِّناً خارجياً أحد المواقع الأرباض، الموقع م2. ويُعَلَّل احتلالُه لهذا الموقع وظيفياً بأنَّه المكوِّن الدَّالّ على مجال الخطاب أي على ما يجب تحديده قبل إنجاز الخطاب ذاته. أمَّا إذا تأخَّر عن الحمل كما في الجملة (195) فإنَّه يُصبح إذَّاك مكوناً يحمل وظيفة أخرى خلافاً

للمعتقد السائد في القديم وفي بعض النظريات اللسانية المعاصرة غير الوظيفية:

(195) زاره خالد، محمَّد

6 ـ يحصُل غالباً أن يَطْرأ على التركيب المبتدئي «تحجُّر» بتسرُّب المكون المبتدأ داخل الحمل الذي يليه. من أمثلة تحجُّر هذا النمط من التراكيب عن طريق تسرُّب المكون المبتدأ ما حصل في بعض لغيات الفرنسية المعاصرة حيث نجد تراكيب من قبيل (196) ناتجة عن تحجُّر التراكيب التي من قبيل (197):

(196) - La pomme je l'ai donnée à Marie.

(197) - La pomme, je l'ai donnée à Marie.

ولَعَلَّ التراكيب العربية المصطلح على تسميتها التراكيب «الاشتغالية» ناتجة عن ظاهرة التحجُّر هذه. إذا صَحَّ هذا الاقتراض، أمكن الربط تطورياً بين التراكيب المبتدئية التي من قبيل (198) والتراكيب الاشتغالية الي من قبيل (199):

(198) زيد، ضربته

(199) زيداً ضربته

على أساس هذا الربط بين النمطين من التراكيب، يكون المكوّن «زيداً» في الجملة (199) مبتدأ متسرباً داخل الحمل آخذاً بذلك الوظيفة الدلالية المتقبِّل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور وآخذاً للحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التركيبية.

2.1.1.3 ـ الذيل

يأخذ الوظيفةَ التداوليةَ الذيلَ المكوِّنُ الذي يقوم بدور توضيح معلومة واردة في الحمل المتقدم عليه أو تعديلها أو تصحيحها. من أمثلة ذلك المكوّن اللاحق بالحمل في الجمل (200 أ ـ ج):

(200) أ . قابله عمرو، خالد

ب . أعجبني خالد، تأدبه

جـ. سلمت على بكرٍ، بل خالدٍ

ويتسم المكوّن الذيل بالخصائص الأساسية التالية:

1 ـ يلي المكوّنُ الذيلُ، في عملية التخطاب، الخطابَ ذاته إذ إنَّ الغرض منه التعليق على معلومة واردة في الخطاب السابق لتوضيحها أو تعديلها أو تصحيحها.

2 ـ انعكاساً لدور المكوّن الذيل في عملية التخاطب، يحتلّ هذا المكوّن الموقع الموالي للحَمْل، الموقع م[3]، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك. ويعكس ترتيب المكوّن الذيل في الجملة ما يميزه عن المكوّن المبتدأ الذي يحتلّ الموقع المتقدم على الحمل نظراً لدوره في عملية التخاطب، المغاير لدور الذيل.

ويحتِّم هذا التمييز رفض أي مُسوِّغ لاعتبار المبتدأ والذيل مكوِّناً واحداً حاملاً لوظيفة واحدة متموقعاً في موقعين مختلفين.

3 ـ الذيل، شأنه في ذلك شأن المبتدأ والمنادى، مكوِّن خارجي بالنظر إلى الحمل إلاَّ أنَّه لا يستقلّ عنه. ويتجلّى ارتباطه به في خاصّيتين: خاصّية الربط الإحالي وخاصّية الإعراب.

أ ـ تقوم بين الذيل وبين أحد مكوّنات الحمل علاقة ربط إحالي. ويكون هذا الربط الإحالي إمَّا ربطاً «تقدمياً» كما في الجمل التي من قبيل (200 ب) أو ربطاً «رجعيّاً» كما هو الشأن في الجمل التي من قبيل (200 أ) كما يتضح من البنية الوظيفية (201) لهذه الجملة:

(**201**) [خب [تد [تا [مض [قابل ف

(ع 1 م س1: عمرو (س^{1})) منف فا بؤجد

(ع 1 م (س^{2}))$_{(1)}$ متق مف مح]]] خالد$_{(1)}$ ذيل

ب ـ يتصرّف الذيل بالنسبة للمكوّن الداخلي الذي يعدِّل أو يصحح كما لو كان «بديلاً» له.

هذا الوضع يؤهّله لأن «يرث» خصائصه الدلالية والتركيبية. دليل ذلك أنَّه يأخذ الوظيفة الدلالية نفسها والوظيفة التركيبية نفسها. فالمكوّن الذيل «خالداً» في الجملة (202) والمكوّن المصحَّح «عمراً» يحملان الوظيفتين الدلالية والتركيبية نفسيهما، الوظيفتين المتقبّل والمفعول كما يتبين من البنية الوظيفية (203):

(202) رأى بكر عمراً بل خالداً

(203) [خب [تد [تا [مض رأى ف (ع 1 م س^1: بكر ((س^1)) منف فا مح
(ع 1 م س^2: عمرو (س^2)) متق مف بؤجد]]]] [خالد] متق مف

ويأخذ الذيل، في هذا الضرب من البنيات الذيلية، الحالة الإعرابية نفسها التي يأخذها المكون المعدَّل أو المصحَّح، نظراً للتماثل القائم بين المكوِّنين من حيث وظيفتهما الدلالية (ووظيفتهما التركيبية). البنية الإعرابية للجملة (202)، إذن، هي البنية (204):

(204) [رأى ف (س^1: بكر (س^1)) منف فامح
رفع

(س^2: عمرو (س^2)) متق مف بؤجد] [خالد] متق مف
رفع رفع

ولا يصدق مبدأ الإرث الوظيفي على الضرب الثالث من البنيات الذيلية، البنيات التي من قبيل (200 أ) حيث يأخذ المكوِّن الذيل حالة إعرابية مخالفة للحالة التي يأخذها المكوّن الموضح، أي الضمير. بعبارة أخرى، تقوم بين الذيل والضمير الوارد في الحمل علاقة تماثل إحالي فقط.

ونشير إلى أنَّ مبدأ الإرث الوظيفي يمكننا من تدعيم التمييز القديم بين «التابع البدل» و«التوابع» الأخرى التي تأخذ حالتها الإعرابية على سبيل التبعيَّة، أي على سبيل مطابقة التابع لرأس المركّب إعرابياً.

3.1.1.3 ـ المنادى

نَعُدُّ «النداء» فعلاً لغوياً شأنه في ذلك شأن الأفعال اللغويَّة الأخرى كالإخبار والسؤال والالتماس.

ونميِّز بين النداء باعتباره فعلاً لغوياً و«المنادى» باعتباره مكوِّناً من مكوِّنات الجملة يدلّ على الذات محط النداء. فالنداء، إذن، فعل لغوي في حين أنَّ

المنادى وظيفة، أي علاقة تقوم بين مكوّن من مكوّنات الجملة وباقي المكوّنات التي تُوَارِده.

ويمكن إجمال خصائص المكون المنادى، في اللغة العربية في ما يلي:

1 ـ يشكِّل المنادى، كالمبتدأ والذيل، مكوّناً خارجياً بالنسبة للحَمْل. فهو يحمل، دوماً، قوة إنجازية (النداء) تختلف في جميع الأحوال عن القوة الإنجازية المواكبة للحَمْل كما يتبين من الجمل التالية:

(205) أ . يا عمرو، لقد قدمت هند

ب . يا هند، لا تتركي خالداً وحيداً

جـ. يا ليل، الصّب متى غده؟

بل إنَّ المنادى يمكن أن يرد دون حَمْل:

(206) أ . يـا عمـرو!

ب . يـا هنـد!

2 ـ من القيود الموضوعة على المنادى أن يكون عبارة دالَّةً على ذات عاقلة أو على الأقل على ذات حيَّةٍ. فلا يسوغ أن يُنَادى الكائن غير الحي إلاَّ مجازاً كما في الجملة (205 ج) أو الجملتين (207 أ ب):

(207) أ . أيا شجر الخابور، ما لك مورقاً؟

ب . ألاَ عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَل البالي

3 ـ تصاحب المكوّنَ المُنَادى أداة من الأدوات المدروج على تسميتها «أدوات النداء». وتدمج هذه الأدوات حسب وسائط معيَّنة منها ثُنَائيَّة «البُعد/القرب» ونوع إحالة المكوّن المنادى وطبيعته التركيبية. وقد اقترحنا صوغَ قواعد إدماج أدوات النداء بطريقة صورية نحيل القارىء الذي يريد الاطلاع على تفاصيلها على الدراسة التي أفردناها للمنادى[26].

4 ـ الحالة الإعرابية التي يأخذها المنادى هي الحالة الإعرابية «النصب». وقد

(26) انظر: الفصل الثالث من القسم الثاني من كتابنا **الوظائف التداولية في اللغة العربية**.

اقتُرِح تعليل إعراب المنادى بتقدير فعل إنجازي واجب الاستتار دال على الدعاء. حسب هذا الاقتراح، تكون البنية المخلِّفة للتركيب (206 أ)، مثلاً، هي البنية (208):

(208) أدعـو عمـراً

ولقد بينًا أنَّ هذا النمط من التحليل (أي التحليل الإنجازي) يواجه مشاكل عدة منها الاضطرار إلى تقدير عناصر لا تظهر في سطح الجملة. واقترحنا، بدلاً من ذلك، أن يُرَدَّ إعراب المكون المنادى إلى وظيفته التداولية ذاتها. فالمكوِّن المنادى منصوب لأنَّه منادى.

5 ـ فيما يتعلّق بموقع المنادى في الجملة، يُلاَحظ أنَّ هذا المكوّن يمكن أن يَرِد متقدماً على الحَمْل كما في الجُمَل (205 أ ـ ج) أو متأخراً عنه كما في الجملة (207 ب). ويمكن، أيضاً، أن يحتلّ أي موقع داخل الحَمْل ذاته كما هو الشأن في الجملة (209) مثلاً:

(209) حضر، يا هند، الضيوف فاستقبليهم!

إلاَّ أنَّ الموقع الذي يغلُب أن يحتلّه المنادى هو موقع الصدارة المطلقة في الجملة حيث إنَّه الموقع المتقدم على موقع المبتدأ ذاته:

(210) يا هند، الضيوف حضروا فاستقبليهم

بناء على هذا، خصَّصنا للمكون المنادى الموقع الخارجي $م^{4}$ في البنية الموقعية (211):

(211) $م^{4}$، $م^{2}$، $م^{1}$ $م^{0}$ (م آ) فا (مف) (ص)، $م^{3}$

2.1.3 ـ الوظيفتان التداوليتان الداخليتان

1.2.1.3 ـ المحـور

نذكِّر بأنَّ الوظيفة التداولية المحور هي الوظيفة التي تُسْنَد، حسب مقتضيات المقام، إلى الحَدِّ الدَّال على الذات التي تشكِّل «محطَّ الحديث» داخل الحَمْل. وفي ما يلي مجمل خصائص المكوِّن المحور في اللغة العربية:

1 ـ يُسْنَد المحور، في الحَمْل ذي المحمول الأحادي (المحمول ذي الموضوع الواحد)، إلى الموضوع الوحيد بطريقة آلية كما في الجملتين (212 أ ـ ب):

(212) أ . عـاد الجنـود

ب . طربت هند

أمَّا بالنسبة للحَمْل ذي المحمول النُّونِي الموضوعات فإنَّ المحور يُسْنَد، حسب مقتضيات المقام، إلى أي موضوع من موضوعات الحَمْل. فالمحور في الجملتين (213 ب) و(214 ب) الموضوع المتقبِّل والموضوع المستقبِل بالتوالي:

(213) أ . من أغلق الباب؟

ب . أغلق البابَ بكرٌ

(214) أ . من منح خالداً مالاً؟

ب . منح خالداً مالاً مديرُ الشركة

بل يمكن أن يُسْنَد المحور إلى حدٍّ من الحدود اللواحق كما هو الشأن في الجملة (215 ب) حيث المحور اللاحق الزماني:

(215) أ . من تغيب اليوم

ب . تغيب اليومَ عمرو

إلاَّ أنَّ ثمة اتجاهاً، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ينزع بمقتضاه المكوِّن الفاعل إلى استقطاب الوظيفة المحور لما بين الفاعل والمحور من سمات مشتركة. وقد بنينا على هذه الملاحظة العامَّة سُلَّمية لإسناد المحور صغناها كما يلي:

(216) سُلَّمية إسناد المحور:

فاعل > { **مفعول**، **متقبِّل**، **مستقبِل**، **أداة**، **زمان**، **مكان**، ≡ }

2 ـ يمتاز المكوِّن المحور، في مستوى البنية الإخبارية، بأنَّه يحمل معلومة «معطاة» يتقاسم معرفتها كل من المتكلِّم والمخاطَب.

لهذا السبب، يلاحَظ أنَّ هذا المكوِّن ينزع إلى احتلال أحد المواقع الأولى في الحَمْل طبقاً للمبدأ العام بأن تتقدَّم المكوِّنات الحاملة للمعلومات «المعطاة» على المكوّنات الحاملة للمعلومات «الجديدة».

يحتل المحور، في اللغة العربية، موقعين خاصّين: الموقعَ صدر الحَمْل، الموقع م^{0} والموقع المتوسط بين موقعَي الفاعل والمفعول، الموقع م آ، طبقاً لقاعدة الموقعة (217):

(217) مح ⟵ { م∅ / م آ }

من أمثلة احتلال المحور لهذين الموقعين زُمرَتا الجمل التاليتان:

(218) أ . عند باب المكتبة قابلت زينب

ب . في الصيف الماضي زرت مصر

جـ. هنداً أهداها خالد عقد لؤلؤ

(219) أ . سكنت حيّنا هند

ب . صلى في المسجد أهل الحي

جـ. نجح في السنة الماضية ثُلُثُ طلاب القسم

3 ـ يربط المكوِّن المحور إحالياً، داخل الحَمْل، موقعاً فارغاً، الموقع الذي كان من المفروض أن يحتله بموجب وظيفته التركيبية أو وظيفته الدلالية كما يتضح من البنية الربطية (220) للجملة (218 أ):

(220) عند باب المكتبة$_{(1)}$ قابلت زينب (0)$_{(1)}$

ويرد رابطاً إحالياً لضمير داخل الحَمْل كما هو الشأن في البنيات «الاشتغالية» التي من قبيل الجملة (218 ج) ذات البنية الربطية (221):

(221) هنداً$_{(1)}$ أهداها$_{(1)}$ خالد عقد لؤلؤ

4 ـ ثمة نظريات لغويَّة قديمة وحديثة لا يتم فيها التمييز بين الوظيفتين التداوليتين المبتدأ والمحور مع أنَّ لهاتين الوظيفتين، على ما يؤالف بينهما، سمات متمايزة.

من أهم السمات التي تميز المحور عن المبتدأ أنَّ الأوّل، بخلاف الثاني، وظيفة داخلية، تُسْنَد إلى أحد حدود الحَمْل ذاته. ويُثْبِتُ داخليَّةَ المحور ما يلي:

أ ـ يحمل المحور، كباقي حدود الحَمْل، وظيفة دلالية وتُسْنَد إليه، إذا كان داخلاً في حيّز الوجهة، إحدى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول. ويأخذ حالته الإعرابية إمَّا بموجب وظيفته الدلالية أو بموجب وظيفته التركيبية.

ب ـ رغم تصدره للجملة، يحتل المكوِّن المحور موقعاً داخلياً، الموقع $م^0$ في حين أنَّ المبتدأ يتموقع، كما تقدم، خارج الحَمْل.

جـ ـ يمتنع أن يتقدَّم المكوِّن المحور، بخلاف المكوِّن المبتدأ، على مؤشِّر القوة الإنجازية كما يدل على ذلك لحن الجمل التالية:

(222) أ . * عند باب المكتبة أَقابَلْتَ زينب؟

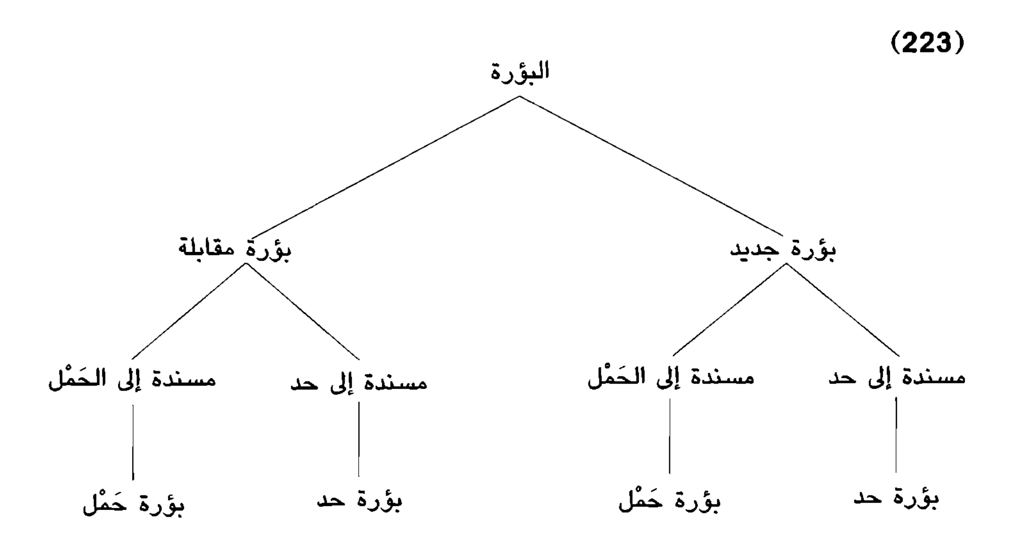
ب . * في الصيف الماضي أزرت مصر؟

جـ . * هنداً أأهداها خالد عقد لؤلؤ

2.2.1.3 ـ البـؤرة

سبقت الإشارة إلى أنَّنا اقترحنا التمييز بين بؤرتين اثنتين: «بؤرة الجديد» و«بؤرة المقابلة» مُعَرِّفين بؤرة الجديد بأنَّها الوظيفة التداولية التي تُسْنَد إلى المكوِّن الحامل للمعلومة «الجديدة» بالنسبة للمتكلم (في حالة الاستفهام) أو للمخاطب (في حالة الإخبار) وبؤرة المقابلة بأنَّها الوظيفة التداولية التي تُسْنَد إلى المكوِّن الحامل للمعلومة المترَدَّد في ورودها أو المُنكَر ورودُها. كما سبقت الإشارة كذلك إلى أنَّ كلاً من بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة يمكن أن تُسْنَد إلى حَدٍّ من حدود الحَمْل أو إلى الحَمْل برمته. ويمكن توضيح هذا التنميط بواسطة الرسم التالي:

(223)



وفي ما يلي عرض مقتضَب لأهم خصائص المكون المسندة إليه إحدى وظيفتي بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة في اللغة العربية:

1 ـ يتحقق الحد المسنَدة إليه بؤرة الجديد في حَمْل استفهامي في شكل اسم استفهام كما في الجمل التالية:

(224) أ . من أنت؟

ب . ماذا ألَّفت هذه السنة؟

جـ. أين ما وعدتني به؟

د . كيف السُّلُوُّ عن هند؟

هـ . متى سيلتئم الجُرح؟

ويتموقع اسم الاستفهام، في اللغة العربية، في الموقعِ الصدر من الحَمْل، الموقعِ م^0 طبقاً للقاعدة (225):

(225)

{ اسم؟ / محور / بؤرة مقابلة } ← م $\varnothing$

مثال ذلك أسماء الاستفهام المتصدرة للجمل (224 أ ـ هـ). وقد يرد اسم الاستفهام داخل الحَمْل، أي في موقعه الذي تقتضيه وظيفته التركيبية أو وظيفته الدلالية كما هو الشأن في الجمل التالية:

(226) أ . أكل زيد ماذَا؟ (بنبر «ماذا»)

ب . سنسافر متَى؟ (بنبر «متى»)

جـ . ذهبت هند أينَ؟ (بنبر «أين»)

ويحصل عدم تصدير اسم الاستفهام في حالتين: في حالة «الاستفهام ـ الصدى» أي حين لا يعي المستفهم تمام الوعي ما قاله مخاطبه وفي حَالة ورود الجملة الاستفهامية مسلتزِمة لقوة إنجازية غير السؤال الصرف كأن تكون مستلزِمة لإنكارٍ، مثلاً، كما هو الشأن بالنسبة للجملة (226 أ) باعتبارها واردة جواباً للجملة (227):

(227) أكل زيد زجاجاً!

أمَّا المكوّن المسندة إليه بؤرة الجديد في حَمْل إخباري أو حَمْل أمري فإنَّه يحتفظ بموقعه العادي داخل الحَمْل كما يتبين من الجملتين التاليتين المفترض ورودُهما جوابين للجُملتين (224 أ ـ ب):

(228) أ . أنـا أخـوك

ب . ألَّفتُ هذه السنة كتابين

وتسنَد بؤرة الجديد إلى حَمْل استفهامي بكامله إذا كانت المعلومة الدالّ عليها الحَمْل كله محط الاستفهام. في هذه الحالة، يؤَشَّر للقوة الإنجازية بالأداة «هل» كما في الجملتين التاليتين:

(229) أ هل عمرو مستعد للخروج؟

ب . هل آن وقت الصُّلح؟

أمَّا بؤرة الجديد المسنَدة إلى حَمْل إخباري فإنَّها تتحقق في شكل الجمل التي لا تتضمن مؤشراً للقوة الإنجازية والتي تكون المعلومات التي تحملها جميعُ مكوّناتها معلوماتٍ جديدة بالنسبة للمخاطَب، مثال ذلك الجملة (230 ب):

(230) أ . مـا الخبـر؟

ب . تستعد هند لمغادرة البيت!

2 ـ تستخدم اللغة العربية للتعبير عن تبئير المقابلة، حين يتعلّق الأمر بتبئير أحد حدود الحَمْل، الوسائل التالية:

أ ـ يُصَدَّر الحد المبأّر فيحتل الموقعَ م^0 طبقاً للقاعدة (225) سواء أكان الحَمْل حَمْلاً استفهامياً أم كان حَمْلاً إخبارياً:

(230) أ . أهَنداً تَكرَه (بنبر «هنداً»)

ب . فاطَمة أكرهُ! (بنبر «فاطمة»)

ب ـ يُفصَلُ المكوّن المبأّر في البنيات التعيينية التي من قبيل (231):

(231) الذي يجب أن يحارَب الجَهْلُ

ج ـ يُحصَر المكوّن المبأّر بواسطة أداة من أدوات الحصر كما هو الشأن في الجُمل التالية:

(232) أ لا يجب أن يحارَب إلاّ الجهْل

ب . ما كرهت إلاّ فاطمة

جـ. إِن الأمرُ إلاّ سُوءَ تفاهم

أمَّا حين يتعلّق الأمر بتبئير الحَمْل برمته تبئيرَ مقابلة، فإنَّ الجملة ترد متصدرة بالأداة «الهمزة» في حالة الاستفهام وبإحدى الأدوات «المؤكّدة» في حالة الإخبار كما يتبين من الجُمل الآتية:

(233) أ . إنَّ خالـداً شاعر فحل

ب . إنَّ هنداً من أكبر لغويات العصر

جـ. إنَّما النجاح في الجِـدِّ

إنَّ دراستنا للوظائف التداولية الخمس في اللغة العربية منحتنا فرصة اقتراح تنميط وظيفي (تداولي ـ دلالي ـ تركيبي) لجمل هذه اللغة حيث مكّنتنا من إقامة تمييز بين البنيات الأساسية يعكس الأغراض التواصلية التي تُسْتَعمَل هذه البنيات لتأديتها.

2.3 ـ العطف في اللغة العربية

كانت ظاهرةَ العطف في اللغة العربية من الظواهر[27] التي بينًّا من خلال دراستنا لها ورودَ تضافر الخصائص التداولية والخصائص الدلالية والخصائص التركيبية لتحديد البنية الصورية للجملة. وفي ما يلي أهم ما نتج عن دراستنا للبنيات العطفية في اللغة العربية:

1.2.3 ـ أنماط العطـف

ينقسم العطف بالنظر إلى طبيعة العناصر المتعاطفة إلى «عطف حدود» و«عطف محمولات» و«عطف حمول».

يمكن أن يُعطَف بين حدَّين كما في الجمل التالية:

(234) أ . شرب زيد شاياً ولبناً

ب . أعطى زيد عمراً وخالداً مالاً

جـ. زار زيد خالداً البارحة واليوم

ويمكن أن يعطف بين محمولين كما في الجمل (235 أ ـ ج):

(235) أ . ناجي طبيب وشاعر

ب . الزمخشري نحوي ومفسّر

جـ. دَخل وخرج عمرو

كما يمكن أن يُعطَف بين حَمْلين كاملين كما هو الشأن في الجمل التالية:

(236) أ . دخل زيد وخرج عمرو

ب . هل حضر الضيوف وهل استقبلتهم هند

جـ. خالد عشق هنداً وتزوج زينب

د . هند شعرها أشقر وعيناها سوداوان

---

(27) من هذه الظواهر ظاهرة الاستفهام التي حاولنا رصد خصائصها الدلالية والتداولية والتركيبية لا في اللغة العربية الفصحى فحسب بل كذلك في اللغتين العربيتين الدارجتين: المغربية والمصرية: (انظر الفصل الثالث من الجزء الثاني من كتابنا **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**).

2.2.3 ـ قاعدة تكوين البنيات العطفية

تشتقُّ البنيات العطفية، حسب مقترحات النحو الوظيفي، عن طريق «توسيع» عنصر من عناصر بنية ما بمتوالية من العناصر منتمية إلى نمط العنصر الموسَّع نفسه. وتصاغ قاعدة العطف على النحو التالي:

(237) قاعدة العطـف:

$$\alpha \leftarrow \alpha^{1}\ ع\ \alpha^{2} \ldots ع\ \alpha^{ن}\ (ن \geqslant 2)$$

حيث ع = أداة عطف و α = حد أو محمول أو حَمْل

ولنمثِّل لتطبيق القاعدة (237)، في اشتقاق البنيات المتعاطف فيها حدَّان بالجملة (234 أ). مصدر اشتقاق هذه الجملة، الإطار الحملي للفعل شرب المُمثَّل له في المعجم كما يلي:

(238) شرب ف (س^{1}: حي (س^{1})) منف (س^{2}: سائل (س^{2})) متق

يُوَسَّع محل الحدّ الثاني في هذا الإطار الحملي، محل الحد، (س^{2}) بإضافة محل حد آخر ينامطه فينتج عن ذلك الإطار الحملي (239) الذي يتحقق فيما بعد في شكل الجملة (234 أ):

(239) شرب ف (س^{1}: حي (س^{1})) منف (س^{2}: سائل (س^{2})) متق
ع (س^{2}: سائل (س^{2})) متق

3.2.3 ـ القيود الضابطة لقاعدة العطف

تخضع أنماط العطف الثلاثة جميعها إلى قيود دلالية وتركيبية وتداولية. وقد اعتبرنا هذه الأصناف الثلاثة من القيود متفرعة عن مبدأ عامّ واحد أسميناه «مبدأ التناظر» وصغناه كما يلي:

(240) مبـدأ التناظـر:

«يُعطَف بين المتناظرات»

1.3.2.3 ـ القيود على عطف الحدود

1.1.3.2.3 ـ القيودة الدلالية

من القيود الدلالية الخاضع لها عطف الحدود قيد تناظر الوظائف الدلالية الذي اقترحنا صوغه كالآتي:

(241) قيد تناظر الوظائف الدلالية

«يجب أن تكون الحدود المتعاطفة حاملة لنفس الوظيفة الدلالية»

مفاد هذا القيد أنَّه لا يسوغ العطف بين حدين حاملين لوظيفتين دلاليتين مختلفتين كأن يعطف حد «قوة» على حدّ «منفِّذ» أو حدّ «متقبِّل» على حدّ «مستقبل» أو حدّ «زمان» على حدّ «مكان» كما يدل على ذلك لحن الجُمَل التالية:

(242) أ . * حطمت هند والريح باب البيت

ب . * أعطي زيد عمراً وكتاباً

جـ. * يستقبل المدير الزوار في مكتبه وفي الصباح

2.1.3.2.3 ـ القيود التركيبية

يجب أن يتماثل الحدان المتعاطفان، لا من حيث الوظيفة الدلالية فحسب بل كذلك من حيث الوظيفة التركيبية. فلا يسوغ عطف مفعول على فاعل ولو اتفقا من حيث وظيفتهما الدلالية:

(243) أ . * أُعطِيتْ فاطمة وهنداً باقتَي ورد

ب . * أُعطِيتْ فاطمة وهنداً باقتَي ورد

بناءً على هذا يمكن صوغ القيد التالي:

(244) قيد تناظر الوظائف التركيبية

«يجب أن تكون الحدود المتعاطفة حاملة للوظيفة التركيبية نفسها».

3.1.3.2.3 ـ القيود التداولية

يجوز العطف بين الحدود المسندة إليها الوظيفة التداولية نفسها كما يتبين من

الجُمَل (245) و(246) المعطوف فيها، بالتوالي حدّ مبأّر على حدّ مبأّر وحدّ محور على حدّ محور:

(245) أ أين ومتى سيقابل خالد هنداً؟

ب . استقبل خالد هنداً وزينب

جـ. أهنداً وزينب استقبل خالد

د . ليلى وفاطمة استقبل خالد

(246) أ . تغيب زيد وعمرو

ب . قابل هنداً وزينب خالد

ويمتنع أن يُعطَف بين حدود مسندة إليها وظائف تداولية مختلفة:

(247) أ . * خرج من وزيد؟

ب . * قابل من وزيداً عمرو؟

جـ. * ليلى ومن استقبل خالد؟

تعَدُّ الجُمَل (247 أ ـ ج) خارقة لقيد تناظر الوظائف التداولية المصوغ كالتالي:

(248) قيد تناظر الوظائف التداولية:

«يجب أن تكون الحدود المتعاطفة حاملة للوظيفة التداولية نفسها»

2.3.2.3 ـ القيود على عطف المحمولات

يسوغ العطف بين محمولات دالة على الواقعة نفسها كأن يعطف محمولٌ عَمَلٌ على محمول عَمَلٍ:

(249) ذهب وعاد خالد

أو محمول دالّ على وضع على محمول دالّ على وضع:

(250) خالد كاتب وشاعر

أو محمول دالّ على حالة على محمول دالّ على حالة:

(251) خالد قصير وبدين

ويمتنع العطف بين محمولات دالة على أصناف من الوقائع متباينة:

(252) أ . * خالد قصير ومنطلق

ب . * خالد كاتب وقصير

ويتحتم كذلك، بالإضافة إلى شرط التماثل من حيث صنف الواقعة، أن تتناظر المحمولات المعطوف بينها من حيث الحقل الدلالي. فالجملتان (253 أ ـ ب) جملتان لاحنتان لانتماء محموليهما إلى حقلين دلاليين مختلفين رغم أنَّ هذين المحمولين متماثلان بالنظر إلى الواقعة التي يدلاّن عليها:

(253) أ . * خالد ذكي وفرِح

ب . * ضحكت واستحمَّت هند

إلاَّ أنَّ وحدة الحقل الدلالي لا تُسوِّغ العطف على الإطلاق إذ يمتنع أن يُعطَف بين محمولات دالة على وقائع مترادفة أو متناقضة وإن كانت منتمية إلى الحقل الدلالي نفسه:

(254) أ . * زيد جالس وقاعد

ب . * هند مُسِنة وعجوز

(255) أ . * زيد واقف وجالس

ب . * خالد أعزب ومتزوِّج

بناء على هذه الملاحظات يمكن وضع القيد العام الآتي:

(256) قيد تناظر الوقائع

«يجب أن تكون المحمولات المتعاطفة دالة على وقائع:

أ ـ من الصنف نفسه،

ب ـ منتمية إلى الحقل الدلالي نفسه شريطة ألا تكون:

1 ـ مترادفة أو

2 ـ متناقضـة»

3.3.2.3 ـ القيود على عطف الحمول

يخضع العطف بين حَمْلين إلى قيد تناظر المحتويات القضوية التي اقترحنا صوغه كالتالي:

(357) قيد تناظر المحتويات القضوية

«يجب أن تكون الحمول المتعاطفة متناظرة من حيث محتوياتها القضوية، بأن:

أ ـ تكون محمولاتها دالّة على وقائع من الصنف نفسه منتمية إلى الحقل الدلالي نفسه.

ب ـ تكون موضوعاتها المحاور منتمية إلى الحقل الدلالي نفسه أو محيلة في مجال خطاب واحد».

مفاد القيد (257) ما يلي:

1 ـ يمتنع العطف بين حَمْلَين إذا كان محمولاهما دالَّين على واقعتين مختلفتين إمَّا من حيث النمط أو من حيث الحقل الدلالي:

(258) أ . * زيد فرحٌ وعمرو جالس

ب . * هند فقيرة وزينب جالسة

2 ـ ولا يسوغ العطف ين حَمْلَين إذا كان موضوعاهما المحوران منتميين إلى حقلين دلاليين مختلفين:

(259) * الشمس مشرقة والعلم نور

أو محيلين في مَجَالَيْن خطابيين مختلفين:

(260) ؟؟ هند شعرها أشقر وعينا زينب سوداوان

ويُشتَرَط كذلك في عطف الحمول أن تتماثل الحمول المتعاطفة من حيث قوتها الإنجازية. فلا يسوغ العطف بين حَمْلين ذَوَي قوتين إنجازيتين مختلفتين:

(261) أ . * ألَّفتُ كتاباً واكتُبْ قصيدة

ب . * هل ألّفْتَ كتاباً واكتب قصيدة

ولا يتعلّق الأمر بالقوة الإنجازية الحرفية فحسب بل كذلك بالقوة الإنجازية المستلزمة إذ إنَّ لهذه القوة الإنجازية دوراً في تسويغ العطف أو منعه: يجوز العطف بين حَمْلين تختلِف قوتاهما الإنجازيتان الحرفيتان إذا كانت القوة الإنجازية التي يستلزِمها أوَّلهما مماثلة للقوة الإنجازية الحرفية المواكبة لثانيهما:

(262) ألم أعطك مالي كله ووهبتك جُلَّ كتبي؟!

ويمتنع العطف بين حَمْلين تتماثل قوتاهما الإنجازيتان الحرفيتان إذا كانت لأحدهما قوة إنجازية مستلزمة مختلفة. مثال ذلك الجملة (263) حيث عطف «سؤال إنكاري» على «سؤال صرف»:

(263) * كيف استقبلت هنداً وكيف تجرؤ على لطمها؟!

بناءً على هذا، يمكن صوغ القيد الضابط لتماثل القوى الإنجازية بالشكل التالي:

(264) قيد تناظر القوى الإنجازية

«يجب أن تكون للحمول المتعاطفة القوة الإنجازية نفسها»

ويخضع عطف الحمول كذلك لقيد تناظر الوظائف التداولية القاضي بأن تكون للحمول المتعاطفة الوظيفة التداولية نفسها أو أن تكون الحمول المتعاطفة متضمنة الوظيفة التداولية نفسها.

يجوز العطف بين حَمْلَين إذا كانا كلاهما بؤرتي جديد:

(265) أ . أكل عمرو دجاجاً وشرب خالد شاياً

ب . هل أكل عمرو دجاجاً وهل شرب خالد شاياً

أو كانا كلاهما بؤرتي مقابلة:

(266) أ . إنَّ سيبويه نحوي وإنَّ الجُرجاني بلاغي

ب . أأكل عمرو دجاجاً أم شرب خالد شاياً

ويمتنع العطف إذا كان أحد الحَمْلين بؤرة جديد والثاني بؤرة مقابلة:

(267) أ . * سيبويه نحوي وإنَّ الجُرجاني بلاغي

ب . * أأكل عمرو دجاجاً وهل شرب خالد شاياً

ويسوغ العطف بين حَمْلين إذا تضمَّنا كلاهما مكوّناً مبأَّراً تبئير جديد:

(268) أ . استقبل خالد هنداً وودَّعَ زيد زينب

ب . من نجح ومن رسب؟

أو مكوناً مبأَّراً تبئير مقابلة:

(269) أ . دجَاجاً أكل عمرو وشَاياً شرب خالد

ب . نحوي سيبويه وبلاغي الجرجاني

ويمتنع العطف حين يكون أحد الحَمْلين متضمناً لمكون مبأَّر تبئير جديد والثاني متضمناً لمكون مبأَّر تبئير مقابلة:

(270) أ . * دجَاجاً أكل عمرو وشرب خالد شاياً

ب . * نحوي سيبويه والجُرجاني بلاغي

جـ. * أدجَاجاً أكل عمرو وماذا شرب خالد؟

لإقصاء التراكيب العطفية التي من قبيل (270 أ ـ ج)، يمكن صوغ القيد التالي:

(271) قيد تناظر الوظائف التداولية

«يجب أن تكون الحمول المتعاطفة:

أ ـ حاملة الوظيفة التداولية نفسها أو

ب ـ متضمنة الوظيفة التداولية نفسها».

4.2.3 ـ الأدوات العاطفة وإدماجها

الأدوات المدروج على إحصائها على أساس أنَّها أدوات عطف هي الأدوات التالية: «الواو» و«الفاء» و«ثم» و«حتى» و«أم» و«أو» و«بل» و«لا» و«لكن».

نظراً لتعدد الأدوات العاطفة في اللغة العربية، يتحتم على الوصف الكافي لظاهرة العطف في هذه اللغة (وفي كلّ اللغات التي تتوافر فيها أدوات عطف متعددة) أن يرصد شروط ظهور كل أداة من هذه الأدوات.

سعياً وراء هذا الهدف قمنا بدراسة للسياقات التي تظهر فيها أدوات العطف المتوفرة في اللغة العربية فاستنتجنا من ذلك أنَّ الوسائط التي تتحكَّم في استعمال هذه الأدوات هي الوسائط التالية:

أ ـ العطف بين عنصرين عطفان: عطف «وصلي» وعطف «فصلي». يُعطَف عطف وَصلٍ بالأدوات «الواو» و«الفاء» و«ثم» و«حتى» في حين يُعطَف عطف «فصل» بالأدوات «أو» و«بل» و«لكن» و«أم».

نقترح أن نمثل لهذين الصنفين من العطوف، في مستوى قاعدة العطف (237) بتخصيص قيمة العاطف المجرَّد ع التي يمكن أن تكون ∧ (وصلاً) أو ∨ (فصلاً):

(237) $\alpha \rightarrow \alpha^{1}$ ع α^{2} . . . ع $\alpha^{ن}$ (ن $\geqslant$ 2)

ع = $\left\{ \begin{matrix} \wedge \\ \vee \end{matrix} \right\}$

ب ـ يحدِّد استعمال الأدوات العاطفة الثلاث «الواو» و«الفاء» و«ثم» عامل الزمن. فالواو للعطف في حالة «التزامن» و«الفاء» و«ثم» في حالة «الترتيب». وتستعمل الفاء، بصفة عامة، للترتيب مع «الفور» في حين تُستَعمَل «ثم» للترتيب مع «التراخي».

ج ـ تمتاز الأداة «حتى» بأنَّها تُستعمَل للعطف بين حدَّين تقوم بينهما علاقة «تضمُّن» بحيث يكون المعطوف عنصراً من المجموعة الدالّ عليها المعطوف عليه:

(272) أ . زارني الأصدقاء حتى عمرو

ب . * زارني زيد حتى عمرو

د ـ يتحكَّم في الاستعمال التوزيعي للأدوات العواطف الفاصلة «أو» و«بل» و«لكن» و«لا» و«أم» طبيعة السياق الذي يمكن أن تظهر فيه. فالأداة «أو» تُستَعمَل في سياق إثبات والأدوات «بل» و«لكن» و«لا» تُستعمَل في سياق نفي في حين أنَّ الأداة «أم» تُستَعمَل في سياق «التسوية» أو في سياق الاستفهام.

هذه الوسائط يمكن أن يمثَّل لها في النحو الوظيفي بواسطة مؤشر القوة

الإنجازية، أي مخصِّص الحَمْل. بذلك، يتم إدماج هذه الأدوات، طبقاً لمخصِّص الحَمْل المؤشّر له في مستوى البنية الوظيفية.

هـ ـ ويتحكم في الاستعمال التوزيعي للأدوات العاطفة الواصلة منها والفاصلة مقولات العناصر المعطوف بينها. فمن هذه الأدوات ما يعطف بين حدّين وبين محمولين وبين حَمْلين كالواو ومنها ما لا يعطف بين الحمول كالأداة «لا»:

(273) أ . عشق خالد هنداً لا فاطمة

ب . خالد كاتب لا شاعر

جـ . * خالد كاتب لا عمرو شاعر

د . * فَرِح خالد لا حزن عمرو للخبر

ومنها ما لا يَعطِف إلاّ بين حدَّين اسمين كالأداة «حتى»:

(274) أ . * سيبويه نحوي حتى الجُرجاني بلاغي

ب . * أكلت زينب دجاجاً حتى شربت شاياً

جـ . * الزمخشري نحوي حتى مفسّر

ويمثّل لهذا الاختلاف المقولي بين المتعاطفات على مستوى قاعدة العطف بتحديد قيمة كالتالي:

(237) $\alpha \leftarrow \alpha^{1}$ ع α^{2} . . . ع $\alpha^{ن}$ (ن $\geqslant$ 2)

α ← { حد / محمول / حمل }

و ـ ويتدخل عدد العناصر الممكن العطف بينها كوسيط في تحديد استعمال الأدوات العاطفة. فمن هذه الأدوات ما يمكن أن يعطِف بين عنصرين فقط ومنها ما يمكن أن يعطف بين أكثر من عنصرين:

(275) أ . زارني زيد وعمرو وخالد وإبراهيم

ب . زارني زيد فعمرو فخالد فإبراهيم

جـ. زارني زيد ثم خالد ثم عمرو ثم إبراهيم

د . * شربت شاياً لا لبناً لا قهوةً لا عصيرَ تفاح

ويتم التمثيل لهذا الوسيط بواسطة تحديد قيمة ن في قاعدة العطف:

(237) $\alpha \leftarrow \alpha^{1}\ \text{ع}\ \alpha^{2} \ldots \text{ع}\ \alpha^{\text{ن}}\ (\text{ن} \geqslant 2)$

نقترح، في إطار النحو الوظيفي، أن يتم إدماج هذه الأدوات العاطفة في مستوى البنية المكوِّنية عن طريق تطبيق قواعد «إدماج العاطف» التي تُدمِج إحدى الأدوات العاطفة طبقاً للمعلومات المتوفرة في مستوى البنية الوظيفية حول الوسائط التي عرضنا لها أعلاه.

المصطلحات المستعملة

A

absorption	امتصاص
satellite absorption	امتصاص اللاحق
acceptable	مقبـول
accuative	نصب
acquisition	اكتسـاب
adequacy	كفايـة
pragmatic adequacy	كفاية تداولية
psychological adequacy	كفاية نفسية
typological adequacy	كفاية نمطية
adequate	كـافٍ
adjoint	لاحق (تابع)
adverb	ظـرف
affirmation	إثبات
affix	لاصقة
affixation	إلصاق
agent	منفّـذ
agreement	مطابقة
agreement marker	علامة مطابقة
anaphor	عائـد
antecedent	مقـدَّم
application	تطبيـق
argument	موضوع، دليل
argumentation	استدلال
aspect	جهـة
assignment	إسنـاد
assignement rules	قواعد إسناد

B

base	قاعدة (أساس)
basic	قاعدي (أساسي)
basic word	مفردة أصل
basic component	مكوّن قاعدي (أساسي)
behavior	تصـرُّف
syntactic behavior	تصرُّف تركيبي
beneficiary	مستفيـد
bindee	مربـوط
binder	رابـط
binding	ربـــط
referential binding	ربط إحالي

C

case	حالة إعرابية
case assigement rules	قواعد إسناد الحالات الإعرابية
case marking	وسم إعرابي
category	مقـولـة
cleft construction	تركيب مفصول
clitic	(ضمير) متصل
communication	تـواصـل
competence	قـدرة
communicative competence	قدرة تواصلية
complement	فـضـلـة
complementary distribution	توزيع تكاملي
complementizer	مصـدري
complex NP	مركب اسمي معقد
complex sentence	جملة مركبة
condition	شــرط
configuration	تركيبة شجرية
configurational	شجـري
configurational language	لغة شجرية
constituent	بنية مكوّنية مكـون
constraint	قـيـد
convention	مواضعـة
cooccurrence	تـــوارد
cooccurrence constraints	قيود توارد
coordination	بنية عطفية؛ عطـف

conjunctive coordination	عطف وصلي
disjunctive coordination	عطف فصلي
copula	رابـط
copula insertion rule	قاعدة إدماج الرابط
copular construction	تركيب رابطي
core	نـواة
core grammar	نحو نووي
coreference	تَحاوُل
corefent	مُحاوِل
cycle	سلك

D

declaration	إخبار
declarative	خبري
deductif	استنباطي
deep structure	بنية عميقة
deictic	إشاري
derivation	اشتقاق
derivational system	نسق اشتقاقي
derived	مشتق
derived predicate	محمول مشتق
derived predicate-frame	إطار حملي مشتق
derived word	مفردة مشتقّة
discourse	خطاب
disourse grammar	نحو خطاب
disjoint	منفصل
dislocated	مفكَّك
dislocated construction	تركيب مفكَّك
dislocation	تفكيك
dislocation rule	قاعدة تفكيك
left-dislocation	تفكيك إلى اليسار
right-dislocation	تفكيك إلى اليمين
domain	مجال

E

echo-question	استفهام صدى
embedded	مدمَج
embedded predication	حمل مدمَج
embedding	إدماج
entity	ذات
entry	مدخل
lexical entry	مدخل معجمي
existencial	وجودي
existencial quantifier	سور وجودي
experiencer	مُعانٍ
explanation	تفسير
explanatory	تفسيري
explanatory adequacy	كفاية تفسيرية

F

faculty	ملكة
language faculty	ملكة لسانية
filled	مملوء
lexically filled	مملوء معجمياً
filter	مصفاة
focalisation	تبئير
focus	بؤرة
focus of contrast	بؤرة مقابلة
focus of new	بؤرة جديد
focused construction	تركيب مبأر
force	قوة
form	صورة
logical form	صورة منطقية
semantic form	صورة دلالية
formal	صوري
formal theory	نظرية صورية
formalization	صورنة
formulation	صياغة
function	وظيفة
relational function	وظيفة تعالقية
representational function	وظيفة تمثيلية
textual function	وظيفية نصّية
functional	وظيفي
functional explanation	تفسير وظيفي
functional grammar	نحو وظيفي
functional perspective	وجهة وظيفية
functional theory	نظرية وظيفية

G

gap	ثغرة
generalization	تعميم
generative	توليدي

generative grammar نحو توليدي
generic جنسي (عام)
genetive جـرّ
given معطى
goal متقبل (هدف)
government عمـل
grammar نحـو
universal grammar نحو كُلّي
grammatical نحْـوي
grammaticality نحْويـة

H

head رأس
head selection principle مبدأ انتقاء الرأس
headless relative جمل موصولية لا رأس لها
hypothesis فرضية (افتراض)

I

indefinite نـكـرة
indicative mood صيغة تدليل
inductive استقرائـي
information معلومـة
new information معلومة جديدة
old information معلومة قديمة
informational structure بنية إخبارية
input دخـل
instrumental أداة
insertion إدماج
intonation تنغيـم
intonation assignement rules قواعد إسناد التنغيم

L

language لغة (لسان)
language perception إدراك اللغة
language production إنتاج اللغة
level مستـوى
locative مكانـي

M

marked موسـوم
marked order ترتيب موسوم
marked sentence جملة موسومة
mental ذهنـي
mood صيغـة
mood system نسق الصيغة
movement نـقـل
movement rule قاعدة نقل

N

natural language لغة طبيعية
new جديـد
nuclear نووي
nucleus نـواة
nominative رفـع

O

object مفعـول
double object hypothesis فرضية المفعول المزدوج
indirect object المفعول غير المباشر
indirect object hypothesis فرضية المفعول غير المباشر
obligatory إجبـاري
oblique مـائـل
order رتـبـة
output خَـرْج

P

pair زوج
parameter وسيط
parenthetical اعتراضي
participant مشـارك
particular خـاص
particular grammar نحو خاص
patient متقبِّل
performance إنجـاز
performance theoy نظرية إنجاز
periphery هامـش
perspective وجهـة
phenomenon ظاهرة
phrase مُركَب
adjectival phrase مركَب صفي
noun phrase مركَب اسمي

prepositional phrase	مُركّب حرفي
verb phrase	مُركّب فعلي
placement	موقعة
placement rules	قواعد موقعة
position	موقع، وضْع
positioner	متموضع
pragmatics	تداوليات
pragmatic functions	وظائف تداولية
predication	حمل
predicate	محمول
predicate formation rules	قواعد تكوين المحمولات
predicate operator	إطار حملي
predicative	مخصّص محمول حملي
predicative structure	بنية حملية
primitive	أولي
process	حدث
productive	منتج
synchronically productive rule	قاعدة منتجة تزامنياً

R

reference	إحالة
referential expression	عبارة مُحِلية
referentiality	إحالية
regularity	اطراد
relation	علاقة
grammatical relations	علاقات نحوية
relator	معلّق
relevance	ورود
relevant	وارد
representation	تمثيل
rheme	تعليق
role	دور
semantic role	دور دلالي
rule	قاعدة
expression rules	قواعد تعبير
insertion rules	قواعد إدماج

S

satellite	لاحق
scope	حيّز
selection	انتقاء
selection restriction	قيود انتقاء
semantic functions hierarchy	سُلّمية الوظائف الدلالية
semantic interpretation	تأويل دلالي
source	مصدر
specific	مُعَيَّن
speech acts	أفعال لغوية
state	حالة
state of affairs	واقعة
subject	فاعل
subjunctive mood	صيغة تذييت
suffix	لاحقة
surface	سطح
surface structure	بنية سطحية
systemic theory	النظرية النسقية

T

temporal	زماني
tense	زمن
tense operator	مخصّص زمني
theme	مبتدأ، (محور)
topic	محور،
topicalisation	موضعة
trace	أثر
trace theory	نظرية الآثار
transformation	تحويل
transformational rule	قاعدة تحويل
type	نمط
typology	تنميط
typological adequacy	كفاية نمطية

U

undergoer	مُتَحَمِّل
ungrammatical	غير نحوي
universal	كلّي
universal grammar	نحو كلي

V

variable	متغير
violation	خرق

فهرس الأعلام

المراجع

أ ـ المراجع باللغة العربية:

- الآمدي. **الأحكام في أصول الأحكام**.
- ابن هشام. **مغني اللبيب**، القاهرة د ت).
- ابن يعيش. **شرح المفصل**، مصر (د ت).
- السكّاكي. **مفتاح العلوم**، القاهرة، 1937.
- السيوطي. **همع الهوامع**، الكويت، 1977.
- الجرجاني. **دلائل الإعجاز**، القاهرة، 1969.
- د. طه، عبد الرحمان. **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، دار النشر والتوزيع الحديثة، 1987.
- د. الإدريسي، أحمد. **تداوليات الخطاب ولسانيات السَّكّاكي**، (تحت الطبع).
- د. المتوكل، أحمد. **نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجُرجاني**، ندوة البحث اللساني والسميائي الأولى، كلية الآداب الرباط، 1976.

ـــــــ. **اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري**، ندوة البحث اللساني والسيميائي الثانية، كلية الآداب، الرباط، 1981.

ـــــــ. **المبتدأ في اللغة العربية**، تكامل المعرفة، 9، 1984.

ـــــــ. **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985.

ـــــــ. **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986.

ـــــــ. **من البنية الحملية إلى البنية المُكَوِّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987.

ـــــــ. **قضايا مُعجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية**. اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، 1987.

ـــــــ. **من قضايا الرابط في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، 1987.

ـــــــ. **الجملة المركّبة في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، 1987.

ب ـ المراجع باللغات الأجنبية:

- Abraham, W.: 1978, *Valence, Semantic case and grammatical relations*. Amsterdam, Benjamins.
- Austin, J.: 1962, *How to do things with Words*. London. Oxford University Press.
- Barwise J. and Perry, J.: 1985, *Situations and Attitudes*. Cambridge. MIT Press.
- Bolkestein, M.A., et al (eds): 1981, *Predication and Expression in Functional Grammar*. London, Academic Press.
- Bolkestein, M.A., et al (eds).: 1985, a *Syntax and Pragmatics in Functional Grammar*. Dordrecht Foris.
- Bolkestein, M.A., et al (eds).: 1985, b *Predicates and Temis in Functional Grammar*. Dordrecht Foris.
- Bresnan, J.: 1978, «A realistic transformational grammar».
- In Halle, M. et al (eds): 1980, «Polyadicity» In Hoekstra, T. et al (eds).
- Bresnan, J. (ed): 1982, *The mental Representation of Grammatical Relations*. Cambridge. MIT Press.
- Bresnan, J. and Mchombo, s.: 1986, «Grammatical and Anaphoric Agreement». In Farley, M., et al (eds).
- Chametzkey, R. et al (eds) 1982, Papers from the parasession on nondeclaratives. Chicago Linguistic Society.
- Chomsky, N.: 1965, *Aspects of the theory of syntax*. Cambridge. MIT Press.

  1972, *Studies on Semantics in Generative Grammar*. The Hague. Mouton.

  1975, *Reflections on Language*. New York. Pantheon North - Holland, Inc.,

  1980, *Rules and Representation*. Columbia University Press.

  1981, *Lectures on Governement and Binding*. Dordrecht Foris.
- Cole P. and Morgan, J. (eds): 1975, *Syntax and Semantics, Vol 3*: New York, Academic Press.
- Cole, P. and Sadock, J. (eds). 1977, *Grammatical Relations. Syntax and Semantics. Vol 8*: New York. Academic Press.
- Cole, P. (ed): 1978, *Pragmatics. Syntax and Semantics. Vol 9*: New York. Academic Press.

  1981, *Radical Pragmatics*, New York. Academic Press.
- Comrie, B.: 1976, *Aspect*. London. Academic Press.

  1981, *Language Universals and Linguistic Typology*. Oxford. Blackwell.
- Danes, F.: 1970, «Functional Sentence Perspective and the organization of the text». Travaux linguistiques de Prague.
- Davidson, D. and Harma, G, (eds): 1972, *Semantics for Natural Languages*. Dordrecht, Reidel.
- Dik, Simon C.: 1978, *Functional Grammar*. Amsterdam: North-Holland.

  1980, *Studies in Functional Grammar*. London. Academic Press.

  1981, «Discrepancies between Predication and Expression in Natural Languages». In Bolkestein et al (eds).

  1983, «Relators and what they can do for us» In Dik (ed).

  1985, «Formal and Semantic Adjustment of Derived Constructions». In Bolkestein et al (eds).

  1986, a «On the notion functional explanation» Working Papers in Functional Grammar. 9.

  1986, b «Linguistically motivated knowledge representation». Working Parpers in

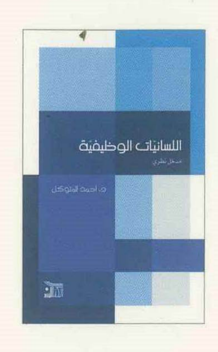
Functional Grammar. 11.
- Dik, Simon C., (ed): 1983, *Advancces in functional Grammar*. Dordrecht. Foris.
- Farley, Anne M. e al (eds): 1986, *Pragmatics and Grammatical Theory*. Chicago Linguistic Society. 22. Part 2.
- Fillmore, Ch. J.: 1977, «Case for case reopened». In Cole and Sadock (eds).
  1982, «Frame Semantics». *In Linguistic Society of Korea*, eds, Seoul. Hanshin.
  1985, «Frames and the semantics of understanding». *Quaterni di Semantica*. Vol VI.
- Fried, V. and Dirven, R. (eds): 1987, *Funcionalism in Linguistics*. Amsterdam. Benjamins.
- Green, G.: 1975 «How to get people to do things with words». In Cole and Morgan.
- Halle, M. et al (eds): 1978, *Linguistic theory and Psychological Reality*. Cambridge. MIT Press.
- Halliday, M.A.K.: 1967, «Notes on Transitivity and Theme in English». *Journal of Linguistics*, 3.
  1970, «Language structure and Language Function». In Lyons (ed).
  1973, Exploration in the functions of Language. London. Arnold.
- Hinds, J. (ed): 1987, *Perspectives on topicalization*. Amsterdam. Benjamins.
- Hintikka, J. and Butts, R., (eds): 1976, *Basic Problems in Methodology and Linguistics*. Dordrecht. Reidel.
- Hoekstra, T. (ed): 1980, *Lexical Grammar*. Dordrecht. Foris.
  1981, Perspectives on *Functional Grammar*. Dordrecht. Foris.
- Jackendoff, R.: 1972, *Semantic Interpretation in Generative Grammar*. Cambridge. MIT Press.
  1983, *Semantics and Cognition*. Cambridge. MIT Press.
- Jacobson, P. and Pullum, G. (eds): 1982, *The Nature of Syntactic Representations*. Dordrecht, Reidel.
- Kac, M. (ed): 1980, *Discussion on Current approaches to Syntax*. Indiana University Linguistic Club.
- Kuno, S.: 1972, «Functional Sentence Perspective: A case study from Japenese and English». *Linguistic Inquiry*, 3,3.
  1975, «Three Perspectives in the functional Approach to Syntax». In Vance et al (eds).
  1976, «Subject, Theme and the Speaker's empathy» In Li (ed).
  1980, «Functional Syntax». In Moravscik and Wirth (eds).
- Lakoff, G. and Gordon, D.: 1975, Conversational Postulates. In Cole and Morgan (eds).
- Li, Ch. (ed): 1976, *Subject and Topic*. New York: Academic Press.
- Li, Ch. and Tompson, S.: 1977, «The Semantic Function of word order. A case study in Mandarin». In Li (ed).
- Li, Ch. (ed): 1977, *Word order and order change*. Austin. University of Texas Press.
- Michael, J. et al (eds): 1987, *Linguistics in Systemic Perspective*. Amsterdam. Benjamins.
- Moravschik, E. and Wirth, J. (eds): 1980, Current approaches to Syntax. *Syntax and Semantics*. Vol: 13.
- Moutaouakil, A.: 1982, *Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe*. Publications de la Faculté des Lettres. Rabat.
  1984, «Le Focus en Arabe: Vers une analyse fonctionnelle». *Libgua* 64.
  1985, *Pragmatic functions in a Functional Grammar of Arabic*. Dordrecht. Foris.
  1988, *Essais en Grammaire Fonctionnelle*, Rabat. SMER. (à paraître «Embedded

Sentenses in Arabic: A functional Approach»).
- Newmeyer, F.: 1983, *Grammatical Theory, its limits and its possibilities*. University of Chicago Press.
- Perlmutter, D. M.: 1980, *Relational Grammar*. In Moravcsik and Wirth (eds).
1981, *Relational Grammar and Functional Grammar*. In Hoekstra (ed).
1983, *Sutdies in Relational Grammar* 3. Chicago University Press.
- Putseys, Y. and de Gest, W. (eds): 1984, *Sentential Complementation*. Dordrecht, Foris.
- Sadock, J.: 1975, *Toward a Linguistic theory of Speech Acts*. New York. Academic Press.
1984, «The Pragmatics of Subordination». In Putseys and Geest (eds).
- Searle, J.R.: 1979, *Expression and Meaning*. Cambridge, Cambridge University Press.
- Searle J. R. et al (eds): 1980, *Speech acts Theory and Pragmatics*. Dordrecht. Reidel.
- Searle, J. R. et al (eds): In preparation (On) Searle on Conversation.
- Simon, H.: 1977, *Models of Discovery*. Dordrecht. Reidel.
- Taha, A.: 1972, *Langage et Philosophie*. Publications de la facutlé des Lettres, Rabat.
1985 *Essais sur les raisonnements argumentatifs et naturels*. Thèse de doctorat d'État Paris.
- Tomlin, Russel S.: 1987, *Coherence and Grounding in Discourse*. Amsterdam. Benjamins.
- Van Valin, R.D. and Foley, W.A.: 1980, «Role and Reference Grammar» in Moravcsik and Wirth (eds).
1984, *Functional Syntax and Universal Grammar*. Cambridge. Cambridge University Press.
- Vance, T.J. et al (eds): 1975, *Functionalism*. Chicago Linguistic Society.
- Vendler, Z.: 1976, *Philosophy in Linguistics*. Ithaca. Cornell University Press.
- Wise, M.: 1971, «Identification of Participants in Discourse». *Linguistics*, 28.
- Yokoyama, Olga T.: 1987, *Discourse and Word Order*. Amsterdam. John Benjamins Publishing Co.
- Zwicky, A.: 1971, In «a manner of Speaking». *Linguistic Inquiry*. 2.

المحتويات

مؤلفاته بالإنكليزية والفرنسية:

- Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la faculté des Lettres, Rabat, 1982.
- Le focus en Arabe: vers une Analyse Fonctionnelle. In: Lingua 64, 1984.
- Topic in Arabic: Towards a Functional Analysis. In: Bolkestein et al (eds), 1985.
- Essais en grammaire fonctionnelle. Rabat, 1988.
- On Representing Implicated Illocutionary Force: Grammar or Logic? WPFG 40, 1991.
- Negative Constructions in Arabic: Towards a Functional Approach. In: K. Devenyi and T. Ivznyi. (eds) 3.4, 1991.
- Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar. University Mohamed V, Rabat, 1993.
- Term-to-phrase mapping rules: A case study from Arabic. In: Engberg-Pdersen. Falster Jakobsen and Schack. Rasmussen (eds), 1994.
- Benveniste's Recit vs Discours dichotomy as discourse operator in Functional Grammar. In: M. Hannay and A. M. Bolkestein (eds), 1998.
- Exclamation in Functional Grammar: sentence type. Illocution or modality? WPFG no. 69, 1999.
- Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar. Casablanca: Afric-Orient, 2000.
- Préliminaires à une grammaire fonctionnelle de discours. In: Jadir M. (ed), 2003.
- Discourse structure, the generalized parallelism hypothesis and the architecture of functional grammar. In: Madkenzie and Gomez-Gonzalez (eds), 2004.
- Function independent morpho-syntax. In: Aertsen Henk, Mike Hannay and Rod Lyall (eds), 2004.
- Exclamation in Functional Grammar. In: Groot and Hengeveld (eds), 2005.
- Functional Grammar and Arabic. Encylopedia of the Arabic Language and Linguistic. Leiden: Brill Academic Publishers. Vol. II, 2006.
- Coordinative constructions in Arabic. Some aspects of morpho-syntax as an indicator of Interpersonal status. In:Advances in Functional Discourse Grammar. Alfa special volume. Brazil, 2007.



اللسانيّات الوظيفيّة

مدخل نظري

يُقدم هذا الكتاب للأُسس النظريّة والمنهجيّة للمنحى الوظيفي في اللسانيّات المعاصرة مقارناً إياه بالنظريات اللسانية غير الوظيفية (الصورية) ورابطاً إياه بالتوجه الوظيفي في الفكر اللغوي العربي القديم نحوه وبلاغته وأصول فقهه في إطار منهجية علمية تتوخى الموضوعية والابتعاد عن الإسقاط وتقف عند التلاقي المعرفي الصرف بين الفكرين القديم والحديث.

ويتضمن الكتاب تقديماً تبسيطياً للنماذج اللغوية الوظيفية كنموذج "البراكمانتاكس" ونموذج "التركيبات الوظيفية" ونموذج "نحو الأدوار والإحالة" ونموذج "النسقية" ونموذج "النحو الوظيفي"، كما يقدم عينات من التحليلات المقترحة في إطار "النحو الوظيفي" لبعض الظواهر المركزية في اللغة العربية.

ولذلك يعد هذا الكتاب مقدمة لا غنى عنها للقارئ العربي الذي يرغب في التعرف إلى الدرس اللساني المعاصر والنهج الوظيفي منه خاصة.

موضوع الكتاب لسانيات

ISBN 9959-29-501-9



موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com